

# منطق المثلث

مقدمه و تقدیم به

عبد الرحمن بن بکر

الجزء ٢

دراسات إسلامية

- ٧ -

# منطق الرسل

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

شبكة كتب الشيعة

المجلد الثامن

الناشر

دار القلم  
بيروت - لبنان

وكالة المطبوعات  
الكويت

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٨٠

## فهرس الكتاب

صفحة

(٦) دور الحبيب يتوقف على طريقة

السؤال ... ٧٤٧ - ٧٤٨

(٧) طريقة السؤال ... ٧٤٨ - ٧٤٩

(٨) من الجواب إلى الاستقراء ... ٧٤٩ - ٧٥٠

(٩) الارتياض ، والموضوعات غير

المشورة ... ٧٥٠ - ٧٥١

(١٠) حل المجمع الفاسدة ... ٧٥١ - ٧٥٣

(١١) تكبت الحجة وتكبت الخضم ... ٧٥٣ - ٧٥٩

(١٢) وضوح الحجة ، فساد الحجة ... ٧٥٩ - ٧٦١

(١٣) المصادرة على المطلوب الأول ،

والمصادرة على التضادات ... ٧٦١ - ٧٦٣

(١٤) الارتياض في الجدل ... ٧٦٣ - ٧٦٩

### كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ، ونقل عيسى بن زرة ،

ونقل قديم منسوب إلى الناعمي

(١) القياس والمغالطة ... ٧٦٩ - ٧٨٠

(٢) أنواع المجمع في الناقصة ... ٧٨٠ - ٧٨٥

(٣) الأغراض الخمسة للمحتاج

السوفسطائي ... ٧٨٥ - ٧٨٩

(٤) التكيوت في القول وخارج القول ... ٧٨٩ - ٨٠٢

(٥) التكيوتات التي خارج القول ... ٨٠٣ - ٨٢٦

(٦) رد الأغاليط إلى مجاهر الرد ... ٨٢٦ - ٨٤١

### كتاب الطوبيقا

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي

(تمة)

صفحة

المقالة السابعة : مواضع

الأشياء الواحدة ؛ بقية مواضع التعريف ٧١١ - ٧٢٥

(١) مواضع الأشياء الواحدة ... ٧١١ - ٧١٥

(٢) في استخدام مواضع الأشياء

الواحدة في التعريف ... ٧١٥ - ٧١٦

(٣) ثلاثة مواضع الحد ... ٧١٦ - ٧٢٠

(٤) المواضع الأشرف ... ٧٢٠ - ٧٢١

(٥) سهولة أو صعوبة فتح أو تصحيح

المسائل ... ٧٢١ - ٧٢٥

### المقالة الثامنة من كتاب الطوبيقا

بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب

من السرياني بنقل إسحق

### العمل بالجدل

(١) قواعد السؤال ... ٧٢٦ - ٧٣٤

(٢) قواعد السؤال (تمة) ... ٧٣٤ - ٧٣٩

(٣) صعوبة الحجج الجدلية ... ٧٣٩ - ٧٤٣

(٤) دور المسائل ودور الحبيب ... ٧٤٣ - ٧٤٣

(٥) نظرية جديدة في الارتياض

الجدل - دور الحبيب ... ٧٤٣ - ٧٤٤

صفحة	مفحة
(٢٥) حل التبيكات الناشئة عن استعمال الأنفاط الخطفة أو النسبية ... ١٠٠٠ - ١٠٠٨	(٧) أسباب الأغايط ... ٨٤٢ - ٨٤٨
(٢٦) حل التبيكات الناشئة عن تجاهل المطلوب ... ١٠٠٨ - ١٠١٢	(٨) المباحث السوفسطائية في المادة ... ٨٤٨ - ٨٥٤
(٢٧) حل التبيكات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول ... ١٠١٢ - ١٠١٥	(٩) استحالة معرفة كل التفضيلات ... ٨٥٤ - ٨٦٤
(٢٨) حل التبيكات الناشئة عن فساد الزورم ... ١٠١٣ - ١٠١٦	(١٠) الحجج القفزية والحجج الموضوعية ... ٨٦٤ - ٨٧٦
(٢٩) حل التبيكات الناشئة عن العلة الفاسدة ... ١٠١٦ - ١٠٢٠	(١١) أنواع تجاهل المطلوب ... ٨٧٦ - ٨٩١
(٣٠) حل التبيكات المأخوذة من جمع المسائل في مسألة ... ١٠١٧ - ١٠٢١	(١٢) الفرض الثاني من السوفسطيكا : إيقاع الخصم في الضلال أو فيها بخالف المشهور ... ٨٩١ - ٩٠٣
(٣١) حل التبيكات المؤدية إلى الحذر وتحصيل الحاصل ... ١٠٢١ - ١٠٢٧	(١٣) غرض آخر للسوفسطيكا : إيقاع الخصم في المهارة ... ٩٠٣ - ٩٠٨
(٣٢) حل التبيكات المؤدية إلى السولوفيموس ... ١٠٢٥ - ١٠٣١	(١٤) غرض آخر للسوفسطيكا : الاستعجاب ... ٩٠٨ - ٩١٧
(٣٣) مراتب الصعوبة في حل التفضيلات ... ١٠٣١ - ١٠٣٩	(١٥) ترتيب الحجج ... ٩١٨ - ٩٢٨
(٣٤) خاتمة عامة ... ١٠٣٩ - ١٠٥٢	(١٦) حل التفضيلات ... ٩٢٨ - ٩٣٣
تعليقة لأبي الخير الحسن بن سوار على هذه الترجمات ... ١٠٥٣ - ١٠٥٤	(١٧) الحلول الظاهرية للقاطات ... ٩٣٣ - ٩٥٢
إيساغوجي فرفوريوس نقل أبي عثمان الدمشقي مدخل فرفوريوس الصوري ، تلميذ أفلوطين اللوقو بولي ... ١٠٥٥ - ١١٠٤	(١٨) الحل الحقيقي للاقتية السوفسطائية ... ٩٥٢ - ٩٥٦
	(١٩) حل التبيكات الناشئة عن اتفاق الاسم والمراد ... ٩٥٦ - ٩٦٢
	(٢٠) حل التبيكات الناشئة عن القسمة والتركيب ... ٩٦٢ - ٩٦٨
	(٢١) حل التبيكات الناشئة عن التبرة ... ٩٦٨ - ٩٧٢
	(٢٢) حل التبيكات الناشئة عن صورة القول ... ٩٦٩ - ٩٨٥
	(٢٣) القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول ... ٩٨٥ - ٩٨٨
	(٢٤) حل التبيكات المأخوذة من العرض ... ٩٨٨ - ١٠٠٠

صفحة

## الفصل الأول

### في الألفاظ الخمسة

استهلال	١٠٥٧ - ١٠٥٨
في الجنس	١٠٦٣ - ١٠٥٨
في النوع	١٠٧١ - ١٠٦٣
في الفصل	١٠٨٥ - ١٠٧٢
في الخاصة	١٠٨٦ - ١٠٨٥

## الفصل الثاني

### في الاشتراك والاختلاف بين الألفاظ الخمسة

في المشترك بين الألفاظ الخمسة	١٠٨٧ - ١٠٨٧
في المشترك بين الجنس والفصل	١٠٨٩ - ١٠٨٨
في الاختلاف بين الجنس والفصل	١٠٩١ - ١٠٨٩
في المشترك بين الجنس والنوع	١٠٩١
في الاختلاف بين الجنس والنوع	١٠٩٢ - ١٠٩١

صفحة

في المشترك بين الجنس والخاصة	١٠٩٢ - ١٠٩٣
في الاختلاف بين الجنس والخاصة	١٠٩٣
في المشترك بين الجنس والمرض	١٠٩٤ - ١٠٩٣
في الاختلاف بين الجنس والمرض	١٠٩٥ - ١٠٩٤
في المشترك بين الفصل والنوع	١٠٩٦
في الاختلاف بين الفصل والنوع	١٠٩٦ - ١٠٩٨
في الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة	١٠٩٨
في الاختلاف بين الخاصة والفصل	١٠٩٩
في المشترك بين الفصل والمرض	١٠٩٩
في الصفات الخاصة بالفصل والمرض	١١٠٠
في المشترك بين النوع والخاصة	١١٠١
في الاختلاف بين النوع والخاصة	١١٠٢ - ١١٠١
في المشترك بين النوع والمرض	١١٠٢
في الاختلاف بين النوع والمرض	١١٠٣ - ١١٠٢
في المشترك بين الخاصة والمرض غير المتفارق	١١٠٣
في الاختلاف بين الخاصة والمرض غير المتفارق	١١٠٤



# كتاب الطوبى لأرسطوطاليس

المقالة السابعة

ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي





مرکز تحقیقات کتب و میراث علوم اسلامی

# بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة السابعة منه

[ ٣١٠ - ]

٢٥١٥١

< مواضع الأشياء الواحدة - بقية مواضع التعريف >

١

< مواضع الأشياء الواحدة >

ينبغي أن ننظر من التصاريف ومن النظائر ومن المتقابلات : هل  
الشيء واحد بعينه ، أو يختلف بأحق الأوصاف التي قبلت في الشيء بعينه  
( إذ كان قد قيل إن أحق ما وصف بأنه واحد بعينه - الواحد بالعدد )<sup>(١)</sup>  
وذلك أن العدالة إن كانت والشجاعة شيئاً واحداً ، فالعادل والشجاع شيء واحد  
بعينه ، وما يجري على جهة العدل وما يجري على جهة الشجاعة شيء واحد .  
وكذلك يجري الأمر في المتقابلات : لأن هذه الأشياء إذا كانت واحدة  
بعينها فتقابلاتها شيء واحد -- بأيّ تقابل كان مما يوصف بالتقابل . وذلك أنه  
لا فرق أصلاً بين أن نأخذ مقابل هذا أو مقابل ذا < ك > ، لأنهما<sup>(٢)</sup>  
شيء واحد .

وننظر أيضاً من الأسباب الفاسدة والمفسدة ، ومن الكون والفساد ،  
وبالجملة من الأشياء التي الواحد منها عند صاحبه على مثال واحد : وذلك

(١) راجع ١ ف ٧ مر ١١٠٢ ر ٢٣ (٢) ف : لأنه .

أن الأشياء التي هي شيء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها الفاعلة لها والمفسدة شيء واحد .

وينبغي أن ننظر إذا كان أحد شيئين يقال إنه أحق بأن يكون شيئا من الأشياء — أى شيء كان — ، إن كان الشيء الآخر منهما يقال إنه أحق بأن يكون ذلك الشيء ، كما بين كسانوقراطيس أن العمر الناسك والعمر الناسك<sup>(١)</sup> والفضل شيء واحد ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل آثر من كل عمر ، وذلك أن الآثر والأعظم واحد . وعلى هذا المثال يجرى الأمر في سائر ما أشبه هذا . — وينبغي أن يكون كل واحد من الموصوفين بأنه آثر وأعظم واحدا بالعدد ، وإلا لم يكن الأمر يتينا في أنهما شيء واحد . وذلك أنه ليس من الاضطراب إن كان أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا أشجع من اليونانيين أن يكون أهل فالوفونيسس وأهل لاقادامونيا شيئا واحدا ، لأن فالوفونيسس ولاقادامونيا ليسا<sup>(٢)</sup> واحدا بالعدد ، لكن يجب ضرورة أن يكون أحدهما يحوى الآخر ، كما يحوى أهل [ ١٣١١ ] فالوفونيسس لأهل لاقادامونيا ، وإلازم أن يكون بعضهم أفضل من بعض ، إذا لم يكن أحد الفريقين يحوى الآخر . وذلك أنه ليس من الواجب ضرورة أن يكون أهل فالوفونيسس أفضل من أهل لاقادامونيا إن كان ليس يحوى فريق منهم الآخر ، لأنهم أفضل من الباقيين كلهم . وعلى ذلك المثال يجب ضرورة

(١) ش : في السرياني بنقل إسحق : التدبير السعيد والتدبير الفاضل .

(٢) فالوفونيسس = Peloponnesus ؛ لاقادامونيا = Lacedaemon .

(٣) ص : ليس .

أن يكون أهل لا فادامونيا أفضل من أهل فالوفونيسس ، لأن هؤلاء أفضل من الباقين كلهم ، فيصير إذن بعضهم أفضل من بعض . فن البين أنه ينبغي أن يكون ما يوصف بأنه أفضل وأعظم واحدا بالعدد إن عزم على أن يبين في شيء أنه واحد بعينه . فذلك لم يبين قسانقراطيس ما أراد أن يبينه ، لأن العمر الناسك والعمر الفاضل ليسا<sup>(١)</sup> هما واحدا بالعدد . فليس من الاضطرار أن يكونا واحدا بعينه ، لأن كليهما يؤثر<sup>(٢)</sup> حداً ، ولكن أحدهما يحوى الآخر .

وينبغي أن ينظر أيضا إن كان الشيء الذي هو ، وأحدهما واحد بعينه ، شيء واحد ، فن البين أن ولا واحد منهما مع الآخر شيء واحد .

وأبضا أن ينظر من الأعراض التي تلزم هذه ، والأشياء التي إياها تلزم هذه . وذلك أن جميع الأشياء التي تلزم واحدا منهما ، فقد ينبغي أن يكون يلزم الآخر منهما . فإن اختلف شيء من هذه ، فن البين أنها ليست شيئا واحدا .

وينظر إن كان ليس كلاهما في جنس واحد من المقولات ، لكن هذا دالاً على جوهر ، وهذا على كيف ، وهذا على كم ، أو مضاف . — وينظر أيضا إن كان جنس كل واحد منهما ليس واحدا بعينه ، لكن هذا خير وهذا شر ، وهذا فضيلة وهذا علم ، أو إن كان الجنس واحدا بعينه ولم تكن فصول واحدة بأعيانها تحمل على كل واحد منهما ، لكن يكون هذا يحمل على العلم النظري ، وهذا يحمل على العلم العملي . وكذلك يجري الأمر في الآخر .

(١) ص : ليس . (٢) ص : يؤزان . (٣) ص : كليهما .

وأيضاً يُنظر من الأمر <sup>(١)</sup> إلا أكثر إن كان هذا الشيء يقبل إلا أكثر  
[ ٣١١ ب ] وذلك لا يقبل ، أو إن كان كلاهما يقبل <sup>(٢)</sup> ، إلا أنهما لا يقبلان  
ذلك معاً ، بمنزلة ما أن من تعشق أكثر ليس يشتهي الجماع أكثر ، فليس  
إذن العشق وشهوة الجماع شيئاً واحداً <sup>(٣)</sup> .

وينظر أيضاً من الزيادة ، إن كان كل واحد من الاثنين إذا زيد على  
شيء واحد بعينه لا يجعل الجملة شيئاً واحداً ، أو يكون شيء واحد بعينه إذا  
نقص من كل واحد منهما جعل الباقي مختلفاً ، بمنزلة ما لو قال قائل إن  
ضعف النصف وأضعاف النصف شيء واحد . وذلك لو كان ، نوجب أن  
يكون النصف إذا نقص من كل منهما دلّ الباقيان على شيء واحد ، وليس  
بدلان على شيء واحد ، لأن الضعف والأضعاف ليس يدلان على شيء واحد .  
وليس إنما ينبغي لنا أن نتفقد فقط إن كان يلزم شيء محال بوضعه  
ما نضع ، لكن نتفقد إن كان يمكن أن يكون الشيء يوجد من ذلك الوضع <sup>(٤)</sup> ،  
مثل ما يلزم الذين يعتقدون أن الخلاء والمملوء هواءاً شيء واحد ، لأنه من  
البيّن أن الهواء لو ارتفع لكان الخلاء سيكون موجوداً ليس بدون ما كان .  
لكن أكثر ، والمملوء هواءاً لا يكون موجوداً ، فيجب إذن وضع شيء -  
كذبا كان أو صدقاً ( فإنه لا فرق بين ذلك ) - أن يكون أحدهما يرتفع والآخر  
لا ، فليس هما إذن شيئاً واحداً .

(١) تحباً : أكثر . ث : في السرياني : من التي هي أكثر . (٢) ص : كليهما يقبلان .  
(٣) ص : شيء . (٤) ف : يوجد ما وضع في ذلك الأصل .

- ٢٥ وبالجملة أقول إنه ينبغي أن ينظر من الأشياء المحمولة على كل واحد منهما ، كيفما كان الحمل ، والأشياء التي تحمل هذه عليها إن كانت تختلف في موضع من المواضع : وذلك أن كل ما حل على أحدهما فينبى أن يحل على الآخر ، والأشياء التي أحدهما يحل عليها فينبى أن يحل عليها الآخر .
- ٣٠ وأيضاً إن كان الواحد بعينه يقال على أنحاء شتى ، فينبى أن ننظر إن كنا نحوي ما آخر شيئاً واحداً بعينه . وذلك أن الأشياء التي هي بالنسوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد<sup>(١)</sup> . فينظر الآن : هل هي واحدة بعينها على هذا الوجه ، أو ليس هي على هذا الوجه ؟ وينظر أيضاً إن كان يمكن أن يكون [ ١٣١٢ ] أحدهما خلواً من الآخر . فإن ذلك إن كان يمكن ، فليس هما شيئاً واحداً .
- ٣٥

٢

< في استخدام مواضع الأشياء الواحدة في التعريف >

فالمواضع التي في الواحد بعينه بهذا المقدار يقال .

- فبين مما قلنا أن المواضع الباقية التي في الواحد بعينه قد تنفع في الحد<sup>(٢)</sup> كما قلنا : فإنه إن لم يكن ما يدل عليه الاسم والقول شيئاً واحداً ، فبين أن القول الموصوف ليس هو تحديداً . — فاما المواضع المثبتة فليس منها شيء ينفع في الحد : إذ كان ليس يكتب في تثبيت القول أنه تحديد بيقين ما يدل
- ١١٥٣

(١) ف : في العدد . (٢) راجع ١٢ ف ٥ ص ١١٠٢ م ١١ .

عليه الاسم والقول أنه شيء واحد ، لكنه ينبغي أن يكون الحد أيضا  
جميع الأشياء الأخر التي اشتراطناها .

٣

### < تلاوة مواضع الحد >

فينبغي أن نلتزم دائما فسح الحد على هذا الوجه وبهذه الأشياء . —  
وإن أردنا أن نصححه فأولا ينبغي لنا أن نعلم أنه ولا واحد من الجديين  
أو الأقل منهم استخرج الحد بقياس ، لكن جميعهم يأخذ كالمبدأ كما يفعل  
المهندسون وأصحاب العدد وسائر التعاليم التي تجري هذا المجرى .

وبعد ذلك أيضا ينبغي أن نعلم أن توفيتنا الحد على الاستقصاء : ما هو ؟  
وكيف ينبغي أن يحده ؟ — إنما هو من صناعة غير هذه . فأما في هذا الموضع  
فإنما ينبغي أن نصف مقدار الحاجة فيما قصدنا فقط ، وهو أنه يمكن أن  
يكون للحد والماهية قياس . وذلك أنه إن كان التحديد هو القول الدال على  
ماهية الأمر ، وكانت الأشياء التي تحمل في الحد ينبغي أن تحمل وحدها على  
الأمر من طريق ما هو ، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق  
ما هو — فظاهر أن إنسانا إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق  
ما هو فإن القول — الذي تكون هذه فيه — حد لا محالة ، إذ كان ليس يمكن  
أن يكون حد الأمر غير هذا ، لأنه ليس شيء آخر < غير > هذا يحمل  
على الأمر من طريق ما هو .

(١) لعل الإشارة هنا إلى الم ٦ ف ١ ص ١٢٩ م ٢٧ — ٢٥ .

(٢) ص : أن . (٣) ص : لأنهم .

فالأمر ظاهر في أنه يمكن أن يكون للحد قياس . وقد لمصنعا في مواضع<sup>(١)</sup>  
أخر تلخيصا شافيا من ما [ ٣١٢ ب ] ذا ينبغي أن يصحح ذلك . فاما هذه  
الصناعة التي نحن بسبيلها فامثال هذه المواضع تنفع فيها . وذلك أنه ينبغي  
لك أن تنظر من المتضادات ومن المتقابلات الأخر من بعد تفقد أفاويلها  
كلها والأمور الجزئية منها . وذلك أنه إن كان المقابل يوجد للقابل ،  
فالموصوف يوجد للموصوف ضرورة . ولأن المتضادات كثيرة<sup>(٢)</sup> ، ينبغي أن  
نأخذ من المتضادات كل ما كان التحديد المضاد فيه على أظهر ما يكون .

و ينبغي أن نبحث عن جميع الأفاويل كما قلنا ، ونجعل ذلك على التفصيل  
هكذا : أما أولا فإن الجنس الموقى قد وقى على الصواب . وذلك أن الضد  
إن كان في الضد ، ولم يكن الموضوع في واحد بعينه ، > فن البين أنه  
سيكون في الجنس المضاد ، لأن المتضادين هما بالضرورة إما في جنس  
واحد بعينه < أو في جنسين متضادين . والفصول المتضادة بحق ترى أن  
تحمل على المتضادات : بمنزلة الأبيض والأسود ، فإن هذا جامع للبصر وذلك  
متزق للبصر . فيجب ، إن كانت الفصول المتضادة تحمل على الضد ، أن  
تكون الفصول الموصوفة أيضا [ أن ] تحمل على الموضوع . فلأن الجنس  
والفصول قد وقيت على الصواب ، فن البين أن نقول الموقى يكون تحديدا .  
إلا أنا نقول إنه ليس من الاضطرار أن يكون الفصلان المتضادان يحملان

(١) راجع « التعليلات الثانية » ٢ م ١٢ ف ١٢ و « ما بعد الطينة » م زينا ف ١٧ .

(٢) ف : للوضع .



على الضدين ما لم يكن الضدان في جنس واحد بعينه . والشيطان اللذان  
 جنسهما متضادان فليس مانع [ أن ] يمنع من أن يكون يقال على كليهما  
 فصل واحد بعينه ، مثل ما يقال على العدل والجور : وذلك أن ذلك  
 فضيلة للنفس ، وهذا رذيلة للنفس . فللنفس فصل يقال في كليهما ، لأن  
 البدن أيضا له فضيلة ورذيلة . <sup>(١٢)</sup> إلا أن هذا حق ، لأن المتضادين إما أن  
 يكون فصلهما [ ١٣١٣ ] متضادين أو يكونا شيئا واحدا . <sup>(١٣)</sup> فإنه إن كان  
 الفصل المضاد يحمل على الضد وعلى هذا لا يُحتمل ، فن البين أن الفصل  
 المذكور يكون يحمل على هذا . وبالجملة أقول : إنه لما كان التحديد من  
 جنس وفصول ، فإن تحديد الموضوع يكون بينا . وذلك أنه لما كان الضد  
 في جنس واحد بعينه أو في ضده ، كانت الفصول مثل ذلك : إما متضادة  
 تحمل على متضادة ، أو واحدة بعينها . فن البين أن الموضوع : إما أن يكون  
 يحمل عليه جنس واحد بعينه وهو جنس ضد ، وتكون الفصول متضادة :  
 إما كلها ، وإما أن يكون بعضها كذلك والباقية واحدة بعينها أو بمكس ذلك .  
 أعني أن تكون واحدة بعينها والأجناس متضادة ، — أو تكون الأجناس

١٠

١٥

٢٠

(١) مر : متضاد . (٢) تحتها : فالنصف (وهو تحريف واضح) . شر :  
 قل إسمي : فإذا إنه لنفس فصل يقال في كليهما . — قل أأنس : فإذا فصل النفس يرى  
 في كليهما . (٣) ف : غير . (٤) ف : إسمي : وهو أن فصل المتضادة  
 إما أن تكون متضادة ، وإما أن تكون واحدة بأعيانها . ش : نسخة : لأنه ( مر : لأن )  
 ليس المتضادات . — رجعت إلى نقل أأنس فوجدت حرف الملب تابعا ( مر : ثابت ) .  
 (٥) ف : فاما إذا .

والفصول جميعاً متضادة ، وذلك أنه ليس يمكن أن نكون جميعاً واحدة بعينها ، وإلا صار تحديد المتضادات واحداً بعينه .

- ٢٠ وننظر أيضاً من التصارييف والنظائر لأنه واجب ضرورة أن تتبع الأجناس للأجناس والحدود للحدود . — مثال ذلك أن النسيان إن كان تلف العلم ، فإن ينسى الإنسان هو أن يتلف العلم ؛ وأن قد نسى الإنسان هو أن قد أُلِف العلم . فواحد من هذه التي وصفت أى شىء منها إذا اعترف به فواجب ضرورة أن يعترف بالباقية . وعلى ذلك المثال إن كان الفساد هو انحلال الجوهر ، فأن يفسد هو أن ينحل الجوهر ؛ وأن ما يكون على جهة الفساد هو ما يكون على جهة انحلال الجوهر ، إن كان المفسد هو المحلل للجوهر ، والفساد انحلال الجوهر . وكذلك يجرى الأمر في الباقي<sup>(١)</sup> . فيجب أن يكون إذا أخذ واحداً منها — أى واحد كان — أن يعترف بالباقية كلها .

- ٢١ وينبني أن ينظر أيضاً من الأشياء التي حال بعضها عند بعض حال متشابهة . وذلك أن المصحح إن كان فاعلاً للصحة فالذى يُخصب البدن هو الفاعل للخصب ، والنافع هو الفاعل للخير . فإن كل واحد مما وصفنا ، حاله عند غايته التي تخصه حال متشابهة . فإن كان تحديد واحد منها أنه فاعل لغايته ، فإن التحديد لكل واحد من الباقية يكون واحداً بعينه .

ويبنى أن تنظر أيضا من الأكثر ومن الذى يكون على مثال واحد على كم جهة يمكنك أن تصححه إذا أنت قست اثنين إلى اثنين — مثال ذلك إن كان هذا القول تحديدا لهذا الشيء أكثر من أن هذا القول [٣١٣ ب] تحديد لهذا الشيء ، وظن بالأقل أنه تحديد ، فالأكثر أيضا تحديد . وإن كان هذا الأمر تحديدا لهذا الشيء على مثال ما هذا القول تحديد لهذا القول ، فإن كان أحدهما تحديدا للآخر ، فإن الباقي يكون تحديدا للباقي . وإذن فليس تحديد واحد إلى اثنين ، أو تحديداً إلى واحد . فليس ينفع أصلاً بالنظر من جهة الأكثر ، وذلك أنه ليس يمكن أن يكون حد واحد لاثنين ، ولا اثنين لواحد بعينه .

#### ٤

### < المواضع الأشرف >

وأشرف المواضع هى التى وصفناها الآن والمأخوذة من التصاريح ومن النظائر . ولذلك يبنى أن يكون تمسكاً بها أكثر وأن تكون لنا معدة مبسرة ، فإنها من أنفع الأشياء لنا فى أمور كثيرة . فأما الباقية فيستعمل منها أعمها . فإن هذه أبلغ فعلاً من الباقية — مثال ذلك أن ينظر فى الأمور الجزئية ويتفقد فى الأنواع إن كان القول مطابقاً<sup>(٢)</sup> ، إذا كان النوع يعطى اسمه وحده . وهذا الموضع ينفع به فى مقابلة الذين يعتقدون وجود الصور كما قلنا آنفاً<sup>(٣)</sup> .

(١) ص : تحديداً . (٢) ص : مطابق . (٣) ٢٦ ف ١٠ ص ١٤٨ م ١٤

وننظر أيضا ان كان قال الاسم على جهة نقله إلى اسم آخر، وإن كان  
حمله على نفسه كأنه حمل عليه شيئا آخر، وإن كان يوجد موضع آخر من  
المواضع عاما بالغ الفعل .

•

### < سهولة أو صعوبة فسخ أو تصحيح المسائل >

وظاهر مما سبق قوله بعد هذا أن من أصعب الأشياء أن تصحح أو تفسخ  
حدا . وذلك أن بينة واحدة من الذين يسألون عن أمثال هذه المقدمات<sup>(١)</sup>  
ليس بالسهل : مثل أن الأشياء التي في القول الموقف منها هو جلس ، ومنها  
هو فصل ، وأن المجلس والفصول فقط تحمل من طريق ما هو . ومن دون  
هذه الأشياء لا يمكن أن يكون لحد قياس . وذلك أنه إن كانت أشياء أتر  
غير هذه تحمل مع الأمر من طريق ما هو ، فن الغامض : هل القول  
الموصوف هو التحديد ، أم غيره ؟ إن كان الحد هو القول الدال على ماهية  
الشيء . وذلك بين من هذه الأشياء . وذلك أن تنتج شيء واحد أسهل  
من تنتج أشياء كثيرة . فالذي يريد أن يفسخ ويبطل قد يكفيه أن  
يقاوم في شيء واحد — أي شيء كان ( وذلك أنه إذا رددنا شيئا واحدا  
— أي شيء كان — نكون قد أبطلنا الحد ) ، فاما الذي يريد أن يصحح  
ويثبت فيجب عليه ضرورة أن يرشد إلى أن جميع ما في الحد يوجد له

(١) ثم : نقل لإصباح إلى السرياني : وظاهر مما سبق قوله بعد هذا أن تصحيح الحد هو  
أصعب من فسخ الحد . — أناس موافق للدمشق .

أيضا . - وأيضا فإن الذي يريد أن يثبت ينبغي له أن يأتي بقياس كلي ،  
وذلك أنه يجب أن يحمل الحد على كل ما يحمل عليه الاسم . ومع هذه الأشياء  
أيضا عكس ذلك ، وهو أن يكون الاسم يحمل على ما يحمل عليه الحد ، إذ  
كان من شأن الحد الموقف أن يكون خاصيا للشيء المحدود . فاما من يريد  
[ ١٣١٤ ] أن يفسخ ويبطل فليس يجب ضرورة أن يبين بيانا كليا ، لأنه  
قد يكتفى بأن يبين أن القول ليس يصدق في شيء مما تحت الاسم . وأيضا  
قد يحتاج أن يكون الفسخ والإبطال كليا . إلا أنه ليس يجب ضرورة  
في الفسخ ما وجب في الإثبات مع الكلي . وذلك أنه قد يكتفى من يريد  
أن يفسخ أن يبين بيانا كليا أن القول ولا على واحد مما يحمل عليه الاسم -  
يحمل . فاما عكس ذلك فليس يجب عليه في السير . على أن ما لا يحمل عليه  
القول لا يحمل عليه أيضا الاسم . - وأيضا إن كان ما تحت الحد يوجد لكل  
الشيء وليس يوجد له وحده ، ارتفع الحد .

١٥٤ ب

٥

١٠

١٥

٢٠

وعلى هذا أمثال الخال في الجنس وفي الخاصة ، فإن في كليهما الفسخ  
والإبطال أسهل من التصحيح والإثبات : أما في الخاصة فإن ذلك ظاهر  
مما قلنا . فإن الخاصة في أكثر الأمر إنما تأتي بتأليف حتى إنها تفسخ  
برفع شيء واحد ، ويلزم من يريد إثباتها تنتج كل ما فيها . وجميع الأشياء  
الباقية التي يجوز أن يقال في الحد ، إلا السير ، قد يجوز أن يقال في الخاصة  
أيضا ، لأنه يجب على المصحح أن يبين أنها توجد لكل ما تحت الاسم .

فأما المبطل فيكفيه أن بين أنها لا توجد لواحد؛ وأنها إن كانت توجد  
لكله فإنها ليست توجد له وحده؛ فإنها بهذا الوجه تبطل كما قلنا في الحد .  
فأما الجنس، فإن المصحح له يجب عليه ضرورة أن يبين أنه موجود لكل  
الشيء على جهة واحدة . فأما المَبْطُلُ فملى جهتين : وذلك أنه إن تبين أنه  
٢٥ ولا لواحد يوجد أو لواحد لا يوجد رَجَعَ الأمر إلى الأول . وأيضاً فإن من  
بصححه ليس يكتفى بأن يبين أنه يوجد، لكنه ينبغي له أن يبين أنه موجود  
كالجنس . فأما من أراد أن يفسخه ويبطله فقد يكفيه أن يبين أنه لا يوجد  
٣٠ لواحد ولا يوجد للكل . — ويشبه أن يكون كما أن الإفساد ، في الأمور  
الأخر، أسهل من الفعل، كذلك وفي هذه الأشياء الإبطال أسهل  
من التثبيت .

فأما العرض فإن الكلى منه إبطاله أسهل من تصحيحه . وذلك أن  
من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل . فأما من يريد إبطاله فيكفيه  
أن يبين أنه لا يوجد لواحد . فأما الجزئى فالأمر فيه بالعكس : وهو أن  
٢٥ تصحيحه أسهل من إبطاله ، لأن من أراد تصحيحه اكتفى بأن يبين أنه  
يوجد لواحد . ومن أراد إبطاله احتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد .<sup>(٢)</sup>

١١٥٥ وظاهر أن إبطال الحد أسهل من جميعها . وذلك أن الأشياء التي توفى  
فيه كثيرة، إذ كانت [ ٣١٤ ب ] يقال فيه أشياء كثيرة . والقياس يكون أسهل

٥ وأسرع من الأشياء الكثيرة . وذلك أن الخطأ اخلق به أن يكون في الأشياء الكثيرة أكثر منه في القليلة . وأيضا فإن الحد قد <sup>(١)</sup> يمكن أن نحتج فيما يبطل به من الأشياء الأخر . وذلك أن القول إن لم يكن خاصيا أو لم يكن الموصوف جنسا ، ولم يكن شيء مما في القول موجودا ، ارتفع الحد . فأما الأشياء الأخر فليس <sup>(٢)</sup> يمكن أن نحتج في ردها من الحدود ولا من الأشياء الأخر كلها : وذلك أن الأشياء التي يحتاج بها في رد العَرَض هي وحدها عامية لجميع ما ذكرنا ،

لأن كل واحد مما ذكرنا ينبني أن يوجد . وإن لم يكن الجنس يوجد كالتخصصة فلم يرتفع بعد . وكذلك التخصصة أيضا ليس يجب ضرورة أن توجد كالجنس <sup>(٣)</sup> ، ولا العَرَض مثل الجنس أو التخصصة : بل إنما ينبني أن يوجد ، لا غير . فليس يمكن إذن أن يحتاج في رد أشياء من أشياء أخر غيرها إلا في الحد . فن البين إذن أن إبطال الحد أسهل منها كلها ، وتصحيحه من أصعب الأشياء ، لأن تلك كلها ينبني أن تنتج بقياس ( أعنى : كل ما وصفتنا يوجد ، وأن الموصوف جنس ، وأن القول خاص ) ، ومما هو خارج عن هذه أيضا أن القول يدل على ماهية الشيء : فينبني أن يكون قد فعل هذا على الصواب .

ومن تلك الأشياء الأخر التخصصة أخرى بأن تكون تجري هذا المجرى : وذلك أن إبطالها أسهل ما يكون ، من قبل أنها في أكثر الأمر من أشياء

(١) ص : يمكن . (٢) ف : مثل التخصصة . (٣) ف : مثل (الجنس) .

كثيرة . وتصحيحها من أصعب الأمور ، لأنه ينبغي أن يجمع فيها أشياء كثيرة ، ومع هذا أنها توجد لشيء واحد ، وأنها ترجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر الذي هي له خاصة .

وتصحيح العرض أسهلها كلها ، لأن في تلك الآخر ليس إنما يقتصر على أن يبين في الشيء أنه موجود فقط ، لكن يحتاج أن يبين أنه موجود بحال كذا . فاما العَرَض فيكتفى بأن يبين أنه موجود فقط . ومن أصعب الأشياء إبطال العَرَض ، لأن ما يوفى فيه أقل ما يكون ، لأنه ليس يحتاج أن يدل في العرض ، مع ما يدل ، على أى جهة يوجد . فقد وجب أن يكون الإبطال في تلك الآخر على وجهين : إما أن يبين أنها ليست موجودة ، أو أنها موجودة ليست على هذه الجهة . فاما العَرَض فليس يمكن أن يبطله إلا بأن يبين أنه لا يوجد .

فقد عَدَدْنَا المواضع التي يمكننا أن نحتج بها في ردِّ كلِّ واحدٍ من المسائل تعديداً كافياً .

[ ] تمت المقالة السابعة من كتاب " طوييقا " نقل أبي عثمان سعيد ابن يعقوب الدمشقي . وهي آخر ما وجدت من نقله لهذا الكتاب . [ ] [ ] قابل به النسخة المنقولة من الدستور الأصل المصححة عليه [ ]



[ ١٣١٥ ] بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثامنة من كتاب « طويقا » [ ١٥٥ ]

بنقل إبراهيم بن عبد الله الكاتب ، من السرياني بنقل إسحق

< العمل بالجدل >

١

< قواعد السؤال >

وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . — فيجب أولاً : إذا كنت معتزلاً على السؤال أن تستنبط الموضوع الجدل الذي منه ينبغي أن تأتي بالجهة ؛ وثانياً : أن تعد السؤال وترتب كل شيء بحسب الموضوع الجدل ؛ وثالثاً : — وهو الباقي — أن تتخاطب بذلك خريك .

والقياس<sup>(١)</sup> والجدل مشتركان في الفحص إلى أن يتباً استنباط الموضوع الجدل . فأما الترتيب والمسألة فهما يخصان الجدل من قبل أن جميع ما يجري هذا المجرى إنما يستعمل في حال المحاوره<sup>(٢)</sup> .

وأما الفيلسوف ومن يتفرد بالفحص لنفسه فليس يبالي ، إذا كانت المقدمات التي عنها يحدث القياس صادقة معروفة ، ألا يقبلها المحجب إن كانت في غاية القرب من المطلوب الأول وكان قد تقدم فاحظ ما يتبها ويلزم

(١) ف : المبرهن . (٢) ف : من خاصة . (٣) ف : مع المخاطب .

عنها . وعساه قد يجتهد بمبلغ الطاقة أن تكون القضايا الواجب قبولها أشد  
قرباً وأعرف ، إذ كانت القياسات العلمية إنما تحدث وتأتلف من أمثال  
هذه المقدمات .

وقد وصفنا آنفاً <sup>(١)</sup> المواضع الجدلية ومن أين ينبغي أن تؤخذ . وينبغي  
الآن أن نتكلم في الترتيب والسؤال بأن قسم المقدمات التي يجب أخذها ،  
وهي المقدمات الخارجة عن المقدمات الضرورية ؛ وأعني بقولي : ضرورية ،  
المقدمات التي عنها يحدث القياس . فاما المقدمات الخارجة عنها فهي  
أربع : وذلك أنها إما أن توجد بسبب الاستقراء لكي تسلم المقدمة الكلية ،  
أو في الاستكثار من الكلام والاتساع فيه ، أو في إخفاء النتيجة ، أو في أن  
يكون الكلام أوضح وأظهر . وما سوى ذلك من المقدمات فليس ينبغي أن  
يستعمل شيء منه ، ولكن بتلك المقدمات التي وصفناها ينبغي أن نروم السؤال  
والاستكثار من القول .

وها هنا مقدمات تستعمل في إخفاء النتيجة وينتفع بها في المجاهدة <sup>(٢)</sup>  
ولما كانت هذه الصناعة بأسرها إنما تصلح لأن يستعملها الإنسان مع غيره  
[ ٣١٥ ب ] ، وجب ضرورة أن يستعمل فيها أمثال هذه الأشياء .

فاما المقدمات الضرورية التي عنها يحدث القياس فليس ينبغي أن  
تأتي بها في أول وهلة ، بل ينبغي أن ترتقي ما استطعت إلى ما هو أعلى

(١) راجع المقالات من ٢ إلى ٧ . (٢) أن تؤخذ : تأكلت حروفها .

(٣) ف : الأقاريل . (٤) ف : المحارة .

منها — مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد ، فليس ينبغي أن تذكر الأضداد أولاً ، بل تحصل مكان الأضداد المتقابلات . فإن الأمر إذا جرى على ذلك نتج<sup>(١)</sup> أن العلم بالأضداد واحد ، إذ كانت الأضداد هي أيضاً متقابلات . فإن لم تضع الكلية فقد ينبغي أن تؤخذ من الاستقراء ، بأن تتعاطى إحضار جميع المقدمات التي في غاية الظهور ، من قبيل أن الأمر الذي يلزم وينبع يكون أشد غموضاً بالارتقاء إلى ما هو أعلى وأبعد والاستقراء ، وأن تتكلف مع ذلك إحضار المقدمات النافعة<sup>(٢)</sup> متى لم يمكنك استعمال المقدمات على الجهة الأخرى .

٣٥

١٥٦

وما كان خارجاً عما ذكرناه فإنما ينبغي أن يقتضِب من أجل ما وصفناه ، وأن يكون استعمالنا إياه على هذا النحو . — أما في حال استعمالك الاستقراء ، فإنك تتدرج من الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية ، ومن الأشياء المعروفة إلى التي هي غير معروفة . والأشياء التي هي أعرف هي المدركة بالحس : إما على الإطلاق ، وإما عند الجمهور .

فأما إذا قصدت لإخفاء النتيجة ، فقد ينبغي أن تتقدم فتحصل بالقياس المقدمات التي بها يتبأن أن يعمل قياس<sup>(٣)</sup> على المطلوب الأول ، وأن يكون بحسب ما يمكن في غاية الكبر ، وذلك يكون ليس بأن تحصل المقدمات

(١) من : انتج . (٢) ف : سلم . (٣) ف : تتكلف .

(٤) ف : أي الضرورية ، وإعادتها . (٥) ف : يستعمل . (٦) راجع ص ١٥٥

ب ص ٢٠ — ٢٨ . (٧) ف : يؤلف . (٨) ف : تد .

- ١٠ الضرورية فقط ، بل تحصل بالقياس أيضا غيرها مما يصح استعماله معها .
- وقد ينبغي أيضا ألا يصرح بالتأنيج ، بل يأتي بها على طريق الإجمال جملة في آخر الأمر ، فإن بهذا الوجه يتبأ لك أن تتباعد في الغاية من المطلوب الأول . وفي الجملة من القول ، فعلى هذا الوجه ينبغي أن يكون سؤال من يقصد في سؤاله إلى الإغماض ، حتى يكون إذا استوفى السؤال إلى آخره وذكرت النتيجة كانت المطالبة بـ «لم» تعدد واقعة . وهذا إنما يكون خاصة بالوجه الذي تقدم ذكره . [ ١٣١٦ ] وذلك أنك إذا ذكرت النتيجة الأخيرة وحدها فقط لم يصح كيف لزممت ، إذ كان المحجب لم يتقدم فيعلم الأشياء التي عنها لزممت ، لأنه لم يتقدم فيحصل القياسات التي هي أقدم . وقد يكون القياس على النتيجة أقل تحصيلاً متى لم تأت بالمقدمات التي عنها يحدث ، وأتينا بالمقدمات التي ينتج عنها القياس .

وقد ينفع أيضا في ذلك بالأستعمل القضايا الواجب قبولها التي عنها تحدث المقاييس على الاتساق والاتصال ، بل يبدل ترتيبها لتجب عنها نتائج مختلفة . وذلك لأنه مة ، وضعت القضايا المتناسبة على ترتيب ، كان الأمر الذي يلزم عنها أشد ظهوراً .

وقد ينبغي أن نلمس الحد<sup>(٣)</sup> أيضا في الأشياء التي يمكن فيها أخذ المقدمة الكلية ، ولكن لا نجعل التماسنا ذلك فيها بأعيانها ، بل في نظائرها ، فإن

الشبهة ندخل عليهم متى أخذ أحد الحد من النظائر، ولا يشعرون بأنهم قد سلموا المقدمات الكلية — مثال ذلك أنك إن احتجت إلى أن تأخذ أن الغضبان هو الذى يتشوق إلى الانتقام فقد ينبغي أن تأخذ أن الغضب هو الشوق إلى الانتقام لما يقع في الوهم من الامتحان. فإننا متى فعلنا هذا، حصل لنا لا محالة ما أردناه. فاما الذين يلتمسون ذلك في الأمور بأعيانها فقد يمرض أحيانا بأن يأبى المحجب قبول ما يأتون به لأنه يجد فيه موضعا للمناقضة،<sup>(١)</sup> إذ كان له أن يقول: ليس كل من يغضب يتشوق إلى الانتقام لا محالة. وذلك أنا إذا غضب على أصدقائنا إلا أنا لا نشوق إلى الانتقام منهم<sup>(٢)</sup>. وعسى أن تكون هذه المعارضة غير صحيحة، إذ كان قد يجرى أن ينتقم من بعض الناس بأن يغموا ويُعملوا نادمين على ما فعلوا: إلا أن في تلك المناقضة إقناعا ما، يبنى عنها ما يتوهم من أن دفع ما أحتج به في هذا المعنى كان بغير واجب. وأما في تحديد الغضب، فليس يسهل وجود المناقضة على ذلك المثال.

٢٠

٢٥

١٥٦ ب

وأيضا فقد ينبغي أن يؤتى بالجملة من حيث لا يوقف على أنها من أجل الشيء المطلوب بعينه، لكن على أنها تكلفت من أجل غيره. وذلك أنهم يتيبون الأشياء التي يصلح استعمالها في الأمر الموضوع.

٥

وفي الجملة من القول، فقد ينبغي أن تجتهد ما أمكنك في أن يكون [٣١٦] ما تأتي به غير بين حتى لا تدري هل قصصت بأخذك إياه نحو الشيء الذى

(١) ف: سبق إلى (الوهم...) . (٢) ف: للعادة . (٣) ف: أنارينا .

تريده أو نحو الأمر المقابل له : وذلك أنه إذا كان الأمر المستفاد به في القول<sup>(١)</sup> غير واضح ولا يبين ، كانوا أشد انقياداً لوضع الأمر الذي يرونه .

- ١٠ وقد ينبغي أن يكون سؤالك أيضاً من الأشياء المتشابهة ؛ وذلك أن فيها إقناعاً وينبغي معها الأمر الكلي خفاء شديداً ولا يشعر به — مثال ذلك أن العلم بالأضداد وغير العلم بها هي شيء واحد بعينه ؛ وكذلك أيضاً الحس بالأضداد واحد بعينه ؛ وبعبارة ذلك من قبل أن الحس بالأضداد واحد بعينه ، فالعلم بها أيضاً كذلك . وهذا المأخذ يشبه طريق الاستقراء ، غير أنه ليس هو بعينه ، لأن هناك إنما يؤخذ الأمر الكلي من الجزئيات . فأما في المتشابهة فليس الأمر المأخوذ فيه هو الكلي الذي تحته جميع المتشابهة .

وقد ينبغي لك أن تعارض نفسك أحياناً ، وذلك أن المحبين قد يحرون عندهم مجرى من لا يستفاد به ، لا سيما متى ظهر لهم من أمرهم أنهم قد تحروا الإنصاف في القول .

ومن الأشياء المستفاد بها أيضاً أن تقول في احتجاجاتك إن العادة قد جرت بهذا وأمثال ذلك ؛ إنه من الأشياء المقبولة ، وذاك أنهم قد يتناقلون عن دفع ما قد جرت به العادة ، ولا سيما متى لم تحضرهم معارضة له . ومع ذلك ، فإنهم لما كانوا قد يستعملون أمثال هذه الأشياء ، صاروا يتوقون دفعها .

وأيضاً ، فلا ينبغي أن يظهر منك حرص على شيء ما بعينه ، وإن كان الانتفاع به كثيراً ، فتشتد مقاومتهم لما يرونك حريصاً عليه ومعاذتهم إياه .

٢٥ وقد ينبني أيضا أن تأتي بالشئ الذى يقال على طريق المثل<sup>(١)</sup>، لأنهم أشد قبولاً ووضعا لما يؤتى به من أجل غيره، منهم لما ينتفع به من أجل ذاته<sup>(٢)</sup>.

وأیضا فلا ينبني أن تأتي بالشئ الذى تريد أخذه بعينه؛ بل تأتي بما ذلك الشئ تابع له ضرورة<sup>(٣)</sup> : فلأنك إذا فعلت ذلك كانوا أشد موافقة لك، من قبل أن ذكرك الشئ الذى ما تحاول أخذه تابع له ليس يجرى فى الظهور بجواه . وإذا أخذ هذا ، فقد أخذ أيضا ذلك .

٢٠ وقد ينبني أن يؤخذ السؤال عن الشئ الذى يريد أخذه خاصة، إذ كان من عادتهم أن تستند متلوماتهم [ ١٣١٧ ] ومعاينتهم للأشياء التى يتقدم السؤال عنها، من قبل أن أكثر من بسال إنما يقدم ذكر الأشياء التى هو شديد العناية بها .

٣٥ وقد ينبني فى محادثة بعض الناس أن يجعل أمثال هذه الأشياء من أول ما يتكلف إحضاره ، وذلك أن المعتاصين من الناس يوافقون خاصة على الأشياء المتقدمة (متى لم يكن الأمر اللازم عنها، مع ذكرها، فى غاية الظهور والبيان)، غير أنهم فى آخر الأمر يعتاصون<sup>(٤)</sup> . وكذلك يجرى أمر القوم الذين يظنون أنهم يسرعون فى الجواب، إن كنا فى حال الجواب . وذلك أنهم إذا وضعوا أكثر الأشياء يقع السؤال عنها اعتاصوا فيما يؤتى به أخيرا، من قبل<sup>(٥)</sup>

(١) ف : اللز . (٢) ف : يؤتى . (٣) ف : مساعدة .

(٤) ف : ينتكرون . (٥) ف : سلوا .

أنه لا يلزم عندهم من الأشياء الموضوعية <sup>(١)</sup> . وإما يضعون <sup>(٢)</sup> ما يضعون اعتماداً على اقتدارهم وظناً بأنه لا يتبى > أن < تثبت حجة عليهم <sup>(٣)</sup> .

١٥٧

وأيضاً ، فليعتمد الإسهاب في القول وأن يحصى بالأشياء التي لا يتفزع بها أصلاً في القول المقصود <sup>(٤)</sup> ، كما يفعل الذين يرسمون رسوماً كاذبة . فإنه إذا كثرت هذه الأشياء ، كان الكذب أخفى وأغمض . ولذلك صار الذين يسألون يناطون أحياناً بإدخالهم في أضعاف <sup>(٥)</sup> القول بالأشياء التي لو أتى بها مفردة مجزدة لم تقبل ولم توضع .

فهذه الأشياء وما جانسها يجب أن تستعمل في إخفاء ما يحاول إخفاؤه . فأما في تحقيق القول وتحسينه ، فقد ينبغي أن نستعمل الاستقراء وقسمة الأشياء المتجانسة . وقد تقدم العلم بالاستقراء : ما هو ؟ وأى الأشياء هو ؟ فأما التقسيم فهو على ما أصف : قد يقال إن علماً أفضل من علم : إما لأنه أصح وإما لأن معلوماته أفضل <sup>(٦)</sup> . وإن العلوم منها نظرية ، ومنها فعلية ، ومنها عملية . فإن هذه الأشياء وما يجري مجراها إنما تحسن القول وتنقحه فقط ، وليس فيها شيء يحتاج إليه ضرورة في إظهار النتيجة . وأما في باب إيضاح القول وتلخيصه فقد يجب أن يؤتى بثلاث والغاية ،

١٠

(١) ف : المسئلة . (٢) ف : يسلون . (٣) ف : إقتاضهم .

(٤) ف : الأمر المطلوب . (٥) ف : يناطون .

(٦) أضعاف = تضاعف . (٧) ف : المعارف .



- ١٥ وأن تكون المثالات خاصة ، وما نستفيد به علما بمنزلة ما هو منها سائر  
في شعر أوميروس دون شعر خوريلس : <sup>(١١)</sup> وذلك أن ما يوفى به على هذه  
الجهة يكون أشد وضوحا .

٢

< قواعد السؤال ، تمة >

- ٢٠ وقد ينبغي أن نستعمل في الجدل : أما على الجدلين فلنستعمل [٢١٧ ب]  
القياس أكثر من استعمالنا إياه مع العوام من الناس . ويجرى الأمر  
في الاستقراء بالعكس : بأن نستعمله في أكثر الأحوال مع العوام . وقد تقدم  
القول في هذه الأشياء فيما سلف . — وقد يمكنك عند استعمالك الاستقراء أن  
تأتي بالفضية الكلية وفي بعضها لا يسهل ذلك ، من قبيل أنه لم يوضع لجميع <sup>(١٢)</sup>  
المنشابهات اسم عام يضحها . إلا أنه متى دعت الحاجة إلى تناول الكل  
قالوا : « وكذلك يجري الأمر في جميع ما هذه سبيله » . ومن الأمور التي في غاية  
الصعوبة تمييز هذا الأمر <sup>(١٣)</sup> — أعني أي هذه الأشياء الموصوفة التي أتى بها هو

(١) أوميروس = Homerus ؛ خوريلس = Choerilus و يوجد ثلاثة شعراء  
يونانيون بهذا الاسم : أحدهما أثيني وشاعر مأسى ، والثاني من شامس وشاعر ملاحم ؛ والثالث  
— وهو المقصود هنا — شاعر ملاحم من إياسوس Iasus ارتحل مع الاسكندر الأكبر ومدحه ،  
وكان ردي الشعر (هوراس : « الرسائل » Epist . ٢ : ١ : ٢٢٢ - ٢٣٤ ، « فن  
الشعر » الأبيات رقم ٣٥٧ - ٣٥٨ ) .

(٢) ف : ذلك . — راجع ١٢ ف ١٠٥ ص ١٦ وما يليه .

(٣) ف : يمكن . (٤) س : تبين .

بهذه الحال ، وأياها ليس كذلك . ولذلك صار بعضهم يطالط بعضها في الأقاويل<sup>(٢)</sup> ، حتى إن منهم من يجعل [ ما ليس ] متشابها ما ليس كذلك ، ومنهم من يشكك في الأشياء المتشابهة ويرى أنها ليست متشابهة . وقد يجب لذلك أن يروم اختراع اسم لجميع ما هذه حاله ، لكيلا<sup>(٣)</sup> يعرض للجيب الشك في أن الأمر الذي أوجب أنه على طريق التشابه ليس كذلك . ويلحق السائل أيضا العتب من قبل إيجابه إياه على طريق التشابه ، إذ كان كثير من الأشياء التي ليست أحوالها واحدة قد يظن بها أن أحوالها واحدة .

ومنى ما وقع التسليم لكثير من الأشياء بطريق الاستقراء ، إلا أنه لم يسلم أن ذلك كلي ، فمن العدل أن يطالب بالمناقضة . ومتى لم يقل إن الأمر كذلك في بعض الأشياء ، فليس يجب أن يطالب في أي الأشياء كذلك . وذلك أنه إنما يجب أن يطالب بالمناقضة على هذه الجهة متى كان قد اتقاد أولا للاستقراء . والأولى ألا يطالب بأن يجعل مناقضته للجهة التي كان أتى بها بعينها ، اللهم إلا أن يكون ما هذه حاله هو واحدا فقط ، كما أن الاثنين من بين سائر الأعداد الزوجية هي فقط عدد أول . وذلك أنه ينبغي للعائد أن يجعل معانده في عدد آخر ، أو يقول إن هذا وحده هذه حاله . فأما الذين يعاندون الأمر الكلي ولا يعملون حادهم في الجهة بعينها ، بل فيما هو مشارك لها في الاسم . - كقول القائل : إنه قد يكون للإنسان لون

(١) ف : يتقاض . (٢) ف : القياسات . (٣) ف : فلا .

(٤) ف : الاتفاق في كثير . (٥) م : واحد . (٦) ف : لتقاض .

- ليس هو له ، أويد أورد رجل ( وذلك [ ١٣١٨ ] ) أنه قد يكون للصّور لون  
 ليس هو له ، وللطباخ رجلٌ ليست له ) — فقد ينبغي أن يكون سؤالك إياهم  
 عن أمثال هذه الأشياء بعد استعمالك القسمة : وذلك أنه إذا وقعت  
 الخُدعة بسبب الاشتراك في الاسم ولم يشعر به ، ظن أن المقدمة قد  
 عوّدت . — فإن كان دفعه السؤال ليس هو من جهة الاشتراك في الاسم ،  
 بل بمعاندة الأمر بعينه ، فقد ينبغي لك إذا أنت أبطلت ذلك الأمر الذي<sup>(١)</sup>  
 فيه العناد بعينه أن تأتي بالأمر الباقي وتجعله كلياً ليتقرر على الواجب كالحال  
 في الغلط والذّيان . وذلك أنهم لا يوافقون ولا يسلّمون أن المفارق للعلم<sup>(٢)</sup>  
 ناس ، من قَبْلِ أن الأمر إذا انتقل بعينه فقد انسلخ من المعرفة ، ولا يقال<sup>(٣)</sup>  
 فيه إنه نسيها . فقد ينبغي إذا أنت أبطلت الأمر الذي فيه العناد أن تأتي  
 بالأمر الباقي — مثال ذلك أن الأمر ما دام ثابتاً باقياً بحاله ، إلا أنه قد  
 فارق<sup>(٤)</sup> المعرفة ، يقال فيه إنه ناس . وكذلك ينبغي أن نحتج على من يعاند أن  
 المقابل للغير الأعظم هو الشر الأعظم . وذلك أنهم يحتجون أن الصّحة<sup>(٥)</sup>  
 لما كانت في الجودة أقل كثيراً من جودة الهيئة ، كان المضاد لها هو الشر<sup>(٦)</sup>  
 الذي في غاية العظم ، إذ كان المرض أردأ كثيراً من رداءة الهيئة . ولذلك  
 قد ينبغي أن تفعل في ذلك كما فعلنا في غيره ، وهو أن نرفع الأمر الذي وقعت  
 فيه المعاندة . فلما برفعنا إياه نكون قد وضعنا ما يلزم وضعه لا محالة . مثال<sup>(٧)</sup>

(١) ف : دفعت . (٢) ف : المنسلخ من العلم . (٣) ف : فارق معرفته .  
 (٤) ف : انسلخ من . (٥) ف : وذلك . (٦) ف : حسن .  
 (٧) ف : بإبطالنا .

ذلك أن الخير الأعظم مقابلُهُ الشرُّ الأعظم ، إن لم يحز معا أحد هذين لذلك  
 الشيء الآخر ، بمنزلة جودة الهيئة للصحة . — وليس إنما ينبغي أن يفعل ذلك  
 عند معاندة الخصم فقط ، بل قد ينبغي أن يفعل في حال مجوده وإن  
 لم يعاند ، مِنْ قِيلَ أنه قد تقدم فروى في بعض هذه الأشياء . وذلك أنه  
 إذا ارتفع الأمر الذي فيه المعاندة اضطر إلى أن يضع ما يريده ، إذ كان  
 لم يتقدم فيأمل الأمر الباقي لم صار ليست هذه حاله . فأما متى لم يضع  
 المراد ، فإنه إذا طُلب بالمعاندة لم يأت [٣١٨] في ذلك بشيء . والمقدمات  
 التي هذه حالها هي الكاذبة في بعض الأشياء ، الصادقة في بعضها الآخر .  
 وذلك أنه قد تبين لك في أمثال هذه المقدمات ، إذا رفعت منها ما يجب رفعه ،  
 وجدت السبيل إلى أن تجعل ما يحصل بعد ذلك صادقا . — وإن كنت إذا  
 أتيت بالجملة في أشياء كثيرة لم تأت لها بتقيض ، فقد وجب عليك أن تعترف  
 بالمواد : وذلك أن المقدمات الجدلية هي التي متى كانت حالها في أكثر الأمر  
 حالا واحدة ، لم يوجد لها مقابل يعاندها .

وإذا أمكن أن يُنتج شيء واحد بعينه أشياء ممكنة وغير ممكنة ، فإنك  
 إذا سلكت في تبينه طريق البرهان لم يكن فرق فيما تنتجه عن ذلك ؛ وإذا  
 كان القول جاريا على طريق الجدل ، فإنك إذا أنتجت شيئا على طريق الخلف  
 فلا وجه لتشكك . وإذا جعلته على طريق الخلف ، فإنه إن لم يكن الكذب

(١) ف : أبطل . (٢) ف : فري . (٣) م : باق .  
 ف : يتبناه . (٤) ف : بين . (٥) ف : نضع . (٦) م : إذ .

فيه في غاية الظهور كان لم أن يقولوا إن ذلك ليس محالاً ، فلا يتحصل<sup>(١١)</sup> للسائل الأمر الذي يقصده . ١١٥٨

وقد ينبغي أن تأتي من الجحجج بجميع ما كانت حاله في كثير من الأشياء .  
حالا واحدة . والمتناقضة فيه إما أن تكون معدومةً ألبتة ، أو تكون غير  
ظاهرة ، لأنه إذا لم يمكنهم أن يتأملوا الأشياء التي لبست بهذه الحال وضعوا  
المطلوب على أنه صادق .

وليس ينبغي أن تجعل النتيجة سؤالاً . فإنك إن لم تفعل ذلك ثم عانده  
الخصم وقاومك ، لم يتبها أن يحدث قياس . على أنهم أحيانا قد يدفعون<sup>(١٢)</sup>  
النتيجة وإن لم تأت بها على طريق السؤال ، بل أثبت بها على أنها قد لزمت  
عن غيرها ، وإذا فعلوا ذلك ظن من لم يتأمل ما يلزم عن الأشياء الموضوعة  
أنه ليس يلحقهم توبيخ . ولذلك وجب — وإن لم تقل إنها تلزم على طريق  
النتيجة ، بل جعلتها سؤالاً بفحدها — ألا يحدث قياس أصلاً<sup>(١٣)</sup> .

وليس يرون أن كل ما كان كلياً فهو مقدمة جدلية — مثال ذلك  
قولنا : ما هو الإنسان ؟ أو على كم نحو يقال الخير ؟ فإن المقدمة الجدلية  
هي التي للجيب أن يجيب عنها بنعم أو لا . فأما الأشياء التي تقدم ذكرها  
فليس الأمر فيها كذلك . ولذلك صارت أمثال هذه المسائل غير جدلية ،

(١) ف : هو غير ممكن . (٢) ف : يزيد . (٣) ف : لأنهم وإن لم .  
(٤) ف : يتفقدوا . (٥) ف : يجهلون . (٦) ف : نصح .  
(٧) ف : يه .

- اللهم إلا أن يكون السائل يأتي بها إما عند تحديده ، أو تقسيمه — مثال ذلك : أترى الخير [ ١٣١٩ ] كذا يقال ، أم كذا ؟ وذلك أن الجواب عن أمثال هذه المسائل يسهل ، إذ لا بُدَّ في الجواب عنها إما بـ « نعم » أو بـ « لا » . ولذلك قد يجب أن يكون ما أتى به من أمثال هذه المقدمات على هذه السبيل . ومع ذلك فلعله من الإنصاف أن يطالب المحيِّب بأن يخبر بكم نحو يقال الخير . متى كنت أنت إذا قسَّمت وأتيت بالحجة لم تساعد ولم يسلم لك .
- والذى يسأل عن شيء واحد سؤالاً دائماً فهو غير مصيب ، من قبَل أن المحيِّب إن أجاب السائل عما يسأل عنه فقد علم أنه إما أن يكون قد سال مسائل كثيرة ، أو كرر السؤال عن شيء واحد بعينه مراراً كثيرة . ولذلك إما أن يكون يهْدُر في القول ، أو ليس يتأتى له قياس . وذلك أن كل قياس إنما يتألف من مقدمات يسيرة . فإن لم يُجِبْ عما يسأل عنه ، فذلك إما لأنه لا يتبيهاً له توبيخ ، وإما لأنه يروغ .

### ٣

#### < صعوبة الحجج الجدلية >

وقد يتبيها في أصول باعياها أن يؤتى بحجج صعبة وأن يتأقضى . والأشياء التي هذه ساهلها هي الأشياء المتقدمة في الطبيعة والأشياء المتأخرة ؛ وذلك

---

(١) ف : أسماء . (٢) ف : لم . (٣) ش : في نسخة : وأن يؤتى بسهولة .  
والذى نقله اسحق : يفسخ . وأما نس : وأن ينظر ويحيب بسهولة .

أن المتقدمة محتاجة إلى التحديد ، فاما المتأخرة فإنها تنتج من أشياء كثيرة لمن أراد أن ينبت من الأقاويل على ترتيب واتصال . فإن الأمر إن لم يكن كذلك ظهر أن المحجج صُرّائية ؛ وذلك أنه لا يتبأ لمن لم يتدنى من المبادئ الذاتية وينتهى منها على طريق التنتيج إلى الأواخر أن يبرهن على شيء من الأشياء . فاما التحديد فإن المحجج لا يطلقه ولا يأذن فيه . ولا إن فعل السائل ذلك نصنّوا له وقبلوه . وإذا لم يظهر من الأمر الموضوع ما هو ، لم يسهل أن يؤتى بالمحجج فيه . وأكثر ما يعرض ذلك في الأوائل خاصة ؛ وذلك أن الأشياء الأواخر إنما تبين بها . وأما تلك ، فغير ممكن أن تبين لغيرها ، بل الضرورة تدعو إلى أن يُعَلَّم كل واحد منها بالتحديد .

٢٥

١٥٨ ب

ومما يصعب اختباره أيضاً الأشياء القريبة من المبدأ . وذلك أنه لا يتبأ أن نجد في تبينها أقاويل كثيرة ، أقله الأشياء التي بينها وبين المبدأ التي بها ضرورة يتبين ما بعدها .

٥

ومما يصعب اختباره<sup>(٢)</sup> من الحدود ما استعمل فيه ما هذه حاله من الأسماء : إما ما كان منها أولاً [ ٣١٩ ب ] لا يظهر من أمره هل هو مما يقال على الإطلاق أو على جهات كثيرة وكان لا يعلم مع ذلك هل هو مما يقال على التحقيق ، أو مما أتى به المحدد على طريق الاستعارة . وذلك أنها لما كانت غير بيّنة لم يكن فيها احتجاج ؛ ولما كان لا يعلم من أمرها هل صارت بهذه الحال لأنها يقال على طريق الاستعارة ، لم يكن فيها توبيخ .

١٥

(١) ف : المبادئ . (٢) ف : بالأواخر . (٣) ف : نكبت .

وبالجملة ، فإن كل مسألة يستصعب اختبارها فقد ينبغي أن ينظر من أمرها في إحدى هذه الجهات ؛ إما أن تكون تحتاج إلى تحديد ، أو تكون فيما يقال على أنحاء كثيرة ، أو مما يقال على طريق الاستعارة ، أو تكون غير بعيدة من المبادئ <sup>(١)</sup> . ولما كان ذلك غير ظاهر لنا فقد ينبغي أولاً أن ننظر من قبل أي نحو من هذه الأنحاء التي ذكرت اعترض هذا الشك . فإنه إذا ظهر لنا ذلك ، كان ذلك معلوماً أن الحاجة تكون إما إلى التحديد ، وإما إلى التفسير . وإما إلى أن يؤتى بالمقدمة التي في الوسط — وذلك أن هذه الأشياء تتبين الأواخر .

وفي كثير من الأوضاع إذا لم تكن توفية الحدود خارجة على الصواب ، فإن المحاورة والاحتجاج يكونان غير سهلين ولا مبشرين ، بمنزلة قول القائل :  
 أرى للضدضة واحد ، أم أضداد كثيرة ؟ فإنه إذا جرى تحديد المتضادات على الصواب سهل علينا أن نتج : هل يمكن أن يكون شيء واحد بعينه أضداد كثيرة ، أم لا ؟ وكذلك يجرى الأمر في غير هذا من الأمور التي تحتاج إلى التحديد .

وينبئ أن يكون قد توجد في العالم أيضاً أشياء لا يسهل أن نرمز لنقصان التحديد ، بمنزلة الخط الذي يقسم السطح على موازاة الضلع > في متوازي الأضلاع < ، فإنه يقسم الخط الخط والمكان على مثال واحد : وإذا ذكر التحديد ظهر على المكان الأمر الموصوف . وذلك أن الأماكن والخطوط

(١) ف : الأوائل . (٢) م : أضدادا . (٣) ف : في أوله .



٣٥ يرتفع كل واحد منهما بارتفاع صاحبه على التكافؤ . وهذا التحديد بعينه هو لهذا المعنى بعينه . وفي الجملة من القول ، فإنه إذا وضعت للاسطقصات الأول الحدود (مثل أن يوضع ما هو الخط وما هي الدائرة) ، كان التبيين في غاية السهولة . إلا أنه ليس يتبها أن يأتي في تبيين [ ٢٣٢٠ ] كل واحد منهما بأشياء كثيرة من قيل < أن > <sup>(١)</sup> الوسائط ليست كثيرة . وإن لم يوضع للبادي ، حدود ، صعب الأمر في التبيين . ولعل ذلك أن يكون غير ممكن . وهذه نفسها حال ما في الأقاويل الجدلية .

١١٥٩ وليس ينبغي أن يذهب عليك متى دار الأمر الموضوع مما يتعذر اختباره أنه قد شابه شيء من الأشياء التي قلت آنفا . فأما متى كان صرف القول نحو القضية والمقدمة أولى وأبلغ من صرفه إلى الأمر الموضوع ، فقد يجد الإنسان السبيل إلى التشكك : هل ينبغي أن توضع أمثال هذه الأشياء ، أم لا ؟ وذلك أنه إن لم يضع ، لكن أوجب أن يتكلم في هذه الأشياء ، فقد رام من ذلك ما هو أعظم مما وضع في بدء الأمر . وإن هو وضع وضعاً ، فسيترك أمره إلى أن يصدق بما يصدق به من أشياء هي أقل صدقاً . فأما إن كان ينبغي ألا يجعل المسئلة مستعصية جداً ، فقد يجب أن يوضع وضعاً . وأما إن كان الأولى أن يأتي بالقياس من أشياء هي أعرف ، فليس ينبغي أن يوضع ، لكننا نقول إن من كان يقصد للتعليم فليس ينبغي أن يضع ، اللهم إلا أن يكون ما يضعه أشد ظهوراً . وأما من كان قصده للتخرج

والإرتياض فقد ينبغي أن يضع ما يظهر من أمره أنه <sup>(١)</sup> <صدق فقط .  
فقد بان إذا أنه ليس ينبغي أن يكون حال من يسلم أو يعلم الإيجاب للوضع <sup>(٢)</sup>  
حالا واحدة .

#### ٤

### < دور السائل ودور المجيب >

- ١٥ أما كيف ينبغي أن يكون السؤال والترتيب ، فعمى أن يكون ما قيل في  
ذلك كافياً . فاما القول في الجواب ، فقد ينبغي أن يلخص ما فعل الحاذق <sup>(٣)</sup>  
بالجواب ، كما يلخص فعل الحاذق بالسؤال المجيد فيه . فاما ما يفعله المجيد  
للسؤال فهو أن يهيئ الكلام تهية يقود بها المجيب إلى القول بالأشياء التي  
ليست محدودة أصلا من الأشياء التي هي ضرورية للأمر الموضوع ؛  
وأما ما يفعله الذي يجيد الجواب ، فإن يكون ما يظهر أنه يلزم من المحال  
والشناعة لم يأت من جهته في نفسه ، وإنما من قبيل الوضع . وذلك أن  
الخطأ في أن يوضع أولا ما لا ينبغي أن يوضع هو غير الخطأ في أن يضع  
واضع شيئا ما ولا يحفظه كما ينبغي .

(١) نرى بالخطوط .

(٢) شر : نقل أثر : فظاهر إذن أنه ليس على مثال واحد يجب أن يوجد ويضع الذي

يسأل سؤالا زائدي يعلم تعلما .

(٣) ف بالأحرى : يقال .

(٤) ف : المجيد بجواب .

## < نظرية جديدة في الارتياض الجدلى — دور المحجيب >

ولما كان ذلك عند الذين <sup>(١)</sup> يريدون القول نحو التخرج والارتياض غير مميز ٢٥

[ ٣٢٠ ب ] ولا محصل <sup>(٢)</sup> ، وذلك أن أغراض الذين يعلمون ويتعلمون والذين

يقصدون للمحاورة والذين يصرفون النظر والفكر بعضهم مع بعض على طريق

الفحص — لما كانت ليست واحدة بأعيانها ، لأن الذى يتعلم قد ينبنى أن يضع

الاشياء التى يظهر من أمرها أنها مقبولة ، إذ ليس أحد من الناس يقصد ٣٠

لتعليم الكذب . وأما من كان شأنه المحاورة فإن السائل من جماعتهم قد ينبنى

أن يظهر من أمره أنه بفعل شيئا ، والمحجيب قد ينبنى أن يظهر من أمره أنه

لم يفعل شيئا . وأما فى المفاوضات الجدلية التى ليست على طريق المجاهدة

وإنما يقصد بها اختبار المعانى والفحص عنها ، ولم يلخص بعد ، فيعلم

ما ينبنى للمحجيب أن يقصد نحوه ، وما يجب أن يسلمه من الأمور أو يمنعه ٣٥

ليكون حافضا للأصل الموضوع ، وكان ليس عندنا فى ذلك شيء استفدناه

من غيرنا ، وجب أن نتكلف القول فيه .

ف نقول إنه قد يضطر المحجيب إلى أن يقبل من الأوضاع : إما ما هو

مشهور أو غير مشهور ، وما كان محمودا — بمنزلة قولنا لهذا المشار إليه أوله ١٥٩ ب

(١) ش : نقل آخر : ولأنها غير مميزة ( ف : مفصلة ) للذين يأتون بالأقوال نحو التخرج

والدرة . (٢) ف : للمجادة . (٣) ف : يقبلون ( مرتين ) . (٤) ف : المجاهدة .

(٥) ف : بينهم . (٦) ف : فقد . (٧) ف : محمود .

في ذاته أو لغيره . فإنه على أى الجهات كان مشهوراً فلا فرق في ذلك : لأن المذهب في جودة الجواب ، وأن يعطى ما سئل عنه أو يمنعه ، هو مذهب واحد بعينه . — وإذا كان الوضع غير مشهور ، فقد يجب ضرورة أن تكون النتيجة غير مشهورة ، لأن السائل إنما يذبح دائماً ما هو مقابل للوضع . ومتى كان الأمر الموضوع لا مشهوراً أو لا غير مشهور ، فإن حال النتيجة أيضا يكون كذلك . — ولما كان الذى يجيد القياس إنما يبين الأمر المطلوب من مقدمات هي أعرف وأشهر ، فمن البين أنه إذا لم يكن الموضوع مشهوراً على الإطلاق فليس ينبغى للعجيب أن يعطى لا ما هو مشهور على الإطلاق ، ولا ما هو مشهور وإن كان دون النتيجة في ذلك . فإنه إذا كان الوضع غير مشهور ، فإن النتيجة تكون مشهورة ، ولذلك قد ينبغى أن تكون الأشياء التى تقتضى بأمرها مشهورة ، وتكون أكثر شهرة من الموضوع إن كان القصد أن ينتج من أشياء هي أعرف مما دونها في العرفان . فيجب إذن ، متى كان شيء من الأشياء التى وقعت عليها المصادرة<sup>(١)</sup> ليست هذه حالها ، ألا يضمم العجيب . وإن [٣٢١] كان الوضع مشهوراً على الإطلاق ، فظاهر أن النتيجة تكون غير مشهورة : فينبغى أن نعطى جميع الأشياء المشهورة

(١) تأكلت حروف الكلمات الثلاث الأخيرة .

(٢) ص : مشهور . (٣) ف : المشو له .

(٤) ف : نقل آخر : لا ذلك الذى لا يظن مرسل ولا ذلك الذى يظن .

(٥) ف : يسأل منها .

ونعطي مما ليس مشهورا ما كان دون النتيجة في ذلك ؛ وقد يظهر من أمر  
الفاعل لذلك أنه قد وفي الجدل حقه .

- ٢٠ وكذلك أيضا إن لم يكن الوضع مشهورا ولا غير مشهور ، فإنه يجب أيضا  
على هذا الوجه أن نعطي جميع الأشياء المشهورة ونعطي مما ليس مشهورا جميع  
الأشياء التي هي في الشهرة أكثر من النتيجة . فإنه يلزم على هذا الوجه  
أن تكون الأقاويل أشهر . — فاما إن كان الموضوع مشهورا على الإطلاق  
أو غير مشهور ، فقد ينبغي أن نجعل الجواب بحسب الأشياء المشهورة على  
الإطلاق . وأما إن لم يكن الموضوع مشهورا على الإطلاق أو غير مشهور ،  
بل إنما هو كذلك عند المحيب ، فقد ينبغي أن يكون ما يوضع أولا يوضع  
بحسب ما يراه ويعتقده في الأمر المشهور . — وإن كان المحيب إنما يعتقد  
في ذلك رأى غيره ، فن البين أنه ينبغي أن يكون وضعه لجميع ما يضعه  
أو نفيه لما ينفيه بحسب ما يعتقده من ذلك الرأى . ولذلك صار الذين  
يعتقدون الآراء البديعة ، بمنزلة رأى ايرقليطس في أن الشر والخير هما شيء  
واحد بعينه ، لا يسمون أن الأضداد لا تجتمع في شيء بعينه ، ليس على أنهم  
لا يرون ذلك ، ولكن لأن ايرقليطس كان يراه ، كانوا يقولون به .  
وقد يفعل أيضا مثل ذلك القوم الذين يقبلون الأوضاع من غيرهم . وذلك  
أنهم يرومون أن يقولوا مثل ما يقول الواضع .

### < دور المحجب يتوقف على طريقة السؤال >

فقد ظهر ما الأشياء التي ينبغي للمحجب أن يقصد قصدها: < سواءً >  
 كان الموضوع مشهوراً على الإطلاق، أو كان مشهوراً عند بعض الناس .  
 ولما كان كل ما يسأل عنه ضرورة إما أن يكون مشهوراً، أو غير مشهور،  
 أو لا واحد منهما <sup>(٢)</sup>، أو مما ينتفع به في القول، أو مما لا ينتفع به — فإنه إن <sup>(٣)</sup>  
 كان مشهوراً وليس مما ينتفع به في القول فقد ينبغي لك أن تعطيه وتعرف أنه  
 مشهور . وإن كان غير مشهور ولا مما ينتفع به في القول فقد ينبغي أن تعطيه  
 بعد أن تنبه على أنه غير مشهور لتحترس بذلك مما يسبق إلى الفطن الصارح .  
 وإن كان مما ينتفع به في القول وكان ذلك مشهوراً، فقد ينبغي أن نقول إنه  
 [ ٣٢١ ب ] مشهور ، إلا أنه في غاية القرب من الأمر المطلوب في البدء ،  
 وأنه إذا وضع ارتفاع الأمر الموضوع . وإن كان مما ينتفع به في القول  
 وكانت القضية في غاية البعد من الشهرة، فقد ينبغي أن يترك أنه متى وضع  
 لزمت عنه النتيجة ؛ إلا أن المجته التي أتى بها في غاية الحساسية . وإن لم  
 تكن غير مشهورة ولا هي أيضاً مشهورة ، وكانت مع ذلك مما لا ينتفع به  
 في القول ألبتة، فقد ينبغي أن تعطيه من غير أن نلخص شيئاً . وإن كانت  
 مما ينتفع به في القول ، فقد ينبغي أن ينبه على أن الوضع يرتفع إذا وضع <sup>(٤)</sup>

(١) ف : نحوها . (٢) ص : واحداً . (٣) تحتها : فيه .

(٤) ف : قول . (٥) ث : تفصل . (٦) ف : يطل .

المطلوب الأول. — وبهذا الوجه يكون المجيب في حال من لا يتوهم عليه أنه قد لزمه شيء هو كان سكته ، متى كان وضعه لواحدٍ واحدٍ من الأشياء التي يضعها بعد تقديمه النظر فيه والتأمل له ، ويكون السائل قد استتب له القياس ، إذ كان جميع الأشياء الموضوعة له أكبر في الثمرة من النتيجة .  
وأما الذين يرومون أن يؤلفوا القياس من أشياء هي أقل في الثمرة من النتيجة ، فمعلوم من أمرهم أنهم غير مصيبين في تأليف القياس .  
ومن كانت حاله فيما يسأل عنه هذه الحال ، فليس ينبغي له أن يوضع<sup>(١)</sup> .

١٥

٧

< طريقة السؤال >

وكذلك فقد ينبغي له أن يماند ويقاوم بالأشياء التي ليست واضحة ، وهي مع ذلك تقال على أنحاء كثيرة . ولما كان مطلقا للمجيب أن يقول فيما لا يعلمه أنه لا يعلمه ، وفيما يقال على وجوه شتى ألا يعترف به ضرورة أو يحججه ، فمن البين أنه إن كان أولا الشيء الذي قيل غير واضح فقد ينبغي له ألا يتناقل عن أن يقول: إني لا أفهم : وذلك أن تكلف مناقضة ما يرد عليه أحيانا من المسائل الغامضة بسبب غموضها من الأمور المستصعبة . وإن كان واضحاً ، إلا أنه مما يقال على أنحاء شتى<sup>(٢)</sup> ، فإنه إن كان في جميع الأحوال صادقاً أو كاذباً فقد ينبغي إما أن يُقرَّبه على الإطلاق ، أو يحججه ؛ فإن كان كاذباً في حال ،

٢٠

٢٥

وصادقا في أخرى، فقد ينبغي أن ينبه على أنه مما يقال على أنحاء كثيرة، وأن كان هذا النحو منها كاذبا وهذا صادقا: وذلك أنه إن قسمه بأنّرة لم يعلم أنه قد كان منذ أول الأمر يعلم [١٣٢٢] أن الشيء يميل إلى الجهتين . وإن كان لم يتقدّم له العلم إلى الجهتين، فقد يجب عليه أن يعرف المضطر له إلى ذلك أنه لم يعط ما أعطاه، وهو يقصد هذا الوجه بعينه، وإنما أعطاه وهو يريد الوجه الآخر . وذلك أنه إذا كانت المعاني التي تحت الاسم الواحد بعينه أو القول كثيرة، كان التشكك سهلا . -- وإن كان ما يسأل عنه واضحا وكان أيضا مما يقال على الإطلاق، فقد ينبغي أن يكون الجواب عنه إما « نعم » أو « لا » .

## ٨

### < من الجواب إلى الاستقراء >

ولما كان كل مقدمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدمات التي يكون عنها القياس، أو تكون من المقدمات التي تستعمل في تبين واحدة منها (كان بينا أنها إذا أخذت من أجل مقدمة ما أخرى لأن السؤال وقع عن أشياء متشابهة في غاية الكثرة : وذلك أن الكلي إنما يتصيدونه على أكثر الأمر إما بالاستقراء وإما بطريق التشبيه)، فقد ينبغي أن نضع جميع الجزئيات إن كانت صادقة مشهورة . وتكلف ردّ الأمر الكلي: فإن ملق القول بالردّ من غير مناقضة إما موجودة وإما مظنونة هو ضرب



من التعسف . فإنه إن كان المعنى ظاهرا في أشياء كثيرة ولم يسلم الكل ،  
 ظهر من أمره أنه يَحْكَمُ . وأيضا فإن لم يجد مساعا إلى أن يخالف ويأتى بالحجة  
 على طريق المناقضة في أن ذلك ليس بحق ، توهم عليه أنه أشد مباحكة وعلى  
 أن ما يفعله من ذلك أيضا غير كافٍ : وذلك أنا قد نجد أقاويل كثيرة  
 تضاد الآراء العامة يصعب حلها ، بمنزلة قول زين<sup>(١)</sup> إنه لا يمكن أن يتحرك  
 ولا أن يقطع أيضا مسافة مقدارها استاديون<sup>(٢)</sup> . إلا أنه ليس يجب لذلك  
 ألا نضع الأشياء المقلبة له<sup>(٣)</sup> . — فإن كان [لا] لم يتهأ له أن يخالف ويأتى بحجة  
 هي ضد حجة الخصم ، ولا أن يمانده <و> لا ينقاد للوضع ، فقد بان من  
 أمره أنه يحْكَمُ . والتحْكَمُ في الأقاويل هو جواب مُفْسِدٌ للقياس من خارج  
 عن الأنحاء التي قبلت آنفا .

٩

<الارتياض، والموضوعات غير المشهورة>

وقد ينبغي أن تقبل من الأوضاع والتحديدات ما قد تقدمت من  
 أولئك إياه وارتياضك [٣٢٢ ب] فيه . ومن البين أن الأشياء التي يبطل بها  
 أصحاب السؤال الأمر الموضوع هي التي ينبغي أن تُعاند .

(١) Zénon = (٢) الاستاديون stadion مقياس طوله ٦٠٠ قدم.  
 يوتان ، ويساوى ١٨٠ متر . (٣) ف : المناقضة . (٤) ص : أولئك ! —  
 آل الثاني . أولا : أصله وسامه وديره . (٥) تحتها : في .

وقد يجب أن يتحفظ من قبول أصل موضوع غير مشهور على ضربين :  
 أما أحدهما فما يلزم عنه القول بأشياء شتعة ، بمنزلة قول القائل إن كل شيء  
 يتحرك ؛ والآخر اختيار الأشياء التي من شأن العادة الرذلة أن تختارها وهي  
 مضادة للاعتقادات <sup>(١)</sup> — بمنزلة قولنا إن اللذة خير ، وأن يحور الإنسان أفضل من  
 أن يعار عليه . وذلك أنه ليس <sup>(٢)</sup> إنما يشأ القائل بهذه الأشياء من أجل أن  
 القول قاده إليها ، لكن من قبل أنه يراها ويمتقدها .

١٠

### < حل المجحج الفاسدة >

وما كان من الأقاويل متجا للكذب ، فقد ينبغي أن نتفضه بإبطال  
 ما عنه ينتج الكذب . وذلك أنه ليس بإبطالك أى شيء اتفق تكون قد  
 نقضت ما يجب نقضه ، ولا إن كان مما تبطله كذبا ، لأنه قد يمكن أن يكون  
 في القول أشياء كثيرة كاذبة — مثال ذلك أن يقول قائل إن الجالس يكتب ،  
 وسقراط جالس ، فإنه يلزم من هذا أن : سقراط يكتب . وإذا رفع أن :  
 سقراط جالس ، لم ينتفع بذلك في نقض القول ؛ وإن كانت القضية كاذبة ،  
 إلا أنه ليس من أجل ذلك جاء الكذب في القول : فإنه إن اتفق لإنسان  
 ما أن يكون جالسا إلا أنه لا يكتب ، لم يكن هذا الحد بعينه ملائما في هذا

(١) ف : للراء . (٢) ص : أنهم . (٣) ف . يلزم .

(٤) ف : تنفضه .

الوضع . فليس يجب إذن أن تقصد لإبطال هذا ، لكن لإبطال القول بأن  
الجالس يكتب ، لأنه ليس كل جالس يكتب . وذلك أن الناقض لاحتمالة  
إنما هو المبطل للشيء الذى عنه لزم الكذب . والعالم بالناقض هو الذى معه  
خبرة بالشيء الذى من أجله كذب القول ، كالأشياء التى ترسم على خلاف  
ما ينبئ . وذلك أنه ليس يكتبنى فيها أن يناقض ، ولا أن يكون الشيء الذى  
يبطل أيضا كاذبا ، بل قد ينبئ أن يبين مع ذلك ما سبب كذبه ، إن كان  
بهذا النحو يبين هل أتى بالمماندة<sup>(١)</sup> بعد التأمل وتقدمة النظر، أم لا .

٢٥

وقد يتها أن ينع من التنتيج من وجوه أربعة : إما بأن يبطل ذلك الشيء  
الذى عنه يحدث الكذب . — وإما بأن يقصد لمقاومة السائل . — فإنك ،  
وإن لم تأت فى كثير من الأوقات فى النقض بباطل ، إلا أن السائل لا يمكنه  
الإيمان فى القول والاتساع فيه . — والثالث أن يوجه المقاومة<sup>(٢)</sup> [ ١٣٢٣ ]  
نحو الأمر الذى كان السؤال عنه . وذلك أنه قد يرض ألا يحصل له  
ما يريد من الأشياء المستول عنها ، لأن السؤال عنها جرى على غير صواب<sup>(٣)</sup> .  
ومضى زيد أدنى زيادة ، حدثت النتيجة . فإن كان السائل غير ممكن له  
الإيمان إلى ما بين يديه ، فالمناقضة يجب أن تكون موجهة نحوه .  
وإن كان الإيمان ممكنا له ، فالمماندة تكون نحو الأشياء المستول عنها . —  
والنحو الرابع من المناقضة — وهو أخس الأنحاء وأدونها — هو الذى

١١٦

٥

١٠

(١) ف : بالمناقضة . (٢) ف : والتباعد . (٣) ف : المماندة .

(٤) ف : فاسدا .

يكون نحو الزمان. وذلك أن بعض الناس الذين يماندون بأمثال هذه الأشياء التي تجري المحاورة فيها قد يحتاجون في ذلك إلى زمانٍ أطول من زمان المفاوضة الحاضرة .

فالمعاندات تكون كما قلنا على أربعة أنحاء . والحل إنما يكون بالنحو الأول فقط . وأما الأنحاء الباقية فإنما هي موانع وعوائق من النتائج .

## ١١

### < تبكيت الحجّة وتبكيت الخصم >

فأما تبكيت القول في نفسه، وتبكيته إذا كان على طريق السؤال، فليس هو واحداً بعينه . وذلك أن كثيراً ما يكون سبب فساد القول من قبل السائل لتركه التسليم والالتقياد للأشياء التي عنها الإصابة فيه تلقاء الوضع . وذلك أن العمل المشترك لا يكمل أفضل كما له من قبل أحد الاثنين فقط . ولذلك قد تدعو الحاجة في بعض الأوقات إلى أن يجعل الحجّة وجهة نحو القائل دون الوضع متى كان المحجّب مستعداً لما يأتي به السائل من المتضادات التي تقدر أن تهوده إليها قهراً . وإذا انتهيا إلى هذه الحال من المشاكسة فإنهما يعملان الجدل أحياناً مجاهدة لا مجادلة . — ولما كان ما يجري هذا

(١) ف : والنقض . (٢) ف : العام . (٣) ف : الشريكين .

(٤) ف : المتكلم . (٥) ش : حتى كان المحجّب حافظاً لما يأتي به السائل من

المتضادات . (٦) ف : واحداً . ش (عل اليمين) : متوقفاً . ش (عل الهامش الأيسر) :

اصح : يخطر ، يتوقع ، يرصد ، يحنال ، يروم . (٧) ف : المناكدة .

٢٥ المجرى من الأفاويل إنما ينتفع به في الارتياض والتدرب دون التعلم ، كان من البين أنه ليس إنما ينبغي أن تنتج الأشياء الصادقة فقط ، بل قد ينبغي أن تنتج الأشياء الكاذبة أيضا . وذلك أن السائل قد يضع أحيانا أشياء هي حق فيضطر الذي يكون القول معه إلى فسخه . ولذلك قد ينبغي أن يتقدم فيضع الأشياء الكاذبة . وربما وُضِعَ شيء كاذب ، وكان الوجه يُفسَخُ بـ ٣٠ يكذب مثله ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة تسبق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُلْفَ من تلك الأشياء التي يظنها [ ٣٢٣ ب ] كان أشد إقناعا وأدنى بالقبول . وقد ينبغي لمن أحب أن يكون مصيبا في الانتقال أن يعمل انتقاله على طريق الجدل ، لا على طريق المرائي ، بمنزلة المتقل على طريق الهندسة ، كان ما ينتج كاذبا أو صادقا . فأما أي القياسات هي القياسات الجدلية ، فقد قصصنا ذلك فيما سلف .

ولما كان الوضع من الشركاء هو الذي يقصد للعوق عن العمل المشترك ،<sup>(٥)</sup> كان معلوما أن الأمر في الأفاويل يجري هذا المجرى . وذلك أن الأمر الموضوع فيها هو الشيء المشترك ، إلا فيما كان يجري من المحادلة على طريق المجاهدة ؛ فإنه غير ممكن أن يقبل كل واحد من الفريقين شيئا واحدا بعينه ، لأنه غير ممكن أن تكون الغلبة لأكثر من واحد . ولا فرق أصلا في أن يفعل ذلك في حال ١٦١ ب

(١) ف : التي لا وجود لها . (٢) ف : التي لا وجود . (٣) ف : الغلبة .

(٤) ف : قتله . (٥) ف : الخسيس . (٦) ف : المام .

الجواب أو في حال السؤال . وذلك أن الذي يسأل على طريق المراء طريقته  
في الجدل طريقة خسية<sup>(١)</sup> ، وكذلك حاله إذا تعاطى الجواب ، فإنه لا يعطى  
الشيء الذي يظهر<sup>(٢)</sup> ، ولا يأتي ليعلم ما الشيء الذي يريد السائل أن يعلمه .

- فقد علم إذن من الأشياء التي قيلت أنه ليس يجب أن يكون التبيكيت  
للقول في نفسه على الانفراد ، والسائل على مثال واحد . وذلك أنه لا شيء  
يمنع أن يكون القول خسيماً وأن يكون السائل يخاطب المحيب بأفضل  
ما يتبها له مخاطبته به . فاما في محاوراة الذين يعتاصون غلبتي ألا يمكن الإنسان  
في أول وهلة أن يؤلف القياسات بحسب ما يريد ويختار ، وإنما يؤلفها  
بحسب ما يمكن ويتبها .

- ولما كان بعض الناس قد يستعمل المتضادات في حال ، والأشياء التي  
في بدء الأمر في أخرى ، استعمالاً غير محصل ولا مميز ، (ولما كانوا إذا  
انفردوا بالقول مع أنفسهم أحياناً قالوا أشياء متضادة ، وإذا أنكروا أولاً  
أوجبوا أخيراً ، ولذلك صاروا إذا سئلوا استجابوا وانقادوا للأشياء المتضادة  
والتي في بدء الأمر ) ، وجب ضرورة أن تكون هذه الأقاويل رذلة  
خسية . والسبب في ذلك هو المحيب ، لأنه لم يعط هذه الأشياء وأعطى

(١) ف : رذلة . (٢) ف : المستحسن . (٣) ف : رذلا .

(٤) ف : يعترضون (؟ كلمة غير مقروءة فقرحها كذا) . ش : يحق : يقاومون مقاومة ،  
مأخوذة من : يقاوم ، يعاند — نقله الفاضل يحيى بن عدي : يصررون تصراً . ونقله ناقل  
آخر — رآته أنانس — المصعين تصعباً .

ما يجري من الأمور هذا المجرى . — فقد استبان إذن أنه ليس ينبغي أن يكون التبيكيت للسائل وللأقويل على مثال واحد .

والتبيكيت بالقول بعينه على الانفراد يكون على خمسة أوجه :

( فالأول ) منها إذا كان [ ١٣٢٤ ] لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجة : لا نحسو الأمر الموضوع ولا نحوشىء من الأشياء أصلاً ، كانت الأشياء التي عنها تحدث النتيجة كاذبة أو غير محمودة : إما جميعها أو جمهورها . ولا إن زيدت أشياء أو نقصت ، ولا إن حذف بعض هذه الأشياء أو أضيف بعضها تحدث نتيجة ؛

( والثاني ) ألا يكون القياس ، المؤلف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سلف<sup>(١)</sup> ، موجهاً نحو الأمر الموضوع ؛ ٢٥

( والثالث ) متى كانت حدوث القياس بأشياء ما تزداد أو تنقص<sup>(٢)</sup> ، إلا أنها تكون أحسن من الأشياء التي يسأل عنها ودون النتيجة في الإحماد . — وذلك أنهم أحياناً يستعملون في القياس أشياء تزيد على ما يحتاج إليه فيه لئلا يحدث عن وجودها قياس . — وأيضاً فإذا كان القياس من أشياء هي أقل إحماداً وصدقا من النتيجة ، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج في تبينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب . ٣٠

(١) ف : مقصوداً به . (٢) ف : القبول . (٣) ف : يأخذون .

وليس ينبغي أن يتمس في جميع المسائل أن تكون حال المقاييس التي  
يؤتى بها في تبينها حالا واحدة في الإجماد والإقناع . وذلك أنا قد نجد  
في الطبع في أول وهلة أن من الأشياء المطلوبة ما هو سهل جدا، ومنها  
ما هو صعب جدا . ولذلك صار متى أمكن أن يكون ما ينتجه من الأشياء  
التي هي أحد، كان قوله أفضل وأصوب .

فقد وضع إذا وبان التبعيُّ للقول في نفسه . والتبعيُّ له من حيث  
هو سؤال ليس واحدا بعينه ، إذ كان لا شيء يمنع أن يكون القول في نفسه  
وملى انفراده مذموما ، وإذا جعل سؤالا كان محمودا أو يكون محمودا ، فإذا  
جعل سؤالا كان مذموما ، لا سيما متى كان تنتجه من أشياء كثيرة محدودة  
صادقة تنتجا سهلا . وقد يكون القول المنتج في حال أحسن كثيرا من القول  
غير المنتج متى كان المنتج قد ينتج من أشياء أخس وكان المطلوب ليست  
هذه حاله ، وكان غير المنتج محتاجا إلى أن يزداد عليه من الأشياء ما كان محمودا  
صادقا ، وإن كان القول غير موجود في الأشياء المزيدة . وما كان من المقاييس  
ينتج الصدق من مقدمات كاذبة ، فمن العدل أن يكت . وذلك أن الكذب  
إنما ينتج لا محالة من الأشياء الكاذبة . فأما الصدق فربما ينتج من الأشياء  
الكاذبة ، وهذا يتبين من كتاب «أنالوطيقا»<sup>(٢)</sup> . فأما إن كان القول برهانا  
على شيء من الأشياء وكان لا يناسب النتيجة في حال من الأحوال ، فذلك



القول ليس قياساً على تلك النتيجة . وإن كان يُخِيلُ<sup>(١)</sup> أنه بهذه [ ٣٢٤ ب ]  
الحال فإنما ذلك تضليل ، لا برهان . — فأما الفلْسَفِيُّ<sup>(٢)</sup> فهو قياس مبرهن .  
فأما الاحتجاجي فهو قياس جدلي . وأما المغالط<sup>(٣)</sup> فهو قياسٍ مِرَائِيٍّ . وأما  
المشكك فهو قياس جدلي بالنقيض .

فإن برهن شيء من شيئين هما جميعاً مضمون ، إلا أنه ليست حالهما في ذلك  
حالا واحدة ، فلا شيء يمنع أن يكون الأمر المبرهن عليه مضموناً أكثر من  
كل واحدٍ من ذَيْنِكَ الشَّيْئَيْنِ . وإن كان أحدهما مضموناً ، وكان الآخر  
لا يجري محراه في ذلك المعنى ، أو كان أحدهما مضموناً والآخر غير مضمون ،  
فإن الأمر أيضاً في النتيجة يكون في أنه موجود أو غير موجود بتلك الحال .  
وإن كان أحدهما أكبر من الآخر في ذلك ، فإن النتيجة تتبع الأمر الأكثر .

وقد نجد في القياسات أيضاً هذا الضرب من الغلط : وهو أن يبين  
بأشياء أكثر ما يتبين بأشياء أقل<sup>(٤)</sup> ، وهي مع ذلك موجودة في القول :  
بمثلة قولنا إنه قد يكون ظن أفضل من ظن ، فإنه متى سأل سائل فقال  
إن كل واحد من الأمور هو أفضل في الوجود من غيره ، لأنه مضمون على  
الحقيقة ، فيجب إذن أن يكون أفضل مما ليس كذلك من الأشياء ، إذ كان  
إنما يقال أفضل بالإضافة إلى ما هو أفضل منه ، وقد يوجد ظن ما صادقاً ،

(١) ف : نطهر . (٢) ف : الملى . (٣) ف : المغال .

(٤) ف : أطول . (٥) ف : أقصر .

وهو الذى يكون أصح من غيره من الظنون . وقد كنا أعطينا أنه قد يكون ظن ما صادقا ، وأنه قد يوجد فى كل واحد من الأمور ما هو أفضل ، فيجب أن يكون الظن الصادق هو أصح وأشدّ تحقيقا . فاما من أين أتى الفساد ، فإنه أتى من قِبَل أنه جعل للشيء الذى منه صدر القول سببا لأن تَنَحَّى العلة ولا يُشعر بها .

## ١٢

### <وضوح الحجة . — فساد الحجة>

وللقول الصادق إنما هو فى نحو واحد ، وهو الذى فى غاية العموم ، متى كان قد نتج نتجا لا يحتاج معه إلى زيادة فى السؤال . — وأيضا فإن يكون قد قيل على أفضل ما يتها بأن يوجد فى تبينه الأشياء التى يحصل عنها ضرورة ، وأن يكون أيضا متجا من النتائج . — وأن يكون مع ذلك عادما للشيء الذى هو محمود فى الغاية .

فاما القسول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب : فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه متج وليس كذلك — ويدعى قياسا مراثيا . —  
والمضرب الثانى متى كان متجا إلا أنه لا يفتح الأمر الموضوع بدءا ، بمنزلة ما يعرض للذين يمينون للشيء بطريق الخلف . — أو يكون متجا للامر الموضوع بدءا إلا أنه بغير الطريق الصناعى ، وأعنى بذلك متى كانت الطريق

غير طيبة فتوهم<sup>(١)</sup> أنها طيبة أو هندية أو جدلية — كان الأمر الناتج صادقا<sup>(٢)</sup> أو كاذبا . — والضرب الثالث متى كان [٣٢٥] متجا من أشياء كاذبة ، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقت كاذبة ، وفي وقت صادقة ، لأن الكذب ينتج دائما من الأشياء الكاذبة ؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة كما قلنا فيما سلف<sup>(٣)</sup> .

فأما القول الكاذب فإن الخطأ فيه لاحق بالقائل له دون القول في نفسه ، إلا أنه ليس لاحقا بالقائل له دائما ، وإنما هو لاحق في حال غلظه وسهوه : فقد نجد ما يتقبل بذاته أكثر من تقبلنا كثيرا من الأقاويل الصادقة متى كان إنما يبطل من الأشياء التي يظن بها أنها محمودة في الغاية بحسب الإمكان شيئا من الأشياء الصادقة . وذلك أن القول إذا كان بهذه الحال فإن البرهان إنما هو لأشياء أخرى صادقة ، لأنه ينبغي أن تكون بعض الأشياء الموضوعية غير موجودة البتة ليكون القول إنما هو برهان على هذا البعض . فإن القول إن كان ينتج نتيجة صادقة من أشياء كاذبة وفي غاية الخساسة ، كانت النتيجة أخس كثيرا من أشياء كثيرة تنتج نتيجة كاذبة . وهذه أيضا بعينها حال القول الذي ينتج نتيجة كاذبة . — فعلوم إذن أن الفحص الأول عن القول : هل هو بذاته متيج ؟ والفحص الثاني : هل هو صادق أم هو كاذب ؟ والفحص الثالث : من أي الأشياء يألف ؟ — وذلك أنه إن كان من أشياء

(١) ف : فظن . (٢) ف : لازم . (٣) كذا ! وصحت أن يكون

الضرب الرابع . (٤) ف ١١ ص ١٦٢ م ١٠ ، ثم «التعليقات الأولى» ٢٣ ف ٢

كاذبة ، إلا أنها محمودة ، فهو منطقي . وإن كان من الأشياء التي هي  
الموجودة ، إلا أنها غير محمودة ، فهو خميس . وإن كان من أشياء كاذبة ،  
وكانت مع ذلك غير محمودة أصلا ، فمعلوم أنه خميس <sup>(١)</sup> إما على الإطلاق  
وإما من نفس الأمر .

٣٠

### ١٣

<المصادرة على المطلوب الأول ، والمصادرة على المتضادات>

فأما كيف يُصادر عما يسئل عنه في بدء الأمر وعن الأشياء المتضادة ،  
فقد قيل ذلك على التحقيق في ”أناطيقا“ <sup>(٢)</sup> . وأما على طريق الظن فقد  
ينبغي الآن أن نتكلم فيه : —

قد يظهر من أمرهم أنهم يصادرون في بدء الأمر على خمس جهات :

(أولها) — وهو أوضحها — متى صادر عن ذلك الذي ينبغي أن يتبين <sup>(٣)</sup> .

٣٥

وهذا فليس يسهل أن تُوقع المغالطة به في نفسه ، وإنما يمكن أن توقع  
المغالطة به في المتواطئة اسمائها خاصة ، وفي جميع الأشياء التي الاسم لها  
والقول يدلان على تبيين واحد بعينه ؛

(والجهة الثانية) متى كان ينبغي أن يبين الشيء جزئياً فصادر على الكلّي

١١٦٣

— مثال ذلك متى أراد أن يبين أن علم المتضادات واحد ، فأوجب إيجاباً

(٢) راجع « التحليلات الأولى » م ٢ ف ١٦

(٤) ف : برهن .

(١) ف : ردل .

(٣) ف : حسب .

كلياً أن علم المتقابلات واحد . وذلك أنه يتوهم أن الشيء الذي كان ينبغي أن يبين مفرداً [٣٢٥ ب] بنفسه قد صودر عنه على أشياء كثيرة غيره ؛

( والجهة الثالثة ) متى كان ينبغي أن يبين الشيء في بدء الأمر كلياً فصودر على الجزئي — مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأخرى أن يتبين بعضها . فإنه قد يتوهم أيضاً في هذا أن الشيء الذي كان ينبغي أن يبين مع أشياء أخرى كثيرة قد صودر عنه مفرداً . وأيضاً متى كان الإنسان يصادر عن الشيء في حال قسمته إياه — مثال ذلك متى كان ينبغي أن يبين أن الطب هو علم المصح والمريض ، فأوجب تبين كل واحد منهما على حدته . — أو متى قصد إلى أشياء يلزم بعضها بعضها فصادر عن أحدها . — مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر ، وكان يجب أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع .

وأنحاء المصادرة فيما يسأل عنه من المتضادات كأنحاء ما يصادر عنه من الأشياء التي يسأل عنها في بدء الأمر : فأول هذه الأنحاء أن يصادر عن المتقابلات بمنزلة الموجبة والسالبة . والثاني أن يصادر عن المتضادات التي على طريق التقابل ، مثل أن الخير والشر هما شيء واحد بعينه . والثالث متى كان قد أوجب الشيء كلياً فأتى به في الجزء على طريق التناقض ، مثال

(٢) ف : يفصل .

(١) ف : فأوجب .

(٣) ف : بعض .

- ذلك متى كان قد أوجب أن علم المتضادات واحد ، ثم أوجب للصح  
والمرض ما يخالف ذلك ، أو متى كان قد أوجب الشيء جزئياً ، ثم رام أن  
يأتى بالنقيض في الأمر الكلى . - وأيضاً فتى صادر عن ضد ما يلزم ضرورة  
٢٠ عن الأشياء الموضوعة . وأيضاً فتى كان لم يصادر عن المتقابلات ثم صادر  
على هذين الشيئين أعنى اللذين عنهما يحدث التناقض على طريق التقابل .  
والفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة ، وبين أن يصادر على الأشياء  
التي يسأل عنها في بدء الأمر أن الخطأ في هذه إنما يظهر في النتيجة ( وذلك  
٢٥ أننا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صودر على الشيء المسؤول عنه  
في أول الأمر ) ، والخطأ في المتضادات إنما هو في المقدمات من قبل أن  
بين هذه الأشياء تناسباً .

## ١٤

### < الارتياض في الجدل >

- فأما .! يحتاج إليه في التخرج والارتياض والمعاناة للأقاويل التي تجري  
هذا المجرى فقد ينبغي أولاً أن نتعود عكس الأقاويل<sup>(١)</sup> ، لأننا نكون بذلك  
أشد استعداداً واتساعاً في مناقضة الأمر المقول ، وينتهي لنا أن تأتي في الأشياء  
البسيرة بأقاويل كثيرة . وذلك أن النقص إنما هو بتبديل النتيجة مع المقدمات  
الباقية . وإذا فعلنا ذلك [ ١٣٢٦ ] نقصنا واحداً من الأشياء المعطاة ، لأنه

٣٥ يجب ضرورةً إن كانت النتيجة غير موجودة أن ترتفع واحدة من المقدمات ،  
إن كان متى وضع جميعها وجب من الاضطرار أن تحدث النتيجة .

وينبغي في كل موضع أن نبحث عن الأمر المطلوب : هل هو بهذه  
الحال ، أم لا ؟ وأن تكون إذا وقفت على ذلك التمسث له النقض في أول  
وهلة ؛ <sup>(١)</sup> فلأنك بهذا الوجه تكون مرئياً متخرجاً في أن تسأل وتجب .  
وان لم يكن ذلك مع غيرك ، فمع نفسك .

فأما الاحتجاجات فقد ينبغي أن يختار منها في الأمر الموضوع ما كان  
مقابلاً لبعضه لبعض ، فإن ذلك يسهل لك السبيل — إلى أن تلزم الشيء قسراً —  
غاية التسهيل ، ويُعين أكبر معونة على التبيكيت والنقض متى تسهل للإنسان  
السبيل إلى أن يعلم أن هذا الشيء هو بهذه الحال أو ليس هو كذلك .

وهذه الصناعة ليست بصغيرة . وذلك أنها تعلم الإنسان التحفظ من  
التناقض عند المحاورة ، وأن يكون مقتدرًا في العلم والفهم الفلسفي على أن  
يتأمل الأشياء التي تلزم عن كل واحد من الأصولين الموضوعين ، بل على أن  
يكون قد تأمله وفرغ منه . والذي يسبق في الأمر أن يصيب في اختيار  
أحدهما . ويحتاج في ذلك إلى أن يكون جيد الطبع . وجودة الطبع بالحقيقة  
فليست شيئاً غير أن يكون قادراً على حسن الاختيار لما يختار والحرب من  
الكذب . وإنما يقدر على فعل ذلك على سدادٍ من طبعٍ فاضلا .

وذلك أن الذين يحبون مابداً منهم حبة فاضلة هم الذين يتبها لهم اختيار الأمر  
الأفضل .

وقد ينبغي أن تكون عندنا أقاويل عديدة مهياة للسائل الجدلية التي  
كثيرا ماتعرض ، لاسيما الأوضاع المتقدمة . فإن المسؤول عن أمثال هذه  
الأشياء قد يستصعب الجواب عليه أحيانا عنها وينكر مايدل عليه منها .

وأبضا فقد ينبغي أن نحدد حدود الأشياء المحسوسة والتي هي مبادئ<sup>(٢)</sup>  
لتكون مهياة لنا ، فإن القياسات بها تكون .

وقد ينبغي أن نتكلف حفظ الأشياء التي كثيرا ماتعرض للمحاطلة فيها .  
وكما أنه قد يتقدم تعلم كتاب<sup>(٣)</sup> « الاسطقات » والارتياض فيه<sup>(٤)</sup> التصرف  
في علم الهندسة والعلم بها ، وفي علم الأعداد أن يكون الإنسان أولا عالما  
بتضعيف [ ٣٢٦ ب ] الأعداد الأول ، متممها فيها ( إذا كان ذلك من أكبر  
الأعوان في أن يُحكّم تضعيف سائر العدد ) ، كذلك ينبغي أن يكون الأمر  
جاريا عليه في الأقاويل والمقدمات حتى يكون الإنسان حافظا لما على طرف<sup>(٥)</sup>

---

(١) ف : اللذين . (٢) ف : بقرت . (٣) ف : أوائل .  
(٤) ف : تقص . (٥) كذا في هذه الترجمة ! وصوابه : " تعلم الأصول  
الأول " ، ولكن يلوح أن المترجم فهم أنه يقصد كتاب " الاسطقات " لأقليدس في الهندسة ،  
مترجمه هكذا ؛ ولكن أقليدس كتب كتاب " الاسطقات " في أواخر القرن الثالث قبل الميلاد ،  
أي بعد وفاة أرسطو بقرابة ربع قرن ، إن لم يكن أكثر . (٦) ف : به .  
(٧) ش : حتى يحضره سائرهما في وقت الحاجة إليه .



لسانه . وكما أنه قد بطنى فى كتب التذاكير أن يثبت فيها المواضع فقط ،  
 فيكون ذلك مذكرا بما يحتاج إلى ذكره فى أول وهلة ، — كذلك يثمر لنا  
 حفظ هذه الأشياء ، فإنه قد يجعلنا حذاقا بالطريق للقياسى ، من قبل أن  
 هذه الأشياء إنما تتحو<sup>(١)</sup> نحو الأشياء المحدودة والمحصلة . وقد ينبغى أن يستعمل  
 فى التحديد والمقدمات أيضا الموضع العامى خاصة ، فإن ذلك عون على القول  
 أو الذكر . وذلك أن وجود الأمر المحيط بجمعها والمبدأ العام لها بحال اعتدال  
 مما يصعب ويتعذر .

٣٠

وأيضا فقد ينبغى أن تتعود تفريع القول الواحد أقاويل كثيرة ليتبها لك  
 بحسب الإمكان أن تخفى الشيء حتى لا يعرف . وهذا إنما يتبها متى تباعد  
 الإنسان بمقدار طاقته عن الإلمام بالأشياء التى يعبرى القول فيها . وقد يكون  
 من الأقاويل ما هو فى غاية الصعوبة<sup>(٢)</sup> ، وهى الأقاويل التى يمكن أن يعرض  
 ذلك فى كلياتها خاصة — مثال ذلك أن علم الأشياء التى فى غاية الكثرة ليس  
 واحدا ، لأنك تجد ذلك فى الأشياء المضافة وفى المتضادة وفى الأشياء المتوالية  
 على نظام<sup>(٣)</sup> .

٣٥

١٦٤

وقد ينبغى أن نجعل تذاكير الأقاويل كليا ، وإن كان القول فى الأمر  
 الجزئى ، لأنك بهذا الوجه تكون قادرا على أن تجعل الكثير واحدا . وكذلك

٥

(١) من : تدوا . (٢) من : بها . والصحيح بالأحرى الماشى .

(٣) ف : تصوير . (٤) ف : الشدة . (٥) ف : الانطائر .

ينبغي أن يجرى الأمر في انقياسات بإضمار من القياسات اليلابية . وأما أنت ، فقد ينبغي لك أن تجتهد — بحسب طاقتك — أن تهرب من أن تأتي من القياسات بما هو كلى ، وأن تُنقِداً عما عن الأفاويل لتعلم هل هي مقولة على طريق العموم ، أم لا . وذلك أن جميع الأشياء الجزئية قد يتها أن تبين بياناً كلياً . وقد يوجد في الأشياء الجزئية برهان كلى ، من قبيل أنه ليس يمكن أن ينتج شيء على طريق القياس خِلواً من الأشياء الكلية .

وقد ينبغي أن يستعمل في الجدل : أما مع ذوى السلامة من الناس ، فالأفاويل الاستقرائية ؛ وأما مع المتراضين ، فالأفاويل القياسية . وقد ينبغي أن تلتبس أخذ المقدمات من أصحاب القياس ؛ وأخذ الأمثال من أصحاب الاستقراء ، إذ كان كل واحد منهما مرتاضاً فيما يناسب [ ١٣٢٧ ] مذهبه .

وفي الجملة ، إننا بالارتياض في الجدل يتها لنا أن تأتي في الشيء إما بقياس ، أو بنقيض ، أو بمقاومة ؛ وأن نعلم أن السؤال مستقيم أو غير مستقيم ؛ إما الذى يصدر عنا ، وإما الذى يصدر عن غيرنا ؛ والسبب في كل واحد منهما ، لأن القوة في الجدل إنما تصير لنا من هذه الأشياء ، والارتياض إنما يراد

(٢) ف : المتدربين .

(١) ف : الاعتناء .

(٣) ف : على .

لافتاء هذه القوة ولتتفع به خاصة في الاستكثار من الحجج وفي المقارومات <sup>(١)</sup> .  
 وذاك أن الجدل على الإطلاق هو الذي يأتي بالحجج ويقاوم <sup>(٢)</sup> . وتكلف  
 الحجج ليس هو غير أن يجعل الشيء الواحد كثيرا في الغاية ( وذاك أنه ينبغي  
 للذي يكون القول متوجها نحوه أن يجعل الجزئى كليا ) ، وللقاوم أن يجعل  
 الواحد كثيرا <sup>(٣)</sup> ، إلا أنه يفعل ذلك إما على طريق القسمة أو على طريق  
 النقص ، فيستعمل بعض ما يقع السؤال عنه ، ويمنع بعضا <sup>(٤)</sup> .

وليس ينبغي أن يجادل في كل شيء ، ولا يجادل أيضا من اتفق من  
 الناس . وذاك أن الضرورة تدعو في مناظرة قوم من الناس إلى أن تكون <sup>(٥)</sup>  
 الأقاويل خسيصة . فاما في مجادلة من يحاول أن يظهر من أمره أنه قد فلع ،  
 فمن العدل أن يروم استعمال القياس لاحالة <sup>(٦)</sup> . إلا أن ذلك غير لائق . ولذلك  
 قلنا إنه لا ينبغي لنا أن نسارع إلى مقاومة كل من اتفق ، لأنه يلزم من ذلك  
 ضرورة قول ردي <sup>(٧)</sup> . وذاك أن المتراضين في الجدل لا يقدرّون على الامتناع  
 من نزل الكلام على المجاهدة <sup>(٨)</sup> .

(٢) ف : يتكلف .

(٤) ف : الإبطال .

(٦) ف : رذلة .

(٨) ف : مذموم .

(١) ف : المنازعات .

(٣) ص : كثير .

(٥) ص : تدعوا .

(٧) ف : الصواب .

(٩) ف : الجدل .

وقد ينبغي أن يكون عتيدا لنا من الأقاويل ما يصح استعماله في الجواب  
عن أمثال هذه الأشياء ، < لا اليعبية > بل الجدلية ، وفي أشياء كثيرة  
غيرها ، وأعني بذلك الأقاويل التي يتعذر وجودها بسرعة .  
[تمت المقالة الثامنة من كتاب « طويقا »  
بنقل إبراهيم بن عبد الله . وهي آخر الكتاب .  
قوبل به وصحَّح ]



مرکز تحقیقات تکنولوژی علوم اسلامی

# كتاب السوفسطيقا

نقل يحيى بن عدى ونقل عيسى بن زرعة

ونقل قديم منسوب إلى الناعمي



[ ٣٢٧ ] بسم الله الرحمن الرحيم

”سوفسطايقا“ بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى - أعلى الله منزلته - ، وبنقل أبي على عيسى بن اسحق بن زُرعة ، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمي ، مثبت في كل صفح ما نقله كل واحد ، وغيره : عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح  
نقل أبي زكريا يحيى بن عدى من السرياني بنقل أثناس من اليوناني :

كتاب تبكيث سوفسطائيين لأرسطوطالس

# ١

## < القياس والمغالطة >

فأما في التبيكثات السوفطائي ، وهذه التي برز تبكيثات <sup>(٢١)</sup> ، وهي  
تضليلات لا تبكيثات ، فنقول مبتدئين <sup>(٥١)</sup> من الأوائل كالطبيعة <sup>(٦)</sup> .  
أما أن هذه هي موجودة قياسات ، تظن <sup>(٧١)</sup> إذ ليست - فذلك ظاهر .  
وذلك أنه كما أنه قد يكون في هذه الأخرائهام <sup>(٨١)</sup> من قبل اشتباه ما ، كذلك

(١) ف : نوبينج . (٢) ف : من أجل التبريرات . (٣) ف : نحسب .

(٤) ف : نوبينج . (٥) ف : أريان يندئ . (٦) ف : بحسب الطبيعة .

(٧) ف : أر . (٨) ص : أنهم .



في الكلام . وذلك أنه هاهذه النية أما هؤلاء فوجوده لهم التي هي حسنة . وأما هؤلاء <sup>(١)</sup>  
 فيحيون حسنى النية من حيث يتقنون حياء نية ويحرفون أنفسهم . وفي الحق  
 أما هؤلاء فن قبل الحسن ، أما هؤلاء فيرون أنهم زينوا أنفسهم . وكذلك  
 في غير المتفلسة ، وذلك أنه ها ومن هذه أيضا : أما هذه ففضة ، وأما هذه  
 فذهب بالحقيقة ، وأما هذه فليست ، إلا أنها ترى بالحسن <sup>(٢)</sup> - مثال ذلك <sup>(٣)</sup>  
 إما هذه الحجرية فضة <sup>(٤)</sup> والرصاصية فضة ، وأما هذه المصبوغة بالمرار  
 فذهبية . فعل هذا النحو بعينه والمقاييس أيضا والتوبيخات : أما ذلك <sup>(٥)</sup>  
 فوجود ، وأما ذلك فليس بوجود إلا أنه يرى من قبل عدم الدربة ، وذلك  
 أن هؤلاء غير الدربين من حيث لا دربة لهم ، إنما يرون من بعد . -  
 والقياس هو من أشياء توضع لكي يقال إن شيئا ما آخر من الانسطار من  
 اللاتي وضعت . فاما التبيكات فهو قياس <sup>(٦)</sup> مع مناقضة النتيجة . وهؤلاء  
 أما هذا فيفعلون ، إلا أنهم لا يظنون لأسباب كثيرة منها موضع واحد هو حاد  
 قوى جدا ، وهو الذى من الأسماء ، وذلك أنه لأنا لا يمكننا أنا نحصر <sup>(٧)</sup>  
 الأمور إذا تكلمنا خلوا .

٢٠  
ب ١٦:

٢٥

١ ١٦٥

(١) ف : فيرون . (٢) ف : دهي . (٣) ف : الحسن .

(٤) ف : نسخة أخرى : أما . (٥) ف : هذه الفضة فضة .

(٦) ف : وبهذا . (٧) ف : التبيكات . (٨) ف : هذا .

(٩) ف : يرون . (١٠) ف : التزيين . (١١) ف : هو .

(١٢) ف : مشهور .

نقل أبي على عيسى بن إسحق بن زرعة من السرياني

بنقل أنانس من اليوناني

كتاب "سوفسطيقا" ، أى التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطاليس :

وأما فى التبكيت الذى يظهر السوفسطائيون فعله ، وليس تبكيتاً ،  
بل تضليلاً ، فنبدأ - ونحن للطبيعة مقتدون - بالكلام فى المبادئ ونقول :

إنه من البين أن القياس منه موجود ، ومنه ما يظن موجوداً وليس كذلك .

وذلك أن الشبهة قد توجد فى الأفاويل كما توجد فى الأمور الأخر التى يَصْنَعُنا

فيها ما لها من المشابهة ، وذلك أن بعض الناس جميل الاعتقاد ، وبعضهم

بظان ذلك به للعجب بما يجرى مجرى الأخبار ولتعظيمهم نفوسهم . والذين

ينسبون إلى الجمال : أما بعضهم فلما له من ذلك - وأما بعضهم فيظن ذلك

به لما تكلفه من الزينة . ومثل ذلك أيضاً يوجد فيما لا نفس له ، وذلك

أن منه ما هو فضة « ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه ما ليس كذلك ، بل البصر

(١) ف : يرم . (٢) ص : السوفسطائيين . (٣) ص : تبكيت .

(٤) ص : تضليل . (٥) ف : الأمور ، الأسباب الأول .

(٦) ف : تقع . (٧) ص : الأمر . (٨) ش : فى نسخة أخرى : أنه

ملكة مجودة ( ف : حنة ) . (٩) ش : نلزمو ( ف : فاعجب ) على جهة الصيانة

واحراقهم ذراتهم . (١٠) ف : يوصفون بالجمال .

(١١) ش : نسخة أخرى : فاما هذه فوجوده ، وليست مما يسهل ( ف : التخيل ) له الحس .

(١٢) ف : الحس .

يتحمله . مثال ذلك أن المجازة القضية <sup>(١)</sup> والتي تتخذ من الرصاص القلى منسوبة إلى الفضة ، والأشياء المصبوغة بالمرار منسوبة إلى الذهب ؛ فعلى هذا النحو أيضا يكون القياس والتبكيث : أما ذاك فوجود ، وأما هذا فنفي موجود ، بل يظن ذلك به لعدم الدربة ، وذلك أن الذين <sup>(٢)</sup> لا دربة لهم لعدمهم لها كالتأخرين من بُعد ، فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة يلزم عنها شيء آخر من الاضطراب . والتبكيث هو قياس يتضمن مناقضة <sup>(٣)</sup> النتيجة ، — السوفسطائيون يفعلون ذلك من غير أن يشعروهم ، لأسباب كثيرة أحدها قوى مشهور جدا ، وهو الذى يكون عن الأسماء ، ومن قبيل <sup>(٤)</sup> أنا عندما نتكلم إنما نأتى بالأسماء ، لا الأمور ،

٢٥

١٦٥

نقل قديم منسوب إلى الناعى ، ولست أعلم من أى لغة نقله

كتاب أرسطوطالس فى « التبصير بمغالطة السوفسطائية » :

الذى يخوه فى هذا الكتاب تبكيث السوفسطائيين الذى يظن أنه تقص للقياس وليس هو فى الحقيقة كذلك ، بل هو مغالطة لاحقيقة لها وغير مبطله

٢٠

١٦٤

(١) ف : وما . (٢) ف : نسب . (٣) شر : وكانهم اعممون فى البعد عن الشيء فتجور أبصارهم . (٤) ف : إذا وصفت لزم ... . (٥) ف : نتيجة مناقضة . (٦) ف : هار . (٧) ف : فى . (٨) ف : فمن . (٩) ف : لأننا عدم (٩) . (١٠) ف : وصف ، عاد — شر : التبكيث نوقيت الإنسان ( ف : المبيث ) على أنه نخطئ — نوق قال ذلك التوقيف أم يباطل ( ف : بخالطة ) . وتبكيث السوفسطائيين إنما هو بخالطة ( ف : تحيل ) ومغالطة .

للقياس وينتدىء من أول<sup>(١)</sup> ، إذ التفاضل بالطبع ، فنقول : إنه قد يكون  
 قياس صحيحا ، وقد يكون قياس مشبه ليس بصحيح - وهذا معروف  
 من العوام . فكا أنه قد جاز التشبيه في سائر الأشياء ، كذلك يجوز في الكلام .  
 من ذلك أنه قد يكون قومٌ جيدةً أخلاقهم [ ١٣٢٨ ] بالحقيقة وآخرون  
 متشبهين بهم ، فيجبهم القليل من الأمر فيشغلهم<sup>(٢)</sup> ، وكذلك الصحاء فإن منهم  
 صحيحا في نفس محاسن الجمال ، ومنهم من يتخيل أنه جميل لمكان الهيئة والزينة .  
 وكذلك نجد في الأشياء التي لا نفس لها مثل الدنانير والدرهم : فإن منها  
 ذهبا صحيحا وفضة صحيحة بالحقيقة ، ومنها ما ليس هو كذلك إلا أنه يتخيل  
 للحسن فيشبه الصحيح من الذهب والفضة وهو في نفسه مدخول : إما رصاص  
 قلبي<sup>(٣)</sup> ، وإما ممزوجة بالمرداسنج أو ذهب مصبوغ ، وكذلك حال القياس<sup>(٤)</sup> .  
 والنبكيت الناقض على القياس ، وهو الذي يسمى النكس ، فإن أحدها موجود  
 بصحة ، والآخر ليس بالصحة وجوده ، إلا أنه يتخيل لمن لا خبرة له به

(١) محبها : وليس هو كذلك ، بل هو محال من القول وغير ناقضة للقياس ، ونحن  
 نجعل ابتداء من أول ... (٢) ف : عند . (٣) ف : لأنه كما أمكن  
 الاشتباه لكثير . (٤) ف : أمكن ، ثبأ . (٥) ف : أخلاقهم فاضلة .  
 (٦) ف : فيرض لم أدنى عاوس فيشغلهم . ش : أي فيلتانون ويخرجون إلى غير الطريق .  
 (٧) ف : الحسان . (٨) م : صحيح . (٩) ف : حقيقة أمره .  
 (١٠) مرداسنج أو مرداسنك : جبر متخذ من الرصاص (راجع « عجائب المخلوقات »  
 للفزويني ، ص : ٢٠٤) ، وهو بالفرنسية = argyrite أو litharge  
 (١١) ف : الحال في القياس . (١٢) ف بالأحر : نقل آخر : والمباكيت فإن  
 منها صحيح بالحقيقة ، ومنها ما لا حقيقة له . (١٣) ف بالأحر : ليس مع خبرة بالأمور  
 ولا بحجة لها ، فكانه ينظر إليها من بعد ، فذلك ما ...

ولا تجربة للأشياء، فكانه ينظر إليها من بُعد، فمن أجل ذلك يشتبه عليه .  
 وإنما القياس بالحقبة شئ<sup>(١)</sup> تتقدمه أشياء يتولد منها غيرها باضطرار .  
 فاما التبيكيت<sup>(٢)</sup> فإنه قياس مناقض للنتيجة . وقد يفعل السوفسطائيون ذلك  
 وهم لا يظنون أنهم فعلوه لعل<sup>(٣)</sup> كثيرة أحدها لخال الأسماء، وإن كانت لطيفة  
 المأخذ مشهورة في العوام<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لما لم يمكن عند لفظنا أن نباشر الأشياء :  
 بل إنما نستعمل الأسماء

١١٦٥

### كتاب أرسطوطاليس على «مباكتة السوفسطائيين»

ترجمة أخرى :

إنا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي ترى أنها مباكتات ، وإنما  
 هي مضلات وليس بمباكتات ؛ ويمتدئون كالطبيعة من المقدمات الأولى .  
 ومن المعروف أن من اتقياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود .  
 لكن يظن أنه صحيح . وكما أنه قد يكون في سائر الأشياء الاشتباه ، وأن  
 يلحق الظن فيها من قبل الاشتباه ، كذلك يكون في الكلام أيضا . وقياس  
 ذلك أن من ذوى النيات من له النية الحسنة ، ومنهم من يتراءى بحسن النية  
 ويفخر بها ويموه بإظهار التصاوان .

١١٦٤

٢٠

٢٠

١١٦٤

٢٠

- (١) ف بالآخر : قول تقدم فيه أشياء تحجب عنها أثر غيرها . (٢) ف : المباكتة .  
 (٣) ف : قول . (٤) ف بالآخر : لأسباب بعضها .  
 (٥) ف : من أجل . (٦) ف : عند .

## [ ٣٢٨ ب ] نقل أبي زكريا يحيى بن عدى

- ٥ من الأسماء ، <sup>(١)</sup> بل إنما نستعمل الأسماء بدل الأمور كالأدلة بحسب ما يعرض للأسماء أنه يعرض للأشياء بمنزلة ما في الحسابات التي يحسب <sup>(٢)</sup> ، وهذا غير شبيه . وذلك أنه أما الأسماء وأكثر الكلام فمحدودة ، فأما الأمور فهي غير محدودة في العدد ، فيجب ضرورة <sup>(٣)</sup> أن تكون الكلمة بعينها والامم بدل على كثيرين . فبينحو ما أن هناك أيضا هؤلاء الذين ليسوا حذافا باختصار الحسابات يتلهون هم منهم ومن العلماء ، فهذا النحو بعينه وفي الأقاويل هؤلاء <sup>(٤)</sup> الذين ليسوا دربين بقوة الأسماء يضللون إذا هم تكلموا وإذا أسموا آخرين أيضا . فمن قبل هذا السبب وآخر استعمال القياس والتركيب الذي يرى وليس بوجود هو موجود . ولأن قصد أناس لأن يظنوا حكما أكثر من أن <sup>(٥)</sup> يكونوا ولا يظنوا ( والسوفسطائية حكمة ترى لا التي هي موجودة ، والسوفسطائي هو الملقب من الحكمة التي ترى ، لا التي هي موجودة ) ، <sup>(٦)</sup> فعملوا ولا يفنوا . وعمل الحكيم هو أنه إذا قال واحدا على واحد لرى كل واحد يصرفه إما بسبب التي يعرف فلا يكذب وإن يمكنه أن يبين الذي

(١) ف : كذا . (٢) ف : تحبون . (٣) ف : ليس بشئ .

(٤) ف : بالعدد فن الاضطرار . (٥) ف : الكلم . (٦) ف : متدربين .

(٧) ف : بالآخر : وما كان أناس بقصدون < أن > يتخاطبوا حكما .

(٨) أن يظن هؤلاء . (٩) ف : أعمال .

(١٠) ف : من أجل .

يكذب . وهاتان هما : أما تلك فبأن يمكنه أن يعطى القول ؛ وأما تلك  
فبأن يأخذ . فبالاضطرار أن يطلب هؤلاء الذين يريدون أن يعملوا السفطة  
جنس الكلم التي قلت ، وذلك أنه هو القصد . وذلك أن مثل هذه القوة  
هي التي تجعلهم يريدون<sup>(٢)</sup> حكمة ، وليسوا إذا كانت لهم الإرادة .

٢٠

فأما جنس لكلم كـهذه موجودة ، ولهذا يشاق الذين يدعونهم<sup>(٤)</sup>  
سوفسطائيين إلى قوة كهذه ، فمعلوم . وأما كم أنواع هذه الكلم السوفسطائية  
ومن كم عدد تقومت هذه القوة ، وكم هي أجزاء الصناعة وفي هذه الأجزاء  
المكحلة لهذه الصناعة ، فهذا نحن نقول الآن .

٢٥

## ٢

### < أنواع المجمع في المناقشة >

موجود في أن نتكلم أربعة أجناس من الكلم : تعليمية ، وجدلية ،  
ومتحنية ، ومراثية .

### نقل عيسى بن زرعة

ونقيم الأسماء مقامها في أفاويلنا كالدلائل عليها . وقد يظن أن الذي  
يعرض للأسماء يعرض مثله للأمور كما يخلق الحساب في الحسابات ، غير أن

•

(١) ف : وهذان . (٢) ف : يحسون . (٣) ف : مثل هذه .  
(٤) ص : يدعونهم . (٥) ص : عددا . (٦) ف : العلم .

- ١٠ هذا ليس بشبه . ولأن الأسماء وأكثر الكلم<sup>(١)</sup> محدودة<sup>(٢)</sup>، والمسميات غير متناهية<sup>(٣)</sup> العدة<sup>(٤)</sup>، فمن الاضطرار أن تكون الكلمة والاسم الواحد<sup>(٥)</sup> بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين . وكما أن هناك أيضا من لم يكن بعمل الحساب ماهرا قد يفلط وينالطه العارفون بذلك، فقل هذه الضلالة بعينها تعرض في الألفاظ للذين لاخبرة لم بما تدل عليه الأسماء : متكلمين كانوا أو مستمعين<sup>(٦)</sup> . فلهذا السبب ولأسباب أخر سنذكرها يكون القياس موجودا . وأما ما يظن تبكيئا غير موجود . ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم أن يظن حكما أكثر من إثارة أن يكون كذلك ولا يعتقد هذا فيه — ما تكون المغالطة<sup>(٧)</sup> حكمة منظونة ، لكنها غير موجودة<sup>(٨)</sup>، والسوفسطائي وهو الذي له لقب من حكمة تظن موجودة وليست كذلك . ومن البين أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إثارةهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم . وفعل الحكيم هو أنه إذا حل شيئا على شيء نحو : كل مخاطب<sup>(٩)</sup> أن
- ٢٠

(+ ... +) يحتمل أن ينقل ما بين اللامتين على هذه الحكاية : والكلم على كثرتها متناهية محدودة .

- (١) ف : متناهية . (٢) ف : محدودة .  
 (٣) ف : ينبغي أن يفهم أن كل واحد من الاسم والكلمة .  
 (٤) ف : الأكثر . (٥) ف : سامعين .  
 (٦) ف : العمل . (٧) ف : السوفسطائية .  
 (٨) ف : حقيقية . (٩) ف : والمغالط . — ص : راقدي .  
 (١٠) ف : الملقب . (١١) ف : حكم يبنى .  
 (١٢) ف : في كل مغارضة .



يكون بما له من المعرفة يعلم أنه لم يكذب ويمكنه إظهار كذب الكاذب .  
وهذان الأمران يكون أحدهما بالافتدأ<sup>(١)</sup> على بادئة القول والآخر في استماعه .  
فيجب إذن على الذين يريدون فعل المغالطة أن يتمسوا جنس الألفاظ  
المذكورة ؛ وذلك أن هذا متقدم للفعل ، لأن يمثل هذه القوة بصيرون  
مضى شأوا إلى أن يظن بهم أنهم حكاء [ ١٣٢٩ ] وليس هم كذلك . فاما  
هل يوجد جنس ما للألفاظ يجري هذا المجرى وينسبه نسباً إلى مثل هذه  
القوة القوم الذين نسميهم المغالطين ، فذلك ظاهر . ونحن منذ الآن  
أخذون في أن نبين كم أنواع الألفاظ الموسطائية ، وكم مبلغ عدد الأشياء  
التي عنها تقوم هذه القوة ، وكم مدد أجزاء هذه الصناعة ، ونبين مع ذلك  
أشياء أخر بها كمال هذه الصناعة .

٢٠

٢٥

## ٢

### < أنواع المجيج في المناقشة >

وأجناس الألفاظ التي تجري في المفاوضة أربعة : البرهانية ، والجدلية ،  
والامتناعية ، والمرائية .

### نقل قديم

مكان الأشياء كانت أسماء الأشياء دليلاً عليها وعلامات لها ، فظننا أنه  
يعرض للأشياء ما يعرض في الأسماء كما يعرض للتفكيرين<sup>(٢)</sup> في الحساب<sup>(٣)</sup> ؛ إلا

٥

(١) ف : بالقوة ، بالامكان . (٢) ف : استعمال .

(٣) ف : الأمور . (٤) ف : بين الحساب . (٥) ف : للحساب .

- أن ذلك ليس شبيها بهذا ، لأن الأسماء ذوات نهاية<sup>(١)</sup> ، وكذلك كثرة الكلام ذو نهاية . فاما الأسماء فلا نهاية لعددها . وقد تكون كلمة واحدة واسم واحد دليلين<sup>(٢)</sup> على أشياء كثيرة باضطرار . وكما أن هناك من لم يكن ماهرا بمطارحة الحساب يصير إلى الحيرة في الكلام مع أهل البصر بالحساب ، كذلك يصير في الكلام من لا خبرة له بقوة الأسماء ، فيضل فكره : كان متكلما أو مستمعا . فلهذه العلة ولتي سنقولها يكون القياس والتبكيك المتحاييل أنه ، وليس بالحقيقة تبكيئا . فلما كان أقوام يظن أنهم حكماء قبل أن يحكموا على أنهم لو كانوا كذلك لم يظن بهم أكثر من ذلك -- كذلك حكمة السوفسطائيين يظنون بها أنها حكمة وليست حكمة . والسوفسطائي يمينه معناه أنه مُتَرَاءٍ<sup>(٣)</sup> بالحكمة بتخيئه الحكمة وليست حكمة بالحقيقة . ومن أجل ذلك وجب بالاضطرار أن تكون غاية السوفسطائي أن يكون يظن به أنه قد فعل الحكمة وهو لم يفعلها ولا يظن به أنه يفعلها . وقد يجوز أن تقول بقول مختصر في كل علم أنه لا يكذب فيما علم ، وأن له مقدرة على إظهار كذب كذبه ، وإنما يكون ذلك بشيئين : أحدهما القدرة على الجواب ، والآخر بفهم ما ورد عليه من القول . فمن أراد أن يسلك طريق السوفسطائيين فهو

(١) ف : وكثير من الكلم محدود . (٢) مصلحة بالأحرى حكمة : دليل .

(٣) ف : والمباكنة . (٤) ف : متراءى . (٥) ف : بانتقاله الحكمة .

(٦) ف : يميل عمل الحكمة من غير أن يصلها .

(+ ... +) ش : آخر : والعمل في قول الشيء على الشيء عند من يعلم ألا يكذب

فما يقول وأن يوقف الكاذب على كذبه . وهذا من الخصمات إحداهما تكون بالقدرة .

- ٣٠ مضطر إلى طلب جنس هذا الكلام الذى ذكرنا، لأن هذا هو الواجب قبل العمل . وبهذه القوة أمكنهم التصنع يزي الحكمة ، لا عن نية منهم لطلبها <sup>(١)</sup> .
- وقد تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا «سوفسطائى» لمن اشتبه <sup>(٢)</sup> مثل هذه القوة . ونحن قائلون كم نوع يكون كلام سوفسطائيين ، <sup>(٣)</sup> وكما العدد الذى منه قوام قوتها <sup>(٤)</sup> ، وكما أجزاء صناعتهم . وتقول أيضا فيما <sup>(٥)</sup> كان متما لصناعتهم فيكون ذلك كاملا .

٢

### < أنواع الحجج فى المناقشة >

إن أجناس الكلام فى كل فن منه أربعة : منها جلس تعليمى ، وجنس جدل ، وجنس امتحان ، وجنس محاكمة .

نقل يحيى بن على [ ٣٢٩ ب ]

أما التعليمية فهى التى هى قياسية من مبادئ خاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المحييين (وذلك أنه ينبغى أن يصدق المتعلم أيضا) ؛ فأما الجدلية فهى الموجودة قياسات من المشهورات ؛ وأما المحتحنة فهى التى يظنها المحييب ويجب ضرورة أن يعلمها الذى يعمل الشكل الذى له العلم بالنحو الذى حدث فى تلك الأنحر . وأما المراتية فهى التى من هؤلاء اللواتى يرين

١٦٥ ب

(١) ش : أن يروا أنهم حكا . وليسوا كذلك . لكن يهون أن يظن بهم ذلك ، وقد ...

(٢) ف : قسمى . (٣) ف : أحب . (٤) ف : < ف > هم .

(٥) ف : تذكر . (٦) ف : ما . (٧) ف : يجب .

مسكورات بزى قياسية . ففى هذه التعليمية والبرهانية قد قيل فى «أنا لوطيقا» ؛  
فأما فى الجدلية والممتحنة ففى أخر .<sup>(١)</sup> وأما فى المجاهدة والمرائية فنقول<sup>(٢)</sup>  
الآن .

٣

< الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطانى >

فلنأخذ أولا من كم بطن هؤلاء الذين يجاهدون ويمارون فى الكلام .  
وهذه هى خمسة فى العدد : النبكت<sup>(٣)</sup> ؛ والكذب ؛ وضعف الاعتقاد<sup>(٤)</sup> ؛

(١) «الطويقا» : م ٨ ف ٥

(٢) ف : فأنا نقول . (٣) ف : التويخ .

(٤) م : قال الحسن بن سوار بن الشيخ أبا زكريا رحمه الله أبهى فى هذا الموضع  
السولوقسموس مجرى العجة . وقد يبنى إلى الظن أنه لم يصب فى ذلك ، لأن السولوقسموس غير  
العجة فى لغة اليونانيين على ما وجدته ثابتا مشهورهم باليرانية . وهذا قوله : قال : العجة  
هى الخطأ فى لفظ حرف من جملة حروف . أو فى مخرج النغم ، مثل قولنا : « بيضة » مكان  
« بيضة » : أو مثل قولنا « بيضة » بكسر الباء مكان قولنا « بيضة » .

والفرق بين العجة وبين السولوقسموس — وهو الخن — أن العجة كائنة فى الحرف ،  
وأما الخن فهو فى القول . فالعجة التى تكون فى حرف من جملة حروف : إما أن تكون من نقصانه ،  
مثل أن نقول : « بة » مكان قولنا : « بيضة » ؛ أو عن تبدله مثل قولنا : « بيضة » مكان  
قولنا « بيضة » ؛ أو عن المرات مثل ... (ياض) أو عن زمان مثل ... (ياض) أو عن أزواج  
مثل ... والعجة يقال أيضا إذا وقع اسم على معنى يخالف لما قد استعمل فى اللغة ، مثل أن يستعمل  
اسم المسورة على الخدة : فنقول فى الخدة ، وهى المرفقة ، مردعة ، وهى المسورة ، أو نسمى  
المسورة وسادة .

١٥ والسولوقسموس<sup>(١)</sup>؛ والخامس أن بصير الذي يكلمه أن يهذى ويهمز : وهذا هو أن يضطر أن يقول الواحد بعينه مرارا كثيرة، أو ألا يكون موجودا .

[ ٣٣٠ ] نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

١٦٥ أ ما البرهانية فهي التي تجب على المتعلم التصديق ، لأنها تقيس من المبادئ الخاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المجيبين ، والجدلية هي التي تقيس مرارا ، والامتحانية هي التي تقيس من الأمور التي بحسب ظن المجيب . ومن الاضطرار أن يكون القائس عالما بذلك لوجود العلم له على نحو ما حدد

== السولوقسموس وهو اللحن : اللحن هو خطأ يكون في نظم الحروف وينفصل عن الأشكال التي تكون في الأسماء والكلم أن الشكل له ثلثة واجبة وضعت لتكون العبارة عن ذلك القول الذي هو الاسم الذي قبل قبل الشكل بحلة . وأما اللحن فليس له ثلثة ، بل ينطق به الناطق جزاء مثل ... (باض) . واللحن يكون في القول إما عن زيادة حرف أو عن نقصان حرف أو عن تبديل حرف في نوع أو جنس أو في ظرف أو في تصرف أو في وجه أو في زمان أو في حال أو في اقتران ؛ إلا أن هذا الرجل أيضا قد قال فيما يتلوما خططناه (ص : خطيناه) عنه أن القدماء سمووا اللحن بالمعجمة باسم المعجمة ، وكان السولوقسموس الآن يسمى بمجمة ، إذ كانت المعجمة تنال ثلثه وعلى المعجمة الخلاصة .

وعلى هذا الوجه يكون الشيخ مصيبا في نقله ، إذ كان كل سولوقسموس بمجمة ، وليس كل بمجمة سولوقسموس .

== سولوقسموس = ٥٥٧.٥١٢١٥١٦٦ = لحن في الكلام ، خطأ .

(١) ف : والمعجمة .

(٢) ف بالأحر : فالمرهون هم الذين يجب تصديقهم لأنهم يقيسون .

(٣) ف بالأحر : والجدليون هم الذين يقيسون مرارا ذائعة .

(٤) ف بالأحر : والمنتحنون هم الذين يقيسون .

في مواضع أخر. والمراثية هي التي تقيس من الأمور التي تظن مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلة يتوهم أنها قياسية. فأما التعليمية والبرهانية فقد تكلمنا فيها في « أنالوطيقا »؛ وقد تكلمنا في الجدلية والامتحانية في مواضع أخر؛ وستكلم الآن في قياسات المجاهدة والمرء. <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup>

### ٣

#### <الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي>

فلنضع أولا، كم الأسباب التي من قبلها يظن هؤلاء أنهم منازعون ممارون — وهذه خمسة، وهي: التبيكت<sup>(٧)</sup> والكذب؛ وضعف الرأي؛ والمعجة؛ والخامس أن نصير مخاطبة إلى المذو والمثار. وهذا هو أن يضطره اضطرارا شديدا إلى تكرير القول الواحد بعينه. <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup>

#### <نقل قديم>

بجنس الكلام الذي من طريق التعليم وإفادة العلم لا يكون إلا من خاصة أوائل ذلك العلم المستفاد، لا من <sup>(٨)</sup> حاصل جواب المحييب فيه؛ ولذلك يجب <sup>(٩)</sup>

(١) ف بالأحر: والمجادون هم الذين يقيسون.

(٢) ف بالأحر: أنهم قانسون.

(٣) « الطوطيقا » م ف ه (٤) ف: ونحن الآن متكلون.

(٥) ف: العادة، المقاومة. (٦) ف: مجاهدون.

(٧) ف: وملازم الرأي المشهور والتعجب. (٨) ف بالأحر: ومن ...

(٩) ش: يجب على طالب البرهان أن يقر بأوائل الأشياء التي كان منها البرهان لأنها مقر

بها ضرورة.

التقليد على المتعلم . وجنس كلام الجدل لا يكون إلا من جمع فكر محمود<sup>(٢)</sup>  
مناقض للقول<sup>(٣)</sup> . وجنس كلام الامتحان والاختبار لا يكون إلا من الأشياء  
المظنونة عند المحيب واللاقى يضطر إلى طلبها من أراد إيجاد الحكمة كالذي  
فصلنا وجرّبنا في غير هذا الكتاب . وجنس كلام المحاكاة لا يكون إلا من  
أشياء محمودة في ظاهرها وليست بالحقيقة من صنف القياس أكثر من أنها<sup>(٤)</sup>  
كذلك فيما ظهر منها . وقد تكلمنا في كتاب « أناطوطيقا » - ، وهو  
الكتاب الثالث من كتبنا - في جنس كلام التعليم البرهاني، وتكلمنا أيضا  
في جنس كلام الجدل والامتحان قبل هذا الكتاب، وهو الكتاب الرابع :  
« أفود قطيقي » . فأما جنس كلام المحاكاة<sup>(٥)</sup> والمنازعة فنحن متكلمون فيه  
في كتابنا هذا، وهو الخامس .

### ٣

## <الأغراض الخمسة للحجاج السوفسطائي>

فلنضع أولا الجملات التي يستعملها هؤلاء الذين يتشبهون ويمسحكون  
بكلامهم وهي خمسة عدداً : أولها التبيكيت<sup>(٦)</sup>، والثانية الكذب ، والثالثة

(١) ف : الصديق . (٢) ف : رأى

(٣) ش : أرائل الجدل من الآراء المحمودة المناقضة لقول المجادل ( ف : انقص ) .

(٤) ف : إلا أنها كذلك في ظاهر الأمر . (٥) ف : المشابهة .

(٦) ف : المباينة .

ضعف الفهم لما يدخله من شكوك<sup>(٢)</sup>، والرابعة المجومة<sup>(٣)</sup>، والخامسة الهذر والختار - وهذه الخصلة تضطر المتكلم إلى تكرار كلامه أو يتكلم بالشبهة واتمويه لا بالحقيقة . ففأيتهم أولا أن يكونوا مبكئين<sup>(٤)</sup> في ظاهر أمرهم ؛ وثانيا أن يروا أن المتكلم كاذب وأن يروا الكذب ؛ وثالثا أن يضعفوا الفهم ويقودوا<sup>(٥)</sup> إلى الشك وقله اليقين ؛ ورابعا أن يضطروا المتكلم إلى المعجزة بحرف يأتون به فيبقى المحيب فيه مستعجبا عنه ؛ وخامسا تكرير الكلام بالهذر والختار .

#### ٤

### < التبكيت في القول وخارج القول : التبكيت في القول >

وأنواع التبكيت على جهتين : منها ما يكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجا من الكلمة . فاللآنى<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) ش : معنى أن يضعفوا الفهم بما يدخلونه على المتكلم من الشكوك .
  - (٢) ف : يدخل عليه من الشكوك .
  - (٣) ف : الاستعجاب .
  - (٤) ش : أن يروا أنهم قد بكتروا .
  - (٥) ف : يسوقوا .
  - (٦) ش : في نسخة أخرى : وأنواع المباكئة نوعان : منها من الكلمة ، ومنها من خارج الكلمة ؛ والأشياء التي ...
- (+) هذه الأسطر المعلم عليها منهاها في الفلين الآخرين في الصفح الآخر .



[ ٣٣٠ ] نقل يحيى بن عدى

بل يرى أنه يفعل كل واحد من هذه، وهم يشاؤون أكثر أن يروا أنهم  
يكتون . وأما الثانية فإن يشبثوا شيئا كاذبا . وأما الثالثة فإن يسوقوا إلى  
ضعف اليقين . وأما الرابعة فإن يعملوا سولوقيسا، والسواو قسموس هو أن  
يصير بالحجب بالكلمة<sup>(١)</sup> إلى أن يلفظ بلفظ مجهول . وأما الأخيرة فإن يقول  
واحدا بعينه مرات كثيرة .

٤

<التبكيك في القول وخارج القول : التبكيك في القول>

وأحياء التبكيك نحوان : أما هذا فن القول ، فأما هذا فخارج عن  
القول . وهذه التي تحدث الوهم من القول واللفظ هي في العدد ستة —  
وهذه هي : اتفاق الأسماء، والمرء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم، وشكل  
اللفظة . ومصدق هذا هو باستقراء وقياس أن أخذ شيء آخر في الأسماء  
والكلم والذي هو هكذا يدل على واحد بعينه .

أما الأقاويل اللواتي من اتفاق الاسم فهي كهذه : مثال ذلك الذين  
يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون . وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتي يتحدث

(١) ف : لكن . (٢) ف : يحسبوا .

(٣) ف : يعملوا . سولوقيس = سولو قسموس = σολοικισμός

(٤) ف : بالقول .

بين من الأفواه . وذلك أن «يتعلموا» هي اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف  
 إذا استعمل العلم . ولأن يقبس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات هذه اللواتي  
 تجب خيرات ، والشرور تجب . وذلك أن التي تجب مُشاة : الضرورية التي  
 تعرض كثيرا في الشرور (لأنه موجود شر ما ضروري) ، والخيرات تقول إنها  
 واجبة . وأيضا أنه بعينه قاعد وقائم معا ، ومريض وصحيح . وذلك أن الذي  
 كان قائما قام ، والذي كان صحيحا صح ، وكان قائما الذي هو قاعد ، وكان  
 صحيحا الذي هو مريض . وذلك أن المريض أي شيء <sup>(١)</sup> كان أن يفعل أو أن  
 يفعل ليس يدل على واحد ، لكن حينئذ على الذي هو مريض ، وحينئذ على  
 الذي مرض قبل لكن كان صحيحا الذي هو مريض ، والذي كان مريضا أيضا  
 هو صحيح ليس هو مريضا ، لكن الذي كان مريضا ، لا الآن ، لكن قبل .

### نقل عيسى بن إسحاق بن زرعة

فإذا أن يفعلوا هذه الأشياء ، أو إن لم يفعلوها يظن أنهم قد فعلوا واحدا  
 منها . وذلك أن أكثر ما يؤثرون أن يظن بهم أنهم قد بكتوا . وثانيا  
 أن يظهروا كذب قول ما . وثالثا أن يصيروا بالمخاطب إلى خلاف الرأي  
 المشهور . ورابعا أن يستعجموا <sup>(٨)</sup> والعجمة هي أن يجعل الحبيب من قبل

- (١) ف : منها . (٢) ص : مريض . (٣) ف : أقل فصدح  
 (٤) ف : والثاني . (٥) ف : والثالث . (٦) ف : ضعف الرأي .  
 (٧) ف : والرابع . (٨) ف : أي أنهم يثبتون أن مكلهم هو ذا تجرى أقاويله

على خلاف ما استعملت اللغة تلك الأفعال

- اللفظة أعجبت اللفظ . والآخرون أن يكون القول الواحد بعينه مرارا كثيرة .  
 وأنحاء التبيكيت هما نحوان : أحدهما من القول<sup>(١)</sup> ، والآخرا خارجا عن القول<sup>(٢)</sup> .  
 ٢٥ وأقسام النحو الكائن عن القول<sup>(١)</sup> التي عنها تكون الشبهة عددها ستة ، وهي  
 هذه : أحدها الاتفاق في الاسم ، والمرء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم<sup>(٤)</sup> ،  
 وشكل القول . وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس . وهذا يكون  
 إذا أخذ شيئا ما أخذنا مختلفا وواحدا بعينه في الأسماء والكلم فلم تكن دلالة  
 واحدة بعينها . — والمثال على الألفاظ التي هي أسماء متفقة هو كقولنا : « هؤلاء<sup>(٥)</sup>  
 ٣٠ يتعلمون » ، « هؤلاء يعلمون »<sup>(٦)</sup> . وذلك أن التي يلفظ بها هي التي يتعلمها  
 النحويون ، فإن لفظة « يتعلمون » اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف  
 عند استعمال العلم ويدل على اقتباس العلم . وأيضا أن الشرور خيرات ، والأمور  
 الواجبة خيرات<sup>(٩)</sup> . والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على  
 ٣٥ جهتين : أحدهما الضروري الذي يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور ، لأن

- 
- (١) ف : في اللفظ . (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : الانشاء .  
 (٤) ش : من « التعجيم » — الذي هو الشكل واللفظ ؛ فإن الصورة الواحدة قد تفهم  
 منها أشياء مختلفة إذا اختلف موقع شكلها بالشكل الواحدة أو بشكلات مختلفة .  
 (٥) ف : مشتركة . (٦) ش : مثل هذا بعينه يعرض في لفظة « ماضى »  
 فإنه يقال على من هو ذا يمشى وعلى من شأنه أن يمشى . فأما لفظة « يتعلمون » فإنما تكون حالها  
 على ما زكن في اليوناني . (٧) ف : بالآخر : ويعرفون .  
 (٨) ش : إذا استعملت المعرفة .  
 (٩) ف : الواجبات .

بعض الشرور ضرورى . وقد نقول فى الخبرات إنها [ ١٣٣١ ] واجبة<sup>(١)</sup> .  
 وأيضاً الشيء الواحد بمينه معا : قاعدا وقائماً ، ومريضاً وصحيحاً . وذلك  
 أن الذى كان قائماً يقوم<sup>(٢)</sup> والذى كان صحيحاً هو صحيح ، والقائم<sup>(٣)</sup> هو الذى  
 كان قاعداً ، والصحيح هو الذى كان مريضاً ، وذلك أن قولنا :  
 « مريض » : فاعلاً كان أو متفعلاً ، ليس يدل على شيء واحد ، لكنه  
 يدل أحياناً على الذى هو مريض ، وأحياناً على الذى كان فيما مضى مريضاً ،  
 لكن المريض والذى كان مريضاً هو الآن صحيح ، والصحيح ليس هو<sup>(٤)</sup>  
 المريض ، بل الذى كان مريضاً ، لا فى هذا الوقت ، لكن فيما سلف .

### نقل قديم

مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستة عدداً : أولها  
 اشتراك الأسماء ؛ والثانى الشك<sup>(٥)</sup> فى الكلام ؛ والثالث تركيبه ؛ والرابع تجزئته  
 (١) ش : لفظة « واجب » مشتركة تدل على ما يوجب الاصطلاح وعلى ما توجه الطباع .  
 وإنما تكون بعض الشرور واجبة من قبل وقوعه عن الطباع لا محالة ، وقد تكون عن الاصطلاح  
 مثل عقوبات المجرمين . (٢) ش : قام قائم ، والذى يقوم هو القاعد ، والذى كان  
 صحيحاً هو المريض . (٣) ش : أزال . (٤) ف بالأحر : وقد يصح ،  
 لا الذى هو مريض . (٥) ف بالأحر : ليس الآن .  
 (٦) ش : مثال (ف) وتحقيق ذلك أن يقدم مقدمة واجبة صادقة ، والأخرى فى اشتراك  
 اسم ، مثال ذلك أن يقول : القتل واجب ، والذى يجب يفتى أن يفعل ، فالقتل يفتى أن  
 يفعل . فالمقدمة القائلة : « القتل واجب » هى باشتراك الاسم ، لأن الذى يجب فيه القتل  
 إنما هو نسل القاتل ، أما القتل بالإطلاق فليس بواجب . أما المقدمة القائلة : « فالواجب  
 يفتى أن يفعل » صادقة لا شك فيها . (٧) ف بالأحر : المشاغبة فى الكلام .

وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة الكلام  
 وشكله . وتحقيق ذلك أنا نكرر الكلام والأسماء مرورا بأعيانها فلا ندل بها  
 على شيء واحد . فالكلام الذى من اشتراك الأسماء مثل قولك إنما العلماء<sup>(٢)</sup>  
 بالبحر يعلمون<sup>(٣)</sup> وإن الذى أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون<sup>(٤)</sup> . فالعلم  
 اسم مشترك يقع على الذى يتفهم هو ونفسه ويستنبط<sup>(٥)</sup> ، وعلى الذى يستفيد  
 ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذلك استعمال العلم واتخاذ  
 وكقولك إن الضرر خير<sup>(٦)</sup> ، والخير قد ينبغى أن يكون ، فالضرر إذا ينبغى أن  
 يكون . وقولك « ينبغى » على جهتين : أحدهما<sup>(٧)</sup> الواجب الذى يمرض  
 كثيرا من فنون الضرر والنشور ، فقد يكون شربا بضرارا . والجهة الأخرى  
 أن الخير ينبغى أن يكون غير مدافع . ونقول أيضا فى الشيء الذى بعينه  
 إنه كان قاعدا وقائما ، وصحيفا ومریضا ، والذى كان قائما « قام » ، والذى  
 كان صحيفا « صح » ؛ ولم يقم إلا للقاعد ، ولم يصح إلا للمريض . فأى شيء  
 فعل المريض أو فعل به فليس يدل على شيء واحد إلا أن يالحق بذلك  
 شيء كان فعله إذا كان مریضا أو إذا كان صحيفا أو إذا كان قائما أو إذا كان

٢٠

٢٥

١١٦

(١) ف بالأحرى : هيئة . (٢) ش : نقل آخر : مثل قولك يتعلم للعلم ، متعلمو النحو  
 يتعلمون ما يتلى بالأفواه . وقولك : « يعلمون » اسم مشترك يقع على الذى يفهم ، ويدل إذا  
 استعمل العلم ، وعلى الذى يستفيد العلم . (٣) ف : يتعلمون .

(٤) ف : يتعلمون . (٥) ف . من نفسه . (٦) ش : والذى ينبغى خير .

(٧) ص : أحدهما . (٨) ص : قائم . (٩) ص : صحیح .

قاصداً . فالفعل من المريض يدل أحيانا على فعل المريض اليوم ، وأحيانا على فعل مريض كان مريضا قبل اليوم ؛ ويسمى صحيحا متى نفعه من مرضه ، ويسمى صحيحا من ليس له عهد بمرض . فهذا ومثله من اشتراك الأسماء .

[ ٣٣١ ب ] نقل يحيى بن عدى

فأما من المراء فأمثال هذه ألا يريدون أن يأخذوا للحارب ، وأترى الذى يعرف الإنسان يعرف . وذلك أن بهذا القول يحتمل أن يدل على الذى يعلم والذى يعلم يعلم ؛ وأترى الذى يبصر إنسان هذا يبصر وهو يبصر عمودا ، والعمود إذا يبصر . وأترى الذى أنت قلت إنه موجود هذا هو أنت ، وقلت إن الحجر موجود ؛ أنت إذن قلت إنك حجر . وأيضا يوجد الذى هو ساكت يتكلم ، وذلك أنها مثناة ، وهى أن الذى وسأكت يتكلم وأن الذى هو قائل يسكت واللواتى يقلن .

والإشغاء التى من اتفاق الاسم ومن المراء هى ثلاثة : أحدها متى دلّت الكلمة أو الاسم بالحقبة على كثيرين — مثال ذلك : نمر ، كلب . والآخر متى كنا معتادين أن نقول هكذا . والثالث متى كان إذا ركب يدل على كثيرين ؛

(١) ش يقال : «صحيح» لذى كان مريضا (س : مريض) وحي ، ولذى لم يمرض قط ؛ ويقال قاعد لذى كان قائما (س : قائم) ولذى هو مقعد منذ أول عمره .

(٢) ف بالأجر : من . (٣) ف : وأمثاله . (٤) س : إل .

(٥) ف : أمه .

فإذا فصل على الإطلاق — مثال ذلك أن يعرف المكتوبات، وذلك أن كل واحد إن عرض يدل على واحد الذي يعرف، والمكتوبات، فأما إنباؤها<sup>(٢)</sup> فعلى كثيرين: إما أن المكتوبات لها علم<sup>(٣)</sup> وأما المكتوبات من لآخر.

أما المرء وانفاق الاسم فهما من الأنحاء التي كهذه. فأما من التركيب فأمثال هذه — مثال ذلك أن يمكن الجالس أن يمشى، والذي لا يكتب أن يكتب. وذلك أنه ليس يدل على معنى واحد بعينه إن قال إنسان إذا قسم وإذا ركب إنه يمكن الجالس أن يمشى والذي لا يكتب أن يكتب. وهذا هكذا إن ركب إنسان الذي لا يكتب أن يكتب، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وإن لم يركب التي له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب وأن يتعلم الآن المكتوبات إن كان يتعلم اللواتي تعلم<sup>(٦)</sup>، فأيضاً الذي يمكنه أن يأتي بواحدة فقط يمكنه أن يأتي بكثيرة.

فأما من للقسم فالخمس هي إنسان وثلاثة، أفراد وأزواج، والأكثر مساوٍ — ومثل هذا. وأيضاً إن في القول إذا قسم وركب مش في كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه — مثال ذلك لم أنا لك جعلت عبداً وأنت حر.

(١) ف : يعلم . (٢) ف : كلامهما . ص : أنباها .

(٣) ف : مرة . (٤) ف : أن . (٥) ف : الذي هو جالس .

(٦) ف : فصل . (٧) ف : تعرف .

(٨) عامي : صوابه : ليس . (٩) ف : صرت .

## نقل عيسى بن إسحق بن زرعة

- فأما التي من المراء فتكون على هذا النحو : « يريدون للقاوم<sup>(١)</sup> لي يأخذون » . و : « أترى الذي يعلمه الإنسان فذلك يعلم » — وذلك أن هذا القول يمكن أن يكون دالا على العالم وعلى المعلوم كأنه عالم . و : « أترى الذي يبصره الإنسان فذاك يبصر ؟ » و « هو يبصر<sup>(٢)</sup> العمود<sup>(٣)</sup> » ؛ « فالعمود<sup>(٤)</sup> إذن يبصر » . و : « أترى الذي قلت إنه موجود أنت هو الموجود ؟ وأنت قلت إن الحجر موجود ؟ فأنت إذن قلت إنك حجر » . وأيضا القول بأن « الساكت يتكلم » ، يفهم منه معنيان : أحدهما أن الساكت يتكلم ، والآخر أن المتكلم يسكت . وهذه هي الأشياء التي يتكلم بها .
- ١٠ . فالأنحاء التي تكون من اتفاق الاسم والمراء ثلاثة : أحدها إذا كانت الكلمة والاسم على الحقيقة تدل على معاني كثيرة — مثال ذلك : النسر والكلب . والآخر إذا جرينا على العادة فيما نقوله على هذه الجهة . والثالث عندما يكون القول إذا رُكِبَ دل على كثير ، وإذا فُصِّلَ دل على واحد ، مثال ذلك قولنا : معرفة<sup>(٥)</sup> الكتابة . وذلك أن كل واحدة من لفظتي الكتابة والمعرفة قد عرض أنها تدل على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر

(١) أي يتحون لي أسر العدو . (٢) ف : يراه .

(٣) ف : فهو يرى . (٤) ف : يرى . (٥) ف : الذي يوجد .

(٦) ش : يعني أن التي يسكت المتكلم عنها هي التي من شأنه أن يتكلم بها .

(٧) س : نسخة : وإنما يسك عن الأشياء التي يقال . (٨) ف : اشتراك .

(٩) ف : كثرة . (١٠) ف : علم . (١١) ف : العلم .



من واحد ، لأنه يدل إما على أن الكتابة معرفة ، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر .

[ ١٣٣٢ ] والمراء واشترك الاسم يكونان من أمثال هذه الأنحاء . —

وأما المواضع التي من التركيب فتكون على هذا النحو : مثال ذلك : قد يمكن الجالس أن يمشی ، والذي لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب وإذا ركب فقول : الجالس يمكن أن يمشی ، والذي لا يكتب أن يكتب — واحدة بعينها . وكذلك يجري الأمر إذا ركبت ، مع أن الذي ليس يكتب يكتب . وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب وإن لم يركب أن له قوة وهو لا يكتب على أن يكتب ، مع أنه يتعلم الكتابة الآن أن يكون يتعلم ما يعلم . وأيضاً الذي يمكنه أن يأتي بشيء واحد فقط يمكنه أن يأتي بأشياء كثيرة .

وأما من القسمة فإن الخمسة اثنتان<sup>(١)</sup> وثلاثة ، وأزواج وأفراد ، وأن الأكبر مساوٍ ، وما يجري هذا المجرى . وأيضاً فإن القول إذا قصد به شيء ،

(١) ش : كان المفهوم أولاً مع تركيب يمكن هو أن له قوة على فعل شيء من الأشياء . وإن لم يكن له ؛ فلما حذف من جملة القول معنى « يمكن » كان المفهوم بعد ذلك أن الذي لا يكتب يكتب والذي لا يعلم يعلم ، فيلزم من المفهوم الأول والثاني أن يكون يتعلم ما يعلم ، وهذا محال ، بين به اختلاف المفهومين بإضافة : « يمكن » وحذفه ، لأن الأول كان أنه يحسن الكتابة إلا أنه ليس يكتب الآن ؛ والثاني أنه هو ذا يتعلم . فإن أخذنا جيباً شيئاً واحداً لم أنه يتعلم ما يعلم .

فليس يُظنُّ به دائماً إذا فُعل ورُكِب أنه يدل على معنى واحدٍ بعينه ۝ مثال ذلك أنا جاعل لك عبداً وأنت حر .

### نقل قديم

والشك في الكلام كقولك : الشيء الذي يعرف الإنسان هو يعرف ، والإنسان يعرف الحجر ، والحجر إذا يعرف . فإن قولك : « يعرف » قد يقع على العارف وعلى المعروف . وأيضاً الشيء الذي يراه الإنسان هو يرى <sup>(١)</sup> ، والإنسان قد يرى الأسطوانة ، فالأسطوانة إذن ترى . وأيضاً ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ؛ والإنسان قال حجر؛ فهو إذن حجر . وأيضاً ما قلت فيه إنه قد تقول في نفسك إنك بمنزل ما قلت فيه فقد تقول في الحجر إنه ، فأنت حجر لا محالة . وأيضاً كقولك : هل يجوز أن يتكلم إلا متكلم ؟ — كان ذلك على جهتين : أحدهما على صحت المتكلم ؛ والآخر على انقطاع الكلام <sup>(٢)</sup> .

وقد يكون أيضاً من اشتراك الأسماء والتشكيك <sup>(٣)</sup> ثلاثة أنحاء : منها إذا كان الاسم والكلمة بدلان بالكثير على الحقيقة كقولك : عُقاب <sup>(٤)</sup> ، كلب . ومنها إذا قلنا ما جرت عليه عادتنا . ومنها ما إذا كان مركباً مؤلفاً دل على الكثير ، وإذا كان مفترقاً على غير تأليف دل على مبسوط من الأمر مرسل

(١) ف : يصره . (٢) ف : فذلك يصير . (٣) ف : انتاع .

(٤) ف : المشافهة . (٥) ص : ثلاث . (٦) ف : شامين .

(٧) ص : فنها . والتصحيح بجوارها بالأحر . (٨) ف : مغردا .

(٩) ف : واحد .

- ٢٠ كقولك : علم الكتابة . فكل واحد من هذين الحرفين إذا انفرد دلّ على شيء واحد إن قلت : « علم » ، وإن قلت : « كتابة » . فإذا اجتمع ما دلا على الكثير ، إما أن يثبت للكتابة علم ، وإما أن الكتابة <sup>(١)</sup> للكاتب . — فالتشكيل والاشتراك في الاسم إنما يكون من هذه الأنحاء . وقد يكون من التركيب والتأليف <sup>(٢)</sup> أسماء غيرها كقولك : قد يستطيع الجالس أن يمشي ، ومن لا يكتب أن يكتب ، فلا تكون دلالة هذين القولين بحال واحدة إذا كان القول مؤلفا أو مفترقا . وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لا يكتب يكتب دللت على أن له قوة على الكتابة في الوقت الذي لا يكتب ، وعلى تعليم الكتابة واستفادتها في الوقت الذي لا يعلم . ومما يشبه ذلك أن نقول إن الذي يستطيع أن يأتي بشيء واحد قد يستطيع أن يأتي بالكثير . فهذه الأنحاء التي تكون من تأليف الكلام وتركيبه .

(١) ش : إذا قلنا أن للإنسان علم الكتابة فقد يجوز أن يكون معناه (ص : معناه) أن للكتابة علما (ص : علم) أضفته إليها كقولك : الإنسان مال ، فأوجب ذلك العلم للإنسان ، أو تكون قلت أن للإنسان علم الكتابة ، تنى أنه عالم بالكتابة .  
(٢) ف : غير هذه .

(٣) ش : مثل قولك : قد يستطيع الجالس أن يمشي ، فيجوز أن يقول : إنما عينا أنه يمشي وهو فاعله ، ويجوز أن يقول إن له أن يمشي بالقوة . فكذلك في الكتابة ، إلا أن الكلام في الكتابة أكثر تعسفا (ص : تعسفا) ، لأنك نقول إنه يستطيع الذي لا يكتب أن يكتب ، فيعنى أن الذي لا يكتب أن يكتب وهو لا كاتب ، أو يقول وهو قد يعلم الكتابة ، إلا أنه في ذلك الوقت غير مستعمل للكتابة فيقول إنه يستطيع إذا أراد أن يكتب ، ويقول يستطيع الكتابة الذي لا يكتب أن يكتب — يعنى الذي لا يحسن الكتابة أن يتعلمها فيكتب إذا تعلم .

وتقول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمسة اثنان وثلاثة ، أزواج  
وأفراد ؛ ويقال الأكثر مساو لمثل هذا العدد ولا أكثر منه قليلا . وليس  
مافضل من الكلام ثم ألف كانت دلالة واحدة وإن ظن به ذلك . وتقول :  
أنا صيرت الأحرار عبيدا .

[ ٣٣٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

رأن من رجال نحسين مائة قتل الممدوح أخيلوس<sup>(٤)</sup> .

فأما التمجيم فليس يسهل أن نجعل القول في الأقاويل دون الكتابة<sup>(٦)</sup>  
وما كتبوا من المكتوبات وفي الأشعار ، مثال ذلك أن أفرادا قد يقومون  
لأومبروش لدى الذين يؤبخونه على أنه قال شناعة أنها لا تقتل بالمطر  
فيحلونه بالتصميم بأن يقولوا لا بالثقل ؛ وفي رؤيا أفا بمن أن ليس زاوس  
نفسه قال : إنا نعطيه أن يأخذ المجد<sup>(٧)</sup> ، لكنه إنما أمر الرؤيا أن تعطى .  
فهذه اللواتي كهذه هي من التمجيم .

فأما اللواتي تعرض من شكل القول فتي لم يفسر هو بعينه على هذا  
النحو بعينه — مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكرا والمتوسطات

(١) ص : مساوى . (٢) ثم : في نسخة أخرى : في كل حين دلالة .

(٣) أى قتل الممدوح أخيلوس مائة رجل من نحسين .

(٤) ف : الممدود ، المايد . (٥) ف : الكلمة .

(٦) ص : ذرى الكتابة وكتبوا .

(٧) ف : المجد ، الملح .

الأخر من هذين ، أو أيضا الكيفي- كيا والكي- كيفيا أو الفاعل المنفعل<sup>(١)</sup>  
 أو الموضوع الذي يفعل<sup>(٢)</sup> وهذه الأخر كما قسمت<sup>(٣)</sup> أولا . وذلك أن مثل هذا  
 الشيء هو الذي ليس هو من اللواتي يفعلن ، يدل بالقول على أنه من اللواتي<sup>(٤)</sup>  
 تفعل شيئا - مثال ذلك الذي هو صحيح<sup>(٥)</sup> والذي يقطع<sup>(٦)</sup> والذي ينقض<sup>(٧)</sup> ينفي  
 يقال على مثل واحد بينه في شكل القول على أن ذاك يدل على كيفها وكيف  
 هو موضوعا . فاما هذا فعلى أنه يفعل شيئا . وعلى هذا النحو بينه  
 في الآخر .

فالتبكيات من القول هي أمثال هذه المواضع . - فاما التضميلات الخارجة  
 عن القول<sup>(٨)</sup> فأنواعها سبعة : أما الأول فمن الأعراض . وأما الثاني فإن  
 يقال على الإطلاق أولا على الإطلاق ولكن في شيء ، أو أين ، أو متى ،  
 أو بالإضافة إلى شيء . والثالث الذي من الجهل بالتبكيات . والرابع الذي  
 من التي تلزم . والخامس فإن يأخذ الذي من البدء . والسادس أن يضع  
 لا كعلة كعلة . والسابع أن يجعل مسائل كثيرة مسألة واحدة .

- |                     |                     |
|---------------------|---------------------|
| (١) ف : الذي يفعل . | (٢) ف : الذي يفعل . |
| (٣) ف : القائل .    | (٤) ف : فصلت .      |
| (٥) ف : قبل .       | (٦) ف : هوذا يصح .  |
| (٧) ف : وأن يقطع .  | (٨) ف : وأن يقطع .  |
| (٩) ف : مطلقا .     | (١٠) ف : من .       |
| (١١) ف : مطلقا .    | (١٢) ف : مطلقا .    |
| (١٣) ف : يصير .     | (١٤) ف : يصير .     |

## < التبكينات التي خارج القول >

فأما التضييلات التي من العَرَض فهي متى أهل للأمر نفسه ما هو موجود للعَرَض على مثال واحد . وذلك أنه من قبل ... .

نقل عيسى بن زرعة

وأما من الخمسين الرجل فقتل المحمود أخيلوس مائة<sup>(١)</sup> .

وأما الموضع الذي من التعجيم فليس يسهل على المتكلم أن يأتي فيه بقول من دون الكتابة . بل هو فيما يكتب وفي الشعر خاصة<sup>(٢)</sup> ، مثال ذلك أن قوما يستندون أو ميروس<sup>(٣)</sup> عند اللاتين له كأنه قد قال منكرا عند قوله :

(١) ش : نقل ثاوفيل : والذي بنى من الخمسين رجلا أخيلوس الخير .

(٢) ش : في نقل ثاوفيل : وأما في التعجيم فإن الذي يكون خارجا عن الكتابة فليس الكلام فيه عند الجدل هنا ، بل في الكسب والمكروبات — بمنزلة ما يطرده قوم لأبيروس عند اللاتين له كأنه قال قولا شينا أن إما تلك وليس يروا في الانحلال بالمطر ، وذلك أنهم يحلون هذه الشبهة بالتعجيم بأن يدلوا لفظة « ليس لا » بلفظة حيث ، أصح : « بحيث يروا في الانحلال بالمطر » — بإبداء الم التعجيم ، إذا يكون أجود ، أو قدّموا به التعجيم الذي يكفله ولفظه مكتوب فلا ... (كلمان غير واضحتين) ليس يحصل أيضا مشكلة مخففة لا وأما التي تكون عن التعجيم فهي أمثال هذه (هذه التليقة مكتوبة بالأحمر وقد بهتت بحيث صارت لا ترى إلا بصممة كبيرة) .

(٣) ف : على أكثر الأمر .

(٤) « الألياذة » النشيد ٢٣ اليات رقم ٣٢٨ راجع ما يقوله أرسطوفاني « الشجر »

ف ٢٥ ص ١٤٦٢ م ٢٥ حيث ينسب الخطأ إلى هياس التاسومي .

« ليس يعنى بالمطر » ، ويحلون ذلك بالتعجيم بأن يجعلوا لفظة « ليس » مثقلة جدا . وكذلك ما في رؤيا أغان من أن ليس زاوس هو الذى قال إنا نمنحه الحمد ليحصل له ، <sup>(٢١)</sup> إلا أنه أوعز إلى الرؤيا بإعطائه ذلك .

فأمثال هذه الأشياء هي التي تكون عن التعجيم . والأشياء التي تعرض من شكل القول هي التي الواحد بعينه منها ليس يعبر عنه على جهة واحدة ، مثال ذلك تأنيث المذكر أو تذكير المؤنث ، أو بالذي ليس بمذكر ولا مؤنث ، وبأن يوصف أيضا ما من الكيفية <sup>(٢٢)</sup> بالكيفية <sup>(٢٣)</sup> أو القائل بأنه متفعل أو الموضوع بأنه فاعل . وتلك الأشياء الأخر بحسب قسمتها <sup>(٢٤)</sup> بدءا . وذلك أن ما يجري هذا المجرى يكون عندما يوجد شيء ليس من الأشياء التي تفعل فيجعل القول الدالّ عليه كاللّاء على شيء من الأشياء الفاعلة بمثله <sup>(٢٥)</sup> القول القائل الصحيح فإنه سببه في شكل القول بالقول القائل القاطع الناقض الداني ، وإن كان ذلك إنما يدل على كيف ما وكيف يضع الذي يفعل شيئا ما . وعلى هذا النحو يجري الأمر في الأشياء الأخر .

- |                     |                          |
|---------------------|--------------------------|
| (١) ف : الجدي .     | (٢) تحته : بل إيا .      |
| (٣) ف : يفسر .      | (٤) ف : يجعل .           |
| (٥) ف : الكيفي .    | (٦) ف : كبا .            |
| (٧) ف : الكي .      | (٨) ف : كفيما .          |
| (٩) ف : القابل .    | (١٠) ف : ما نفسها أولا . |
| (١١) ف : مثال ذلك . |                          |

- ٢٠ فهذه هي التبيكات التي في القول ؛ ووجودها يكون من أمثال هذه  
المواضع . — وأنواع التضييلات الخارجة عن القول سبعة : فالأول المأخوذ  
من الأعراض ؛ والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق ، أو ليس على  
الإطلاق ، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة . والثالث يكون  
من صدم العلم بالتبكيك [ ١٣٣٣ ] . والرابع الذي يكون من اللوازم .  
والخامس من الأمور المأخوذة بدءاً . والسادس من وضع ما ليس بعلة على  
أنه علة . والسابع أن يجعل السؤالات الكثيرة سؤالاً واحداً .

٥

### < التبيكات التي خارج القول >

فأما التضييل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأي شيء  
اتفق أصراً ما وعرضاً من الأعراض على مثال واحد ومن قبل أنه .

#### نقل قديم

ونقول إن المساجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً مائة .

- ١٦٦ ب فأما النوع الذي يكون من جهة الإعراب وتعميم النقط والعلامات  
فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن ننطس بكتاب مقدمات أهل المجادلة .  
(١) ف : الجمل : (٢) ف : يصير . (٣) ش : إذا قلت على التفصيل  
إن المساجد أشلوس قتل من خمسين رجلاً وقاتل أيضاً مائة أن تجمع ذلك ونقول إن المساجد أشلوس  
قتل من خمسين رجلاً مائة ، فإنك إذا ألغت ذلك لم يمكن ، وكذلك إذا قلت أنت مبد ، أعني  
عبد الرقة فإنك (ف : رأيت) حر الأخلاق ، فلا يجوز أن أقول إنك عبد حر .  
(٤) ش : بنقل آخر : دون الكتاب ، ولخفا قد نبه بالكتاب والأشعار .



ولكننا سنبين منه شيئا بما قد كتب وقيل من الأشعار مثل قول من [أ]عاب  
أوميروس وخطأه في قوله إن كذا وكذا ليس شائبا للطر ، فأجاب عنه  
أقوام فقالوا بوضع علامة في التعميم على لفظة « ليس » فينقلها فتصير على جهة  
الاستفهام فيصح معناها . ويقولون في منام أغاممن : ليس زوس القائل<sup>(١)</sup>  
يعطيه الفخر، لكنه أمر لصاحب الرؤيا أن يعطيه الفخر. فهذا من القول —  
ومثله يدخل التشبيه بسبب التعميم والإعراب وهو منصرف غير ثابت<sup>(٢)</sup> .

فأما الأنحاء التي تكون من شكل الكلام فإنها أنحاء ثلاثة ، لا مثل  
الكلمة إذ كانت بحال واحدة ولم تنقسمها تلك الحال . فأصل الكلمة التي  
تصير المذكر مؤنثا والمؤنث مذكرا أو تكون ما بين هذين فيوضع مكان  
واحد منهما ، أو توضع الكيبة مكان الكيفية ، أو الكيفية مكان الكيبة ،  
أو الفاعل مكان المفعول ، أو المفعول مكان الفاعل ، وسائر ذلك مع مثل ما

(١) ش : أما الرقبا فإنما عنى أن زوس أمر < بأن > يعطيه كذا وكذا ، أى : هل أمر  
بهذا ؟ أو يعنى أن زوس أمر بهذا ، أى أنه حتم ، وهذا يعنى من طريق الاستفهام . فأما الذى  
من قبل التعميم فنحو قولك : لا بحيث ولا بحيث ( ولا : مكررة ) ، فإنه إنما يفرق بين هذين بالقط  
والأول بالشكل . (٢) ش : بنغل آخر : وأما ما يكون من شكل الكلام فإذا لم تكن  
الكلمة بينهما ففصر على نحو واحد ، وذلك إذا ما وصفت المذكر بالمؤنث . والمؤنث بالمذكر ،  
والواسط بين الذى ليس هو مذكرا ولا مؤنثا ( ص : مذكر ولا مؤنث ) بواحد منهما ، يعنى  
بواحد من المؤنث أو المذكر ، أو بوضع الكيبة مكان الكيفية .

(٣) ش : أما الذى فى الكيبة والكيفية فنقولك : كيف يباع كذا وكذا ؟ فيقال : نحة  
أرطال بدرهم — فقد أقام الكيفية مقام الكيبة ؛ وإنما أراد : كم يباع كذا وكذا ؟ — فأما المفعول  
مقام الفاعل فنل قولك : فلان يمشى فلان ، فكانه فاعل ، وإنما العاشق مفعول فيه .

- ١٠ : قَسَمْنَا وَجْزَانَا أَوَّلًا . فَكَثِيرًا مَا تَكُونُ الْكَلِمَةُ دَلِيلًا عَلَى مَفْعُولٍ ، وَنَخْرِجُهَا  
يَدُلُّ عَلَى فَاعِلٍ — مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقَوَى تَدُلُّ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ <sup>(١١)</sup> وَوَصْفِهِ <sup>(١٢)</sup> . وَقَوْلُكَ :  
« يَحْطَعُ » ، « يَبْنِي » قَدْ يَدُلُّ عَلَى كَيْفِيَّةِ فِعْلِهِ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ يَجْرِي هَذَا الْقَوْلُ  
فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمَشْكَلَةِ لَهُ .
- ٢٠ : وَالْمَبَاهِجَاتُ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ فِيهِذِهِ الْجِهَاتُ تَكُونُ . فَأَمَّا أَنْوَاعُ  
الْمُضَلَّاتِ <sup>(٣)</sup> الَّتِي تَكُونُ خَارِجَةً مِنَ الْكَلَامِ فَهِيَ سَبْعَةٌ عَدَدًا : الْأَوَّلُ مِنْهَا يَكُونُ  
بِالْعَرَضِ <sup>(٤)</sup> : وَالثَّانِي — مَرْسَلًا <sup>(٥)</sup> كَانَ أَوْ غَيْرَ مَرْسَلٍ — ، يَكُونُ إِمَّا فِي شَيْءٍ ،  
وإِمَّا فِي مَكَانٍ ، وَإِمَّا فِي زَمَانٍ ، وَإِمَّا مُضَافًا إِلَى شَيْءٍ . وَالثَّلَاثُ يَكُونُ مِنْ  
قَلَّةِ الْعِلْمِ بِالتَّبَكُّيَّتِ <sup>(٦)</sup> . وَالرَّابِعُ يَكُونُ مِنْ لَوَاحِقِ الْكَلَامِ وَمِنْ وَضْعِ الْمَقَدِّمَاتِ .  
وَالْخَامِسُ يَكُونُ مِنْ أَوَّلِ الْمَسْئَلَةِ . وَالسَّادِسُ يَكُونُ بِإِثْبَاتِ عِلَّةٍ لَا كَمَلَةٍ <sup>(٧)</sup> .  
وَالسَّابِعُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَسَائِلَ الْكَثِيرَةَ مَسْئَلَةً وَاحِدَةً .

٥

### < التَّبَكُّيَّاتُ الَّتِي خَارِجُ الْقَوْلِ >

فَالْمُضَلَّاتُ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْأَعْرَاضِ هَكَذَا تَكُونُ : أَنْ تَضَعَ <sup>(٨)</sup> مُقَدِّمَةً  
فَيُثْبِتُ مَعْنَى وَاحِدٍ .

- 
- (١) ف : كَيْفِيَّةٌ . (٢) ف : وَصْفَةٌ .  
(٣) ف بِالْأَحْمَرِ : الْأَغَالِيطُ ، الْمُنَاطَلَاتُ . (٤) ف : بِالْأَعْرَاضِ .  
(٥) مَرْسَلٌ : مَرْسَلٌ . (٦) ف : بِالْمَبَاهِجَةِ .  
(٧) ف : الْقَدَى يَضَعُ مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ كَأَنَّهُ سَبَبٌ . (٨) ف : تَوْضِعُ .

[ ٣٣٣ ] نقل يحيى بن عدى

٢٠ إنه قد يعرض لواحد بعينه أشياء كثيرة يجب ضرورة أن تكون كل هذه موجودة لجميع المحمولات -- مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فهو غير نفسه ، وذلك أنه إنسان ؛ أو إن كان غير سقراط ، وسقراط إنسان ، يقولون فليقر أنه غير إنسان ، من قبيل أنه يعرض للذى يقول إنه غير -- أن يكون إنساناً .

١١٦٧ وأما أن التى على الإطلاق أرفى شىء يقال متكررة لا بالحقيقة متى كان يقال بالجزء يوجد أنه قيل على الإطلاق -- مثال ذلك إن كان الذى ليس بموجود موجوداً مطلقاً فالذى ليس بموجود هو موجود . وذلك أنه ليس أن يكون شيئاً هو بعينه وأن يكون على الإطلاق . وأيضاً إن الذى هو موجود هو غير موجود وإن كان ليس موجوداً شيئاً من الموجودات ... مثال ذلك إن كان ليس بإنسان ، وذلك أنه ليس ألا يكون شيئاً ما هو بعينه ألا يكون على الإطلاق ، ويرى من قيل تفارب القول وقلة الاختلاف بين أن يكون شيئاً وبين أن يكون على الإطلاق . وعلى هذا المثال بعينه من الذى فى شىء وعلى الإطلاق أيضاً -- مثال ذلك إن كان كله أسود هو أبيض فى أسنانه فليكن إذن أبيض ولا أبيض اثناً ،

(١) ف : فليترف . (٢) ف : إذا قيل .  
(٣) ف : معتداً . (٤) ص : اثنيهما . ف : كليهما .

- ١٠ أو أن هذه المتضادات موجودة معا ، فهذه هكذا . وفي الأفراد يسهل على كل أحد أن يرى ، مثال ذلك أنثى إذا أخذ أن الزنجر أسود وأبيض في أسنانه يسأل هو أبيض . ففي هذه إذن هو أبيض ، من قبل أنه يظن إذا تم القائل السؤال أنه قال إنه أسود ولا أسود . فاما في الأفراد فيضلل كثيرا في جميع اللواتى متى قيلت في شيء يظن أنه يلزم الذى على الإطلاق ١٥ أيضا وفي جميع اللواتى لا يسهل أن ترى أيمانا منها يعطى بالحقيقة . وهذا يكون هكذا في هؤلاء اللواتى المتقابلات فيها على مثال واحد بعينه ، وذلك أنه يظن إما أنهما اثنتيهما<sup>(٢)</sup> ، أو ولا الآخر أيضا يعطى أن يكون محمولا على الإطلاق — مثال ذلك إن كان نصفه ذلك أسود وأما نصفه هذا فأبيض ٢٠ فأى هذين هو أبيض أم أسود . — وهؤلاء اللواتى من قبل أنه لم يحدد<sup>(٣)</sup> .

### نقل عيسى بن زرعة

- ٢٠ قد يعرض للشيء الواحد بعينه أعراض كثيرة<sup>(٤)</sup> ، فليس من الاضطراب أن يوجد جميع هذه لسائر المحمولات<sup>(٥)</sup> — مثال ذلك إن كان قوريسقوس غير الإنسان فإنه يكون ذلك نفسه لأنه إنسان ، أو إن قيل إن سقراط غير مخاطب ، وسقراط إنسان ، فيلزم الاعتراف بأنه غير الإنسان ، لأنه قد عرّض أن يكون الذى يقال فيه إنه غيره هو إنسان . فاما التى تكون من قبل الجدل على الإطلاق أو من

(٢) ف : ف : ظليها .

(٤) ف : إلا أنه .

(١) ف : معنى .

(٣) ف : يحصل .

(٥) ف : في نسخة زيادة : أو ناعليه يحل .

جهة لا على التحقيق فهي أن يكون محمولا على جزء ما، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق — ومثال ذلك : <sup>(١)</sup> لكن ما ليس بموجود يوجد مطلقا<sup>(٢)</sup>، فيكون غير الموجود موجودا، وذلك أن ليس معنى أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحدا بعينه، أو يلزم أيضا أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئا من هذه الموجودات — مثل أن يكون ليس بإنسان .  
وذلك أنه ليس أن يكون الشيء غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئا واحدا بعينه ؛ وقد بطن ذلك بهما لتقارب لفظيهما وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشيء غير موجود وأن يكون موجودا على الإطلاق .  
وعلى هذا المثال أيضا إذا كان موجودا في جزء فعمل على الإطلاق، مثل أنه إذا كان جميع الشيء أسود وكان أبيض الأسنان فإنه يكون أبيض وعبر أبيض معا، أو يكون هذان الضدان موجودين معا . وما جرى هذا المجرى من النظر في بعض الجزئيات يسهل على كل أحد، مثال ذلك أنه إذا أخذ أن النبي أسود وأنه أبيض من قبل أسنانه يسأل عنه : هل هو أبيض ؟ فهو إذا من هذه الجهة أبيض . ولهذا العلة يكون كالموجود عند إتمامه القياس بالسائل أنه قد قل بأنه أسود ولا أسود . وكثيرا ما يضل بعض الناس في جميع الأمور التي إذا قيل فيها إنها موجودة في شيء ما يظن أنه قد يلزم

(١) ف : أن يكون . (٢) ف : يرى أنه موجود . (٣) ص : موجودات .

(٤) ش : يحتمل أن يتقل هذا هكذا : وما جرى هذا المجرى من الظاهر على بعض

الناس في كل الشيء .

أن تكون موجودة على الإطلاق ؛ فليس يسهل تأمل جميعها وأنها تسلم على الحقيقة ، وذلك أن هذه إما توجد بهذه الحال في الأمور المتضادة التي على مثال واحد ، لأنه قد يتوهم أنه إما أن يكونا جميعا محولين على الشيء أو ألا يسلم أن غيرهما محمول عليه [ ١٣٣٤ ] — مثال ذلك أنه إن كان شيء أحد نصفيه ٢٠  
أبيض والآخر منه أسود ، فأى الاثنين هو : أسود أم أبيض ؟ فأما المواضع الكائنة من قبيل أن القياس لم يحدد ما هو حسن (٢)

### نقل قديم

للشيء الذى فيها وللعارض لها وليس هى بالاضطرار لما تثبت له وحده ، بل هى لآخرين معه — ومثال ذلك أن يقال إن كان قوريسقوس سوى الإنسان فهو إذن سوى نفسه لأنه إنسان ، وإن كان آخريز سقراطيس ، وسقراطيس إنسان ، فالإنسان إذن غير الإنسان ، لأنه عندما قال : سقراطيس إنسان ، عرض من ذلك ما أضل معنى الإنسان . فهذه الطرائق المضللات مما يعرض من المفدمات والمضلات التى تكون بقول مرسل قد تكون مرة على غير تحقيق ، فإنها مستفاض على الكثير ، وهكذا إذا كان الذى يقال بالجزء متاولاً على الكثير بقول مرسل كقولك إن كان ما ليس ٢٠ ١١٦٧

(١) ف : نطى . (٢) الأشياء . (٣) ص : حنا .  
(٤) ف : يجب . (٥) ف : لأشياء كثيرة . (٦) وإن كان  
سقراطيس آخر (ص : آخر) غير . (٧) ب : أو إن . (٨) ش : في نسخة :  
لأن قوله غير سقراطيس هو الإنسان .

بوجود متوهما كأنه موجود فقد يصير إذن ما ليس موجوداً كأنه موجود،  
وليس يستوى أن يكون الشيء بالحقيقة وألا يكون، بقول مرسل<sup>(١)</sup> . ومن  
ذلك أن نقول أيضاً إن الذى هو موجود ليس بموجود، إذ من الأشياء  
شيء ليس كذلك : كقولك ليس إنسان . وليس يستوى أن يكون الشيء  
موجوداً بالصحة وألا يكون إلا بالمرسل من القول ، فقد يرى ما كان مثل  
هذا القول في مقارنة الكلام أن الاختلاف فيه قليل ، وكذلك فيما ثبت  
وجوده بالحقيقة وما لم يثبت إلا بالمرسل من القول . وعلى هذا النحو  
يكون المضرب الثانى من المضاعفات خارجاً من الكلام — مرسل كان أو غير  
مرسل — إما فى شيء ، وإما فى مكان ، وإما فى زمان ، وإما مضافاً إلى شيء —  
كقولك إن كان جميع الإنسان أسود وهو أبيض فى أسنانه فقد يكون إذن  
أبيض وغير أبيض ، وهذا يكون فى الأمرين من جهة الممكن ومن أجل  
أن الأضداد فيه معاً . وما كان بهذا النحو فعرفته يسيرة على كل أحد  
فى طوائف من الأشياء كقولك إن أنت أخذت حبشياً أبيض الأسنان :

(١) ص : موجود . (٢) ف : لأنه ليس يستوى .

(٣) بنقل آخر : أن يكون الشيء، وأن يكون مرسل (ص : مرسل) أظنه : وألا يكون

مرسل (ص : مرسل) . (٤) ف : أظنه بقول مرسل .

(٥) ش : و بنقل آخر : وأيضاً إن الذى هو موجود كأنه ليس بموجود إن لم يكن من

الموجود كقولك إنسان فإنه ليس بسواء ألا يكون الشيء، وألا يكون مرسل (ص : مرسل) .

— ومرسل فى معنى مطلق — ولكنه يرى افتقاراً إلى الكلام وقبله الاختلاف ما بين أن يكون

الشيء، وأن يكون مرسل (ص : مرسل) . (٦) ف : بسواء .

فإنه إذا كان بهذه الجهة أبيض وجب أن يكون أسود وغير أسود فترى أنك قد صرت إلى حملنا بطلب المسؤول إذ وجب أن يكون أسود وغير أسود بما يعاب من الفكر وأتممت عليه من مسئلتك إياه . فإما طائفة من الناس فقد نعت<sup>(٢)</sup> هذا المذهب عليهم كثيرا، وذلك إذا قيل منه في شيء إنه سواء بأنه لم يَحَقِّقه ما قيل فيه بالقول المرسل<sup>(٣)</sup> : وكذلك ليس كل ما ليس بيسير المعرفة لا يعلم من الأشياء أنها تثبت بحقيقة وأنها لا تثبت، وإنما يكون هذا النحو في الأشياء التي يكون الاختلاف فيها بالسواء ولأنه يظن انتظام كليهما ألا يكون حقا ولا في واحد منهما كقولك : إن كان نصف الشيء أبيض ونصفه أسود فأيهما تنعته : بالأبيض أم بالأسود ؟ فأما الذين يضلون وهم لا يعدون ما القياس

[ ٣٣٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

ما هو القياس ؟ أو ما التبيكيت ؟ فإنهم يكن من عدم العلة . وذلك أن التبيكيت هو مناقضة شيء بعينه وواحد ليس للاسم لكن للأمر والاسم ، ولا للقرآن في الاسم بل له بعينه من هؤلاء الأرواق أعطيين من الاضطراب من حيث لا يلعب مع الذى فى الابتداء وفيه بعينه وهو وكذلك بعينه وفي زمن واحد بعينه وعلى هذا بعينه وأن يكذب فى شيء . وأفراد قد يظنون أنهم

- 
- (١) ف : خذك . (٢) ص : نيا .  
 (٣) ف : مرملا . (٤) ف بالأحرى : القياس .  
 (٥) ف : وعد .



يكونون إذا أُخْلُوا<sup>(١)</sup> بشيء من هؤلاء اللواتي وصفن -- مثال ذلك أنه بعينه  
ضعف وليس بضعف، وذلك أن الاثنين إما لواحد فهما ضعف ، فأما  
لثلاثة فليس بضعف ؛ فإن كان هو بعينه لشيء بعينه ضعفا ولا ضعفا ؛ إلا  
أنه ليس في شيء بعينه ، لكنه أما في الطول فضعف ؛ فأما في العرض فليس  
بضعف . أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي شيء واحد بعينه وكذلك بعينه  
إلا أنه ليس معاً ، فلا تبكيت يرى قد يدافع إنسان هـذا إلى هؤلاء اللواتي  
من الكلمة .

٢٠

١٥

فأما هؤلاء اللواتي من أخذ<sup>(٢)</sup> التي في البدء ، فإنها تكون بحسب ما يمكن  
أن يصادر على التي في البدء ، ويرون أنهم يكتنون من قبل أنهم لا يكتنهم<sup>(٣)</sup>  
أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير .

فأما التبكيت من التي تلزم فن قبل أنه يظن أن اللزوم يتعكس ، وذلك  
أنه إذا كان هذا ، وجوداً يجب ضرورة أن يكون هذا ، وإذا كان موجوداً  
يظن أن الآخر يكون من الاضطرار . ومن هنا لك تكون الضلالة<sup>(٤)</sup> ، فالرأى  
من الحس في كل حين ، وذلك أن صراراً كثيرة يظن المرار عملاً من قبل أن  
اللون الأحمر لازم للعسل ؛ ويعرض للأرض أن تكون نديّة إذا مطرت .

١٦٧ ب

٥

(١) ف : نقصوا . (٢) شيئا . (٣) ف : يظن .

(٤) ف : شها . (٥) ف : إن حد .

(٦) ف : بقدر . (٧) ف : يظنون .

(٨) ف : يوحون . (٩) ف : الخلدقة .

فيظن إذا كانت أندية نها مطرت . وهذا ليس هو واجبا ضرورة . ففي  
البلاغة البراهين التي هي كالعلامات إنما هي من اللواتي يلزم ، وذلك أنهم  
إذا أرادوا أن يعرفوا أنه زان إنما يأخذون الذي يلزم وهو أنه مترين أو أنه  
يطوف بالليل . وكثيرون أما هؤلاء ...

### نقل عيسى بن زرعة

ولما هو التبيكيت ، فإن الكذب يكون فيها بسبب ما يلحقه من النقص .  
فأما التبيكيت فهو مناقضة شيء واحد بعينه لا في الاسم ، بل في المعنى والاسم ؛  
ولا يكون ذلك في شيء مما سبق منه ، بل في الاسم نفسه ومن الموضوع  
بعينه من الاضطراب من غير أن يكون ، سيما للذي قيل أولاً وفي شيء واحد  
بعينه و بالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمان واحد  
بعينه . والكذب يكون في الشيء على هذا النحو بعينه . ولإغفال بعض  
الناس شيئا من هذه المعاني المذكورة قد يظن أنهم يكتفون — مثال ذلك أن  
الشيء الواحد بعينه قد يكون ضعفا وليس بضعف ، وذلك أن الاثنين :  
أما بالإضافة إلى الواحد فهما ضعف ، وأما بالإضافة إلى الثلاثة فليس  
بضعف ، أو أن يكون الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه ضعفا وليس  
بضعف ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة بعينها ، وذلك أنه يكون أما من

(١) ف : سنة : فإنها تكون من نقصان ملة ما يدخلها .

(٢) ف : بيه . (٣) ص : سما .

جهة الطول فضعف ، وأما بحسب الفرض فليس بضعف ، أو إن كان لشيء واحد بعينه وفي معنى واحد بعينه ومن جهة واحدة ، إلا أن ذلك ليس في زمان واحد بعينه ، ولذلك يكون التبيكيت مظلونا . وللأسان أن يدفع هذا الموضع إلى التي من القول [ ١٣٣٥ ] .

فأما المواضع التي تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهي على هذا النحو ، وذلك بأن يسأل ما أمكن عن التي في أول الأمر ؛ وإنما يظن<sup>(١)</sup> أنهم قد بكتوا لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذي هو واحد بعينه والمخالف<sup>(٢)</sup> .

وأما التبيكيت الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس ، حتى إنه إذا كان هذا موجودا فمن الاضطرار أن يوجد ذاك . وإذا كان ذاك موجودا ، يظن أن الآخر يكون موجودا من الاضطرار . ومن هذا الموضع تقع الضلالة في الاعتقاد دائما من قبل الحس ، وذلك أننا كثيرا ما نظن بالمرار أنه غسل للزوم اللون الأحمر للعمل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت ، فإن كانت نذية توهمنا أنها قد مطرت ، وهذا ليس واجبا ضرورة . والبراهين الخطئية التي من العلامات مأخوذة من اللوازم ؛ وذلك أنهم إذا أرادوا أن يبينوا أن فلانا زان أخذوا الشيء اللازم وهو أنه مترين ، أو أنه يطوف بالليل . وقد توجد هذه لكثيرين ، والمحمول ...

(٢) ف : والذي ليس كذلك .

(١) ف : يظنون .

(٣) ف : فيما يستفد .

## نقل قديم

- وأما المباكتة<sup>(٢١)</sup> فإنما يكون ذلك منهم لمكان النقص في الكلام ، وذلك أن نفس التضليل إنما هو انطيفاسيس ، أى مناقضة الشيء بعينه المفرد الذى ليس باسم ، بل هو غير مسمى باسم ، بمواطاة مقرون إلى اسم شئ غيره ٢٥ فيتناقض ذلك الشيء بعينه بالأشياء التى يؤتى بها بالاضطرار ، ولا يمد معه ما كان في الابتداء ، بل يكون بحال واحدة وإلى شئ واحد ، كالذى كان في زمان واحد . وعلى هذا النحو يكون الكذب على الشئ . فبعض الناس<sup>(٢٢)</sup> إذا قضوا شيئاً من هذه التى ذكرنا كانوا كالمبطلين ، كقولك : إن الشئ بعينه ضعف وغير ضعف ، وذلك أن الاثنين ضعف الواحد وليساهما بضعف ٣٠ الثلاثة ، وكقولك إن الشئ نفسه ضعف نفسه وغير ضعف ، لا من جهة واحدة : فيكون من جهة الطول ضعفاً ، وليس ضعفاً من جهة العرض<sup>(٢٣)</sup> ، أو يكون ضعفاً من جهة واحدة ونحو واحد ، لأن ذلك ليس<sup>(٢٤)</sup> معاً ، من أجل ذلك يتخيل أنه من الكلام تضليل<sup>(٢٥)</sup> . وقد يجوز أن نضع هذا النحو ٣٥ مع الأنحاء التى قلنا إنها تكون من تقص الكلام .

- 
- (١) ف : فأما . (٢) ف : لعدم المرة بالسبب والمباكتة .  
 (٣) ش : وبغفل آخر : وبعض الناس إذا قضوا شيئاً ما قبل هم يرون أنهم قد يكتوا .  
 مثل قولك : الشئ بعينه ضعف وغير ضعف ، ولكن على جهة واحدة .  
 (٤) ف : ولكنه . (٥) ف : بالآخر : أظن : إلا أن .  
 (٦) ف : بغفل آخر : ولكن ليس معاً . (٧) ف : مغالطة .

فأما الضروب التي تكون من المأخوذ في بدء الكلام فقد يجوز لها أن تكون بكل جهة كان فيها افتتاح المسئلة . وبذلك القدر من الكلام يرى أنها مضللة مبكئة للذي لا يجد سبيلا إلى مقدمة للفصل بين الشيء من غيره .

فأما التبكيث الذي يكون من لواحق الكلام فإنما يكون للذي يظن المتكلم أنه قد أغلب لاحتمة الكلام ، كقولك إنه متى كان هذا باضطرار فقد يظن بغيره يكون كذلك باضطرار من أجل ما يعرض ذلك للوهم من قبل الحس ، فقد ظن بالمرّة أنها عسل لمكان الصفرة التي في لونها . وقد يعرض للأرض أن تبطل بعد المطر ، فمتى كانت مبتلة ظننا أن ذلك لمكان المطر ، وليس ذلك باضطرار . وكذلك برهان أصحاب الهدر إنما يشبثونه من قبل العلامات النواع ، لأنهم إذا أرادوا أن يشبثوا على إنسان أنه زان أخذوا برهان ذلك مما يلحق بذلك الإنسان ، فيقولون إنه متصنع بالزينة ، أو أنه لا يزال يرى بالليل مترقدا ، وقد يكون هذا في الكثير من الناس فلا يثبت من ذلك نعت .

ب ١٣٧

(١) شر : بنقل آخر : فأما الذي يكون مما أخذ في ابتداء الكلام فقد يكون في الآخر .  
التي نستطاع أن نسأل . (٢) بالهامش : لا .

(٣) ف : لفرق . (٤) شر : فأما المبكئة التي يكون منها مما يلحق من الظن فإنما يكون من أن الذي يلحق قد يرجع ، مثل قولك إن متى كان هذا فن الاضطرار أن يكون هذا ، وإذا كان هذا فيظن أنه يكون آخر باضطرار . ومن هناك الضلالات التي تكون من قبل الوهم إنما تكون في كل حين من الحس . فقد يظن بالمرّة مرارا أنها عسل للذي في العسل من الصفرة . (٥) ف : الربطود يقي .

نقل يحيى بن عدى

[ ٣٣٥ ب ]

- فوجودهم ، وأما التي تحمل فليست موجودة . — وعلى هذا المثال بعينه  
 وفى هذه القياسات — مثال ذلك القول الذى لم<sup>(١)</sup> اليسوس أن الكل لا ابتداء  
 له ، لما أخذ أن الكل ليس بممكن ( وذلك أنه لا يتكون شيء مما ليس  
 بوجود ) ، فإن الذى يتكون إنما يتكون من ابتداء . فإن كان كل  
 ما لا يتكون لا مبدأ له ، فإذن هو<sup>(٢)</sup> غير متناه . وليس يجب ضرورة أن  
 يعرض هذا : وذلك أنه ليس إن كان كل ما يتكون له مبدأ ، فكل ما له  
 مبدأ يتكون . كما أنه ليس إن كان المحموم حازا ، فالحاز من الاضطراب  
 محموم .

- فأما اللواتى من لا<sup>(٣)</sup> علة كملة فهو متى استريد فأخذ غير العلة بمنزلة ذاك  
 إذا كانت الوبيخ ، وإنما يعرض مثل هذا فى القياسات المؤدية إلى  
 ما لا يمكن . وذلك أنا فى هذه يجب ضرورة أن نرفع شيئا من الموضوعات  
 إن عد فى السؤالات الضرورية ، لهذا<sup>(٤)</sup> الذى يعرض للذى لا يمكن يظن مرارا  
 كثيرة أن التبيكيت من هذا يكون — مثال ذلك أن النفس والحياة ليستا  
 واحدا بعينه . وذلك أنه إن كان ضد الكون هو الفساد ، يكون ضد فساد ما  
 كون ما ، والموت وفساد ما ضدان للحياة ، فالحياة إذن كون وإنماش هو

(٢) ف : فهو إدب .

(٤) فوثهما : يعرض :

(١) Melissus =

(٣) ف : غير علة .

أن يكون . وهذا غير ممكن . فليس إذا النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه ،  
بل إن الحياة ضد الموت الذى هو فساد فقط ، والفساد للكون . أما أمثال<sup>(٢)</sup>  
هؤلاء الأفاويل فليست غير مقترنة<sup>(٣)</sup> . فأما نحو الذى قدم فوضع ، فهى غير  
مقترنة وإنما أضلل أمثال هذه السائلين مراراً كثيرة ليس باليسير . ٣٥

فالأفاويل التى من التى تلزم ومن التى لا علة هى أمثال هذه . وأما التى من<sup>(٤)</sup>  
أن تجعل مسئلتين مسألة واحدة فتى ذهل عن أنها كثيرة وأعطى الجواب  
على أنه واحد إما فى أوحاد<sup>(٥)</sup>

### نقل عيسى بن زرعة

غير موجودة ، وكذلك تكون الحال فى الأمور القياسية — مثال ذلك<sup>(٦)</sup>  
قول مايسس إن الكل لا مبدأ له ، عند أخذه أن الكل غير مكون ، والكائن

- 
- |                            |                            |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) ف : هى والحياة نفسها . | (٢) ف : لكن .              |
| (٣) ف : الكليات فليست .    | (٤) ف : مؤلفات .           |
| (٥) ف : لدى .              | (٦) ف : مؤلفة .            |
| (٧) تأكلت حروفها .         | (٨) ف : فالكليات اللواتى . |
| (٩) ف : اللواتى .          | (١٠) ف : أفراد .           |

(١١) ع : نقل ثاوفيل : قول مايسس فإنه قال إن الكل غير متناه ، لأن الكل ليس  
بذى بدء وليس يتكون شئ . عما ليس بموجود ، والذى يتكون يكون عن ابتداء ، فإن كان الكل  
غير مكون لما كان له مبدأ ، فهو إذن بغير نهاية .

[ هذه التعليقة غير واضحة لأن الخبر الآخر المكتوب به : باهت ] .

- ٥ . يكون مما ليس بكائن ( وذلك أنه ليس يتكوّن شيء مما ليس بموجود ) ،  
والكائن إنما يكون عن مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لا مبدأ له ، فإن  
ولا نهاية له . وليس يلزم هذا من الاضطرار . وذلك أنه ليس إذا كان  
لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائن . كما لا يلزم إن كان كل محموم  
يكون حاراً ، أن يكون كل حارّ من الاضطرار محموماً .

- ٢٠ . فأما المواضع التي تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى  
ما يؤخذ ما ليس بعلة . وقد يعرض مثل ذلك في القياسات الساتفة إلى  
المحال . وذلك أنا قد نضطر في هذه إلى رفع شيء من التي وضعت ؛ فإن  
كان واحداً وعدد في جملة ما يسأل عنه من الاضطرار في لزوم ما يعرض .  
وكثيراً ما لا يمكن أن يظن التبيكيت يكون من هذا — مثال ذلك أن النفس<sup>(١)</sup>

(١) ف : المقاييس . (٢) ش : في نقل ثاو فلا : وذلك أنا نضطر في هذه  
إلى إبطال شيء من الأمور الموضوعة إن كان معدوداً في المسائل الاضطرارية ، فالتبيكيت يكون  
مراراً كثيرة خارجاً من هذه الأمور نحو أن يعرض محال ؛ ر يقر ذلك .

نقل متى : وفي هذه المقاييس الساتفة إلى المحال قد يجب ضرورة أن يوقع شيئاً من هذه النقصان  
الموضوعة المخطئة ، وذلك الشيء الذي ليس تبعاً له ( غير واضحة في المخطوط ) معدوداً من علة .  
(٣) ش : نقل ثاو فلا : مثل ذلك أن النفس غير موجودة وإن كان الحى موجوداً  
من قبل أن الفساد هو كون المضافات ، ولذلك فكون الإنسان كون ما ، والموت فساد  
ما مضى للحياة ، فإذا الحياة كون ، والذي يحيا أيضاً يتكوّن ، وهذا غير ممكن ، فليس  
النفس إذن والحياة شيئاً واحداً . ولا يكون ذلك على جهة القياس أيضاً ، وذلك أنه ليس يعرض  
للإنسان أن يقول إن النفس والحياة شيء واحد بهبه ، لأن ذلك غير ممكن ، بل هي مضاد فقط :  
أما الحياة فتضاد الموت ، والقساد يضاد الكون . فأما الآثار إلى الجارية هذا المجري فليست =



والحياة ليستا شيئا واحدا بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضادا للفساد  
ففساد ما يصادفه كون ما ، والموت هو فساد ما ، وهو مضاد للحياة ، والحياة  
إذن كون ، والذي يحيا يتكون ، وذلك غير ممكن ، فليس النفس والحياة  
شيئا واحدا بعينه ، ولا يكون عن ذلك قياس . [ ٣٣٦ ] وقد يمرض  
أيضا محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شيء واحد بعينه .  
بل قال إن المضاد للحياة هو الموت الذي هو فساد فقط ، وأن الكون مضاد  
للفساد . فاما هذه المقدمات فليست مما لا تأليف فيه على الإطلاق ، لكن  
تأليفها ليس هو نحو الأمر الذي تقدم وضعه ، ولذلك تُضِلُّ السائلين هذه  
الأشياء مرارا كثيرا ضلالة ليست بالبسيطة .<sup>(٢)</sup>

فالأقاويل التي تكون من اللوازم ومن التي توضع فيها علة ما ليس بعلة  
هي أمثال هذه . — فاما التي تكون من تصيير السؤالين سؤالاً واحداً فإنما  
تُضِلُّ إذا كانت المسائل كثيرة فاجيب عنها كأنها سؤال واحد .

### نقل قديم

الرائى ، فكذلك يكون فى الأشياء المتسلجسة ، أى المحمولة على القياس ،  
كقول مالمس الحكيم إن الكل لانهاية له ، وذلك أنه جعل مقدّمته أن الكل

= قياسية على الإطلاق ، بل هى نحو الأمور الموضوعية قياسية . وكثيرا ما يضل الذين يسألون مثل  
هذه المسائل ضلالة ليست بسيرة . فالأقاويل الكائنة من اللوازم والكائنة عن وضع ما ليس بعلة  
هى مثل هذا ( فوقها إشارة كتب عندنا ظاهرا : «عل هذا النحو» ، تفسيراً لقوله : مثل هذا ) .  
(١) ف : المطلوب . (٢) ش : يحتمل أن يقل حكما : ليست بدون ضلالة المسولين .

١٠ من شيء ليس بمكوّن (ومن غير شيء لا يكون شيء)، وأن الكائن إنما كان بأولية . فإن كان الكل من شيء ليس بمحدث فليس للكل أولية<sup>(١)</sup> . من أجل ذلك وجب ألا تكون له نهاية . وليس يثبت هذا المعنى باضطرار ، لأنه وإن كانت أولية لكل كائن فليس يلزم باضطرار ما كانت له أولية أن يكون حادثاً ، كما أنه لا يلزمنا إذا نحن قلنا إن المحموم حاز أن نجعل كل حار محموماً باضطرار .

١١ فاما النوع السادس الذي يكون بإثبات ما ليس بعلة كعلة فإنما يكون بأخذنا العلة في غير موضعها ، فيكون التبيكيت من أجلها . وقد يعرض مثل هذا في السولوجسموسات التي تكون على غير مثال ، وذلك أنه لا بد من رفع شيء من الموضوع فيها . فإذا عدت مع المسائل اللازمة ظن بها مع الذي هي عليه من غير الإمكان أنها ممكنة . ومثال ذلك أن القول : أمنت النفس والحياة شيئاً واحداً — أنه إن كان الكون ضد الفساد ، فقد يجوز أن يكون كل جزئ ضد فساد جزئ ، والموت ضرب من ضروب الفساد ،

---

(\*) هنا نعلق لم ينشر إلى موضعه وهو : إن كان ما ليس فليس بمكوّن ، ومن الذي ليس لا يكون شيء ، وإن الكائن كائن من أولية ، فالكل ليس له أولية كان منها ، وهو غير ، والغير كان ، وهو موجود ، فلن يزل ، فالكل لم يزل — (واضح أن هذا التطبيق يخص بترجمة رأى ملدوس) .

(١) ف : وما ليس . (٢) ش : ليس يجب على من قال إن كل ماله أولية فوجود أن يكون كل موجود فله أولية ، كما أنه وإن كان كل محرم حاراً أن يكون كل حار محموماً (ص : محموم) . (٣) ش : ما ليس بسبب كانه سبب ، فإنما يكون إذا زيد ذلك الذي ليس بسبب واحد كانه سبب . (٤) ف : القياسات . (٥) ف : كون .

٣٠ وهو مضاد للحياة ، فيجب بذلك أن تكون الحياة كونا وأن الحياة تتكون ، وذلك ما لا يمكن ، فلا محالة أنه ليس النفس والحياة بحال واحدة<sup>(١)</sup> . ولا ضائع لإقامة هذا المعنى جميع السولوجسموسات ، فإن القائل لم يقل إن النفس والحياة بحال واحدة فيعرض من ذلك غير الإمكان ، ولكن سيعرض أقل ما فيه التضاد . وذلك أن الحياة ضد الموت الذي هو فساد ، والكون ضد الفساد<sup>(٢)</sup> ، فهذا ومثله من الكلام ليس هو مؤلفا منه على ما يكون عليه تأليف السولوجسموس . وقد يذهب مثل هذا على أصحاب المسئلة بأعيانهم فيجهلونه مراراً كثيرة .

(١) ف : شيئا واحدا . <sup>٩٥</sup> (٢) م : في نقل آخر : لأنها ليس مؤلفة ، وقد يكون وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة شيء واحد ، وهذا مما ليس بممكن ( م : ممكن ) ، ولكنه يقول إن الحياة ضد الموت الذي هو فساد ، والكون ضد الفساد ، فقل هذا الكلام .

تعلق لم يشر إلى موضعه : إذا اعتل المثل في إثبات الشيء وتيقه بوضعه ما ليس بعلة كالعلة فإن ذلك يتيقن . وذلك أن يقول إن النفس ليست الحياة ، فيسأله السائل عن العلة التي لها قال إن النفس ليست الحياة ، فيقول إن الكون ضد الفساد . فلفساد الجزئي كون جزئي ، والموت فساد ، والحياة ضدّه ، فأطاعة ضد الموت . وليس هذا بواجب من أجل أنه إن كانت النفس هي الحياة ، والحياة ضد الموت ، فالنفس ضد الموت ، والنفس جوهر ، والموت عرض ، فيكون الجوهر ضد العرض ، والعرض إنما هو في الكيفية ، فيصير الجوهر كيفية ، وهذا شيع من القول ، فإذاً ليست النفس هي الحياة . (٣) م : أن يقال — والصحيح بالأحرى — .

( + ... + ) م : تخيير على ما بين هاتين العلامتين : فقل هذا الكلام غير مؤلف لا يكون موصلا فأعيد المقدمة الموضوعية ، فهو غير مؤلف . ومن أجل ذلك بضلهم كثيرا الذين يسألون مرارا كثيرة عن مثل هذه . فالكلام الذي يكون من الذي يادى ، والذي م ليس بسبب فهو على مثل هذا النحو . (٤) م : مؤلف .

فهذا ومثله أنواع تهجين الكلام من لواحقه من إثبات ما ليس بملة  
كاملة<sup>(١)</sup> ، فيظن أن ذلك تبكيت . وقد يكون ضروب غير هذه في تهجين  
الكلام إذا جعلت المسألتين مسألة واحدة أو إن < كان > كثير الجهل  
لشيء<sup>(٢)</sup> معهن فأجاب بجواب مسألة واحدة .

[ ٣٣٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

فليس سهل أن يتبين أنها كثيرة وألا يعطى أفوفو نسييس<sup>(٣)</sup> على أنه واحد  
— مثال ذلك الأرض ، أى هذين : أبحر أم سماء ؟ فأما في أوحد<sup>(٤)</sup> قليلة  
فلكنها هو واحد أن يقروا إذا لم يجيبوا عما سئل وأن يروا أنهم يوبخون —  
مثال ذلك : أرى هذا وهذا هو إنسان ؟ فإذا إن ضرب إنسان هذا وهذا  
فإنما يضرب إنسانا ، لا أنا سا . وأيضا : من هؤلاء ؟ أما هؤلاء فهن  
خيرات ، فأما هؤلاء فهن لا خيرات ، فكهن أى هذين هو : أخيرات أم  
لا خيرات ؟ وذلك أنا أى هذين قلنا يظن أنه قد عمل توبيخا وكذبا يرى ؛  
وذلك إنه كذب أن يقول في شيء من هؤلاء اللواتى ليس خيرا إنه خير ،  
أو من اللواتى هن خير إنه خير ليس بخير . فأما إذا ما تريد على ما أخذ<sup>(٥)</sup> شيء ،  
فإنه يتكون تبكيت صادق — مثال ذلك إن أعطى إنسان أن الواحد  
والكثيرين يقالان على مثال واحد بيضا وعمرأة وعُمَيانا . وذلك أنه إن كان  
الأعمى هو الذى ليس له بصر إذا كان ممكنا أن يكون له ، فيكون العميان

(١) ف بالأحرى (من إثبات...) . (٢) ف بالأحرى : (١) كثير الجهل ذلك الشيء .

(٣) ف : الجواب . ἀποφανσις = (٤) ف : أفراد . (٥) ف : انتضب .

١٥ هم الذين ليس لهم بصر إذا كان ممكناً أن يكون لهم . فإذا كانوا : أما ذاك فلهم ، وأما هذا فلا فيكون اتناهما ، أو أن يبصروا أو عيانا ما لا يمكن .

٦

### < رد الأغليط إلى تجاهل الرد >

فأما أن نقسم بالقياسات التي ترى . والتبكيات هكذا : فلما أن نأخذها كلها في الجهل بالتبكي من حيث يجعل المبدأ هذا ، وذلك أنه يمكن أن تحلل جميع هذه الأنحاء التي قيلت من حد التبكي . — أئنا أولاً فإن لم تكن مقترنة<sup>(٢)</sup> . وذلك أنه إنما يجب أن تعرض النتيجة من التي وضعت كما تكون ، أى أنها من الاضطراب ، لا أنها ترى . وأما بعد فيحسب أجزاء الحد ، وذلك أن هؤلاء اللواتي في الكلمة ؛ أما هؤلاء فهم من أنها منته ، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة ، فاشترك الشكل ، وذلك أنه معتاد أن يكون الذي للكل كأنه يدل على هذا الشيء . فأما التركيب والقسم

٢٠

٢٥

### نقل عيسى بن زرعة

فأما في بعض الأمور فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة ، ويتمتع من الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هي البحر أم السماء ؟ وهذا في بعض

١١٦٨

(١) ف : فصل . (٢) ف : مؤلفه .

(٣) من نقل تاريخاً : فأما عند بعض الناس فقد يسهل الوقوف على أنه كثير ، وأنه لا ينبغي أن يجاب عنه — مثال ذلك : أى هذين هو الأرض : البحر أم السموات ؟ وعند بعض الناس هو وإن كان يقال على تحويز فيعرف فيه بأنه واحد فلا يجاب . عما عكس كانت المسئلة أو يظهر أنهم قد يظنوا . (٤) ف : الناس .

- الأشياء أقل وكأنها أمر واحد<sup>(١)</sup>، فلما اعترفوا بأنهم لا يجيبون عما عنه كانت  
المسئلة، ولما أن يظهر أنهم قد بكتوا — مثال ذلك : أترى هذا وهذا  
هما إنسان — فإذا إن ضرب ضارب هذا وهذا فقد ضرب الإنسان، إلا أنه  
لم يضرب الناس . وأيضا بعض هذه الأشياء هي خيرات وبعضها ليست  
خيرات ، فسا حال جميعها<sup>(٢)</sup> : أخيرات هي أم ليست خيرات ؟ فباى شيء  
أجاب من هذين فإنه يكون أحيانا كاللبكت وكالذى يظن أنه قد أظهر  
كذبا . وذلك أنا إن قلنا فى شيء من هذه التى ليست خيرات إنه خير،  
أو فى شيء من الخيرات إنه ليس بخير، هو كذب، فإن كان قد أخذ  
زيادة ما ، فإن التبيكت يكون صحيحا — مثال ذلك أنه إن سلم الإنسان  
أن القول فى الواحد وفى الكثيرين إنهم بيض فإنهم عراة، وإنهم عمى  
يكون على مثل واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لا بصر له فى الوقت  
الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العمى يكونون الذين لا بصر لهم فى الوقت  
الذى من شأنه أن يوجد لهم . فإن كان موجودا لبعضهم وغير موجود  
لبعضهم ، فمن التبيين جميعا يلزم أن يكونا مبصرين أو عمى<sup>(٣)</sup>، وهذا غير  
ممكّن .

(١) ف : يعنى المسائل الكثيرة التى قد جعلت مسئلة واحدة .

(٢) ف : الجمله .

(٣) هـ : تقل ثاويفلا : فإن كانت الأمور هى المأخوذة ، فإن التبيكت يكون صحيحا .

(٤) ص : عمى .

## < ردّ الأغاليط إلى تجاهل الرد >

وقسمنا القياسات المظنونة والتبكيك إما أن يكون على هذا النحو،  
أو بأن ترفع جميعاً إلى الجهل بالتبكيك ، ويجعل هذا مبدءاً لذلك . ولنا  
أيضاً أن ندخل جميع هذه الأنحاء التي ذكرت في حد التبكيك . — أما أولاً  
فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن نلزم النتيجة عن المقدمات [ ١٣٣٧ ]  
الموضوعة حتّ نقول إنها موجودة من الاضطرار، لا أنها مضمونة .  
وينظر بمد ذلك بحسب أجزاء الحد ، فأما التي توجد في القول فهي التي  
توجد له من حيث تقال على نحوين — مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة  
والاشتراك في الشكل ، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كاللدال على مثل  
هذا . والتركيب والفسحة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة الكلمة أو الاسم  
واحدة بعينها أو كأناً مختلفين .

## نقل قديم

ومثال هذا كأن سائلاً قال : خبرني عن الأرض : بحر هي  
أم سماه ؟ فبعض الناس قد تقصر معرفته عن ذلك قليلاً : فأما أقرانه  
لاجواب عنده فيما يسأل وأن المسألة واحدة ، وإما أن يتكث ، فكان

(١) ف : عدم العلم . (٢) ف : تصير مرتبة . (٣) ف : ذلك .

(٤) ف : عن اشتراك . (٥) ف : أو إذا كانا مختلفين .

الظاهر منه أنه قد أبكت بالحيرة <sup>(١)</sup> — ومثال ذلك أن يقول : ياليت شعري

- هل هذا وهذا هما إنسان ! والضارب لهذا وهذا إنما ضرب لإنسان ، لم  
يضرب لإنسانين . ومن ذلك أن تقول أيضا : من الأشياء ما هو خير ، ومنها  
ما ليس بخير ، فمجموعهما أخير هو أم غير خير ؟ فأى هاتين قلت فقد هجنت  
القول وجعلته كالتبكيك أو جعلته كذا ظاهرا ، لأن من أثبت الخير فيما لاخير  
فيه أو نفاه عما يثبت فيه فقد قال كذبا . وإن أنت زدت على ذلك القول  
شيئا فقد يصع ، وإن كان تبكيكنا وتهجينا كقولك إن الواحد والكثير قد يقال  
بنحو واحد أنها بيض وأنها عراة وأنها عُميان . فإن كان الأعمى حسو من  
لا بصر له وقد يمكن أن يكون له بصر ، فالعميان قد يمكن أن تكون لهم أبصار .  
فإن كان أحد هذين له مرة بصر ومرة لا بصر له ، فقد يكونان جميعا <sup>(٢)</sup>  
إما مبصرين وإما أعميين ، وذلك مالا يمكن ، فإما أن نقسم السولوجسموسات  
والتبكيك المتخيلة على هذا النحو ، وإما أن نرفمها جميعا <sup>(٣)</sup> إلى الجهل بالتبكيك <sup>(٤)</sup>

(١) شه : أخول : إن هذا وهذا إنسان ؟ فإذا أجابه بنعم فقال : الضارب لهذا وهذا  
لم يضرب لإنسانين . وأيضا إذا كان هذا وهذا إنسانا ( ص : إنسان ) فضرب أحدهما ، فلم  
يصرب إنسانا ( ص : إنسان ) لأنك هذا وهذا إنسان . فإذا لم يضرب هذا وهذا فلم يضرب  
إنسانا ( ص : إنسان ) .

(٢) شه : بنقل آخر : فتى كانت لهم واحدة وليست لهم الأخرى فليكونوا كليهما عميانا  
( ص : عميان ) ومبصرين ؟ وهذا ما لا يمكن .

(٣) ف : والتبكيكات ، المباكنة .

(٤) ف : كلها .



فيصير ذلك لنا ابتداءً . وقد يجوز أن ننقض جميع هذه الأسماء التي قبلت  
 إذا نحن صرنا إلى تفصيل التبيكيت . — فأول ذلك إن كانت هذه الأسماء على  
 تأليف السولو وجسموس<sup>(١١)</sup> ، فإن الواجب أن نستخرج النتيجة من الموضوع  
 قبلها ، فيكون القول باضطراب غير متخيل . وبعد ذلك أن يكون بقدر أجزاء  
 القياس ، لأن من الكلام ما يكون مذهبه مبنيًا<sup>(٢)</sup> على جهتين كقولك : اشتراك  
 الأسماء والكلمات واشتراك الاسكيم وهو الشكل ، فإنه من العادة إذا قلت :  
 كلاً — فكأنك تدل على < شيء ><sup>(٣)</sup> . فاما التأليف والقسمة  
 والتعجيم فإن الاسم فيها ليس بتبدلاً<sup>(٥)</sup> ، والمعنى في ذلك على غير حال واحدة ،  
 وقد كان يجب أن يكون المعنى واحداً .

٢٠

٢٥

[ ٢٣٧ ب ] نقل يحيى بن عدى

والتعجيم فن قبل أن الكلمة والاسم المغير ليس هو واحداً بعينه .  
 وقد كان ينبغي أن يكون هذا بمنزلة الأمر واحداً بعينه إن كان التبيكيت  
 أو القياس مزجعا أن يكون — مثال ذلك ، إن كان رداؤه لا يؤلف التوب  
 بل الرداء ؛ وذلك أن ذاك أيضاً صادق إلا أنه غير مؤلف ؛ وهو محتاج أيضاً  
 إلى السؤال عن هل يدل على شيء واحد بعينه لدى من يطلب : من قبل ماذا<sup>(٧)</sup> .

٣٠

(١) ف : القياس . (٢) ص : مبنى .

(٣) الزيادة بالأحر فوقها . — اسكيم = σκίμα

(٤) شبه : بنقل آخر ؛ والتعجيم فإن لا نكون الثلاثة هي بعينها والاسم بدل ، فإنه قد

كان ينبغي لهذا أن يكون كما أن الشيء هو بعينه . (٥) ص : تبديل .

(٦) ف : القول . (٧) ف : أخذ .

فأما هؤلاء اللواتي من العرض، فإنهن يكن معلومات إذا أخذ القياس. وذلك  
 أنه ينبغي أن يكون الحدّ واحداً بعينه بالتبكيك أيضاً، إلا أنه يزداد التناقض،<sup>(١)</sup>  
 وذلك أن التبكيك هو قياس التناقض. فليس إذن قياس العرض هو الذي  
 يكون بالتبكيك؛ وذلك أنه ليس إن كانت هذه موجودة يجب ضرورة أن  
 يكون هذا، وهذا هو أبيض يجب ضرورة أن يكون أبيض من قبل القياس.  
 ولا إن كان المثلث ذا < زوايا > مساوية لقائمتين وعرض له أن يكون  
 شكلاً ما أو أن يكون في الشكل أولاً ففي الأول أو في المبدأ، من قبل أن  
 البدء شكل أو الأول الذي هو هكذا؛ وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل  
 ولا بمعنى أول، لكن بمعنى المثلث. وعلى هذا المثال بعينه وفي هؤلاء الأخر.  
 فإذاً إن كان التبكيك قياساً ما، لا يكون التبكيك الذي كالعرض. لكن من  
 هذا الصنّاع أيضاً، وبالجملة، العلماء سيكتفون من غير العلماء؛ وذلك أنهم  
 يعملون القياسات كما في العرض عند الذين يعلمون؛ وأما هؤلاء الذين  
 لا يمكنهم أن يتقسموا؛ إما أن يعطوا إذا سئلوا، وإما أن يظنوا — إذا  
 لم يعطوا — أنهم يعطون.<sup>(٢)</sup>  
 وأما هؤلاء اللواتي من معنى في شيء أو على الإطلاق فمن قبل أن الإيجاب<sup>(٣)</sup>  
 والسلب ليسا له بعينه. وذلك أن السالبة التي للأبيض في شيء < هي: >  
 التي في شيء، ليس أبيض، فأما التي للأبيض على الإطلاق فآلي على الإطلاق  
 ليس بأبيض. فإن أخذ إذا أعطى أنه

(١) ف: الناقضة. (٢) ف: يؤخون يكتهم. (٣) ف: يبغي  
 أن يقول: إنهم قد يعطون. (٤) ف: فإن الموجبة والدالية ليسا هو.

## نقل عيسى بن زرعة

والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها إن كان التبيكيت والقياس مما من شأنه أن يوجد — مثال ذلك، إن كان الذى قيل ثوبا فلا يقول عند التأليف قيصا، بل « ثوب » — على أن القول الآخر حق، إلا أنه ليس يكون منه تأليف: بل يحتاج أيضا الذى يبحث عن السبب إلى المسألة: هل الذى يدلان عليه واحد بعينه؟

فأما التى من العرض فإنها تكون معلومة عند تحديد للقياس. وذلك أن حد القياس بعينه يجب أن يكون حد التبيكيت، بل يضاف إليه ذكر التناقض من قبل أن التبيكيت هو قياس على التقيض. فليس قياسا باعرض إذن هو الذى عنه يكون التبيكيت، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فن الاضطراب أن يكون ذلك موجودا، وهذا هو أبسط، فن الاضطراب أن يكون أبسط على طريق القياس. ولا أيضا إن كان المثلث هو الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وقد عرض له أن يكون شكلا ما، وأن يكون أولا فى معنى الشكل أو فى الأول أو فى الابتداء، من قبل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذى هذه حاله، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما [ ٣٣٨ ] هو أول: بل البرهان عليه إنما هو بما هو سبب. وعلى هذا المثال فى الأمور الأخر. فإذا إن كان التبيكيت

(١) ش: نقل نوافلا: وليس ينبغي أن يكون المثلث متساوى الساقين لأن هذا يعرض فى هذا الشكل بعينه أو الأول أو المبدأ، من قبل أن الشكل بما أو يكون الأول الذى يجرى هذا المجرى، وذلك أنه ليس يكون شكلا لمرض، فما تقدم كذلك. (٢) ف: كان.

- قياسا ما ، فليس يكون التبكيت الذى على جهة العرض . إلا <sup>(١)</sup> < أن > من هذا النحو أصحاب الصنائع ، وبالجملة ، العلماء إنما يبيكتهم من لا علم له : لأنهم يقيسون على العلماء من الأمور العَرَضِيَّة ، وهؤلاء [ هم ] الذين لا يمكنهم أن يقسموا <sup>(٢)</sup> ، إما الذين يجيبون عند ما يسألون ، أو الذين يظن بهم . — وما سلموا — أنهم قد سلموا .

فأما التى تكون من المحل من جهة أو على الإطلاق فإنما تكون لأن الموجبة والسالبة لا توجد لشيء واحد بعينه . وذلك أن الذى يناقض قولنا : « إنه أبيض من جهة » إنما هو أنه « غير أبيض من جهة » ؛ وسالبة — قولنا « أبيض على الإطلاق » : « ليس بأبيض على الإطلاق » . فإن أعطى أنه أبيض من جهة ، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق

### نقل قديم

- كما أن الشيء الواحد إن كان مشرفا على أن يكون تبكيئا أو سولوجسموس <sup>(٣)</sup> .  
ومثال ذلك أنه إن كان الموضوع أراد ألا يجمع القياس على أنه ربطه ، بل إنه أراد بقوله ربطه هو < حق > <sup>(٤)</sup> إلا أنه غير مؤلف : وهو بعد محتاج إلى مسألة : لم كانا جميعا عند طالهما بدلالة واحدة ؟ فأما الانحاء التى تكون

(١) ف : يؤمجه . (٢) ف : يفعلوا . — ص : أر الذين .

(٣) ش : بنقل آخر : كما أن الشيء . هو بعينه إن كان مستعدا على أن يكون مباكية أو سولوجسموس . وذلك أنه إن كان قال : رابطة فلا يقول بالتوب ، ولكن رابطة ، وقوله : توب — حق ، ولكن ليس بمؤلف . (٤) ف : قياس . (٥) ، الزيادة بالأحرزفوكها .

من العرض عند تحديد القياس فتلك بينة واضحة ، وذلك أن حد القياس  
 وحد التبكيث حد واحد ، إلا أن حد التبكيث على معنى مناقضة القياس ،  
 لأن التبكيث إنما هو مقياس مناقضة . فلما لم يكن القياس عرضيا لم يكن  
 تبكيثا ، لأنه ليس من الاضطراب إذا كانت هذه المشار إليها أن يكون هذا  
 كذلك : فإن كان هذا أبيض فلم يكن باضطراب أبيض لمكان القياس .  
 وكذلك الأطريفتون وهي المثلث<sup>(٢)</sup> ، لما كان زواياه مساوية لزاويتي قائمتين<sup>(٣)</sup>  
 لم يجب أن يكون الاسكيم عارضا له ، فتكون لمكان الاسكيم أولية أو ابتداء .  
 وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم<sup>(٤)</sup> أو لأنه أولية<sup>(٥)</sup> ، بل يثبت البرهان  
 عليه لأنه مثلث ؛ وكذلك في سائر الأشياء . من أجل ذلك إن كان التبكيث  
 قياسا مناقضا لا يكون إلا من العارض في القياس ، لذلك لا يصح معنى  
 التبكيث ؛ إذ لا يكون إلا بالعرض . ولذلك لا يتخير مهرة الصنائع والعلماء<sup>(٧)</sup>  
 عند تبكيث الجاهل إياهم : لأنهم يجمعون القياس من العارض فيلقون به  
 العلماء وهم لا يقدرّون على القسمة : فإما سئلوا فأجابوا ، وإما لم يجيبوا  
 فظنوا أنهم قد أجابوا .

٣٥

٤٠

ب ١٦٨

٥

(١) ش : ينقل آخر : فإذا حدد القياس فإنها تكون واضحة معروفة . ويذني أن يكون  
 ذلك الحد بعينه لثلاث ، إلا أنه يزداد عليه المناقضة ، فإن المباينة سولو جسدوس المناقضة ؛ وليس  
 إذن مقياس العرض الذي يكون به المباينة . (٢) ش : إنه وإن كان ثلاث زوايا كل  
 مثلث مساوية لزاويتي قائمتين ، فلم يكن كذلك من أجل أنه شكل ، ولا هذا الشكل أول ولا أبدي ،  
 ولا هو لثلاث أول ، ولكن الذي هو أول لكل مثلث أنه ذو ثلاث خطوط ، فإن هذا أول وأبدي لكل  
 مثلث . — أطريفتون =  $\tau\epsilon\iota\gamma\omega\nu\nu$  (٣) ف : الشكل . (٤) ص : عارض .  
 (٥) ف : شكل . (٦) ص : قياس مناقض . (٧) ص : مهرة الطبايع .

- فأما ضروب التبكيث التي تكون مما في الشيء أو من المرسل من القول،  
 ١٠ فإنما تكون من أجل أن الموجبة والسالبة لا تكونان لشيء واحد بعينه بحال  
 واحدة. لأن الذي هو أبيض في شيء فسالبته أن يكون في شيء ليس بأبيض؛  
 وكذلك ما كانت موجبته بأنه أبيض بالمرسل<sup>(١)</sup>، فسالبته ألا يكون أبيض بذلك  
 القول من المرسل. فإن أعطاك<sup>(٢)</sup> القائل أن الأبيض أبيض في شيء وتأويله<sup>(٣)</sup>  
 أبيض بالقول المرسل

[ ٢٣٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

- أبيض في شيء كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لا يعمل تبكيثاً؛ ويرى  
 ١٥ من قبل الجهل بما هو التبكيث. [ من قبل نقصان يسير<sup>(٥)</sup> ]

- وهؤلاء اللواتي وصفن أولاً أعرف من جميعها من حد التبكيث الذي  
 ٢٠ من قبله لُقبت هكذا. وذلك أن التخيل يكون من قبل، نقصان الكلمة،  
 فإذا قسمناها كذا فليوضع العموم لجميع هؤلاء نقصان الكلمة.

وأما اللواتي من أن يأخذ التي في البدء وأن يضع الذي ليس بعلة كلمة  
 فيعرف بالحد. وذلك أنه يجب أن تكون النتيجة وأن يعرض بأن هؤلاء هذا<sup>(٦)</sup>

---

(١) ف : بمرسل . (٢) ش : ينقل آخر : لأنه حيث أحل أنه في شيء. أبيض  
 أخذه كأنه قيل مرسل لا يصح المباينة . (٣) ف : فآزله . (٤) ف : لا لم .  
 (٥) هذه الزيادة يجب حذفها إذ لا معنى لها ولا توجد في اليوناني .  
 (٦) ف : من أن . (٧) ف : لكن .

٢٥ الذى لم يكن موجود فى اللواتى ليس علة . وأيضا لا أن يبعد مع التى من البدء هذا الذى لا يوجد اللواتى من مشكلة التى فى البدء .

وأما هؤلاء اللواتى من التى تلزم فهى جزء للعرض . وذلك أن التى تلزم عرضت وتخالف العرض من قبل أن العرض يوجد إن يوجد فى واحد فقط أيضا ( مثال ذلك أن يكون واحد بعينه أحمر وعسلا ، وأبيض وقُدُس ) ، ٣٠

وأما الذى يلزم فى كل حين فى كثيرة : وذلك أنا نؤهل اللواتى لواحد بعينه بعضهم لبعض هنّ فيهنّ . ومن قبل هذا يكون التبيكيت من الذى يلزم . وهو ليس صادقا لا محالة إن كانت تكون كالعرض ، وذلك أن هاهو الثلج وققدُس<sup>(١)</sup> هما للابيض واحد بعينه . وأيضا ككلمة ما لئس الذى أخذ أن الذى ٣٥

يتكون والذى له مبدأ بأنه يتكون ، وذلك إن من قبل أن الذى يتكون له مبدأ يؤهل الذى له مبدأ أنه يتكون كأنهما كليهما هما واحد بعينه بأن لها مبدءا ، والذى يتكون والمتناهى . وعلى هذا المثال وفى اللواتى تكون متساوية إن كانت اللواتى عظميا واحدا تكون متساوية تأخذ عظميا واحدا ؛ إذن يأخذ الذى يلزم ، فإن التبيكيت الذى من العرض والذى من الذى يلزم هو من قبل الجهل بالتبيكيت هو ظاهر . وليفعل هذا على نحو آخر أيضا . ١ ١٦٩

٥ وأما هؤلاء اللواتى من أننا نجعل سؤالات كثيرة واحدا فبأنا لا نقوم كلمة المقدمة . وذلك أن المقدمة هى واحد

## نقل عيسى بن زرعة

١٥ فإنه لم يبيك، بل يظن ذلك لعدم المعرفة بما هي التبيك. [لأنه ينقص  
نقصانا يسيرا] <sup>(٢)</sup>

٢٠ ويصير عندنا أظهر من جميع الأشياء التي تقدم ذكرها من حد التبيك  
الذي منه اتبعوا. وذلك أن الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص. وإذا  
خرجت قسمتنا على هذه الجهة كان نقصان القول عاما لجميع هذه الأشياء .

وهذه التي تكون من الماخوذة في أول الأمر ، وعن التي تضع علة  
ما ليس بعلة فمن الحد يوقف عليها . وذلك أن النتيجة يجب أن تكون  
عارضة عن هذه ؛ وهذا ليس بموجود فيما لا علة له ؛ وألا يكون ذلك أيضا  
عندنا بعد في جملة الأشياء الماخوذة أولا . وهذا ما لا يوجد لهذه التي إنما  
تكون عن التي يسأل عنها في أول الأمر .

فأما التي من اللازم فهي جزء للتي من العرض ، وذلك أن التي من اللوازم  
عارضة . والفرق بينها وبين التي من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضا  
في شيء واحد فقط ( مثال ذلك أن يكون الأحمر والعسل شيئا واحدا بعينه ،  
كذلك الأبيض وقفنس ) ، فأما اللازم فيحمل أبدا على كثيرين : وذلك أن  
المتحولات التي تؤخذ لشيء واحد ليس يتحملها عليه وحده ، وإنما تحمل تلك

(١) ف : لجهل . (٢) ف : من قبل أنه بمنزلة شيئا . — وما بين المقوفين يجب  
حذفه . (٣) ش : نقل ثانويا : ويصير ما خرج عن حد التبيك أظهر من جميع المذكورة  
أولا . ولهذا السبب أيضا لقيت بهذا القاب ؛ فإن الهم يدخل على القول من جهة نقصاته .  
(٤) ف : معرفتها تكون من الحد .



بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون التبيكيت عن اللوازم . وليس  
هو لا محالة صادقا إن كان مما وجوده على جهة العرض ، وذلك أن الثلج  
وقفلس هما في البياض <sup>٢٥</sup> ، واحد بعينه . وبحسب قول مائلس أيضا الذي  
أخذ أن المتكئون والذي له مبدأ هما شئ ، واحد بعينه في أن لها كونا <sup>(١)</sup> فلا أن  
الذي يتكون له مبدأ يوجب لما له مبدأ أن يكون متكونا وكأنهما جميعا شئ .  
واحد بعينه في أن لها جميعا مبدءا . وكذلك الذي يتكون وما له نهاية . وعلى  
هذا النحو يجرى الأمر في المتساوية ؛ فإن كانت الأشياء التي عظمها واحد  
متساوية ، فإن التي تكون متساوية عظمها واحد ، فيكون إذن قد أخذ  
اللازم . ... فلا أن انتبكت <sup>(٢)</sup> اللهم من العرض يكون من قبل الجهل بالتبيكيت  
[ ١٣٣٩ ] فظاهر أن كذلك أيضا ما يكون عن اللوازم . فاعمل هذه على  
جهة أخرى .

فأما التي تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسألة واحدة ، فكونها من  
قبل أن الفاظ المقدمة تكون غير مستقيمة ؛ وذلك أن المقدمة هي تحمل واحد <sup>(٣)</sup>

### نقل قديم

أى ليس في شئ ، إن مشاع <sup>(٤)</sup> مستفاض . فمثل هذا الفهم لا يعمل  
تبيكيتا وإن ذلك يخيل عند السامع الجواب لجهله بحال التبيكيت ، وما هو .

- (١) من : كون . (٢) من : شيئا واحدا . (٣) ف : العكس .  
(٤) ف : عام . (٥) ف : من قبل أن اضطراب ألفاظ المقدمة .  
(٦) ف : يخيل ذلك .

- وأين هذه كلها تلك التي قبلت أولا من حد التبيكيت، ومن أجل ذلك سميت بمثل ما ذكرنا . فقد يكون الاشتباه بهذه الحال من نقص الكلام،  
 لاسيما عند الذين يريدون القسمة ، فنقصان الكلام يعم هذه كلها .  
 وكذلك الضروب التي تكون من الموجود في ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كملة ، وذلك بين من الحد لأنه يجب للنتيجة أن تكون مضاهية لمعاني مقدماتها ، فليس ذلك بموجود فيما ليس بعلة . وأيضاً يجب أن لا يعتمد بما كان في ابتداء المسئلة ، وليس كذلك يفعل السوفسطائيون في مسائلهم .  
 فأما ضروب تهجين الكلام من الحرف اللاحق فذلك من العرض لأن اللاحق أبداً بالكلام عارض . وفرق ما بين المعارض في الكلام واللاحق — وإن كان عرضاً — أن العرض يمكن أن يوجد في واحد فقط ( كقولك إن الأشقر والعسل بحالٍ واحدة ، لأن العسل بعينه هو عسل وأشقره وأبيض والتاج هو تلج وهو أبيض ) ، فأما اللاحق أبداً فلأنما يكون من الأكثر . ومن أجل ذلك يتولد التبيكيت من اللاحق بالكلام ، إلا أنه ليس بصادق من كل جهة إن هو كان كالعرض ، لأن التلج والاسفيداج إنما صارا بحالٍ واحدة

(١) ف : وقد . (٢) ف : نقصان . (٣) ش : فيسمى ما يعم هذه كلها نقصان الكلمة .

(٤) ف : من تلك التي يأخذها . (٥) ش : ومن وضعنا ما ليس بسبب كأنه سبب .

(٦) ش : لأنه ينبغي أن تكون النتيجة من أجل المقدمات .

(٧) ص : مظاهرة . ( وقد يدل هذا على أن الناصح أو المثل عليه عراقى أو فارسي ) .

(٨) ف : بسبب . (٩) ف : بالآخر : أظنه يعتمد ما .

(١٠) ص : السوفسطائيين . (١١) ص : لا ، والتصحيح بالأحر .

بيناهما ، أو كالذى قال مالمس<sup>(١)</sup> الحكيم أيضاً فإنه تأول الآنية والكون  
بِحَالٍ واحدة فزعم أن لما ابتداء ، كقولك إن المساوى بِحَالٍ واحدة من قدر  
أجسامهما . وذلك أن مالمس أثبت أن ما قد كان كانت له أولية ؛ وما كانت له  
أولية فقد كان ، وكلاهما بِحَالٍ واحدة ، لأن لما أولية ونهاية . وكذلك ما كان  
مساوياً فقدر جسمه بِحَالٍ واحدة ، وما كان جسمه بِحَالٍ واحدة فذاك  
مساوٍ . من أجل ذلك عمّد مالمس إلى أخذ اللاحق بالكلام فَصِيرَهُ مُقَدِّمَةً . -  
فلمّا كان التهجين الكائن من العارض فى الكلام لا يتكون إلا من قلة  
المعرفة بالتهجين ، وكان اللاحق فى الكلام من باب العَرَض ، وجب أن  
تكون ضروب التهجين من اللاحق مثلها . وستقصى النظر فى ذلك من  
جبهة أخرى .

(١) ش : بنقل آخر : إن مالمس قال إن ما كان وما لكونه بدء هو واحد بهي . لأن الذى  
كان له بدء والذى له بدء فكلاهما شئ واحد . وكان يرى ذلك لقوله إن لما بدء والذى كان  
والحدود وفى هذا النحو وعلى ما تكون مستوية ، مثل قولك إنه إن كانت الأشياء التى لها قدر  
واحد بهي مستوية ، والتى تكون مستوية يكون لها قدر واحد .

وجد بوجهه : ليس يجب إذا كان : كل إنسان ضحاك ، وكل ضحاك إنسان ، وكل إنسان  
حى ناطق مائت ، وكل حى ناطق مائت إنسان ، أن إذا كان : كل إنسان حى ، أن يكون : كل  
حى إنسان . وقد تبين ذلك فى الآراء المنطقية : أن الموجبة الكلية إنما تتكفى موجبة جزئية ،  
ومالمس إنما عكس الموجبة الكلية موجبة كلية فقال إن : كل ما له كون فله مبدأ ؛ فكل ما له  
مبدأ فله كون — وليس ذلك يوجب ، لأن أشياء كثيرة لها بدء ولا كون لها .

(٢) ص : كليهما . (٣) ص : بقدر . والتصحيح فوقها بالأحرز .

(٤) ص : مساوٍ . (٥) ش : فأما من أجل المبالغة التى من العرض بقسلة  
العلم بالمبالغة فقد يثبت فى تلك التى تكون مساوٍ .

- ٥ . فاما انحاء التهجين في الكلام الذى يكون من قبيل أنا نجعل المسائل  
الكثيرة مشكلة واحدة ، فأنما يكون من أجل أنا لا نلخص ولا نوضح معنى  
المقدمة وحدها . لأن البروطاسس<sup>(١)</sup> ، وهى المقدمة ، إنما هى شئ واحد  
بحال واحدة

[ ٣٣٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

- على واحد ، وذلك أن الحد هو هو بعينه لواحد فقط وعلى الإطلاق  
والأمر مثال ذلك للإنسان ولا إنسان واحد فقط ؛ وعلى هذا المثال  
١٠ فى آخر أيضا . فإذا إن كانت المقدمة الواحدة فقط هى التى تؤهل واحدا<sup>(٢)</sup>  
لواحد ، يكون السؤال أيضا على الإطلاق كهذا مقدمة . ومن قبل أن  
القياس من مقدمة ، والتبكيث قياس ، يكون التبكيث من مقدمة . فإن  
كانت المقدمة واحدا على واحد ، فهو ظاهر أن هذا أيضا بالجهل بالتبكيث :  
٢٥ وذلك أنه يرى كيف تكون التى ليست بمقدمة مقدمة . فإنه إما إن أعطى  
مقدمة كقيود سؤال واحد ، فيكون تبكيث ؛ وإما إن لم يعط ، إلا أنه  
يرى ، فتبكيث يرى .

- فإذن جميع الأنحاء تقع من الجهل بالتبكيث : وأما هؤلاء اللواتى من  
اللفظ فن تناقض يرى الذى كان خاصة التبكيث ، وأما هؤلاء الأخر فن  
٢٠ حد القياس .

· πρότασις = (١) · (٢) ف : الآخر · (٣) ف : نطلي ·

(٤) ف : مناقضة ·

٧

< أسباب الأغاليط >

وأما الضلالة فتكون إما لهؤلاء اللواتى من اتفاق الاسم والكلمة فإن لا يمكنه أن يقسم هؤلاء اللواتى يقال على أنحاء كثيرة ( وفى أفراد ما ليس بسهل أن يقسم : مثال ذلك معنى الواحد ، ومعنى الموجود ، ومعنى : هو هو بعينه ) ، وأما اللواتى من التركيب والقسمة فإن لا يظن أن الكلمة تختلف بشيء إذا ركبت أو إذا قسمت كما فى كثيرة . — وعلى هذا المثال وهؤلاء اللواتى من التعجيم ، وذلك أنه يظن أن الكلمة لا تدل على شيء آخر إذا كانت مقصورة ومحدودة ، ولا على واحد ولا على كثيرة أيضا . —

وأما اللواتى من الشكل فمن قِبَل مشابهة اللفظة . وذلك أنه صعب أن يقسم آية يقال بحال واحدة ، وآية على اختلاف : وذلك أن الذى يمكنه أن يعمل هذا هو قريب من أن يرى الحق إلا قليلا ويبادر كثيرا إلى أن يرمز على أن كل ما يحمل على شيء يظن أنه شيء والموجود بسمعه هذا الشيء واحدًا : وذلك أنه يظن أن هذا الشيء والموجود يلزمان الواحد والجوهر خاصة .

من قِبَل هذا يوضع هذا النحو لهؤلاء اللواتى من اللفظة : أما أولاً فمن قِبَل أن الضلالة تكون

٢٥

٢٠

٢٥

(٢) ف : يشير إلى

(٤) ف : أكثر

(١) ف : مختلف

(٣) ف : الشيء

(٥) ف : الصوت

## نقل عيسى بن زرعة

- على واحد . وذلك أن الحد الواحد بعينه إما يكون لما هو أمر واحد فقط على الإطلاق . ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسانٍ واحد فقط ؛  
وكذلك في الأشياء الأخر . فإن كانت إذن المقدمة الواحدة فقط هي التي تجمع شيئاً مقولاً على شيء ؛ وبالجمله ما جرى هذا المجرى من السؤالات فهو مقدمة ، ولأن القياس يكون من المقدمات ، والتبكيك قياس ، فالتبكيك يكون من المقدمات . فإن كانت المقدمة هي التي يحمل فيها واحد على واحد ، فظاهر أن هذا أيضاً يكون من قبيل عدم المعرفة بالتبكيك : لأنه مظهر (٢) كما يظن بما ليس مقدمة أنه مقدمة . فاما إن أجاب كأنه مجيبٌ عن سؤال واحد ، فإن التبكيك يكون وإن لم يعط ، بل ظن به أنه قد سلم ، فإن التبكيك يكون مظهرنا . بجميع الاتحاء إذن ترتقى إلى عدم المعرفة بالتبكيك .  
فالتبكيك يكون من القول هي الكائنات عن المناقضة المظنونة التي هي خاصة بالتبكيك : هذه الأنح تكون من حد القياس .

(٢) ف : ينوم .

(١) ف : تضم .

(٣) ف : ينوم فبا .

(٤) ف : يعلم .

(٥) ف : أعلن .

(٦) ف : الجهل .

(٧) ف : اللفظ .

٧

< أسباب الأغاليط >

والضلالة الكائنة إما في اشتراك الاسم والكلمة<sup>(١)</sup> فيكون للعجز عن قسمة ما يقال منها على أنحاء كثيرة (وقد تعسر قسمة أفراد منها ومثال ذلك الواحد الموجود والذي هو هو بعينه) ، فأما التي من التركيب والقسمة فلا<sup>(٢)</sup> نأنتوهم أن القول غير مختلف ألينة عند تركيه وتفصيله كما يرض في أمور كثيرة —  
 وصل هذا النحو يجرى أمر ما يكون عن التعجب ، وذلك أنه ليس يظن أن دلالة اللفظ تختلف إذا قيل مرسلأ أو مسددا ، ولا إن كان حملها على واحد أو على كثير . — فأما التي من شكل القول فيصعب تمييز ما كان منها بهذه الحال وما كان يقال على جهات أخر لتشابه اللفظ بها : لأن الذي يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق [ ٤٣٠ ] وكثيرا ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شيء يظن أنه أمر موجود . ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشيء وهو واحد : وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشيء والموجود . ولهذا العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتي بلفظ بها : أما أولا فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفادضتهم غيرهم

- (١) ف : تفصيل . ش : في نقل ثاويلا : وبهضا لا ينبغي أن يقسم — مثال ذلك الواحد والموجود هو هو . (٢) ف : فيقسم . (٣) ف : فيقسم . (٤) ف : نسبة تشابه . (٥) ش : نقل ثاويلا : وكثيرا ما يجذب إلى الظن بأن كل ما يحمل على شيء فأنما يسمع به ما يدل على ما الشيء ، وذلك أنه يظن أن الجوهر والواحد خاصة بينهما ما الشيء ، وما شيء واحد بعينه . (٦) ف : خوفها : أمر موجود .

## نقل قديم

- والحد واحد للشيء المفرد وللشيء المرسل الكلي المشاع، كقولك على الإنسان الكلي والإنسان الواحد المفرد<sup>(١)</sup>؛ وكذلك يجوز هذا القول في سائر الأشياء . فإذا كانت المقدمة الواحدة أيما هي التي تثبت شيئاً واحداً على واحد فقد تكون مثل هذه المسألة مقدمة مرسل<sup>(٢)</sup> مشاعة<sup>(٣)</sup> . فلما كان القياس من مقدمة جاز التهجين<sup>(٤)</sup> والتبكيك من مقدمة . وكما أن المقدمة إنما هي شيء واحد على واحد، فكذلك هو بين أن التهجين لا يكون إلا من قلة المعرفة بالتبكيك : وذلك أن المقدمة تخيل من كلامهم كأنها مقدمة حق وإيست كذلك . فإن كان المسؤول قد جعل جوابه جواباً عن مسألة واحدة، وإنما سئل عن كثير، فعند ذلك ما يكون جوابه جواباً مهيئاً ؛ وإن لم يكن أعطى الجواب ، بالحقيقة فقد يتخيل فصار شبيهاً بالهجنة . ومن أجل ذلك وجب أن تكون جميع هذه الأنحاء إلى مبدأ واحد وهو قلة المعرفة بالتبكيك . وأنواع التهجين التي من كلمة<sup>(٥)</sup> فهي في ظاهر أمرها كقول منا ن بالأنطافيسيس<sup>(٦)</sup> ؛ وذلك خاص للتبكيك ، فاما الضروب الباقية فإنما تكون من أجل الخطأ في حد القياس

(١) ف : الجزئ . (٢) ف : كلية . (٣) ف : عامة .

(٤) ف : أن يكون التهجين . (٥) ص : جواب .

(٦) ف : التي تكون من الكلمة .

(٧) ف : بالسالبة . — ἀντίφασις



٧

< أسباب الأغاليط >

وقد يكون الغلط <sup>(١)</sup> في بعض الناس من اشتراك الأسماء ومن أجل الحد  
أنهم لا يحدون سبيلا إلى تفصيل ما يقال بوجود كثيرة ( وكذلك نجد  
أشياء ليست تجزئها بيسيرة : مثل قولك : واحد ، وأنه والذي هو بحال <sup>(٢)</sup>  
واحدة هذه ليست قسمتها بيسيرة ) . ومن الناس من يدخل عليه الغلط من ٢٥  
قبيل التأليف والتركيب ومن قبيل القسمة والتجزئة لأنهم لا يظنون فرقا  
بين التأليف <sup>(٣)</sup> والقسمة . وكذلك الأكثر من العوام . وقد يدخل الغلط أيضا  
على الناس من الإعراب والتعجيم بالنقط والعلامات ، وذلك أنهم لا يرون  
< أن > الحرف إذا نُقل أو خُفف تصرفت معانيه لا في الواحد <sup>(٤)</sup>  
ولا في الكثير . فأما الغلط الذي يدخل على الناس من شكل الكلمة وصورتها  
فذلك لا يكون إلا لمكان <sup>(٥)</sup> الاشتباه فيها . وقد يصيب الفرق في ذلك حتى ٢٠  
يعرف ما كان يقال من ذلك بالمثال والحال الواحدة ، وما إذا قبل كان  
غيرها . فبالحرى أن من قدر على فرق ما بين هذين كان قريبا من الوقوع  
على الصديق والحق ، ولا سيما أنه يقارب ذلك لا بالظن أن كل ما ثبت شيئا

- 
- (١) ف : وقد يلحق الغلط ببعض . (٢) ش : نقل آخر : وقد تكون الضلالة  
من الاشتراك في الاسم وفي الكلمة . (٣) ف : والموجود . — = ÷  
(٤) ف : بهذه . (٥) ش : لأنهم لا يظنون أن بين التأليف والقسمة فرقا .  
(٦) ف : التركيب . (٧) الزيادة بالأحرز فوقها . (٨) ف : من أجل .

كان مشاراً إليه وإنما نسمعه ونفهمه كشيء واحد . وذلك أنه لا يشبه  
 أن يشار إلى شيء فيقال " هذا " أو " إنه " إلا ما كان مفرداً أو جوهراً  
 من الجواهر . من أجل ذلك قلنا إن هذا الضرب من التهجين لا يكون  
 إلا في الضرب من الكلمة . وقد يجب أن تعلم أولاً أن الضلالة والغلط قد  
 تكون أكثر عند مناظرتنا غيرنا أخرى من أن تكون إذا كنا متفكرين بذاتنا .  
 (وعلة ذلك أن المناظرة مع غيرنا لا تكون إلا بكلام واسط متروِّفينا) ؛  
 وأن الفكر من الإنسان إذا كان بذاته لا مع غيره ، فأكثر ذلك لا يكون  
 إلا من نفس الشيء معبرة عنه بلا واسطة من الكلام .

[ ٣٤٠ - ] نقل يحيى بن عدى

أكثر، إذا فكروا مع آخرين أكثر مما هم مع أنفسهم . وذلك أن  
 التفكير مع آخرين تكلم . وأما التي على حياها فبالأمر بعينه ، ليس بأقل .  
 وأيضاً قد يعرض أيضاً أن يضل على انفراده إذا تفكر في الكلمة . وأيضاً  
 الضلالة من قبل المشابهة<sup>(٥)</sup> ، والمشابهة<sup>(٥)</sup> من اللفظة<sup>(٦)</sup> . — وأما هؤلاء اللواتي من  
 العرض فمن قيل أنه لا يمكنه أن يقسم معنى فهو < هو > والآخر، والواحد  
 والكثير ، ولا أى اللواتي من المحول عرض جميعها للأمور أيضاً . — وعلى  
 هذا المثال ول هؤلاء اللواتي من التي تلزم ، وذلك أن التي تلزم جزءاً من العرض ؛

(١) ص : مشار . (٢) ص : عند أكثر — م ضرب على « أكثر » بالقلم الأحمر .

(٣) ف : على انفرادم . (٤) ف : الانفراد . (٥) ف : الاشتباه .

(٦) ف : الصوت . (٧) ص : العرب . (٨) ص : التي .

من قبل أنها ترى في كثيرة أيضا<sup>(١١)</sup> وإوهل هكذا: إن لم ينفصل هذا من هذا  
فلن ينفصل آخر من آخر أيضا . — وأما اللواتي من نقصان الكلمة واللواتي  
من التي في شيء وعلى الإطلاق فالضلالة من قلة النقصان تُنزل، وذلك أنا  
نزل بالكلية معنى ما أو معنى كيف أو معنى الآن كأنه لا يريد فيبدل على  
شيء . — وعلى هذا المثال [ و ] في هؤلاء اللواتي تأخذ التي في البدء<sup>(١٢)</sup> ،  
بأن اللواتي تُصيرُ علة وى جميع اللواتي يحملن سؤالات كثيرة واحداً؛ وذلك  
أن الضلالة في جميعها من قبل قلة النقصان، وذلك أنا لا نبحث على استقصاء  
لأخذ المقدمة ولا القياس أيضا من قبل العلة التي قلت<sup>(١٣)</sup> .

## ٨

### < المباحثات السوفسطائية في المادة >

ومن قبل أنه موجود لنا من كم تكون القياسات التي ترى يوجد لنا أيضا  
من ماذا تكون القياسات السوفسطائية والتبكيئات، وأعني تبكيئنا سوفسطائيا  
وقياسا لا الذي يرى قياسا وتبكيئا وليس هو فقط، بل الذي هو موجود؛  
ولا يرى أيضا من قبل قابل الأمر النسب . وهؤلاء هم الذين لا يبتكون  
ويثبتون للذين لا يعلمون بحسب الأمر الذي كان صناعة الجدل، وذلك أن  
صناعة الجدل إذا أخذت تجزئة تؤاف كذبا، والمجتهنة هي جزء صناعة الجدل<sup>(١٤)</sup> .

(١) ف : د رويج . (٢) اللواتي تأخذ التي في البدء = المصادرة على المطلوب الأول .

(٣) ف : السبب . (٤) ف : الذي قبل، وصف . (٥) ف : لكن .

(٦) ف : ويرهنون . (٧) ف : والامتحان هو .

وذلك أن هذه يمكنها < أن > تؤلف كذبا من قبل جهل الذى يعطى الكلمة . والبيكنات السوفسطائية ، وإن ألفت التناقض ، فلن يتحدثن علما إن كان لا يعلم وذلك أنها نعوق .

### نقل عيسى بن زرعة

أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم ؛ وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيرنا بالالفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يعرض للإنسان أيضا أن يضلل نفسه إذا كان مفكرا فى القول .  
والضلالة أيضا تكون من قبل التشابه ، والتشابه إنما يقع فى اللفظ . فأما اننى تكون من العرض فلا أنا لا نقدر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يخالف ، وما هو واحد وكثير ، ولا على تمييز أصناف الخلل . وجميع هذه أعراض للأمر . — وعلى هذا المثال أيضا تكون هذه التى من الوازم . وذلك أن اللزوم جزء ما لتى من العرض ؛ من قبل أنه أيضا مما يظن مقولا على كثير على هذا النحو إن كان هذا غير مفارق لهذا فإن الآخر يكون غير مفارق لذلك ؛ ونحن نلقى بالكلية ذكر التى تكون عما به القول من النقص ، وهى التى تكون عن وجود الشيء من جهة وعلى الإطلاق ، من قبل أنها لما تكاد أن تكون ضلالة ، لأن القول لم يستثن فيه بما يدل على ما الشيء ، أو كيف هو أو متى .

(١) وذلك أن هذه : «وهي» : وهذه . (٢) ف : ما ظرا .

(٣) ف : الاشتباه . (٤) ف : تفصيل .

وكذلك أيضا يضرب عن التي يؤخذ فيها المطلوب وعن التي لغير علة وعن جميع التي المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة في جميعها تكون لأننا لا نكاد نبحث بحثاً مُستقصى : لا من حدود المقدمات ، ولا عن القياس ، للسبب المذكور .

## ٨

### < المبادئ السوفسطائية في المادة >

فإذ قد حصل لنا كم الأسباب التي عنها تكون القياسات المظنونة ، فإننا نكون قد وجدنا أيضاً : كم الأسباب التي عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيئات ، وأعني بالتبكييت والقياس السوفسطائي ليس الذي يظن قياساً وتبكيئاً ، وليس كذلك ، فقط ، بل والموجود كذلك ، فليس بمظنون من قبيل الموضوع الخاص بالأمر . وهؤلاء هم الذين ليس يسمتون ويثبتون للذين لا يعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر ، فإن هذا هو فعل الجدلي . وذلك أن صناعة الجدلي تنتج الكذب عن تجزئة . والمجزأة هي جزء من الجدلية : وهذه فإتسا يمكنها إنتاج الكذب لأن المحيبي ليس <sup>(٢)</sup> [ ١٣٤١ ] بعالم . والتبكيئات السوفسطائية ، وإن كانت تنتج القبيض ، فليس إنما تفيد من ليس بعالم ؛ لكنها تعوق بهذه الأقاويل من كان عالماً .

(٢) ف : المقاييس .

(١) ف : ولأننا قد وجدنا عدد .

(٣) ف : يجهل المحيبي .

## نقل قديم

وقد يجوز الغلط من الإنسان وهو متفكر في نفسه، سيما إذا كان فكه  
في الكلام الذي يقع فيه الاشتباه <sup>(١)</sup> في < المعبرة عن الشيء >. وأيضا إن الضلالة  
والغلط إنما يكونان من الاشتباه، والاشتباه لا يكون إلا من أجل الكلمة  
والصوت واللفظ. فاما أنحاء الغلط التي من العَرَض فإِنما تكون من أجل  
أنه لا يستطيع المتكلم أن يفصل <sup>(٢)</sup> بين نفس الشيء، وغيره، وبين الواحد والكثير  
ولأية <sup>(٣)</sup> الأشياء المعروضة تعرض هذه كلها. — وكذلك تكون ضروب الغلط  
مما يلحق بالكلام لأن لاحق الكلام هو جزء من العرض؛ وذلك أنه يتخيل  
كأنه على الكثير، وهذا مذهبه يقول إن كان هذا لا يفارق فإذاً إنما  
لا يفارق غيره. — فاما الغلط الذي يكون من نقص <sup>(٤)</sup> الكلمة وما يقال في الشيء  
أو يقال بالقول المرسل فذلك غلط صغير، ولذلك ما ضربنا عنه ألبنة، لأن  
قولك: الآن، وفي، وكيف لا ترجح <sup>(٥)</sup> المعنى إلا أقل ذلك، وكذلك الغلط  
المكائن من الموجود في ابتداء المسألة ووضع ما ليس بعلة كعلة أو من تصير  
المسائل الكثيرة مشكلة واحدة؛ فإن الغلط في هذه كلها لا يكون إلا القليل  
من الأمر، وذلك أنا لا نستقصي <sup>(٦)</sup> حد المقدمة <sup>(٧)</sup> ولا حد القياس لمكان <sup>(٨)</sup> العلة  
التي ذكرنا.

- (١) تحبنا: في (٣) ف: يفرق. (٢) ف: لأى. ش: ينقل أمر: ولا أى  
شيء. عما هو للقوليات كله قد يعرض لشيء. (٤) ف: انتقاص. (٥) ف: تعبر.  
(٦) ف: نستقصي (٩). ش: يعنى أنا لا نستقصي العلم في صحة المقدمة ولا تأليف القياس.  
(٧) ش: يعنى أنا لا نبنى بهذه لقلة ما يعرض فيها، فتدع الفحص عنها.  
(٨) ف: السبب الذي قلنا.

## < المباحثات السوفسطائية في المادة >

فإذ قد حصل من قولنا بكم جهة تكون المقاييس المتخيلة المتشبهة بالمقاييس الصحيحة وليست كذلك ، فقد حصل من كم جهة تكون مقاييس السوفسطائيين وتناقض ليست أريد بها المقاييس فقط والنقائص التي هي متخيلة في ظاهر أمرها كالمقاييس والنقائص ، وليست كذلك ، بل أريد بها أيضا التي هي بالحقيقة مقاييس وتناقض ، إلا أنها في ظاهر أمرها متشبهة بكلام المجاديين الذين لا يتناقضون من نفس الشيء ليبنوا الجهل على من كلهم .  
وذلك أن طريق المجاديين امتحان ما يريد المتكلم أن يتكلم به ، فيجمعون عليه من فكرهم قياسا كاذبا لقلّة معرفة المتكلم لهم بحد الشيء الذي يتطالبان به جميعا : السائل والمسئول . وأما السوفسطائيون في تهجينهم الكلام إذا ألقوا قولاً متناقضاً فلبسوا يعملون ذلك القول واضحاً بيتاً . فالجاهل به لا يعطى جواباً ، والبصير به قد يبطيء عن الجواب .

(١) ش : إن سألتنا من كم وجه ترى أنحاء مع أنها حقيقة وليست كذلك لم نقرر < أن > نقول أيها ، إلا السوفسطائية ووجهها .

(٢) تحتها : عن .

(٣) ص : السوفسطائيين .

[ ٣٤١ - ] نقل مجي بن عدي

أيضا الذي يعلم بهذه الكلمات .

- ٢٠ وأما أن الصناعة موجودة لنا بهذا بعينه فمعلوم : وأما عند هؤلاء اللواتي  
يرى للذين يسمعون كأنهم يسألون فؤادة من هؤلاء ، وإن ظاهرا المحيى أيضا ؛  
فإذن تكون القياسات الكاذبة بهذه : إما كلها وإما أفراد ؛ وذلك أن الذى إن  
لم يسأل يظن به أنه أعطى إن يسأل أيضا يَظُن . ولكن فى أفراد بعرض معا  
أن يزيد فبسأل التى ينقض وأن يعرهن التى للكذب ، مثال ذلك فى التى من  
اللفظ ومن المعجومية . فإن كانت ضلالات التناقض هن من تبكيت يرى ،  
فمعلوم أن قياسات الكذب هى من جميع هؤلاء اللواتي للتبكيت الذى يرى  
أيضا . والتبكيت الذى يرى من أجزاء الصادق . وذلك أن التبكيت يرى لكل  
واحد ناقض (٨) مثال ذلك التى من العرض من قبل الكلمة التى فى غير الممكن) ؛  
وللذى يصير مؤالين واحدا من المقدمة ، وإن كان شيء منفردا من العرض ؛  
و جزء هذا من الذى يلزم ؛ وأيضا التى تعرض لا للامر لكن للكلمة ، وأيضا  
إن كان شيء لكل التناقض على انفراده وإضافة إلى واحد بعينه ونحو واحد  
من التى على الشيء ، أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا لم يعد أنه يأخذ

(١) ف : أما أنها موجودة لنا فى هذه الصناعة بعينها . (٢) ف : فى هذه بعينها .

(٣) ف : هؤلاء الذين . (٤) ف : وإن كان يظن . (٥) ف : أنهم أفراد منها .

(٦) ف : مع الكذب . (٧) ف : المفولة . (٨) ف : ناقضا .

(٩) ف : على انفراده .



الذى من البدء . — قلنا إذن من كم تكون الضلالات ، وذلك أنهم لا تتكن  
١٠ من زوائد ومن هذه الالاي قبلت<sup>(١)</sup> يكن كاهن .

والتبكيك السوفسطائى هو ليس تبكيكا على الإطلاق ، ولكن بالإضافة  
إلى شيء ، وكذلك القياس . فإما إن لم نأخذ أن الذى من اشتراك الاسم  
١٥ يدل على واحد ، والذى من اتفاق الشكل أنه هذا الشيء وحده ؛ وكذلك  
هذه الآخر لا تكون تبكيكات ولا قياسات على الإطلاق ، ولا لدى التى  
سئلت . وإما إن أخذوا : أما عند الذى يسأل فيكون ، وأما على الإطلاق  
فلا يكون : وذلك أنهم يأخذون < لأمأ<sup>(٢)</sup> > يدل على واحد ، لكن الذى  
يرى ، ومن هؤلاء الباقية .

## ٩

### < استحالة معرفة كل التضليلات >

وأما كم تبكيك هؤلاء الذين يبيكتون ، فلا يجب أن يروم أن يأخذ من  
٢٠ دون علم جميع الموجودات ، وهذا لا يوجد .

### نقل عيسى بن زرعة

وقد يعلم أن الموجودات في هذه الصماءه نفسها إنما يُحصى به نحو الأمور  
٣٠ المظنونة ، وهى عند السامعين مثلها عند المحبين ؛ وإنما يقاس على ذلك  
إذا كان المحيب هو الذى يظن ، فالقاييس الكاذبة إذن تكون : إما بجميع هذه

الأشياء ، أو بالمفردات منها . والذي يعتقد الإجابة قبل السؤال فإنه لو سئل  
 لأعطى<sup>(٢)</sup> ؛ بل قد يعرض في بعض الأشياء الأمران جميعا معا ، أعنى أن  
 يسأل سؤالا ناقضا وأن يبين كذبا ؛ (١) نال ذلك المواضع التي من القول ،  
 ومن السؤلوقسموس . فإن كانت التضليلات الكائنة عن التناقض إنما تكون  
 من التبيك المظنون ، فعلوم أن قياسات الكذب تكون من جميع هذه ،  
 أعنى من جميع الأشياء التي عنها يكون التبيك المظنون . والتبيك المظنون  
 يكون من أجزاء التبيك الصحيح ، وذلك أن النقص في التبيك يظهر  
 بكل أحد ( مثال ذلك : أما في التي تعرض من قبل القول فلأنه يؤدي إلى  
 الحال ) والذي يجعل السؤالين سؤالا واحدا في المقدمات وإن كان الشيء  
 بذاته من العرض ، والتي من اللوازم هو جزء من هذا . وأيضا إن كان الذي  
 يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول ، وأيضا إن كان التناقض كلياً وبذاته  
 وبالإضافة إلى شيء واحد بهينه وعلى جهة واحدة فأخذ محمول على شيء ،  
 أو من كل واحد من هذه . وأيضا إذا افتضت من أول الأمر بما ليس  
 من شأنه أن يعدد .

فقد حصل لنا إذن عن كم شيء تكون التضليلات ، وأنها لا تكون  
 من أمور زائدة ، وأنها بأسرها إنما تكون من الأمور التي ذكرت ،  
 وأن التبيك السوفسطائي ليس تبيكنا على الإطلاق بل نحو شيء . وكذلك

(١) ف : اندام ، وإن لم يدل . (٢) ف : سلم . (٣) ف : التعجيم .  
 (٤) يؤدي إلى المحال : ف : في الممكن . — المحال : ف : ما لا يمكن .  
 (٥) ف : المناقضة . (٦) ف : واحد . (٧) ص : تبيك .

أيضا القياس . فلما لم يأخذ الذى من الاسم المشترك دالاً على واحد ، والذى من اشتراك الشكل دالاً على هذا الشيء فقط ، وكذلك فى تلك الأخرى ، فليس تكون تبكيات ولا قياسات : لا على الإطلاق ، ولا نحسب الأمر الذى عنه كانت المسألة . فإن أخذت فإنها تكون موجودة نحو ما عنه كان السؤال ، ولا تكون موجودة على الإطلاق . وذلك أن الذى أخذه لم يأخذه دالاً على واحد ، بل ما يُظن كذلك . وعلى هذا يجرى الأمر فى الباقية .

٩

< استحالة معرفة كل التضميلات >

وليس يجب أن يروم تحصيل عدد الوجوه التى منها يكون توبيخ الذين يكتون قبل المعرفة بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحد .

نقل قديم [ ١٣٤٢ ]

وهذا معروف لصاعتهم وكلامهم فيقدر ما يعطون السامعين فيرون أنه قد وجبت المسألة من تأليف الكلام ، وبقدر ذلك يدخل الغلط على المحجب فيما يحتاج إليه من الحساب . من أجل ذلك وجب ألا تكون المقاييس الكاذبة إلا : إما لكل هذه ، وإما لبعضها ، لأن من لم يسأل<sup>(٣)</sup> يظن أنه

(١) ف : يتعاطى . (٢) ش : بكل هذه أم ببعضها .

(٣) كانت بالأسود : لأن من سئل . ثم صححت بالأحمر كما أتجهت . ش : فى نسخة

أخرى : فإن الذى يسأل ويظن أنه كان قد أعطى فهو أن يسأل إن أعطى .

- قد سأل ، والمسئول يظن أنه قد أعطى الجواب وهو بعد لم يُعْطَ . إلا أنه  
 قد يمرض لبعضهم اجتماع هذين : مضاعف المسألة وإظهار الكذب فيها .  
 وإنما يكون ذلك إما لبعض كلمة ، وإما لمجموعة السائل . فلما كانت  
 المضللات من النفاضة لا تكون إلا من تخيل أو تهجين في الكلام ، استبان  
 أن غلط المسئول وظنه قد أجاب ولم يجب لم يكن إلا لما تخيل له من  
 التهجين والتبكي في الكلام . والتهجين في الكلام لا يكون إلا لنقص أجزاء  
 الكلام المصدق ، وذلك أن كل كلام ناقص يتخيل أنه تبكي وتهجين  
 كالذي يجعل المسئلين مسألة واحدة ، فإن ذلك لا يكون إلا من نقص  
 مقدمة ، كالذي يدخل العرض مكان الذاتي ، وذلك لنقص جزء من الكلام  
 وبأن الحق الكلام الكل مكان الجزء ، وأيضا أن يظن أن العرض  
 إنما عرض لكلام المبين عن الشيء لا لنفس الشيء ، وأرى أن القول  
 الناقض في الكل متاعا بحال واحدة وأنه موجود إما في شيء منها ، وإما  
 في كل واحد منها ، وأيضا من الاعتداد بالموجود في ابتداء المسألة وتصيره

(١) ف بالأحر : معا ضعف .

(٢) ش : يعني أنه يقيم العرض في الشيء . مقام الأمر الذاتي له .

(٣) ف بالأحر : (الذات) ت . (٤) ف : يلحق .

(٥) ش : يعني أن ما يمرض من الفساد إنما هو في الكلام ، لا في ذوات الأشياء .

(٦) ف : عاما .

- ١٠ منها . فقد استبان من كم تكون الميكلات وأنها لا تكون من الأشياء أكثر من هذه ، بل إنها تكون من الأنواع التي قبلت .
- ١٥ فتبكيك السوفسطائيين والتهجين من كلامهم ليس بتهجين مشاع<sup>(٢)</sup> يعم الكثير، بل إنما يلاقى به واحد؛ وكذلك قياسهم . غير ما لم يأخذ شيئا مفردا لدلالة خارجا من اشتراك الأسماء أو يأخذوا شيئا واحدا مشارا إليه<sup>(٣)</sup> غير مشابه بشكل غيره وكان سائر كلامهم كذلك ، لم يفعلوا تبكيكا ولا قياسا لا مشاعا ولا مفردا عدد الواحد المسئول . وإن هم جعلوا كلامهم كليا جاز أن يكون قيامهم وتبكيكهم موافقا للواحد المسئول ، لا للكثير ، لأنهم<sup>(٤)</sup> يأخذون شيئا دلالة مفردة بالتخييل لا بالحقيقة<sup>(٥)</sup> .
- ٢٠

٩

< استحالة معرفة كل التضميلات >

فأما سائر وجوه التبكيك والتهجين في الكلام فليس ينبغي لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء، وذلك لا يكون لصناعة واحدة .

(١) ف : إنما . (٢) ف : نام . (٣) ص : مشار .

(٤) من : بنقل آخر : والذي هو اشتراك شكل الشيء وحده . (٥) ف : ماما .

(٦) ف بالأحر : لأنهم لا ... ( بالتخييل ) إلا ( بالحقيقة ) .

(٧) ش : بنقل آخر : فأما من كم وجه يكون التبكيك فليس ينبغي أن نتعاطى معرفة جميع

ذلك ، لأن ذلك ليس لصناعة الواحدة ، لأن العديم كثيرة وليس لنا غاية ؛ فقد تبين أن المبصرات أيضا كذلك .

[ ٣٤٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

ولا لواحدة من الصناعات ، وذلك أن الصناعات كثيرة وبغير نهاية .  
 فإن كان هو معلوم أن البراهين أيضا هي تبكيئات وصادقة ، وذلك أن يبلغ  
 ما يوجد أن يبين ، يوجد أن يكت الذى يصنع نقبض الصادقة — مثال  
 ٢٥ ذلك إن كان وضع القطر مساويا للضلع بيكنه إقسان برهان أنه غير  
 مشارك . فإذا نحتاج أن نكون عارفين بجميعها . وذلك أن<sup>(٢)</sup> : أما هذه  
 فتكون من هذه المبادئ التي في الهندسة ونتائج هذه ، وأما هذه فن هذه  
 التي في الطب ، وأما هذه فن هذه العلوم الأخر . لكن والتبكيئات الكاذبة  
 أيضا على هذا المثال تكون بغير نهاية ، وذلك أن في كل صناعة التي كبادئ  
 ٣٠ تلك . فمعلوم إذن أنه ليس من جميع التبكيئات ، لكن يأخذ الأنحاء من هؤلاء  
 اللواتي من صناعة الجدل : وذلك أن هؤلاء مأميات عند كل صناعة وقوة .  
 وأن يرى التبكييت في كل علم هو للعالم إن كان يرى أن ليس هو ، وإن كان  
 ٣٥ موجودا من قبل ماذا هو . وأما التي من العامة والتي ليست تحت صناعة  
 واحدة فن هؤلاء الجدليات . وإن كان يوجد لنا من أي هؤلاء القياسات  
 المشهورة بسبب أي شيء كان فوجود لنا من هؤلاء التبكيئات أيضا :  
 ٤٠ وذلك أن التبكييت هو قياس التناقض . فإذا إن إيا قياس واحد ، وإما  
 قياسان<sup>(٤)</sup> : التناقض . القياس الذى به<sup>(٥)</sup> إيا قياس يرى ، وإما جدلى  
 ١٧٠ يرى — فهو تبكييت التناقض .

(١) ف : مشاركا . (٢) ف : أنه . (٣) ف : وذلك أنه إن كان .

(٤) ف : قياسان التناقض . (٥) ف : هؤلاء .

فوجود لنا إذن من كم توجد جميع التي كهذه<sup>(١)</sup>، وإن كان موجوداً لنا  
 هذا ؛ والحلول أيضاً موجودة لنا ، وذلك أن معاندات هؤلاء هي حلول .  
 وموجود لنا أن من كم تكون هذه<sup>(٢)</sup> اللاتق ترين وهؤلاء اللواتق ترين ، لا في  
 أى-كان ، لكن في هؤلاء اللواتق كهذه ، وذلك أنها غير محدودات إن فكر  
 إنسان في أن من كم يرين هؤلاء يعرض . فإذا هو ظاهر أن للجسدي  
 يوجد أن يجد أن يأخذ هؤلاء العاميات إن كم تكون أو هذه اللواتق<sup>(٣)</sup>

### نقل عيسى بن زرعة

من الصنائع ، وذلك أن المعلومات كثيرة غير متناهية . فمعلوم إذن أن  
 البراهين أيضاً كذلك . والتبكيكات قد تكون صادقة ، لأنه كما لنا أن نبين فلنا  
 أن نبكت من يضع نقيض الحق — مثال ذلك الوضع بأن للقطر والضلع  
 مقداراً مشتركاً : فإذا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار  
 مشترك . فنحن إذن محتاجون إلى أن نكون طرفين بجميع الأشياء ؛ وذلك  
 أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ، وهذه من الأمور  
 التي في الطب ، وهذه من العلوم الأخر . وكذلك التبكيكات الخمسة . . . تكون  
 غير متناهية ، وذلك أن في كل صناعة يوجد قياس كاذب — مثال ذلك :  
 أما في الهندسة فقياس هندسي ، وأما في الطب فطبي ، أعني أن في كل

(١) ف : كهؤلاء . (٢) ف : هر . (٣) ف : هؤلاء .

(٤) ف : ولعل المعلومات أن تكون غير متناهية . (٥) ص : مقدار .

صناعة ما هو بحسب مبادئ تلك الصناعة . فمعلوم إذن أنا ليس إنما نأخذ  
المواضع من جميع التبيكات ، بل من المأخوذة من الجدلى ؛ وذلك أن هذه  
التي تعم كل صناعة وقوة . فأما النظر في التبيك الذى يكون فى جميع  
العلوم ، وهل هو مazon لا حقيقة له ، وإن كان موجودا ، فمن قبل ماذا  
وجوده — فهو من شأن العالم . فالذى يكون من الأمور العامة التى ليست  
تحت واحدة من الصنائع هو من المقدمات الجدية . فإذا كان عندنا  
مماذا تكون القياسات المشهورة نحو أى شئ أردنا ، فإن لنا أن نعمل من  
هذه تبيكات ، وذلك أن التبيك هو قياس التناقض . فقياس التناقض  
إذن إما أن يكون واحدا ، وإما أن يكون اثنين . فالقياس إذن الكائن  
بهذه الأشياء : كالتقياس مazon أو قياسا جدليا أو جدليا مazon ، فهو  
تبيك بالتناقض .

فقد حصل لنا إذن عن كم شئ تكون أمثال هذه الأشياء كلها . وإذا  
كانت هذه حاصلتنا فإن حلها<sup>(١)</sup> موجود عندنا ، وذلك أن بوجود هذه توجد  
الحلول . وقد حصل لنا عن كم شئ تكون القياسات المظنونة .  
والمظنونات ليست موجودة فى<sup>(٢)</sup> ما اتفق ، بل فى التى وجودها على هذا  
النحو ، وذلك أن الإنسان لو فكر فى عدد الأشياء التى من أجلها يظن أن  
هذه الأشياء تعرض وحدها غير محدودة . فقد ظهر إذن أن الجدلى هو الذى



يمكنه أن يأخذ من الأمور العامة كم الأسباب التي عنها تكون : إما أسباب  
التبكيك ، أو التي [لها] تظن تبكيكنا

## [ ١٣٤٣ ] نقل قديم

فسمى أن العلوم لا نهاية لها ، ومعروف أن براهينها كذلك . وقد تكون  
تبكيكنا محققا صادقا لأن كل ما جاز لأحد أن يثبت فيه برهانا قد يجوز تبكيك  
لمن وضع نقيض الحق<sup>(١)</sup> — كقولك إن كان من وضع أن القطر مقدر ، فقد  
يجوز للتبكيك إثبات البرهان أن القطر غير مقدر . من أجل ذلك نحتاج إلى أن  
تكون بجميع هذه الأشياء وأمثالها مهرة علماء<sup>(٢)</sup> ، لأن هذه الأقاويل إنما تثبت  
من أوائل صناعتها : فما كان منها للساحة فإنا يقوم بقدر أوائلها وتناجها ،  
وكذلك ما قيل في الطب وسائر الصناعات . وأيضا فإن النقائض الكاذبة  
لا غاية لها بمثل ما قلنا في العلوم إنها لا نهاية لها ، لأن في كل علم من العلوم  
مقاييس كاذبة كقولك : قياس مساحي في المساحة > وقياس طبي  
في مذهب الطب<sup>(٣)</sup> . وقولي : « قياس في الصناعة » إنما أريد به الذي  
وضع في أوائل الصناعة . ولستنا نتفقد ولا نأخذ في كتابنا هذا جميع أنحاء<sup>(٤)</sup>  
التبكيك والتجهين من الكلام ما خلا الذي يذهب فيه المجادلون ، لأن الانحاء  
التي يأخذ فيها أهل التجهين هي عامة لكل صناعة ولكل قوة كلام . فاما

(١) تحتها : نقبضة . (٢) ف : وأشباعها . (٣) ف : فهما .

(٤) هذه الزيادة ( وتوجد في الأصل ) بالأحرى الماشي .

(٥) ف : تبين . (٦) تحتها : ياخذون .

التجهين والتبكيك الذى يكون فى ضرب من ضروب العلم على حدته فليست معرفه إلا للمذاق الماهر به : كان متخيلا بالتجهين ، أو كان حقا ، أو لم يكن .  
فأما معرفة التجهين والتبكيك الذى يكون من كل مشاغب<sup>(٤)</sup> فذلك واجبة على أهل الجدل ، وهم الديالطيقون<sup>(٥)</sup> ، لأننا إذا وجدنا ما منه تكون المقاييس المحموده عن أى الأسماء كانت ، فنحن واجدون ما منه يكون التبكيك :  
لأن التبكيك إنما هو مقياس مناقضة ، وإن كان مقياسا متناقضان فهما<sup>(٦)</sup> إذن تبكيك .

فلا محالة أنه قد حصل من كم جهة يكون هذا ومثله من التبكيك ، وإذا قد وجدنا ذلك فقد أصبنا النقض عليه لأن فى تناقضها نقضا .  
٩٤

(١) ثم : فى نسخة أخرى : والتبكيك والمباككة التى لكل علم إنما يعرفها الصام للمذاق . — كان ينبغي أن يزد فى قوله لكل عالم فى صناعة نفسه . ( هذا فى إذا مش أيضا ) .  
(٢) ف بالأحر : ( فى ) كل ( سرب ... ) .  
(٣) عند هذا الموضع بالهامش : إنه وإن كانت أجناس العلوم متناهية ، فإن جزئيات لانهاية لها ، كذلك لانهاية بلجزئيات المباككة ، ولها ولكل صناعة أوائل . فليس أوائل صناعة الرياضات أوائل قلايعيات .  
(٤) ثم : بنقل آخر : والتبكيك ( ف : والمباككة ) التامى الذى ليس تحت صناعة واحدة .  
فأما ذلك من صناعة الجدل .

- (٤) ف بالأحر : فى ( كل ) مشاعا ( وليس ) تحت ( واحدة من الصناعات ... ) .  
(٥) ص : الديالطيقون . (٦) ف بالأحر : الأشياء .  
(٧) ص : مقياسين متناقضين . (٨) ف : فهما .  
(٩) ف : وأمثاله .

وفي خلال ذلك قد استبان لنا المتخيل منها من كم جهة يكون . وقول :  
 " تخيل " لست أريد به ما كان متشبا بشيء مشار إليه « بل ما كان شبيها  
 بكذا وكذا ، وهو شيء غير محدود » فكذا هي أنواع التبكيث المخيلة إن  
 أحد استقصى النظر فيها فعلم من كم جهة تكون . فقد استبان أن المجادل  
 يجد السبيل لوجد<sup>(٢)</sup> هذه الضروب وأخذها مما منه تكون وأخذها إياها بمعنى  
 مشترك ، فإما : تبكيثا محقا وإما تخيلا ، والمجادل لا يعدو

[ ٣٤٣ ب ] نقل يحيى بن عدى

للتبكيثات أو التبكيث الذى يرى أو الجدلية التى ترى أو المنهجية .

١٠

### < الجمع اللفظية والجمع الموضوعية >

وليس يوجد فصل الكلمات الذى يقول ناس بأن يكون : أما هؤلاء<sup>(٣)</sup>  
 الاسم ، وأما هؤلاء فلهى الاعتقاد . ذلك أنه شيع أن يظن أن كلمات ما يمكن  
 لدى<sup>(٤)</sup> الاسم وأحرىات لدى<sup>(٥)</sup> الاعتقاد ، لا هن هن بأعيانهن . وذلك أن  
 ماذا هى التى لدى<sup>(٦)</sup> الاعتقاد إلا التى متى لم تستعمل الاسم الذى إذا ظن الذى  
 يسأل الذى سئل يعطى ، وهذا هو هو بعينه لدى<sup>(٧)</sup> الاسم أيضا . — وأما التى  
 لدى<sup>(٨)</sup> الاعتقاد فتى فهم الذى يعطى وأن الاسم يدل على كثيرة ، يظن إنسان

(١) ف : تبين . (٢) ف : إل وجود .

(٣) ف : فلهى . (٤) ف : نحو .

( أى الذى يُسأل والذى يُسأل ) أنه يدل على واحد على مساواة والموجود يدل  
 معاً وكثيرين ، لكن والذى بحيث والذى يسأل كـرين<sup>(١)</sup> إذ يظن أن الموجود  
 واحد ، والكلمة هى أن الكل واحد — هذا يكون نحو يتكلم لدى الاسم  
 ولدى الاعتقاد الذى يسأل . وإن ظن إنسان أنه يدل على كثيرة فمعلوم  
 أنه ليس لدى الاعتقاد . أما أولاً فهى لدى الكلمات التى كهذه : أرى  
 ٢٥ هى التى لدى الاسم ولدى الاعتقاد جميع التى تدل على كثيرة ؟ وبعد ذلك  
 لدى ، إما كان ، وذلك أن الذى هو لدى الاعتقاد ليس هو فى الكلمة ، لكن<sup>(٢)</sup>  
 بأنه ليس لدى بحيث كيف هو لدى هؤلاء اللواتى تطالب . — وأيضا يمكن  
 أن يكون جميع هؤلاء لدى الاسم : وذلك أن معنى لدى الاسم هو معنى أنه  
 ٣٠ ليس يكون لدى الاعتقاد هو هاهنا وألا تكون كلها أشياء أخرى ، لا لدى الاسم  
 ولا لدى الاعتقاد أيضا . وهؤلاء يقولون تكون كلها وتنقسم<sup>(٣)</sup> أما لدى الاعتقاد  
 جميعا ، وأما آخر فلا . — لكن جميع القياسات هى من معنى على طريق الكثرة<sup>(٤)</sup>  
 ٢٥ هى من هذه أفراد هؤلاء التى من الاسم ، وذلك أنه شيناً قيل إنه يقال إن  
 جميع هؤلاء اللواتى من اللفظ هم من الاسم ، لكن هن ضلالات ما ، لا  
 يوجد لديها<sup>(٥)</sup> الذى بحيث ، لكن بما يوجد له سؤال كهذا ، أى الذى يدل على  
 صكيرة .

وبالجملة ، هو شنع أنه يتكلم فى التبكيت .

٢٧١

(١) Zenon ، والقاد يرون هذه الكلمة زيادة من الشراح ولم توجد فى نص أرسطو  
 الأصلى . (٢) ثمة نسخة : لكن بأنه الذى بحيث . (٣) ف : ويقسمون .  
 (٤) ف : الكثير . (٥) ف : الصوت حيز . (٦) ف : نحوها .

## نقل عيسى بن زرعة

أو أسباب التي تظن جدلية أو المحتحنة <sup>(١)</sup>.

١٠

١٠

## < الحجج اللفظية والحجج الموضوعية >

وليس الذى يقوله بعض الناس فى الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب الاسم <sup>(٢)</sup>، وبعضها بحسب الاعتقاد فصلاً لها . وذلك أنه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التى يُنحَى بها نحو الاسم غير الألفاظ التى يُنحَى بها نحو الاعتقاد، فإنها ليست واحدة بأعيانها، وذلك أنه ليس معنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يُستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المسئول أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة فى <sup>(٣)</sup> التى نحو الاسم . فإما إلى نحو الاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه <sup>(٤)</sup>، فإن ظن ظان، إذا كان الاسم دالاً على كثير، أنه يدل على واحد : سائلاً كان أو مسئولاً، فإنه يكون دالاً على واحد وكثير معاً، إلا أن المحجب والسائل - شبيهاً بزَيْنٍ فى مسئلته <sup>(٥)</sup> - وهو يظن <sup>(٦)</sup> أن الموجود واحد، وقوله هو هذا : « إن الكل واحد » . فهذا الكلام متوجه

١٥

٢٠

(١) ف : الامتناعية . (٢) ف : نحو . (٣) ف : ينحى بها نحو .

(٤) ف : يجب به . (٥) يقصد زَيْنُون الإيل Zénon d'Elée .

(٦) ف : عند . (٧) ف : عند ظنه .

- نحو الاسم وهو بحسب اعتقاد السائل<sup>(١)</sup> . فإن ظن أنه يدل على كثيرين معلوم  
 أن هذا ليس هو بحسب الاعتقاد<sup>(\*)</sup> . فاما النظر في هذه الأقاويل أولا فيكون  
 ٢٠ على هذا النحو : أرى الأقاويل التي ينحى بها نحو الاسم ونحو الاعتقاد<sup>(٢)</sup>  
 وهي جميع التي تدل على كثيرين ؟ ثم ينظر بعد ذلك : أى هذه يتبقى ؟  
 وذلك أن الذى يقصد به قصد الاعتقاد وليس بوجود في اللفظ ، بل  
 هو فيما للجيب أن يذكره من حال القول عند الأمور المطلوبة<sup>(٣)</sup> . - وقد يمكن  
 أيضا أن تكون هذه كلها مما ينحى به نحو الاسم ، ذلك أن معنى أن يقصد  
 بها قصد الاسم هو في هذا الموضع [ ١٣٤٤ ] ، ألا يقصد بها قصد  
 الاعتقاد . وذلك أنها إن لم تكن كذلك فجميعها أن تكون شيئا آخر ليس  
 هو الذى نحو الاسم ولا الذى نحو الاعتقاد . وقد قال هؤلاء إنها بأسرها  
 ٣٠ موجودة ، وإن جميعها تنقسم إما إلى التي نحو الاسم أو نحو الاعتقاد ؛  
 وقال آخرون ليس الأمر كذلك . - بل جميع القياسات التي تكون مما  
 يقال على أسماء كثيرة إنما توجد من هذه . واليسير من هذه هي التي من  
 الاسم . والقول بأن جميع التي تكون من اللفظ هي من الاسم ، فقد قيل

(١) ش : يدل ما بين العلامتين (النجنتين) في نقل تاريخنا ما هذه حكاية : فإن ظن ظان  
 إذا كان الاسم دالا على كثير أنه يدل على واحد ، فإن ذلك أيضا يكون في السائل والمنقول -  
 مثال ذلك : أرى الموجود يدل على واحد أو على كثير ؟ إلا أنه كذلك في الجيب والسائل .  
 وذلك أن زينا إنما مال وهو يتل أن الموجود واحد . والمنقول هو : « هذا الواحد هو كل  
 شيء » . فهذا القول هو كذلك بحسب الاسم وبحسب اعتقاد المنقول .

(٢) ف : يقصد . (٣) ف : قصد . (٤) ف : التي تسأل عنها .

١٠ على جهة شتيعة ، بل القول بأنها تفضيلات ما وإنما ليست بحسب ما يراه المحيى فيها ، لكن بأن يكون السؤال الذى على هذا النحو هو الدال على كثير .

## نقل قديم

١٠ أن يكون إما محيلاً فى مجادله وإما ممتنعا .

١٠

## < المجج اللفظية والمجج الموضوعية >

١٥ وليس هناك فصل كالذى قال بعض الناس فى دلالة الاسم وفى المعنى الثابت<sup>(١)</sup> فى الفكر من دلالة الاسم ، فىكون المعنى فى الاسم غير المعنى الراكد فى الضمير . فإنه من القحيح أن يُظن أن دلالة الاسم فى ما يثبت عليه المعنى فى النفس . ومن تأول الاسم على غير ما يثبت فى الفكر لا يزل<sup>(٢)</sup> الاستعمال للاسم تحت<sup>(٣)</sup> الجواب من المسئول عنه<sup>(٤)</sup> ، وكذلك صرف المعنى عن دلالة الاسم لا يكون إلا للشك فيما فهم<sup>(٥)</sup> وأجابه المسئول . فإن أحد ظن — سائلا كان أو مسئولا — أن الاسم الكثير الدلائل مفرد بالدلالة كقولك فى الواحد وفى الموجود أو ما يثبت عليه أنه هذه ، وليس منها شىء إلا دليل على كثير ، فالسائل والمسئول قد يتبس عليهما الكلام كالذى فعل زين ، فإنه ظن

(١) ف : المنصور . (٢) تحتها : ما .

(٣) ص : لا يزال . والتصحيح بالأحرى فوقها .

(٤) صحح بالأحرى فى المامش هكذا : بحيث .

(٥) تحتها : فيه . (٦) بالأحرى فوقها ( فهم ) .

(٧) ش : فإن كان الاسم الذى يدل على كثير وظن به إنسان أنه يدل على واحد .

- بالواحد أن دلالاته مفردة فَضَّلَ ، وكان ما أثبت من مسئلته أن الكل واحد ،  
فصار التضييل في هذا الموضع إنما يكون من قبل الاسم وليس من التي  
في الضمير أو في فهم المسئول . — فإن أحد ظن <sup>(١)</sup> بالكثير الدلائل من قبل  
الاسم المشترك أن دلالاته كثيرة ، فقد استبان أن التضييل فيه ليس من قبل <sup>(٢)</sup>  
كلمة الضمير . فلا محالة أن أول التضييل يكون في مثل هذه الكلمات التي  
نرفعها إلى لفظ الاسم وإلى معنى الضمير فندل على الكثير في أى الأشياء  
قيلت : <sup>(٣)</sup> وليس يستبين <sup>(٤)</sup> في الكلمة ما في الضمير ، ولكنه يستبين <sup>(٥)</sup> ذلك بوجهة  
من الجواب من المسئول على ما يخرج من الكلام . — فاما من قبل اللفظ  
بالاسم ففسد يمكن أن تكون كلها : وأما ما هنا فما لم يكن فصلا <sup>(٦)</sup> من قبل  
المعنى فهو بالاسم يتضلل <sup>(٧)</sup> . فإن لم تكن كلها كذلك فسيكون غيرها ،  
لا من قبل الاسم ولا من قبل الضمير . ومن الناس من قال إنها كلها :  
إما من قبل الاسم ، وإما من قبل المعنى ، وعلى مثل ذلك <sup>(٨)</sup> يقسمونها  
ولا يزعمون أنه يكون غيرها . — إلا أنها تكون منا بيسير من الأكثر ، فمنها

(١) ص : أحدا . (٢) ش : في نسخة أخرى : ليس عند الضمير ، وأول ذلك  
عند الكلام الذي بهذا النحو ، فهو إذن تلك التي عند الاسم وعند الضمير جميع تلك التي تدل  
على كثير . ثم بعد ذلك عند أى الأشياء كان ، فانه ليس في الكلام ذاك الذي عند الضمير .  
(٣) ف : ما في . (٤) ف : يبين . (٥) ف : يكن متصلا .  
(٦) ف : بتصل . (٧) ف : حسب . (٨) ف : مقاييس . ش :  
ينقل آخر : ولكن جميع السوابج وسات إنما من المكثّر ( ف : الكلى ) والمفردات منها  
هذه التي من الأشياء .



ما هو فصل من جهة الاسم : وقبح أن يقال إن كل ما كان مضللاً من جهة اللفظ فذلك من قبل الاسم : ففقد تكون مضلات لا من قبل جواب المجيب عليها ، ولكن من قبل الكلمة في المسئلة وما يدل عليه من الكثير .

وقبح النية أن نتكلم في شيء من التبيكيت والتضليل قبل أن نتكلم في المقياس ، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس . ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم أولاً على المقاييس .

[ ٣٤٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

لا في القياس أولاً ، وذلك أن التبيكيت هو قياس ما : فلاذن ينفع<sup>(١)</sup> في القياس القياس الذى قبل القياس ، وفي التبيكيت الكاذب والذى كهذا هو تبيكيت يرى . وقياس التناقض بسببه تكون العمالة ، وفي التناقض<sup>(٢)</sup> (ودلك أنه يجب أن يزداد التناقض) متى كان فيهما كليهما التبيكيت الذى يرى . ويوجد «أما أن الساكت يتكلم» ففى التبيكيت<sup>(٣)</sup> أو فى القياس<sup>(٤)</sup> ، وأما أن «ما ليس للإنسان يملأ» ففيهما كليهما ، وأما التى بـ «شعر أوميروس الشكل الذى بالدائرة» ففى القياس<sup>(٥)</sup> ، وأما الذى ولا فى واحد منهما فقياس صادق .

- 
- (١) ف : أى ينفع أن يتكلم فى القياس الذى قبل القياس . (٢) ف : من قبله .  
 (٣) ف : أكثر من . (٤) ف : ويجب . (٥) ف : بهما .  
 (٦) ف : فالتبيكيت . (٧) ف : أو بالقياس . (٨) ف : فيهما .  
 (٩) ف : فى القياس .

ولكن من حيث جاءت الكلمة <sup>(١)</sup> : أولا الكلمات اللواتى فى التعاليم لدى  
الاعتقادهن أو لا ؟ وإن استحسن إنسان أن المثلث يدل على كثيرة، ليست  
١٥ كهذا الشكل الذى منه كان يجتمع <sup>(٢)</sup> ، غنى القائمتين : أية الذى اعتقد هذا  
بصينه يتكلم ، أم لا ؟

وأبضا إن دل الاسم على كثيرة، وذلك لا يفهم ولا يظن ، كيف لا يتكلم  
هذا لدى الاعتقاد ؟ أو كيف يجب أن يتكلم <sup>(٣)</sup> إذ يعطى القسمة (أو يسأل إنسان  
٢٠ إن كان موجودا أن الساكت يتكلم) أولا أو يوجد كأنه لا ، ويوجد كأنه  
نعم ؟ وإن أعطى إنسان بنـير نهاية فالذى يتكلم ليت شعـرى أليس لدى <sup>(٤)</sup>  
الاعتقاد يتكلم ؟ وهذا على أن الكلمة يظن أنها لتي من الاسم . فليس إذن  
يوجد جنس ما للكلمات لدى الاعتقاد <sup>(٥)</sup> . لكن أما هؤلاء فهن لدى الاسم <sup>(٥)</sup> ،  
وهؤلاء ليس جميعهن ولا تبكيات ، لكن ولا هؤلاء اللواتى يرين ، وموجودة  
٢٥ التى لأمر اللفظ تبكيات ترى أيضا — مثال ذلك من العرض وآخر .

وإن أهل إنسان أن يقسم ، ” أعنى أن الساكت يتكلم ” : أما هؤلاء  
فهكذا ، وأما هؤلاء فهكذا : إلا أن هذا هو أما أولا فإنه شنع أن يؤهل ،  
وذلك أنه يوجد حيننا ألا يظن الذى يسأل <sup>(٦)</sup> أنه على طريق الكثرة ؛ وليس  
٣٠ ممكنا أن يقسم التى لا يظن . وأما بعد ذلك فإن يعلم بكون شئ آخر ، وذلك  
أنه يجعل الذى يداوم كماله ظاهرا ولا يعلم ولا يظن أنه يقال <sup>(٧)</sup>

(١) ص : حاب . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى : ينتج .  
(٤) ف : يسأل . (٥) ف : نحو . (٦) ف : الصوت .  
(٧) ف : التى مثلت أنها . (٨) ف : يواظب . (٩) ف : أنها .

## نقل عيسى بن زرعة

وقد يبيع بنا بالجملة أن نتكلم في التبيكيت قبل أن نبدأ بالكلام في القياس : وذلك أن التبيكيت هو قياس ما ؛ فالأول إذن أن نقدم الكلام في القياس<sup>(١)</sup> الذي له يقدم على الكلام في التبيكيت<sup>(٢)</sup> الكاذب ؛ وذلك أن ما جرى هذا المجرى هو تبيكيت مظلون . وقياس المناقضة هو الذي يكون عليها موجودة إما في القياس أو في المناقضة<sup>(٣)</sup> ( وينبغي أن يضاف إلى القول لفظ التناقض ) ، إذا كان التبيكيت المظلون موجودا فيهما جميعا<sup>(٤)</sup> . فاما القول إن "الساكت يتكلم" فيوجد في التناقض لا في القياس . فاما أن "الإنسان يعطى ما ليس له" فيوجد فيهما جميعا . وأما القول بأن "شعر أومبروس له شكل الدائرة" فإن ذلك يكون في القياس . والقياس الذي قد عدم كل واحد من هذه فهو قياس صحيح .

وليس ذلك من مصدر القول<sup>(٥)</sup> ، ونبدأ أولا بالكلام في الألفاظ التي في التعاليم<sup>(٦)</sup> : هل هي مما ينحى به نحو الاعتقاد أم لا ؟ وإن استجاد قائل القول في المثلث إنه يدل على معانٍ كثيرة ، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل الذي يتحصل منه أن زواياه مساوية لفاعمتين : أترى هذا يتكلم بحسب اعتقاد ذاك ، أم لا ؟

(١) ف : نسخة : سوء القياس . (٢) ف : يستحق التقدم . (٣) ف : ناوفيل : ف كذب الكاذب . (٤) ف : التناقض . (٥) ف : سبه . (٦) ف : ينحى في المفردات والنظم . (٧) ف : مخرج اللفظ . (٨) ف : الأناويل . (٩) ف : العلوم . (١٠) ف : مجتمع .

- فأما إن كان الاسم أيضا يدل على كثيرين ، فإن ذلك لا يفهم هذا ولا يظن<sup>(٢)</sup> ، كيف يكون كلام هذا ليس نحو الاعتقاد أو كيف كان يجب أن يتكلم : أبان يقسم ، (أو أبان يسأل: هل الساكت يتكلم) ، أم لا؟ أو قد يجوز أن يسلب ذلك بجملة ، ويوجهه بجملة ؟ فإن أعطى<sup>(٣)</sup> إنسان أن لانهاية موجودة : أفليس كلام الذى يتكلم نحو الاعتقاد ؟ وإن كان القول يوم أنه من التى من الاسم فليس يوجد إذن ما يكون نحو الاعتقاد جنسا للالفاظ<sup>(٤)</sup> .
- لكن أما هذه فهى التى نحو الاسم ، وهذه فليس جميعها تبكيات ولا من التى تظن كذلك أيضا ، وقد تكون اللواتى ليست من القول<sup>(٥)</sup> تبكيات مظنونة — ومثال ذلك من العرض ومن المعانى الأخر .
- فإن أوجب بعض الناس للقول بأن "الساكت يتكلم" أن يقسم حتى يكون منه كذا ومنه كذا : فإن هذا الإيجاب منه لهذا أولا شنيع<sup>(٦)</sup> ، وذلك أنه ربما لم يظن بالأمر الذى سئل عنه أنه مما يقال على أنحاء كثيرة [ ١٢٤٥ ] وليس يمكن أن يقسم ما لا يظن ذلك به . وأيضا ليكن أن يعلم شيئا آخر هو أن يجعله ظاهرا عند من لا دربة له كدربته ، وليس يعلم ولا يظن أنه مما يقال على جهات كثيرة من قبل أن فى

(١) ف : أى المحجب .

(٢) ف : يوم .

(٣) ف : سلم .

(٤) ف : للاقاريل ؛ بل .

(٥) ف : اللفظ تبكيت مظنون .

## نقل قديم

قبل أن نتكلم على التضييل الكاذب ، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضييل مخيل ومقياس متناقضة . ولذلك يجب أن تكون الدلة إما في المقياس ، وإما في الإنطافاسيس وهي المتناقضة ( وقد ينبغي أن يزيد فيقول : ربما كان التضييل المخيل في الأمرين جميعا ) . فقولك : " الساكت يتكلم " — وهو تضييل وهو من الإنطافاسيس لا في المقياس . وإذا " أعطى الإنسان من كلامه ما ليس له " كان المضلل في الأمرين . وقولك إن " شعر أوميروس إنما هو شكل بدائرة " فهذا بقول مضل بالمقياس . وما لم يكن واحدا من هذه فهو مقياس صادق .

فلنعمد إلى ما جرى عليه الكلام ؛ ولننظر : من أين يكون التضييل في كلام المعلوم : من الفهم أو من غير الفهم ؟ وإن أحد ظن أن المثلث كثير الدلائل وأعطى أنه ليس مثل الشكل الذي يجتمع فيه خطاين متساويان ، فما نحن قائلون : هل قابل هذا القول عند نفسه فهم ، أم لا ؟ وأيضا إن كان الاسم دليلا على أشياء كثيرة والناظر فيه لا يقسمه ولا يظن ذلك ، فكيف تكون ضلالة ذلك عند نفسه أو كيف ينبغي أن يسأل

(١) ف : كفولك . (٢) ف : المناقضة .

(٣) ش : إن القائل إن كل مثل متساوي الساقين ثلاث زواياها مساوية لأربعين قائمتين قد صدق ، ولكن إن كان مني أن هذا هكذا من أجل أن كل مثلث ثلاث زواياها مساوية لقائمتين فقد أصاب . وإن كان إنما عني أن زوايا الثلاث مساوية لقائمتين من أجل أنه متساوي الساقين فليس ذلك كذلك ، وإنما هي كذلك من أجل أن هذا أول لكل مثلث .

- ٢٠ إلا أن يعطى أولاً (إن أحد سأل فقال: يجوز للساكت أن يتكلم أولاً يجوز)،  
أو ذلك جائز مرة ، ومرة ليس بجائز . فإن أجاب بحجب فقال إنه ليس  
بجائز ألينة ، ثم تكلم الساكت ، أفا أن يكون المحجب مبكراً عند نفسه ؟  
وقد يظن أن التضييل في هذا القول من قبل الاسم . < (٢) > لا محالة  
أنه ليس لهذا الكلام الذى يسند إلى الفكر جنس جامع له ، بل إنما يكون  
٢٥ بعضها من قبل الاسم . وليست كلها مِضْلَات ، ولا المخيلة كلها مِضْلَات ،  
فقد تُخِيل مِضْلَات من غير اللفظ كالذى يكون من العارض في الكلام .

- فإن أحد حمل نفسه على القسمة فقال: إن "للساكت أن يتكلم" إما هكذا  
٢٠ وإما هكذا — فليعلم أولاً أن ذلك قبيح به ، لأنه ربما لم يكن المسئول  
متصرفاً لأوجه كثيرة ولا فيهما بالقسمة وما لم يكن مظنوناً لم تكن قسمته .  
وأيضاً إن إفادة العلم ليست غير إثباته على غير فكر المنكر وعلى خلاف  
الجاهل الظان له ، وإلا فبالمانع له من أن يفعل < ذلك > فيما ليس  
بمباح ؟ !

(١) ص : فإذا أن يكون . ف : يكون . (٢) الزيادة بالأحر .

(٣) ف : متبناً لقسمة . (٤) ف : لا .

(٥) ش : في نسخة أخرى ينقل آخر : ثم بعد ذلك إن قولك يتكلم شيء آخر ، فيجعلها ظاهرة  
لمن ليس له فهم إلا بعلم ، ولا يظن أنها تنال بشيء آخر ، وفي هذه التي ليست بمضاعفة ما الذى  
يمنع أن يضيع هذا ، مثل قولك : أ رأيت يا هذا مساوياًت هي المتوجهات فبقرات في أربعة .  
(٦) الزيادة بالأحر فوقها .

[ ٣٤٥ ب ] نقل يحيى بن عدى

على وجه آخر من قبل أن هي هؤلاء غير المضاعفات أيضا ما الذى يمنع  
 من أن يفعل هذا : أترى الوحدات التى فى الرباعيات هن مساويات للثنائيات ٣٥  
 والثنائيات هن : أما هؤلاء فتتحدث هكذا ، وأما هؤلاء فهكذا ؟ وأترى هؤلاء  
 الأضداد علم واحد ، أم لا ؟ وموجود أضداد أما هؤلاء فمعلومات ؛ وأما هؤلاء  
 فقير معلومات . وبالجملة ، فالذى يؤهل هذا لا يعلم أن الذى يعلم هو آخر  
 غير الذى يفحص بأن الذى يجب أن لا يسأل بل أن يجمل معلوما ، وأما ذاك ١٧١ ب  
 فإن يسأل .

١١

< أنواع تجاهل المطلوب >

وأيضا فإن يؤهل أن يضع أو أن يرفع ليس هو الذى يبرهن ، لكن  
 للذى يأخذ تجربة . والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبل هذا يفكر  
 فى هؤلاء ، وذلك أنها ليس تبصر الذى يعلم ، لكن الذى لا يعلم ويظن . — فأما  
 ذاك الذى يبصر بالآخر هؤلاء العاميات بجدل . وأما الذى يفعل هذا فنجلا ٥  
 فسوفسطائى . — والقياس المراتى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياسا  
 من قبله الجدلية هى ممتحنة ، فَأَنَّ كَانَتْ النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب ١٠

- |                           |                    |                |
|---------------------------|--------------------|----------------|
| (١) ف : يعمل .            | (٢) ف : ليت شعرك . | (٣) ف : فأن .  |
| (٤) ف : ترى .             | (٥) ف : فى الامر . | (٦) ف : يعمل . |
| (٧) ف : هل طريق التخييل . | (٨) ف : أجله .     |                |

من قبل ماذا . و < ثانياً > جميع التضييلات اللواتى لنسب بحسب صناعات  
كل واحد ويظن أنهم موجودات بحسب الصناعات . وأما هؤلاء الرسوم  
الكاذبة فليست غير مرئية ، ولكن هؤلاء اللواتى تحت الصناعة ،  
هـنّ فارلوجسمو < س > . فليس إن كان موجوداً رسمٌ ما كاذب عند  
الصادق — مثال ذلك الذى لبقراط [ أى التبريع الذى بالمنسفس<sup>(٣)</sup> ، أى  
الأشكال الهلالية ] . لكن كما ربع بروسن الدائرة إن كانت الدائرة تُربع ؛  
إلا أنه ليس بحسب الأمر . ومن قبل هذا هو سوفسطائى . وأما متى كان  
يرى من قبل هؤلاء اللواتى كهذا قياساً ، فكلية مرئية ، والذى يرى قياساً  
كالأمر<sup>(٥)</sup> وإن كان قياساً هو كلمة مرئية ، وذلك أنه إنما يرى بحسب

### نقل عيسى بن زرعة

هذه التى ليست مضاعفة أيضاً ما الذى يمنع من أن يفعل هذا الفعل :  
أترى الوحدات فى الأربعة مساوية للثنائيات ، وثنائيات هذه فوجودها  
متحدةً يكون على هذا الوجه ، وهذه على هذا النحو . وليت شعرى : هل  
الأضداد علمها واحد أم لا ؟ وقد يكون : أما بعض المتضادات لمعلومة ،  
وبعضها غير معلومة . ويظن ، بالجملة ، أن الذى يسوى بين هذه ليس يعلم أن  
المعلم غير الذى يبحث عما ينبئ<sup>(٩)</sup> ؛ فأما الذى يعلم فلا يسأل ، بل يعمل  
الأمر معلومة ، وأما ذلك فإن يسأل .

(١) ف : أجل . (٢) فارلوجسمو = تضليل παραλογισμος

(٣) منفس = هلل = μηνίσκος وما بين المعقوفين يرى ديكر Diels أنه زيادة  
وضعا الشراح . (٤) ف : مرأى . (٥) ف : بحسب الأمر . (٦) ف : لا مانع .  
(٧) ف : على هذه الجهة . (٨) ف : الذى يعلم . (٩) ف : عن الواجب .

١٥

٢٠

٣٥

١٧١ ب



## &lt; أنواع تجاهل المطلوب &gt;

وأيضاً فإن المبرهن ليس له إما أن يضع<sup>(٢)</sup> أو أن يرفع بالسوية ، بل ذلك الذى يمتحن . وذلك أن الامتحان جزء من صناعة الجدل ، وهذه العملة يكون نظرها فى هذه المعاني ، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ، بل مع الذى لا يعلم ويظن ذلك به . — فاما الذى ينظر فى الأمر من قبيل الأشياء العاقبة فهو جدل . والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفصل هو سوفسطائى . — وأما القياس المراثى والسوفسطائى فهما واحد يظن أنه قياسى — ومن أجلهما تكون الجدلية هي المتحنة . فإن كانت النديجة صادقة والقياس الذى يكون على «لم الشيء» هو الطالب و«ثانياً» جميع التضييلات هي التي ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع ، ويظن أنها بحسب الصناعة . وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير صرائية (إلا أن سوء القياس إنما يكون من الأمور المرتبة تحت الصناعة) ، فإن الرسم الكاذب ليس يؤدي إلى الحق — ومثال ذلك تربع الدائرة ، لا الذى عمليه بقراط بالأشكال المثلالية ؛ بل كما ربع بروسن الدائرة بالمربعات ، إن

(١) ش : فى نقل تاوفلا : وأيضاً فإن المبرهن < ليس له > أن يأتى بالإيجاب والسلب ، لكن عندما يريد الامتحان ، لأن الصناعة المتحنة هي جدلية ما . (٢) ف : يوجد . (٣) ف : الامتحانية . (٤) ف : جدلية . (٥) ف : الباحث . (٦) يوجد . (٧) بقراط = Hippocrates (٨) بروسن = Bryson

كانت الدائرة مما يرجع ، إلا أنه ليس بحسب الصنعة <sup>(١١)</sup> . ولهذا العلة يكون قياسه سوفسطائيا . فإذا كان القياس إنمّا يظن موجودا من أمثال هذه الأشياء ، فإن القول يكون مرائيا فأما الذى يُظن أنه قياس بحسب الأمر ، وإن كان ذلك القياس قولاً مرئياً <sup>(١٢)</sup>

### نقل قديم

٢٥ كقولك : أبت شعري أى الأحاد مساوية للأزواج فى التراجع ؟ !  
فإن الأزواج ما هو بحال كذا وكذا ؛ ومنها ما هو بحال غيرها ، أو كقولك : هل العلم علم واحد حاصر للأضداد ، أم ليس كذلك ؟ فن الأضداد ما كان معروفا ، ومنها ما ليس بمعروف . [ ١٣ ٤٦ ] فن أجاز هذا ومثله كان شبيهاً بمن جهل أن حال المفيد للعلم غير حال المكلم ، وأن الواجب على مفيد العلم ألا يكون سائلاً ، بل يكون مبيّناً عما علم وأن المسألة لغيره .

### ١١

### < أنواع تجاهل الرد >

وأيضاً إن الإثبات والنفي ليسا لمن لم أراد أن يُبَصِّر بالطريق ، وإنما هو للمجرب المتبحر ، لأن من شأه المجادل الامتحان والاختبار . من أجل

(١) ف : الأمر . (٢) ص : قول مرأى . (٣) ف : بالأحر .  
ومثل قولك : هل العلم بالأضداد واحد ، أم لا ؟ (٤) ف : مظهر ما علم ومفيدة .  
(٥) ش : فى نسخة أخرى : وأيضاً الوضع والرفع ليسا لمن تبصر ، ولكن للذى يأخذ التجربة ، لأن التجربة إنما هى نحو من الديالطبية ( ف : صناعة الجدال ) . ومن أجل ذلك على هذه نفى ، لأنها لا ترى الذى يعلم ، ولكن الذى لا يعلم ويظن ؛ وذلك الذى يرى بالقول هذه الدابة هو الديالطيق ؛ والذى يفعل هذه بالتخييل سوفسطائى .

ذلك كان بسطه في كل لون ، فيمتحن البصير ، ويمتحن الجاهل ، ويمتحن  
 المتري يرى أهل العلم . — والناظر في الحقائق من جمل الأشياء فذاك  
 مجادل بصحة ؛ والذي يفعل ذلك بالتخيل فذاك سوفطائي . — فالمفاسد  
 المشاغِب<sup>(٢)</sup> والسوفطائي إنما هما واحد مخيل بالمقياس الصحيح الذي  
 عليه يدين أهل الجدل بالامتحان . فإن صدقت النتيجة من كلامهم<sup>(١)</sup>  
 لأن الشيء الذي "من أجله" كان مقياسهم معطى . وكل ما مثله مما ليس  
 هو على طريق الصناعة فجميعها من المضلات في الصناعة ، لأن الكتب  
 التي يحاب فيها على أسماء قوم ليست من طريق الممارسة والشغب  
 من أجل أن المضلات إنما تفقد لنقض الصناعة . وليست الكتب  
 المنحولة كذلك ، وإنما كان مذهبها الصدق ، كالذي أفتيل باسم<sup>(٥)</sup>  
 بقراطيس [واقفال التربيع الذي يكون بالمنسقس وهو من نصف للدائرة]<sup>(٦)</sup>  
 ولكن كتربيع الدائرة الذي فعله ابروسن الحكيم ، إن كان يمكن تربيع الدائرة .  
 إلا أن ذلك لا يكون بالاستقصاء والحقيقة ؛ ولذلك وجب أن يكون من

١٠

١٥

- (١) ف : بطه . (٢) ف : الماري . (٣) تحتم : فهما .  
 (٤) ش : بنقل آخر : وإن كانت تبجبة صادقة ولتلك التي من أجل أى شيء . هو مطالب ؛  
 وجميع المضلات تلك التي ليست كصناعة يحمل واحد ، ويضن أنها كصناعة . فأما هذه المسميات  
 المكادبة فليست غير مارية ، ولكن تلك التي تحت الصناعة . (٥) ف بالآخر : معنى (٦) .  
 (٦) ف : قل . (٧) المنسقس =  $\mu\eta\nu\iota\sigma\kappa\omicron\varsigma$  = الملل .  
 (٨) ما بين مئة وثمانين هو ، كما لاحظ ديكر Diels ، تطبيق . فقم على النص الأصلي  
 لأرسطو ، وضعه أحد الشراح . (٩) تحتم : ياسين (٩) — وهو تحريف ظاهر .

طريق السوفسطائية . فالقول يحير إذا لم يكن نفس صنعة الشيء ؛ فذلك مقياس  
 ٢٠ مما يرى <sup>(٢٢)</sup> تحيّل ؛ وإن كان من نفس الشيء فذلك مقياس بعيد من قول  
 المماراة والشغب ، لأنه ما لم يكن من نفس الشيء بالحقيقة والاستقصاء  
 فذلك لغير تحيّل ، لذلك وجب أن يكون [ وجب ] مطيعا عالميا . < فكا >  
 أن الظلم

[ ٣٤٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

الأمر ، فإذا هو مطالب <sup>(٧)</sup> وجائر . وذلك أنه بمنزلة ما أن في الجهاد  
 يوجد للجهاد صورة ما هو جور جهاد ما ، هكذا جور الخصومة هو في مضادة  
 ٢٥ الكلمة المراتية : وذلك أن ها هنا الذين يشتون أن يغلبوا لا محالة كأنهم  
 يلقون جميعهم ، وها هنا هؤلاء الممارون . فأما هؤلاء الذين هم هكذا من  
 أجل الغلبة يظنون ممارين ومحبي الصفر ، وأما هؤلاء الذين فن أجل المدح  
 الذى على اللقب المراتى : وذلك أن المراء كما قلنا ملقب من حكمة ترى .  
 ومن قبل هذا يشاقون إلى البرهان الذى يرى . وهؤلاء المحبون للشغب  
 والممارون هم للكلمات هن ، لكن ليس من أجلهن بأعيانهن ، وكلمة هي ،  
 ٣٠

(١) ش : نقل آخر : كما رجع بروسن الدائرة ، إن كانت الدائرة ترجع .

(٢) ف : ذات . (٣) ص : المازة . (٤) ف بالأحر : بعد .

(٥) ش : وكما أن الظالم المضاد في الصراع . (٦) الزيادة بالأحر فوق الكلمة التالية .

(٧) ف : مخترع . (٨) وذلك أنه بمنزلة : ف : ومعملة . (٩) ف : نوع .

(١٠) ف : الخصومة . (١١) ف : ف . (١٢) راجع ف ١ ص ١٦٥ أ

ص ٢٢ . (١٣) ف : بأعيانهن . (١٤) ف : بعينها .

فهى تكون مرائية وشَفِيعية ، لكن ليس لها بعينها ، لكن : أما من حيث الغلبة التى ترى فشَفِيعية ، وأما من حيث الحكمة فرائية ، وذلك أن السوفسطائية<sup>(١١)</sup> هى حكمة ما ترى ، إذ ليست . والذى هو مِرْأى فى مكان يوجد له عند الجدل كما للكاتب الكاذب عند المهندس : وذلك أن الجدل والكاتب الكاذب يقرن<sup>(٢١)</sup> منها بأعيانها الهندسيات . لكن أما ذاك فليس مرائيا من قبل أنه من المبادئ والنتائج اللواتى تحت الصناعة فكتب على طريق الكذب ، وأما ذاك فتحت صناعة الجدل ، وأما أنه عند هؤلاء الآخر مرئى فمعلوم — مثال ذلك التبريع الذى بالأهله ليس مرائيا ، وأما الذى لبروسن فرأى : وأما ذاك فليس لنا أن ننقله فيصير به إلا إلى الهندسة فقط من قبل أنه من مبادئ خاصة ، وأما ذاك فإلى كثيرين ، أى جميع الذين لا يعلمون الممكن<sup>(٢٢)</sup> فى كل واحد وما ليس بممكن وإلا نتم . إما كما رَجَّع أنطيفون أو أن يقول<sup>(٢٣)</sup> إنسان أن يمشى من العشاء فهو فاضل من قبل كلمة زينون : لا الطيبة ، وذلك أنه عامى . وأما إن كان للرأى إلى الجدل<sup>(٢٤)</sup> لاحالة ، كما للكاتب الكاذب عند الجدل على مثال واحد — فلا يكون .

### نقل عيسى بن زرعة

فقد يظهر أنه موجود بحسب الأمر ، فهو إذن مطالب وجائر . وكما أن للجور فى الجهاد صورة ما وهى الجور فى خاصية ما ، فكذلك يكون الجور

- 
- (١) ف : المراء هو . (٢) ف : يؤلف . (٣) ف : من بين باينين .  
 (٤) ف : فهو معلوم . (٥) ف : بدلون ما هو ممكن . (٦) ف : قال .  
 (٧) ف : المجادل .

- في الخصامة التي تكون في مضادة القول هو المرء : وذلك أن الذين يحبون  
 الغلبة لا محالة هناك معرضون لأن يلقوا كل شيء<sup>(١)</sup>؛ فكذلك المارون ها هنا .  
 ٢٥ فهؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون  
 للشغب، وهؤلاء من أجل المدح الحاصل بالألقاب السوفسطائية؛ وذلك أن  
 السوفسطائية هي - كما قلنا - أمر ما له لقب من الحكمة المظنونة؛ وهذه العلة  
 يشتركون ما يظن برهانا . وأقاويل المارين والمغالطين واحدة بعينها<sup>(٢)</sup>؛ إلا أنها  
 ليست لأسباب واحدة بأعيانها ؛ والقول الواحد بعينه قد يكون سوفسطائيا  
 ومرائيا، لكن لا من جهة واحدة بعينها : لكنه إذا قصد به لأن يظن  
 غالبا فهو مرائي ؛ وإذا قصد لأن يظن حكما فهو سوفسطائي ، وذلك  
 أن معنى السوفسطائية هي حكمة ما مظنونة من غير أن تكون كذلك . وحال  
 ٣٥ المرائي في بعض المواضع عند الجدل كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف<sup>(٣)</sup>  
 الحق عند المهندس ، وذلك أن الجدل يقيس من تلك الأمور بأعيانها وهذه  
 بقياسها فاسد، وهذه هي حال الذي يرسم الخطوط على خلاف الواجب عند  
 المهندس . إلا أن ذاك ليس ممرابا ، لأنه يرسم الخطوط على خلاف الواجب<sup>(٤)</sup>  
 ١٧٢ من مبادئ ونتائج مرتبة تحت الصناعة . وهذا المرتب تحت صناعة الجدل  
 (١) ص : يافون . (٢) ش : قد يحتمل أن ينقل هذا الفصل هكذا : فيض  
 هؤلاء الذين غرضهم كما قلنا الغلبة قد يظن أنهم القوم الممارون المحبون للشغب ، وبضمهم هم الذين  
 يظنون ذلك للبحر الحاصل بالألقاب السوفسطائية . (٣) ف : وألقاها .  
 (٤) ف : بأعيانها . (٥) خلاف الحق : ف : الكذب . - الحق : ف : الواجب .  
 (٦) خلاف الواجب : ف : الكذب .

لمعلوم أنه بالقياس إلى هذه الأمور الأخر يكون مرانيا — مثال ذلك تربع  
الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية غير مراني<sup>(١)</sup>، والمراني هو الذي عمله بروسن.  
فأما ذاك فليس لنا أن نرفعه إلا إلى الهندسة فقط، لأنه من مبادئ الخاصة؛  
والآخر فقد يرفعه إلى أشياء كثيرة [ ١٣٤٧ ] القوم الذين لا يعرفون الممكن  
والممتنع في كل واحد من الأمور. وذلك أن تربع الدائرة على مذهب أنطين<sup>(٢)</sup>  
أوفق من قول القائل إن المشي بعد العشاء فضل، بسبب قول زين، الذي  
لم يقل بحسب صناعة الطب لأنه قيل على العموم . فإن كانت حال المراني  
عند الجدل كحال الذي يرسم الخطوط على خلاف الحق بمينا

### نقل قديم

في المضاف أو الصراع إنما نوع من أنواع الجور في القتال ، كذلك  
المضاد في الكلام هو ضرب من الجور في قتال الكلام : فكل يتناول كلاماً .  
وكذلك يفعل ما هنا أهل المراء : فأحد الفريقين حريص على نفس الغلبة ،  
يبتشون بكل ، ولذلك يقال إنهم مشاغبون محبون للقتال . فأما السوفسطائيون  
فإنهم يمارون في الكلام طلباً للفخر ، لأن مذهبهم كما قلنا مذهب مقتبس  
من حكمة مخيلة يبرهان مخايل . فالمشاغبون والسوفسطائيون كلاهما كلام

(١) ش : إنما صار غير مراني لاستعماله أصولاً هندسية وإن كانت على خلاف الحق ،  
فصار الآخر مرانياً لأنه بني على غير الأصول الهندسية . (٢) ف : وغير الممكن .  
(٣) أنطين = Antiphon : (٤) ف : فاضل .  
(٥) ف : بالآخر : المضاد .

- واحد، إلا أنه ليس من أجل شيء واحد، بل عماد المشاغب الاستظهار<sup>(٢١)</sup>  
بالغلبة، وعماد السوفسطائى المراءاة بالحكمة، لأن السوفسطائية إنما هى حكمة  
مخيلة غير موجودة على الصحة . فأمّا المشاغب فهكذا حاله عند المجادل بمثل  
٣٥ من يفعله الخطوط بالكذب عند الماسح<sup>(٢٢)</sup>، لأن المشاغب إنما يضع قياسا  
من الذى يقتاس به الديا لقطيقوس وهو المجادل، كمثل ما يفعله المضلات  
صاحب الخطوط الكاذبة على الماسح، إلا أن أحدهما ليس بمشاغب من  
١١٧٢ أجل أن وضعه الخطوط الكاذبة لم يكن<sup>(٢٣)</sup> إلا من أوائل الصناعة ونتائجها .  
فأمّا الذى يقتاس بقياس المجادل فعروف بأنه مشاغب مباحك من قوله إن  
التربيع من نصف الدائرة ليس كاذبا، وإن قول بروسن الحكيم باطل . فأحد  
هذين يمحور أن يصرفه إلى المساحة وحدها، لأنه جملة كل كلامه من  
أوائها الخاصة بها، والآخر فإنه صرف إلى وجوه كثيرة، لأن من قال إنه  
لم يعرف الممكن فى كل واحد من الأشياء ولا غير الممكن وإن يصالح ذلك،  
فإنما يصالح كالتربيع الذى جعل أنطيفون، أو كقول من قال إن المشى بعد  
١٠ المشاء ليس بنافع، ذلك زينون واحد من العوام ليس بطبيب . فلو كانت<sup>(٢٤)</sup>

(١) ش : أى ليس غابهم واحدة . (٢) ف : عناد . (٣) الماسح =  
صاحب المساحة = المهندس . (٤) ش : أعلن : التى لم تكن من أوائل الصناعة .  
(٥) ص : كالب . (٦) ش : كأنه يقول : وإن صالح ذلك إنما يصلح كالتربيع —  
معناه : فإن جاز ذلك وتبنا وإنما . (٧) ش : يقول زينون الذى ليس بطبيب، فإنه عامى .  
(٨) ش : ينقل آثر : فز كان على كل حال لثاغب عند الديالطيقين، وهو المجادل فى ستة  
واحدة كالذى للكاتب الكاذب عند الحق .



حال المشاغبات<sup>(١)</sup> عند المجدل بمثل حال مفتعل الخطوط عند الماسح لما كان  
ألبنة مشاغبا ولا ماريًا<sup>(٢)</sup>.

[ ٣٤٧ ب ] نقل يحيى بن عدى

ين قبل هذا مرأثيا<sup>(٣)</sup> ؛ والآن ليس الجدلى عند جنس ما محدود وغير  
مبرهن ولا لشيء وليس كهذا كذاك الكلى<sup>(٤)</sup> : وذلك أنه ليس الموجودات  
ليس جميعهن تحت جنس ما ولا يمتنان أن يكن تحت مبادئ<sup>(٥)</sup> هي فهي . ١٥  
فإذا ولا صناعة واحدة من هؤلاء اللواتى تبرهن شيئا هي سائلة : وذلك أنها  
ليست مسطرة على أن يعطى أيا كان من الأجزاء ؛ وذلك أن القياس لا يكون  
من كليهما . وأما الجدلى : مسألة<sup>(٦)</sup> وإن كانت تبرهن ، فليس جميعهن ؛ ولكن  
هؤلاء الأوائل والمبادئ النسبية لم تكن تسأل . وذلك أنه إذا لم يعط لم يكن  
لها أيضا من أين تقول نحو المقاومة . - وهذه محتحنة أيضا ، وذلك أنه  
ليست المحتحنة موجودة كهذه ، أى كالمهندسة ، لكن التى توجد الذى لا يعلم<sup>(٧)</sup> بها  
إن أعطى لأمر هؤلاء اللواتى يعلم ، ولا من هؤلاء الخاصات ، لكن هؤلاء  
اللواتى يتبعن من جميع اللواتى كهؤلاء<sup>(٨)</sup> . وأما هؤلاء الذى يعلم قولاً شئ . ٢٠  
يمنع ألا يعلم الصناعة ؛ وأما الذى لا يعلم فليس من الاضطرار ألا يعلم . ٢٥

(١) ف : (الشا) غب . (٢) ص : مشاغب ولا ماري . (٣) ف : ماريًا .

(٤) ف : أما الآن فليس . (٥) ف : كالكل . (٦) محنها : تكون

(٧) هي فهي : ف : بأعيانها . (٨) ف : أى صناعة الجدلى . (٩) ف : ولو .

(١٠) ف : يوجد لها الذى . (١١) ف : يلزم .

- فإذن هو ظاهر أن العلم المحتج ليس لشيء محدود وأنه موجود لجميعها ؛  
 ٢٠ وذلك أن جميع الصناعات يستعملن شيئا عاما أيضا . ومن قِيلَ هذا جميع  
 الأميين يستعملون نحو ما الجدل والمنجنية : وذلك أن جميعهم يرومون  
 إلى مبلغ ما أن يتخبروا هؤلاء الذين يَقوون<sup>(٢)</sup> . وهؤلاء هن عاميات ، وذلك  
 أن هؤلاء ليس يعلمون أقل < من > أولئك الذين وإن كانوا يظنون أنهم  
 يقولون شيئا خارجا كثيرا، ييكتون . فإذن ليس جميعهم مشتركين دائما<sup>(٣)</sup> ،  
 ٣٥ وذلك أن هذه الصناعة الجدل ؛ والذي هو محتج لصناعة قياسية هو جدل .  
 ومن قِيلَ أن هؤلاء هن كثيرات وهؤلاء بجمعهم ، وليست بجمع هؤلاء ،  
 كما تكون طبيعة ما وجنسا ، لكن كسلب ، وهؤلاء ليس جميع هؤلاء<sup>(٤)</sup>  
 [[ إلى هذا الموضع وُجِدَ من تفسير قويرا لهذا الكتاب ]]

### نقل عيسى بن زرعة

لا محالة فإنه لا يكون لهذا السبب مآريا . فاما الآن فالجدل ليس هو  
 نحو جنس ما محدود ولا مُبرهن لشيء أصلا ؛ وليس يجري مجرى الكل في هذه

- (١) وذلك : أن جميعهم : ف : وجميعهم . (٢) ف : بقصوا . (٣) ص : مشتركون .  
 (٤) قويرا ( ويكتب أيضا قويرى كما في « الفهرست » لابن النديم ص ٢٦٢ ،  
 وابن الفطى ص ٢٧ ) : هو أبو إسحاق إبراهيم . كان أستاذا لأبي بشرمى بن يونس . وله من  
 الكتب : « تفسير سوفسطا » ، « تفسير قاطينور ياس » ( مشجر ) ، وكتاب « باريمباس »  
 ( مشجر ) ، وكتاب « أناطوطيقا الأولى » ( مشجر ) ، وكتاب « أناطوطيقا الثاني » ( مشجر ) .  
 — راجع كتابنا : « التراث اليوناني » ص ٧٥ .

(٥) ش : في نقل ثاوفيل : فإنه لا يكون عدد ذلك مآريا .

- ١٥ الحال : وذلك أن ليس جميعها تحت جنس ما ، ولا يمكن أن تكون هذه الموجودات محصورة في مبادئ واحدة بأعائها . فولا واحدة من الصنائع إذن اللواتي تبرهن شيئا ما تستعمل السؤال ، وذلك لأمر ليس لها أن تهمل أى جزء اتفق : من قبل أن القياس لا يكون منهما . فأما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت<sup>(١)</sup> فليس تفعل ذلك وجميع الأشياء ، بل في الأمور المتقدمة ، وليس تسأل عن المبادئ الخاصة : فليس لها أيضا أن تأتي بقول فيه مقاومة ، ما لم يسلم لها<sup>(٢)</sup> . — وهذه هي حال الصناعة المجربة ؛ وليس لنا للصناعة الممتحنة هي بهذه الحال كالهندسة ، بل هي التي لها أن تختبر ومن لا يعلم . وذلك أن للذي لا يعرف الأمر أن يختبر من لا يعرفه ؛ وله مع ذلك أن يجيب لا من الأشياء التي قد عرفها ، ولا من الأمور الخاصة ، بل جميع الأمور الموجودة على هذا النحو تكون من اللوازم . فهذه الأشياء أما عند من يعلم فليس يمنع مانع أن تكون من غير عارف بالصناعة ؛ والذي لا يعلم<sup>(٣)</sup> فليس من الاضطرار ألا يعلم . فظاهر إذن أن الصناعة الممتحنة ليست من أجل شيء محدود ؛ لأنها من أجل جمع الأشياء : وذلك أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامة . ولهذا العلة يستعمل من لا علم له صناعة الجدل وصناعة الامتحان بجهة ما ، لأن جميعهم يروم الحكم على
- ٢٠
- ٢٥
- ٣٠

(١) ف : برهنت . (٢) ما : ف : إذا . (٣) ف : المتحنة .

(٤) ف : في هذه . (٥) ف : يعطى . (٦) ش : في العربي بنقل اللاتين :

إن لم يحسنها كان مضطرا (ص : مضطرا) إلى الجهل بالصناعة (وسيد من بعد ص ٨٥٤ س ١١) .

الضامين إلى حد ما . وهذه هي أمور مشتركة <sup>(٢)</sup> ؛ وذلك أن ليس معرفة هؤلاء بتلك الأشياء — وإن كانوا يظنون أنهم يقولون قولاً خارجاً عن الأمر جدا — دون معرفة غيرهم . فليس جميعهم <sup>(٤)</sup> إذن يبتكون ، لأن اشتراكهم ليس هو على طريق الصناعة ؛ وذلك أن هذه الحيلة جدلية ؛ والمجرب الذي يستعمل الصناعة القياسية <sup>(٧)</sup> هو جدلي . ولأن هذه المعاني الموجودة للكل كثيرة ، وليس جميعها موجودة كأنها [ ١٣٤٨ ] طبيعة ما أوجنس ، بل على جهة السلب ؛ وهذا ليس في جميع هذه

### نقل قديم

إلا أنا نرى أن المجادل ليس يقصد قصداً جنس من الكلام محدود ، ولا يثبت البرهان على شيء ألبتة ، لا مفرد ولا غير مفرد ، ولا مذهبه مثل مذهب من تكلم بالجهول لأنه لا يقع جميع كلامه تحت جنس واحد . ولو أنه أمكن ذلك ، لما جاز أن يرفع الأشياء إلى أوائل محدودة ، فلا تكون أوائل غيرها . من أجل ذلك لا يجوز أن تكون الصناعة <sup>(٨)</sup> مسائلة ما كانت منسوبة إلى طباع بينة لها ، لأنها لا تدرى بأى الحرفين <sup>(٩)</sup> تقوم . والمقياس

(١) ف : اختبار المذعنين . (٢) ف : عامة . (٣) ف : هؤلاء .

(٤) ش : يحتل أن ينقل أيضاً هكذا ؛ وليس يبتكون جميع الأشياء لأنهم دائماً مشتركون .

(٥) ش : في نقل أو فيلا ؛ وجميعهم يبتكون ، لأن مشاركتهم لهذه بغير صناعة ؛ والذى

يذهب مذهب الصناعة هو الجدول . (٦) ف : الصناعة . (٧) ف : الجدلية .

(٨) ص : الصناعة — ف : أظنه الصناعة ، صح . (٩) ف : الجزئين .

لا يكون ألينة من كليهما . ومذهب الديالقطيقس ، وهم المجادلون ، كذلك المذهب سواء . فلو كان المجادل يثبت البرهان أو يبصر ببض ما عليه أوائل صناعة . وإن لم يكن ذلك في كليهما وفي حملتها ، لما كان يسأل فيما لا يمكنه أن يعطى في ذلك شيئا ، ولا يثبت في ذلك أقاويل لم تكن له شيئا يجعل منه مجادلة من ردّ عليه . — فإن زعم أيضا أن مذهب المشاغب هو مذهب امتحان : وليس الامتحان والتجربة كمثل المساحة ، ولكنها قد تكون فيمن لا يحسن شيئا . فقد يجوز لمن يحسن شيئا أن يأخذ العبرة على من لا يحسن شيئا وإن<sup>(١)</sup> أخذ من لا يحسن فصلا شيء فلم يقله من أشياء تقدمت معرفته بها ، أو أنها خواص الشيء المطلوب « بل إنما قال من اللواحق وما لم أشبهها فذلك من أحسنها ، ليس يمنع شيء إلا أن يكون عالما بالصناعة ؛ وإن لم يحسنها كان مضطرا إلى الجهل بالصناعة . فقد تبين أن التجربة والامتحان ليس هو بعلم شيء محدود . ومن أجل ذلك صار جائزا في جميع الأشياء . وذلك أن الصناعات قد تستعمل أشياء مشتركة<sup>(٢)</sup> مشاعة في الجميع . لذلك صار الجميع من الجهلة يذهبون مذهب الجدلي<sup>(٣)</sup> والامتحان . فقد نرى الكثيرين يظفرون مدعى العلم إلى قدر من الأقدار . وبهذا عانيت أنه مشترك مشاع في الكثير ، لأنه يمكن<sup>(٤)</sup> كلاً أن يفعله وهم يعلمون ما يأتون من ذلك ، وإن ظنوا أنهم يفضلون أحدا فيما يكون من تبكيهم . فلما كانوا جميعا

٢٠

٢٥

٣٠

(١) ف : بالأحر : أجاب . (٢) ف : معرفتها عنده . (٣) ف : عامة .

(٤) ف : بالأحر : الجدال . (٥) ص : كل .

يذهبون هذا المذهب على غير اتفاق ولا تثبت — وهذه صناعة الديالقطيقس  
 ٢٥ وهم المجادلون المشاغبون — صار الامتحان في طريق من استعمال صناعة  
 القياس. فمن أجل أن هذا كثير في جميع الأشياء، وراست جاله كمال شيء،  
 قائم بطباعه<sup>(١)</sup> أو جنس من الأجناس، بل إنما حال بعضه كحال السالبة النافية،  
 وبعضه ليس كذلك، بل حال خاصة

[ ٣٤٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

لكن خاصيات: وموجودة هؤلاء اللواتى يؤخذ الامتحان بسببهن كلهن،  
 ١٧٢ ب وتكون صناعة ما ليس التى كهؤلاء اللواتى تبرهن: ومن قبل هذا التمازى  
 أيضا ليس هو الذى يوجد له لا عمالة كما للكاتب الكاذب: وذلك أنه  
 لا يكون مضافا من جنس هادى ما محمود، لكنه يكون مماريا عند كل  
 جنس.

• فاما المواضع للتبكيئات المراتية فهى هذه. ومن قبل أن [ أن ] ننظر  
 فى هؤلاء هو المجدلى، فليس يصعب أن ينغار<sup>(٢)</sup>. وذلك أن الصناعة التى نحو  
 المقدمات يوجد لها جميع هذا النظر<sup>(٣)</sup>.

(٢) ف: يصر

(١) ف: بطبعه.

(٣) ف: المدة.

> الغرض الثاني من السوفسطيقا : إيقاع الخضم في الضلال

أو فيما يخالف المشهور <

- ١٠ أما في التبيكات اللواتي يرين فقد قيل . — فاما في أن يروا شيئا كاذبا وأن يؤدوا الكلمة إلى غير الإمكان<sup>(١)</sup> ( وذلك أن هذا كان ثاني الإرادة المراتية ) :  
أما أولا فن أن يسأل كيفها كان وبالسؤال خاصة يعرض<sup>(٢)</sup> . وذلك أنه إن يحدد ويسأل إلى شيء غير موضوع فهو صيد هؤلاء : وذلك أنهم إذا قالوا باطلا يخطئون أكثر ويقولون باطلا متى كان يسأل كثيرات ؛ إذ ليس شيء موضوع ، وإن كان محدودا عند الذي يتكلم . وإذا يقول هؤلاء اللواتي تظن توهم يوسع توسعه ما يحق أن يؤدي إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب ؛ وإنما كان إذا يسأل يضع أو يرفع فإنه يؤدي شيئا من هؤلاء أن يوسع لمن يسرع .  
٢٠ وذلك أنه يمكن الآن أن نعمل بهذه ردينا أقل منه أولا ، وذلك أنه يطالبون بأن ما هذه عند التي من البدء ؟ وذلك أن أسطكس<sup>(٣)</sup> بأن يعرض إما الكذب ، وإما شيء غير مرأى هو أن يسأل ولا وضعا واحدا يعقب ذلك ، لكن إذا يسأل أن يرفع إذ يريد أن يتعلم<sup>(٤)</sup> : وذلك أن موضع المرأة يعمل التفكير .

(١) ف : هذه . (٢) مر : شيء . (٣) ف : أي : إلى الحال .  
— انادى إلى غير الإمكان : Amener dans le paradoxe . (٤) ف :  
يعرض أكثر ذلك . ( ) ف : يتعلم . (٦) أسطكس = مبدأ ، عنصر  
— والترجمة حرة جدا ، والمعنى الخفيق هو : « إنه لبد ، أقل... » . (٧) ف : التسرع .  
(٨) ف : صوابا وعلى غير صواب .

- ٢٥ والموضع الخاص السوفسطائى نحو أن يبين الكذب ، أن يؤدى هؤلاء إلى هؤلاء اللواتى تتوسع فى الكلم ، وموجود أن يفعل هذا جيدا وغير جيد<sup>(١)</sup> ، كما قيل أولاً<sup>(٢)</sup> .
- وأبضا نحو هؤلاء ضعف اليقين بفكر الذى يتكلم إن من أى جنس .
- ٣٠ وبعد ذلك يسأل أنهم يقولون اللواتى لا يراها الكثيرون ، وذلك أنه يوجد لكل واحد

### نقل عيسى بن زرعة

- بل فى أشياء خاصة : فلنا أن نستعمل التجربة فى جميع هذه الأشياء ، ونصير صناعة ما ليست كصناعة المبرهنين . ولهذا العلة لا يكون الممارى هو الذى حاله لا عمالة كحال الذى يرسم الخطوط على الكذب ؛ وذلك أن التضييل<sup>(٣)</sup> ليس يكون من جنس ما للبائى محدود ، بل المرء موجود فى كل جنس .

- فهذه هى المواضيع التى منها تؤخذ التبيكات السوفسطائية . ولأن صناعة الجدل هى التى تستعمل النظر ، فلذلك ما يكون النظر ليس بعسير ، وذلك أن جميع هذا النظر إنما يقصد قصد المقدمات<sup>(٤)</sup> .

(١) ف : أى التشكيك . (٢) راجع « الطويقا » ٢ م ف ٢ .

(٣) ف : خلاف ما يجب . (٤) ف : نحو .



## > الغرض الثانى من السوفسطيقا : إيقاع الخضم

### فى الضلال أو فيما يخالف المشهور <

١٠. فهذا مبلغ ما نقوله فى التبكيات المظنونة . — وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد المفاطون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول ويرفعونه إلى ما يخاف الرأى المشهور ، فإنه يكون : أما أولا فن المسئلة عن الشيء كيف انفق ، وعن السؤال يعرض هذا على أكثر الأمر <sup>(١)</sup> ، وذلك أن تصيد هذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعا محدودا . فإذا أجابوا جوابا باطلا يخطئون على الأكثر ، وذلك أنهم إنما يقولون قولاً باطلا إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة ولم يكن عن شيء ما موضوع . فإن كان عند المتكلم محدودا ، وإذا استجاز أن يقول الأشياء المظنونة كثر الطرق التى تؤدى إلى ما لا يمكن أو إلى الكذب . فإن كان عند ما يسأل يضع أو يرفع ، فإن أخذ هذين يؤدى إلى ما تنسج فيه الشكوك . وقد يمكنه أن يجعل فعله الآن وفى اول الأمر أقل شراً بهذه الأشياء ، وذلك أنه قد يلتبس منهم : كيف حال هذه عند التى أخذت فى المبدأ ؟ لأن الأصول التى عنها يعرض إما الكذب أو شيء غير

(١) ف : رثر . (٢) ف : هذا خامه .

(٣) ش : فى نقل ثاويلا : وأصول إمكان تبين الكذب أو ما يخالف الرأى المشهور هو الأَسْأَل عن الأوضاع أو شيء فيه ، بل يكون كلاماً فيه ومسلطاً عنه مسألة انتظم . وهذا الموضع إنما يوجد بطل . وتبين الكذب أيضا يكون بموضع خاص ، وهو أن يصير هؤلاء على جهة المناطلة إلى هذه الأشياء بحسب ما يمكن من الأقاويل .

مشهور هي الانسال من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسال  
 إذا أردنا أن نرفع ، كما يسأل المتعلم ، وذلك أن موضع التشكك إنما يحدثه  
 الفكر . فالوضع [ ١٣٤٩ ] السوفسطائي خاصة الذي يؤدي إلى تبين  
 الكذب هو أن يسوق هؤلاء إلى الأشياء التي يتسع فيها القول . وقد يكون  
 فعلنا ذلك على جهة محمودة وعلى جهة غير محمودة كما قلنا فيما تقدم .

وَلْيُجِبْ أَيْضًا الْمُنْكَرُ فِكْرَهُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ مَشْهُورَةً وَمِنْ أَى جَنْسٍ  
 هـ ، ويسأل بعد ذلك عما لا يحمّد القول به كثير من الناس ، وذلك أن عند  
 كل واحد

### نقول قديم

جاز أن يوجد الامتحان منها والعبارة على جميع الأشياء ، وأن يكون ذلك  
 ضرباً من الصناعة ، وليس كالصناعة التي ترى شيئاً أو تثبت برهاناً . من أجل  
 ذلك لا يجب أن تكون حال المشاغب من كل جهة . مثل حال مفتعل  
 الخطوط ، لأن هذا ليس بمضلل ، وذلك أنه يضع أوائل كلامه من أصل  
 جنس محدود . فأما المشاغب فإنه يبطش بكل ضرب ويتناول كل جنس .

فهذه مواضع تضليل السوفسطائيين : وليس يصر أن ترى للجادل سهلاً  
 إلى أن ينظر في هذه كلها ، لأن صناعة المقدمات قد تنحصر جميع هذه  
 المذاهب .

(١) ف : مألوفة . (٢) « الطريق » ٢ م ف ٢ . (٣) تحته : هو .

(٤) ف : بمطالط . (٥) ف : يأخذ .

## > الغرض الثاني من السوفسطيقا : إيقاع الخضم في الضلال أو فيما يخالف المشهور <

- ١٠ وقد قيل في المضلات الخيلة ما قد قيل <sup>(١)</sup> . — فأما التبصير بالكذب <sup>(٢)</sup> وانسياق القول إلى شيء غير محدود <sup>(٣)</sup> (وهو الضرب الثاني من بغية المشاغبين) :  
فإنما يعرض أكثر ذلك من السؤال ومن الفحص بأية حال تكون المسئلة ،  
إذا لم تكن عن موضع محدود كانت دأعية إلى هذه ومثلها <sup>(٤)</sup> ، من أجل أنهم  
١٥ إذا قالوا شيئا باطلا إذا لم يكن على شيء موضوع محدود <sup>(٥)</sup> أو الجواب كثيرا  
بعد أن يكون المقول عليه محدودا والجواب مظنونا ، فذلك يحمل سبيلا  
لانسحاق الكلام إلى الكذب وإلى غير محدود من الجواب <sup>(٦)</sup> . أو سئل أحد <sup>(٧)</sup>  
فأثبت أو نفى ، فقد يستطيع أن يسوق القول إلى ما ذكرنا من المتسع ؛  
إلا أنه بعد إثباته أو نفيه أقل مقدرة على التضليل والفكر في القول منه أولا <sup>(٨)</sup> .  
٢٠ فقد يطالب من فعل هذا الفعل فيسأل عما صار إليه أخيرا وما زال عنه <sup>(٩)</sup>  
ما كان من ابتداء به . فالأصل الذي يصير منه الإنسان إلى الكذب أو إلى <sup>(١٠)</sup>

(١) ف : يكفى به . (٢) ف : وسبافة . (٣) ف : محدود . (٤) ص :  
محدود . ف : موضوع محدود . (٥) ف : وأمثالها . (٦) محدود أو الجواب : ف :  
بالأحر : فالسؤال إذا كان . (٧) ص : محدود . ف : محدود . (٨) ف : الاتساع .  
(٩) ف : بالأحر تصحيح هكذا : أو . (١٠) ف : عند . (١١) ش :  
ينقل آخر : لأن أصل ما يعرض منه الكذب أو شيء غير محدود إنما هو ألا يسأل من ساعته .

غير المحدود<sup>(١)</sup> من القول ألا نجعل مسئلته من أول افتتاح كلامه عن موضوع مفرد، بل يكون نائياً عن مسئلته وهو محتاج إلى التعليم : وفي الفكر ما يظهر به كذب الكاذب .

- ٢٥ ومن أجل ذلك وجب لهذا الموضوع أن يكون من مذاهب السوفسطائيين لأنه يسوق إلى المنسج في الكلام . وقد يكون في مثل هذا الفعل صواب وغير صواب كالذي قيل أولاً<sup>(٢)</sup> .
- ٣٠ وإن أراد أحد أيضاً أن يقول بقول غير محمود فقد يوجد مثل هذا في كل فن من الفنون .

[ ٣٤٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

- شيء كهذا . واسطكس<sup>(٣)</sup> هؤلاء هو أن يأخذ في المقدمة أوضاع كل واحد منهم . وحل هذه أيضاً الجميل الذي يؤتى به هو الذي يدل أنه ليس من قبل الكلمة يعرض ما لا يرى : وفي كل حين هذا هو الذي يريد المجاهد .
- ٣٥ وبعد ذلك : من الاعتقادات ومن الآراء الظاهرة ، وذلك أنهم ليس يعتقدون هي فهي بأعيانها ، لكن يؤولون في كل حين من الكلم هؤلاء اللواتي هن

(١) ص : المحمود . ف : المحدود . (٢) ف : يتنا .

(٣) ش : بنقل آخر : وأيضاً عند هذه المنتقضة بالإقرار بها ليفكر القى يشكم من أى جنس هي ، ثم يسأل بعد ذلك من تلك التي يزعم الكثير أنها غير محدودة ؛ فإن يكن واحد فهي شيء كهذا (ف : هكذا) . (٤) ف : محدود . (٥) اسطكس = اسطقس = عنصر ، مبدأ .

(٦) ف : اللائق . (٧) ف : يبرهن .

أحسن في الشكل، ويعتقدون هؤلاء اللواتي يرين نافعات — مثال ذلك  
 ١١٧٣ أنه يجب أن يمات جيدا أكثر من أن يعاش رديئا، وأن يفتقر عدلا أكثر  
 من أن يثرى قبيحا — ويطلبون هؤلاء المضادات . فأما الذي يقول  
 كالاتقادات فيؤديه إلى الآراء الظاهرة، فأما الذي يقول هؤلاء، فإلى هؤلاء  
 المحجبات : وذلك أنه مضطر أن يقولوا نقصان الرأي على نحوين ، وذلك  
 أنهم يقولون : الأضداد إما نحو الآراء الظاهرة ، وإما نحو هؤلاء غير  
 الظاهرات .

والموضع الكثير هو أن نقول غير المرئية كما كتب أيضا  
 قليقليس<sup>(٤)</sup> في « غورغيا <س> »، إذ يقول : وذلك أن القدماء ظنوا أنه  
 يمرض الذي هو أقل من الطبيعة والذي كالسنة . وذلك أن الطبيعة والسنة  
 متضادان، والعدل : أما بحسب السنة فهو خير، وأما بحسب الطبيعة فليس  
 بخير . فيجب إذن أن نلقى : أما نحو الذي يقول بحسب الطبيعة فكالطبيعة ،  
 وأما نحو الذي كالسنة فإن يؤديه إلى الطبيعة . وذلك أنه يكون أن يقال  
 نقصان الرأي على ضربين ؛ ويوجد لهم : أما الذي بحسب الطبيعة فصادق ،  
 ١٥ وأما الذي بحسب السنة فالذي يظنه كثيرون . — فإذا هو معلوم أن أولئك  
 أيضا كما هؤلاء الذين الآن أيضا يتسرعون إلى أن يبكتوا أو إلى أن يقول  
 المحجب نقصان الرأي .

(١) ف : شتا . (٢) ف : وير يدون . (٣) ص : نحوين .

(٤) Calliclès = غورغياس = محاضرة Gorgias لأفلاطون صفحة ٤٨٢ .

فأفراد من السؤالات يوجد لها أن يكون الجواب غير مرئي على ضربين ؛  
مثال ذلك : أى هذين هو أوجب <sup>(١١)</sup> : أن نطيع

نقل عيسى بن زرة

شئ مثل هذا . فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم  
في المقدمات . وأحسن ما أتى به في حل هذه هو أن بين أن لزوم خلاف  
المشهور لم يمرض عن القول . وهذا المعنى هو الذى يطلبه المجاهد في كل وقت <sup>(١٢)</sup>.  
٣٥

وذلك ، من بعد ، الاعتقادات والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقدون  
وما يقولون ليس هو شيئا واحدا بعينه ، بل يقولون من الأقاويل دائما  
ما كان شكله أحسن . ويعتقدون أن المظنونة هى التى تنفع — مثال ذلك :  
هل الواجب إشارنا أن نموت على جهة عمودة ، أو أن نحيا على جهة  
مذمومة <sup>(١٣)</sup> ؟ وهل أن يفتر على جهة العدالة أثر ، أو أن يستغنى على جهة فييحة ؟  
وهم يطلبون هذه المتضادات : فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جرينا به  
إلى الآراء المشهورة ، ومن تكلم بحسب هذه قدناه إلى الأمور الخفية ، لأن  
اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم  
١١٧٢

(١) ص : أجب ( بصيغة أفضل التفضل . — وقد يمكن تأويله أيضا على أنه فعل  
والهزة للاستفهام ) . ( ٢ ) ف : دائما . ( ٣ ) ش : فى نقل ثاويلا : ويؤثر  
أن يضمن بهذه الأشياء المظنونة . ( ٤ ) ف : رديئة . ( ٥ ) ف : يتسرون .  
( ٦ ) ف : الظاهرة .

- يقولون : المتضادات إما نحو الآراء الظاهرة ، أو نحو الآراء التي ليست ظاهرة .  
 والموضع الذي يجعلنا نقول ما يخالف الآراء المشهورة واسع بحسب<sup>(١)</sup>  
 ما ثبت أيضا عن قيلقليس في «جورغيا»<sup>(٢)</sup> س < » إذ قال : وقد ظن القدماء<sup>(٣)</sup>  
 بجميع الأشياء العَرَضِيَّة أنها دون التي بالطبيعة ، حتى التي بحسب السنة . وذلك  
 ١٥ أن الطبيعة والسنة ضِدَّان : فإن العدالة : أما بحسب السنة فهي خير ؛ وأما  
 بحسب الطبيعة فليست خيرا . فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب  
 الطبيعة بالتي بحسب السنة . وأما قول من يتكلم بحسب السنة فبأن يصير به  
 إلى التي بحسب الطبيعة . وذلك أن القول بخلاف الرأي المشهور يكون على  
 ١٥ الجهتين جميعا ؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح<sup>(٤)</sup> ، وأن ما بحسب السنة  
 مما يظنه الكثيرون . — فمعلوم [ ١٣٥٠ ] إذن أن أولئك مثل الموجودين الآن  
 جميعا يرومون إما تبكيك المحيب ، أو أن يقول ما يخالف الرأي المشهور .  
 والسؤالات التي من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمرا غير مشهور  
 يسيرة ، مثال ذلك : أيما أوجب طاعة :

(١) ف : والمواضع .

(٢) ف : كثيرة .

(٣) ش : في نقل نارفيلد : بحسب ما بيان فائقليس قاله على جهة الكفر .

(٤) ش : في نقل قديم عربي : إن الأولين كلهم ظنوا أن ما يعرض تلك التي هي أنقص

من الطبيعة فهي تلك التي كالسنة .

(٥) ف : صدق .

## نقل قديم

والأصل<sup>(١)</sup> المتندر لذلك من المعرفة بما توضع عليه المقدمات . ونقيضة

التي يليق فيه بشرحها أن الذي ليس بمحمود<sup>(٢)</sup> لم يعرض لمكان لفظة الكلمة :  
والمجادل قد يحتاج إلى هذا ويريده .

وأبضا قد يكون تضليل ما بين الفكر وما يلفظ به ظاهراً . وذلك أنه  
ليس ما يريدون في أنفسهم ويلفظون به شيء واحد ، وكأنهم يقولون من  
الكلام ما يحسن مخرجه ويريدون ما يتخيل أنه خير وأفضل ، كقول القائل :

١٧٢ ينبغي أن نموت كراماً دون أن نحيا حياة دنيسة ، والمسكنة مع العدل خير من  
الغنى مع الجور والظلم ، — فقد يلفظون بما يحسن مخرجه ويريدون في أنفسهم  
ضد ذلك . فن كان كلامه على الضمير الخفي في النفس فليست<sup>(٣)</sup> إلى الظاهر  
في القول من محمود اللفظ ، ومن كان كلامه على المحمود مما ظهر فليأت إلى  
الخفي من الضمير : فالشبهة في القول والذم قد يلزم باضطرار . وقد يلزم

---

(١) ش : بنغل آخر : فأصل هذه أيضاً أنت بأخذ أصل . ما وضع كل واحدة منهن  
في الأفروطاسيس والقتض الملازم لهذه ذاك الذي يصر أنه ليس من أجل الكلمة تكون تلك التي  
لا يقر بها ، لأن الذي يجادل إنما يريد في كل حين هذه ، ثم بعد ذلك من الفكرة وهي المحمودات  
الظاهرة ، لأنه ليس ما يضررون ويقولون واحد .

في نسخة أخرى : مثل قولك إن الموت على حال فضيلة أفضل من الحياة على حال نقيسة وردا .

(٢) ص : بمحول . ف : (بمحمود) د .

(٣) ف : بالأحر : وما (يلفظون ...) .

(٤) ص : تليقاده . (٥) ف : أظنه : فالسنة من القول — صح .



الأمرين، جميعاً لأنهم أبداً يقولون خلاف ما يظهر من ضميرهم وما خفى .  
 وفي مثل هذا الموضع قُصّة لتكلم بالمعجيات ، كالذى يخبر به في كتاب  
 فلاطن إلى " غرجيا < س > " من كلام فاليفلس : وجميع القدماء قد  
 ظنوا أنه يعرض المضاد فيما بين الطباع والناموس . ويقولون إن<sup>(٢١)</sup> الطبع<sup>(٢٢)</sup>  
 والناموس ضدّان ، فالعدل من طريق الناموس خير ، وليس هو من طريق  
 الطباع<sup>(٢٣)</sup> بخير . فالواجب لمن أراد أن يقول بالشنعة والأعجوبة إذا سمع قائلاً  
 يقول بالناموس أن يسمع جوابه بالطباع ، وإذا أتر أن يقول بالطبع إذ يجره  
 إلى الناموس فكلاهما<sup>(٢٤)</sup> معجب ، وإن كان القول صادقا من جهة الطباع والقول<sup>(٢٥)</sup>  
 بالناموس المظنون عند الكثير . — فقد تبين أن هؤلاء القدماء إما متحواً<sup>(٢٦)</sup>  
 قول الحبيب ، وإما أنحوه إلى القول بالشنعة والأعجوبة في الجواب وأن  
 نقض السائل غير محمود على الجهتين — ومثال ذلك أن تقول : لا يما ينهى أن  
 نطبع : الحكماء

[ ٣٥٠ ب ] نقل يحيى بن عدى

الحكماء أم البلد<sup>(٢٧)</sup> ؟ وإن يفعل العادلات ، أم اللواتى يتفنن ؟ وأن يحار  
 علينا أسمى أو أن نضر ؟ ويجب أن يؤدى إلى هاتين المتضادتين من لى

(١) ش : في نزل آخر : كاذب كذب فاليفلس (كذا ! ) في « غرور غوربا » حيث قال  
 إن الأوامر كلها ظنوا . (٢) ف : التضاد . (٣) ف : في .  
 (٤) ف : الطباع ، الطليعة . (٥) ف : الطبع . (٦) ف : على من .  
 (٧) ف : بالطبع . (٨) ص : فكليهما . (٩) منح (بالتاء المتناهية القوقية) :  
 صرع ، قطع . ف بالأحرى : هجّوا . (١٠) ف : الموضع في نثر بنى بنقل آخر :  
 أم الآباء ؟ — وهذا هو الصحيح .

للكثيرين والحكاه : أما إن قال إنسان فهؤلاء اللواتى عند الكلم فباللواتى  
للكثيرين ، وإن كان بحسب هؤلاء الكثيرين فهؤلاء اللواتى فى الكلمة .  
٢٥ وذلك أن هؤلاء يقولون إن المفلح من أن يسطرار يكون عادلا . وأما الكثيرون  
فإن الملك لا يمكن أن لا يفلح ، والتي على هؤلاء اللواتى تجمع هكذا عن  
المسركات ( ١ ) هى فهى التى تؤدى إلى المتضادتين التى بحسب الطبيعة  
وبحسب البنية : وذلك أن السنة آراء الكثيرين ، والحكاه يقولون بحسب  
الطبيعة وبحسب الحق .

### ١٣

< غرض آخر للسوفسطيقا : إلتاع الخصم فى المهارة >

٢٠ وأما هؤلاء اللواتى من نقصان الرأى فيجب أن نطابقها من هذه المواضع . —  
وأما من قيل أن نجعل أن يهجر ، وأما هؤلاء الذى يقول إنه يهجر فقد قلنا  
وفرضا . وجميع هؤلاء الكلمات اللواتى من هكذا هذا يريد أن يعمل أنه  
لا يختلف بشئ أن يقول اسما أو كلمة ، والضعف أو ضعف النصف هو هو  
بعينه ، فإن كان إذا موجودا ضعفا للنصف ، يكون ضعفا للنصف ، وأبضا  
٣٥ إن كان شئ ضعفا للنصف ، ليوضع أنه قد قيل نصف النصف ، وثلاثا  
ضعفا للنصف للنصف للضعف ضعف . وأترى توجد شهوة للذيذ — يوجد  
شوق إلى اللذيذ ؟ ويوجد شوق إلى اللذيذ ، فوجوده إذن شهوة للذيذ ،  
شوق إلى اللذيذ .

( ١ ) ف : نتج . ( ٢ ) غير واضحة فى المخطوطة . ( ٣ ) ف : يذى .  
( ٤ ) راجع ف ٣ ص ١٦٥ ب ١٦٥ .

٤٠ وجميع ما كان من الكلمات كهذه من في هؤلاء المضافات جميع اللواتي  
 ١٧٣ ب ليس موجودات في جنس واحد، لكن أولئك أيضا يُقَلَّن أيضًا بالإضافة  
 وبعطين إلى واحد بعينه أيضا (مثال ذلك: الشوق شوق إلى شيء، والشهوة  
 شهوة لشئ، والضعف لشيء؛ مثال ذلك الضعف للنصف)؛ وجوهه جميع  
 اللواتي لسن موجودات في المضاف بالكلمة اللواتي لمن توجد الكلمات  
 أو الأفعالات أو شيء كهذا في

### نقل عيسى بن زرعة

٢٠ الحكماء أو الآباء<sup>(١)</sup> فإن يفعل الأصلح، أو الأفعال العادلة؟ وأي هذين  
 أشبهى: أن يُظَلَّم أو أن يُظَلِّم؟ وقد ينبغي أن نحمل على هذه المتضادات  
 أمر الكثيرين والحكماء. فإن قال القائل مثل ما يقوله الكلاميون<sup>(٢)</sup> حملناه  
 على ما يقوله الكثيرون<sup>(٣)</sup>. فإن قال ما تقوله الكثرة حملناه على التي من القول.  
 ٢٥ وهؤلاء يقولون إن من أفلح فن الاضطرار أن يكون عادلا. والكثيرون  
 يقولون إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحا. وإنتاجنا في هذه الأشياء<sup>(٤)</sup>  
 الموجودة على هذا النحو مما يخالف الآراء المشهورة هو مثل أن يسوق القول  
 في التي هي بحسب الطبيعة والتي بحسب السنة إلى المتضادات بعينه: وذلك  
 أن السنة هي ما يراه الكثيرون، والحكماء هم المبتغون في قولهم الطبيعة  
 والحق.

(١) ف: سنة البلد. (٢) ف: أي الحكماء. (٣) ف: الجمهور.

(٤) ف: عن.

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم في المهاترة >

فالأشياء التي تخالف الآراء المشهورة ينبغي أن تطلب من هذه المواضع . — فاما أن نجعل المحيب مكرراً فقد تقدم قولنا ما الذي نعى بقولنا :  
تكرر . وجميع أمثال هذه الأفاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى ، وهو<sup>(١)</sup>  
الا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة ، وأن الضعف أو ضعف النصف<sup>(٢)</sup>  
هي شيء واحد بعينه . فإن كان إذن الضعف للنصف ، فإن النصف<sup>٣٥</sup>  
للضعف يكون موجوداً . فاما إن كان أيضاً شيء ما ضعفاً ، وقد وُضع  
أنه ضعف للنصف ، فإن "للنصف" يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف  
للنصف للنصف ضعف . فأنرى إذا كانت شهوة للذيد موجودة ، فالشوق  
إلى اللذيد موجود ، وقد يوجد الشوق إلى اللذيد ، فقد تكون إذن الشهوة<sup>(٣)</sup>  
للذيد هي الشوق إلى اللذيد .

- 
- (١) ف : تهذر . (٢) من : فإن — ش : ثار فيلا : وذلك أن الضعف وضعف النصف  
من شيء واحد بعينه . فالقول فيه بأنه نصف هو القول بأنه ضعف للنصف . فإن النصف  
إنما هو للضعف . فان أخذ بدلاً من قولنا : « ضعف » — القول بأنه : ضعف النصف ،  
فإن النصف يكون قد قيل ثلاث مرات : للنصف للنصف للضعف ضعف .  
(٣) ش : فتكون إذن الشهوة شوقاً ( من : شوق ) إلى اللذيد .  
في نسخة أخرى مر يانية : فقد توجد شهوة شوق إلى اللذيد اللذيد ( مرتين ) .

- ٤٠ وكل ما كان من الألفاظ يجري هذا الجرى فهي داخله في المضاف<sup>(١)</sup>، وهي التي ليست بأمرها داخله تحت جنس واحد، لكنها يقال على جهة المضاف وتُجْعَلُ مَحْمُولَةً على شيء واحد بعينه (مثال ذلك الشوق : يقال إنه شوق إلى شيء، والشهوة : شهوة لشيء، والضعف : ضعف لشيء - مثال ذلك : الضعف للنصف) ؛ وجواهر جميع الأشياء، التي ليست داخله في المضافات بالكلية، التي للأكات والانفعالات أو ما جرى هذا

### [ ١٣٥١ ] نقل قديم

- ٢٠ أم للآباء؟ والعمل بالإصلاح، أم بالعدل؟ والرضا بأن يكون مظلوما، أو ظالما؟ فالواجب أن يوجه إلى ما يضاد الكثير والحكماء. فإن قال قائل مما يقول به أهل الكلام فانسأق<sup>(٢)</sup> إلى المحمود عند الكثير؛ وإن قال بما يقول به الكثير فانسأق<sup>(٣)</sup> إلى ما يقول الحكماء؛ فإن بعضهم يزعم أنه من الواجب باضطراب للسعيد أن يكون عدلا، فأما الذي عند الكثير فليس بجائز أن لا يكون سعيدا من أوتي<sup>(٤)</sup> مائكا. بجمع أمثال هذه ليست بمستحسنة، والقول بها يضاد التاموس والطباع<sup>(٥)</sup> - [هو شيء واحد] : وذلك أن التاموس إنما هو رأى استحسنته الكثير؛ فأما الحكماء فلأنما قالوا بالطباع وبالصدق.

(١) ش : من نسخة أخرى : وليس هذا موجودا في جميع التي هي أجناس فقط .

(٢) ص : مظلوم أو ظالم . (٣) ص : فانسأق . (٤) محتمل : مثل .

(٥) ف : والطبع . - وما بين المعقوفين يجب حذفه . (٦) ف : بالطبع .

< غرض آخر للسوفسطيقا : إيقاع الخصم في المهازة >

فما كان مستثنى غير محمود فن مثل هذه الأماكن يجب طابعه . — فأما اتمامال  
المتار والهدر وما هو فقد قدمنا ذلك وقتنا بدءاً . وغاية جميع ما كان من نحو  
هذا الكلام أن يفعل المتار ، إلا أن يكون الاختلاف للاسم والكلمة ، كقولك  
إن الضعف وضعف النصف شيء واحد ، لأنه إن كان ضعف النصف  
بفائز أن يكون الضعف ضعف النصف ونصف . وأيضا إن جعل الذاكر  
الضعف لا يذكره باسم مفرد دون أن يضم إليه النصف ، فيقول : نصف  
ضعف ، فقد كاد أن يكون هناك ذكر ثلاثة أنصاف النصف ، والضعف  
الجامع للنصف . ومن ذلك أن يقول يا ليت شعري أ [ن] تكون الشهوة  
مُلِدَّةً من الأشياء ، وما كان كذلك فهو شوق إلى شيء ملد ؛ فلا محالة أن  
أن الشهوة شوقٌ مُلِدٌّ .

- ٤٠ . وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور في فن المضاف الذي  
ليست الأجاس فيه تسمى بهذا الاسم فقط ، بل وهذه أعيانها تقال إنها  
منه لأنها ترجع إلى شيء واحد ، والمسؤول إذا سئل أعطى الجواب فيها  
( كقولك<sup>(١)</sup> إن الشوق لا يكون شوقا إلا لشيء ، والشهوة لا تكون شهوة إلا  
لشيء ، والضعف لا يكون ضعفا إلا لشيء ) ؛ وكل ما كان معنى جوهره<sup>(٢)</sup>  
٥ .

(١) ف : باب . (٢) ص : كذلك . (٣) ف : ذاته .

بالمضاف لا بالآنية وله أحوال ثابتة ، والآخر<sup>(١)</sup> ، أو ما شاكل ذلك يستدل عليه بما فيه من نعمته وصفته

[ ٣٥١ ب ] نقل يحيى بن عدى

كلمة هؤلاء اللاوائى يحمان بأعيانهم ويرون فيدللن على هؤلاء — مثال ذلك أن "الفرد" هو "عدد يوجد له وسط" ؛ < ويوجد عدد فرد > ؛ فإذا هو < عدد > عدد يوجد له وسط . « . والفطاسة انقمار الأنف ، < ويوجد أنف أفطس > فوجود أنف < أنف > متقعر .

ويرون أنهم يعملون إذ لا يعملون . أما حينما فن قبل أنه لا يريد فيسأل هل يدل على شيء إذا قيل على انفراده ، أو ولا على شيء ، فإن دل على شيء فأى هو : هل على واحد بعينه<sup>(٢)</sup> ، أو على آخر ، لكن بأن يقول النتيجة على المكان<sup>(٣)</sup> . لكن يرى من قبل أن الاسم يكون واحدًا بعينه ويدل على واحد بعينه<sup>(٤)</sup> .

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقا : الاستعجام >

وأما ما المعجومية فقد قيل أولاً<sup>(١)</sup> ، وموجود أن يعمل هو أيضاً وأن يرى إذ لا يعمل ، وإذ يعمل لا يظن . كما قال فروطاغورس إن كان السخط

(١) ف : بالآخر : أو الأمر . (٢) ف : هو فهو . (٣) ف : بعض (٤) ذلك . (٥) واحدًا بعينه : ف : هو فهو . (٦) راجع ص ٣ ص ١٦٥ ب س ٢٠ . (٧) = agoras وهو الذى يميز بين الأجاس الثلاثة (المذكر والمؤنث والوسط) — راجع « الريلوريقا » لأرسطو ص ٣ ف ٥ ص ١٤٠٧ س ٤٧ وراجع كذلك « الشعر » لأرسطو ف ٢١ ص ١٤٥٨ س ٨ .

- ٢٠ والفعل ذُكِرَا : أما الذى يقول "يهلك" أما بحسب ذلك فعجومية ، وليس يرى لآخرين ؛ وأما "أن يهلك" فيرى إلا أنه ليس عجومية . فهو معلوم إذن أنه يمكن إنسانا أن يفعل هذا بصناعة أيضا . ومن قبل هذا كثير من الكلمات ، إذ ليس مؤلفات عجومية ترين مؤلفات كما فى التبيكات .

- و جميع اللواتى ترين عجوميات إلا قليلا من التى هى هكذا متى كان التصريف لا يدل على ذكر ولا على أنثى ، لكن على المتوسط . وذلك أنه أما هذا فيدل على ذكر ، وأما هذه فعلى أنثى ، وأما « طوطو »<sup>(٢)</sup> فيريد أن يدل على المتوسط . وكثيرا ما يدل على كل واحد من ذينك أيضا — مثال ذلك : ما هذا ؟ قال يوب ، نعم أو عود ، قوريسقوس . فأما تصاريف الذكر والأنثى بجميعها مختلفة . وأما للتوسط فأما هؤلاء ، فتم ، وأما هؤلاء فلا . وإذا أعطى على طريق الكثرة يؤلفون كأنه قد قيل هكذا . وعلى هذا المثال تصريف آخر يدل أيضا . والفضالة تكون من قبل
- ٢٠ < أن > "هذا" هو نام لتصاريف كثيرة ، وذلك أن

(١) ف : مذكرا . — الخط =  $\mu\eta\tau\epsilon\gamma\epsilon$  . أما « الفعل » فبناظره فى النص اليونانى  $\mu\eta\tau\epsilon\gamma\epsilon$  أى « مخوذة » — فلا ندري كيف ترجمها هكذا !

(٢) طوطو =  $\tau\omega\tau\omega$  (٣) ف : خشبة .

(٤) قال يوب = Calliope إلهة شعر الملامح والمخاطبة ؛ وقوريسقوس = Coriscus — والكلمات الثلاثة : قال يوب ، هود ، قوريسقوس هى مؤنثة ومتوسطة ومذكورة على التوالي فى اليونانية .



## نقل عيسى بن زرعة

المجرى إنما يوجد لها، فإنها توجد في حدود هذه المحمولات بأعيانها،  
وتدل — مع ما تدل عليه — عليها، مثال ذلك أن "الفرد" هو عدد له وسط،  
وذلك العدد هو الفرد، فيكون إذن العدد < الفرد هو > عددا له وسط،  
والأفطس<sup>(١)</sup> هو تقييد في الأنف، وقد يوجد أنف أفطس، فقد يوجد إذا  
أنف هو أنف أفطس.

فهم يوهمون أنهم قد عمالوا ولم يعملوا. وربما كان ذلك من قبيل أنا  
لا نسأل — مع ما نسأل عنه — : هل الضعف يدل على شيء إذا قيل مفردا  
على حiale، أو ليس يدل على شيء؟ وإن كان دالاً على شيء، فهل ذلك  
الشيء واحد بعينه أو مختلف؟ بل نأتي بالنتيجة للوقت. إلا أن هذا إنما  
يكون من قبيل الظن بأن الاسم إذا كان واحداً بعينه فإن دلالاته تكون  
واحدة بعينها.

١٥

١٤

< غرض آخر للسوفسطيقي : الاستعجام >

فأما السولو قسموس فقد قلنا أولاً أي الأشياء هو. ولنا أن نفعل<sup>(٢)</sup>  
ذلك وأن يظن ذلك بـنا وإن لم نفعل، وإن نفعل ولا يظن ذلك بـنا، كما

(١) ش : تاريفلا : وإن كانت القطعة موجودة فتسطيح الأنف وجود.

(٢) σολοεπισμος = soloecismus =

قال فروطاغورس إن كان السخط والعمل مذكرين<sup>(١)</sup> ، فالذى يقول فيها إنها قد هلكت فقد أتى بحسب هذا بسولوقسموس<sup>(٢)</sup> ، إلا أنها غير مظنونة عند آخرين . فاما إن قال هلك ، فإنها مظنونة إلا أنها سولوقسموس . فمعلوم إذن أن الإنسان قد يمكنه أن يفعل ذلك بصناعة . ولهذا السبب كثير من الألفاظ التى لم يأتلف منها سولوقسموس يُظن أنه قد تُؤلف مثل ما فى التبيكات .

٢٥ بجمع التى يظن بها أنها عجمة إلا السير إنما تكون من التى تجرى هذا المجرى . وعندما تتحرف دلالتها فلا تدل على مذكر ولا مؤنث ، لكن على المتوسط . وذلك أن لفظة « هذا » تدل على الذكور ، ولفظة « هذه » تدل على الأنثى ، ولفظة « طولو »<sup>(٣)</sup> تروم أن تكون دالة على المتوسط ، وكثيراً ما تدل وعلى كل واحد من ذينك : مثال ذلك : ما هذا ؟ قاليوب — ويكون : الطرف<sup>(٤)</sup> أو خشبة ، — فوريسقوس — . فاما نصارىف المذكر والمؤنث فإنها كلها مختلفة . فاما المتوسط فهو فى بعضها موافق ، وفى بعضها غير موافق . وكثيراً ما إذا سُلم لهم هذه يجعلون التأليف كأن الذى سُلم لهم هذا . وكذلك يبذلون تصريحاً بتصريف غيره . والضلالة إنما تكون من قبل أن لفظة « هذا » تكون عامة لتصارىف كثيرة . وذلك أن

(١) ص : مذكران . (٢) ص : بسولوقيرى . (٣) ف : الشاذ .

(٤) ف : يرام بها . — طولو = τούτο .

(٥) ص : الطرف أن .

## [ ١٣٥٢ ] نقل قديم

من ذلك أن يقول لمن العدد المفرد واسط ؛ وقد يكون عددا فردا ، فلامحالة  
١٠ أنه قد يكون عددا وهو عدد واسط . وكذلك إن كانت الفطوسة عسا  
في الأنف ، وهو قد يوجد أنف عائب ، فلا محالة أنه يكون أنفا عابيا .

فقد يتخيل بها ولا يفعلون شيئا وهم غير فاعلين ، من أجل أنهم لم يقدموا  
المسئلة في أن كان الضعف يدل بذاته على شيء ، أو لا يدل على شيء . فإن  
١٥ كان يدل على شيء : فعلى نفسه ، أو على غيره ؟ وإن كانت النتيجة توضح ذلك من  
ساعته ، إلى أن تحيل الدلالة فيها أنها واحدة .

## ١٤

### < غرض آخر للسوفسطائية : الاستعجام >

فأما الاستعجام فقد قيل ما هو أولا . وقد يجوز أن تكون العجمة من  
٢٠ فاعلها ولا يظن به أنه فعلها ، كالذي قال بروطاغورس إن كان الغضب والعمل  
مذكّرين فالفاعل «تهلك» ، بالتأنيث ، «تهلك» الضعف بها استعجاما ، وليس  
ذلك ظاهرا لغيره . وإن كان قال بالذكورة : يهلك الغضب ، والغضب

(١) ص : فرد . (٢) ص : يبول . ف : اظنه يجوز . (٣) ص : بروفسطاغورس .

(٤) ش : في نقل آخر : إنه إن كان الغضب والعمل مذكرا فالذي يقول تهاك فقد صنع

بهذه سولوقسموس ، ولكنه لم ير ( ص : يرى ) عند آخرين . وقولك « يهلك » ترى ، ولكن ليس

سولوقسموس ( ص : سولوقسفي ) .

باليونانية مؤنث ، فقد تخيل لكثير أنه قد أعجم ، وهو بالحقيقة لم يفعل ذلك .  
وقد يمكن الصناعة من الصناعات أن تفعل ذلك ؛ من أجل < أن > كثير < أ >  
من الكلام إذا صار إلى القياس كان ما يظهر من قياسه عجمة ، كالتي ترى  
في مقياس التضليل .

بجميع الاستهجام <sup>(١)</sup> إلا يسيراً منه لا يكون إلا بهذا النحو ؛ فإذا كان  
التصريف غير مذكر وغير مؤنث وكان واسطاً فيما بينهما ، فإن قولك ” هذا “  
هو دليل على مذكر من الاسم ، وقولك ” هذه “ هو دليل على مؤنث من  
الاسم . فاما قولك ” طوطو “ فهو اسم دابيل على هاتين ، وكثيراً ما دل <sup>(٢)</sup> على  
أحدهما ، كقول القائل إذا أشار فقال : ” طوطو “ ما هو ؟ فإن يكن المشار  
إليه أُنثى قال إنها أنثى ؛ وإن كان غير مؤنث ولا مذكر كاسم العود باليونانية  
أجاب فقال إنه كسولن <sup>(٣)</sup> . وإن كان مذكراً أجاب فقال إنه فلان . بجميع  
تصريف الأسماء المذكرة والمؤنثة فرقها بين . فاما تصريف الأسماء الواسطة :  
فإنها ما له فرق ، ومنها ما لا فرق له . فأكثر ذلك إذا أعطى أحد الاسم  
الواسط ، كان القياس فيه تضليلاً على ما ذكرنا . وكذلك يكون إذا جعل المتكلم  
تصريفاً مكان تصريف ، لأن التضليل يكون هناك من أجل أن هذا الفعل  
مشترك لتصاريف كثيرة . وذلك أن

(١) تخيلاً : منها . (٢) ف : المنصرف . (٣) ف بالأحرى : ما بين هذين .

(٤) ف : يدل . (٥) ص : كسوار — وهو تحريف كسولن  $\kappa\sigma\lambda\omega\nu$

[ ٣٥٢ ] نقل يحيى بن عدى

«طاطو»<sup>(١)</sup> يدل أما حيناً فعلى هذا ، وأما حيناً فعلى هذا . ويجب أن تدل بالتبديل أما مع «الموجود» فعلى «هذا» ، وأما مع «يكون» فعلى «هذا» — مثال ذلك : «قوريسقوس موجود» ، «يكون قوريسقورس» . ومع الأسماء المؤنثة أيضاً كذلك ، وفي هؤلاء اللواتى يُقَالُ<sup>(٢)</sup> على أوانى الاستفراغ<sup>(٣)</sup> وبوجدلهم تصرّف الأنثى أو الذكر ، وذلك أن جميعهن يصفين : <sup>(٤)</sup> < «أو» و «أون» . وهؤلاء يوجدلهم تصرّف الأوانى أيضاً ، مثال ذلك : <sup>(٥)</sup> عود ، حبس . وهؤلاء أتاوانى لسن هكذا التى للذكر وللأنثى وأفراد منهن يأتى بهن على التفريعات — مثال ذلك أما «الزرق»<sup>(٦)</sup> فاسم الذكر ، وأما التصريف<sup>(٧)</sup>

٤٠

١١٧٤

(١) ف : «طوطو» . (٢) ف : هذا .

(٣) ش : وكذلك فى الأسماء المؤنثة ، وعلى الأسماء المؤنثة كذلك ، وفي هؤلاء اللواتى يقطن إنهن يوجدلهم فليس ، أى تصرّف الأنثى والذكر ، وذلك أن جميعها التى من «طو» ، أى من المافدة الوضع تبدى هى أسماء للأوانى — مثال ذلك طوكسلون ، أى عود ( ف : خشبة ) ، طواسكو يبور ( من : كيون ) أى حبس . وأما اللواتى ليس لها تصرّف ذكر أو أنثى هكذا هذين اللذين منهما يأتى على الآناء — مثال ذلك : أسكوس ( من : أوسوقس ) ، أى الرق الذى للذكر ويصرف مؤنثاً . (٤) ف : فى . (٥) ف : التفريغ . (٦) ف : يتدنن . (٧) من : يتقض من دعى ! — ف : دعى أو على أولو هؤلاء ! (٨) ف : خشبة . — فى اليونانى : *ἐλάν, σκρίνον* (٩) ف : التصريفات . (١٠) ف : ذكر . — الزق ( بالزاي المعجمة ) : إنا من الجلد بوضع فيه الخمر . وهو فى اليونانى *ἀσχος* ( ١١ ) كذا ! وفى اليونانى : *ἀλίνη* ( السرير ) وهو مؤنث .

فالذى للاتى . ولهذا في هؤلاء اللواتى كهؤلاء ، كذلك أن يوجد وأن يكون  
مختلفا . فالمعجومية بنحو ما هو سببه بالتبكيئات اللواتى يقال من هؤلاء  
اللواتى لا يشبهن على هذا المثل ، وذلك أنه بمنزلة ما يقع في أولئك على الأمور  
في هؤلاء على الأسماء أن يعملوا معجومية : وذلك أن الإنسان والأبيض هما  
أمر واسم أيضا .

فهو ظاهر أنه يروم أن يؤلف معجومية من هذه التصاريف التى  
قيلت .

فأما أنواع هؤلاء الكلمات الجهاديات وأجزاء الأنواع<sup>(٥)</sup> والمواضع  
< فهى > هؤلاء اللواتى قيلت . فإن ترتيب اللواتى كهؤلاء<sup>(٦)</sup>

### نقل عيسى بن زرعة

”طوطو“ تدل أحيانا على ”هذا“ ، وأحيانا على : ”لهذا“ .  
وينبغي إذا بدلت أن تدل أما مع ”موجود“ فعلى : ”هذا“ ، وأما مع  
”يكون“ : فعلى : ”لهذا“ — ومثال ذلك : ”يوجد“ قوريسقوس ،  
”يكون“ قوريسقوس . وكذلك يجرى الأمر في الأسماء المؤنثة وفي الأشياء  
التي يقال إنها آنية التفرغ ، فإن لها ميلا<sup>(٨)</sup> إلى التذكير والتأنيث . وذلك أن

(١) ف : ومن قبل هذا . (٢) ف : على . (٣) ص : أن أن - ف : أنه .

(٤) ف : وصفت . (٥) ف : الصور . (٦) ف : وصفت .

(٧) ش : في نقل ثانويلا : وذلك أن هذا يدل أحيانا على مؤنث ، وأحيانا على مذكر .

(٨) ص : مثل .

جميع ما في آخره "أو" أو "أون" فله مثل الانحراف < الذى > يوجد  
 للأسماء الأوائى ، مثال ذلك الخشب ، الحبل . وما لم تكن كذلك فهي  
 إما مذكورة ، وإما مؤنثة . وقد أتى بأفراد منها على انحراف<sup>(١)</sup> — ومثال  
 ذلك : أما الرق فهو اسم مذكر ، وهو مائل إلى التأنيث ؛ فلهذه العلة  
 يكون الموجود والمتكون ، في الأشياء التي تجري هذا المجرى ، مختلفين<sup>(٢)</sup>  
 كاختلاف هذه . وقد تشبه المعجمة بجهة ما التبيكات التي تكون من  
 غير المتشابه إذا قيل إنها على مثال واحد ، وذلك أن مثل ما يمرض  
 لأولئك في الأمور يقع لهؤلاء في الأسماء أن يفعلوا<sup>(٣)</sup> نجمة ، وذلك أن  
 قولنا : الإنسان ، وقولنا : أبيض ، وهو أمر و اسم .

٥

فقد ظهر أنا إنما نروم تأليف السولو قس موس من هذه التصاريح  
 المذكورة .

١٠

وقد تختلف أنواع الأفاويل الجهادية وأجزاء أنواعها ؛ وهذه المواضع  
 المذكورة إن رُتبت في أن تضل على نحو ما فعل

(١) ش : ثاويل : ومعنى كانت يتبدى من « شو » فهي أسماء الأوائى . — ش آخر :

في نسخة : وذلك أن كل ما يتبدى من عل وعمل .

(٢) ف : طوكيلون . = τὸ πύλον

(٣) ف : طوكيلون (ص : سمحرون) = τὸ σχοινίον

(٤) ف : التفريع . (٥) ف : مختلفان .

(٦) ف : يملوا .

[ ١٣٥٣ ]

### نقل قديم

« طوطو » إذا كان في موضع المذكور دل مرة على هذا، ومرة على هذا . فما جمعت إليه : « هو » ، دل على « هذا » ، كقولك : هو هذا . وإذا جمعت إليه : « أنه كان » ، « لهذا » : كقولك : هو فلان وإنه فلان . وكذلك يحوز في هذا النحو في الأسماء المؤنثة وفي الآنية التي لأسمائها نصارىف : إما مذكرة وإما مؤنثة : « فالمرير » مؤنث باليونانية ، وهو عود ، وهو اسم واسط بين المؤنث والمذكر ، وارث اسم مذكر ، وهو جلد ، واسمه لامذكر ولا مؤنث . فكذلك يكون الفرق في الأسماء إذا ضم إليها : إما « كان » ، وإما « هو » . فبنحو من الأنحاء قد يشبه الاستعجام للضلالت التي إذا قبلت يشبه بعضها بعضاً بنحو واحد . فكأن المقاييس المضللة في الأسماء ، كذلك حال الاستعجام في الأسماء ، لأن الإنسان هو شيء وهو أبيض وهو اسم .

فقد تبين أن الاستعجام إما يتألف من مثل هذه النصارىف التي قيات . وهذه ضروب كلام المشاغبة وأجزاؤها وأنواعها . وليس الفرق بينها يسيراً لسانى إلى الجهل إذا وضعت بهذه الجهة المسئلة ، كالذى يكون

[ ٣٥٣ ب ]

### نقل يحيى بن عدى

لدى<sup>(٢)</sup> السؤال لأن يضلن مختلف غير قليل كما هو في هؤلاء الجدليات . فبعد هذا إذن فنقل أولاً في هؤلاء الآيات قيات .

(١) ص : والور . (٢) ف : نحو . (٣) ف : أى اختلافاً ليس باليسر . (٤) ف : ذلك . (٥) ف : وصفت .



## &lt; ترتيب المجمع &gt;

فأولاً وموجود نحو أن ييكت إما واحد فالطول : وذلك أنه صعب  
 أن تبصر كثيرة معاً ؛ ولنستعمل في الطول هذه الاسطوانات التي قدمت  
 فلقيت . — وإما واحد فالمبادرة ؛ وإذا أبطأوا فقليل ما يتقدمون  
 فيصرون . — وأيضا السخط والمرء ؛ وذلك أنهم إذا اضطربوا فقليل  
 ما يمكنهم أن يحفظوا : وجميع اسطوانات السخط إن يعمل إذا أراد  
 أن يحور ظاهرا وإن لم يسط ألبتة . — وأيضا أن يضع هؤلاء اللواتي  
 يسألن بالتبديل ، وإن كان الإنسان نحو الواحد بعينه كلم كثيرة وإن كان  
 إنه هكذا وأنه ليس هكذا : وذلك أنه يعرض معا أن يجعل الحفظ إما نحو  
 كثيرة ، وإما نحو هؤلاء المتضادات . — وبالجملية جميع هؤلاء اللواتي  
 وصفت أولاً نحو الإخفاء من نافعات نحو الكلمات الجهادية : وذلك أن  
 الإخفاء هو لسبب أن يضلل ، وأن يضلل بضلاله .

---

(١) ف : لدى . (٢) ف : نرى . (٣) ف : أي الأصول .  
 (٤) ف : فرصت . — والاشارة هنا إلى « الطويقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب  
 ٢٦ — ص ١٥٧ أ س ٥ . (٥) ف : فالجدة . (٦) ف : وذلك  
 أنهم إذا أبطأوا . (٧) ف : نسخة : اشتغلوا . (٨) ف : أصول .  
 (٩) ف : طلب . (١٠) « الطويقا » : م ٨ ف ١ ص ١٥٥ ب ٢٦ —  
 (١١) ف : ف .

- ٢٠ ونحو هؤلاء الذين يسرون إلى فوق حين يظنون أنها نحو الكلمة تسأل من السالبة، كأنه يريد<sup>(١)</sup> التي هي مضادة، أو أنه يجعل السؤال من المساوية، وذلك أنه إذا كان غير معلوم ما الذي يريد أن يأخذ قليلاً ما يتصعبون<sup>(٢)</sup>، وحين يعطى في الأجزاء أن لكل واحد إذ يأتي بالكلية لا يسأل كثيراً، لكن يستعمل كما في التي قد أعطيت : وذلك أنه قد يوجد حيناً أن يظن أوائل أنهم قد أعطوا، ويرى هؤلاء الذين يسمعون من قبل ذكر<sup>(٣)</sup> الاستفراء كأنه ليس يسألون<sup>(٤)</sup> باطلاً . — ولتستعمل هؤلاء اللاواتي لا تدل على الكلي بالأسماء، لكن بالشبه نحو ما ينفع، وذلك أن الشبه يضل كثيراً.
- ٢٥

### نقل عيسى بن زرعة

- ١٥ في الأقاويل الجدلية اختلافاً ليس باليسير .

١٥

### < ترتيب الحجج >

- فليكن كلامنا إذن أولاً بعدما تكلمنا فيه في هذه المعاني . فأحد ما يعين على التبيكيت هو الإطالة : وذلك أن تحصيل أشياء كثيرة<sup>(٥)</sup> معاً يسير، والإطالة تستعمل في هذه الأصول التي تقدم ذكرها . — وموضع ثانٍ من المبادرة،
- ٢٠

(١) ف : كن . (٢) ف : يسمرون . (٣) ف : على كل .  
(٤) ف : تذكر . (٥) ف : يسألون (٩) . (٦) ف : محط (٩) .

وذلك أنهم إذا لم يلحقوا <sup>(١)</sup> نقص ما يسبقون إلى تأمله . — والغضب أيضا <sup>(٢)</sup>  
 والمراء ، وذلك أنهم إذا <sup>(٣)</sup> استخطوا قصرُوا عن ضبط <sup>(٤)</sup> جميع ما يحتاج إليه .  
 وأصول السخط هي أن يُظهر فعل الجور إذا أراد أن يحور ولا ينجعل البتة .  
 وأيضا أن يتدل وضع الأشياء التي يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتي  
 في بيان الشيء الواحد بعينه بأقوال كثيرة ، وكان له أن يبين أنه كذا وأنه  
 ليس كذا ، فيعرض مع ذلك أن يحتمس إما من الأقوال الكثيرة أو من  
 المتضادة . — وبالجملة فجميع الأشياء التي قصد بها فيما تقدم قصد <sup>(٥)</sup> الستر  
 نافعة في الأقوال الجهادية . وذلك أن <sup>(٥)</sup> الستر إنما يراد من أجل أن يضل ؛  
 ولأن يضل تضليلا .

٢٥

وأما السؤال إذا كان نحو الذين يوثقون <sup>(٦)</sup> إلى فوق ، إذا ظنوا أن الكلام  
 متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب — كأنه إنما طلب المضاد  
 ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية : وذلك أن الذي يريد أخذه إذا  
 كان غير معروف كان تعمهم أقل . وإذا سلم في مفردات الأجزاء من  
 حيث هي أجزاء للكل ، فلا يكثر السؤال ، بل يستعمله كالشيء المقر به .  
 وقد ربما ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من أجل ما جرى له من <sup>(٧)</sup>

٣٠

٢٥

(١) ف : قل (ص : قد) مقدار . (٢) ش : تأويلا : وأيضا إذا كدروا بالسخط  
 والمراء ضعفت قدرتهم على إظهار فعل من يريد أن يحور بالواحدة . (٣) ف : كدروا .  
 (٤) ف : حفظ . (٥) ف : الإغفاء . (٦) ف : يسبون .  
 (٧) ف : وذلك أنه .

الذكر أن مسائلهم لم تكن باطلة ؛ ففي هذه الأشياء ليس إنما يعرف الحكمي  
بالاسم ، بل إنما يستعمل التشبيه<sup>(١)</sup> نحو الشيء الأول ، وذلك أن التشبيه<sup>(٢)</sup>  
كثير التضايل .

[ ١٣٥٤ ] نقل قاسم

في كلام المجادلين ؛ فإنه قل هنا أولا بعدما قيل .

١٥

### < ترتيب الحجج >

إن طول الكلام ضرب واحد من ضروب التضايل ؛ وذلك أنه يصعب  
فهم الكلام الكثير ليكون فهما معا ؛ واستعان هذه الأحرف والتصاريف  
التي ذكرنا معين<sup>(٣)</sup> في طول الكلام . — وضرب ثان من التضايل الاستعجال  
في الكلام ، فإنهم إذا أبطأوا في لفظهم قلبا يرمون مما يقدمون عليه  
بمادهم . — وأيضاً الغضب والمسارة نحو آخر من التضايل ، لأنهم إذا  
اضطربوا قلبا يمكن التحفظ عليهم ؛ وأصول الغضب فيهم شيطان : أنهم  
يريدون بذلك إظهار جور الجائر ، ومكابرة . — وفيما بين ذلك يضعون  
المسائل بالتبديل : كان عند آخر منهم فيها كلام كثير ، أو لم يكن ؛ فإنه  
يعرض للجيب عند ذلك أن يكون محفوظا معا من الكثرة والتضاد . . .

(١) ف : التشبه . (٢) ص : معنى - ف : معين . (٣) ص : ثانی .

(٤) كذا في الأصل ! (٥) ف : أظنه : الصولة . — وهذا التصحيح خطأ .

(٦) ص : ذلك .

< و > في الجملة كل ما قبل أولا بالخفاء فذاك نافع في كلام المجادلين ، لأن السيرة في الكلام إنما يراد بها إدخال الجهل ، وذاك من الخديعة .

٣٠ أما الذين يتصنعون في كلامهم فإذا ظنوا أنهم قد صاروا إلى المجعة فليسألوا مسألة أنثافاسيس<sup>(١)</sup> ، كأن سألها يريد المفضضة أو يجعلها مساوية لمسألتهم ، لأن السوفسطائي إذا لم يعلم ما الذي يحتاج إلى أن يأخذ من كلام المتكلم له ، كان أقل شغبا . وأما إذا أعطى أحد جوابا في الأجزاء ، والجواب كلى ، فربما لم يسأله ، ولكنا نبنى على كلامه كم قد أعطى الجواب . وكثيرا ما يظن ٣٥ مثلهم أنه قد أعطى الجواب ، ويتخيل ذلك للسامعين لمكان ما يذكرون من قول الفخار وأنهم لم يسألوا بطلا . وأما الكلام الذي لا يدل بالاسم ، بل دلالاته عليه بالشبه ، فذلك نستعملها على قدر ما يوافق من الحاجة إليها ، لأن الشبه يدخل الدهش على السامع .

[ ٣٥٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

١٧٤ب وأما نحو أن يأخذ المقدمة فيقابل الشيء الذى يصلح أن يسأل . مثال ذلك إن احتجنا أن نأخذ أن هل يجب أن نطيع الأب في كل ، أى هو : أوجب أن نطيع الآباء في كل شيء ، أو في كل شيء لا نطع ؟ وهؤلاء اللواتي

(١) ف : يصعبون .

(٢) ص : ناقاسيس — والأنثافاسيس = ἀνταφασισ = المناقضة ، الرد ، التنقيذ .

كثيرا كثيرة، أى هو: أن ندع كثيرة أم قليلة؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها  
كثيرة : وذلك أنهم إذا وضعن إلى جنب هؤلاء المتضادات ترين كبيرات  
وقليات، وشنعاً وفاضلات للبشر .

وكثيرا وعلى طريق الكثرة يجعل أن يظن أنه قد بكت ، خاصة البكت  
المرائى من أولئك الذين يسألون أنهم إذا لم يؤلفوا شيئا ، ويعملون ذلك  
الآخر ألا يسكت ، لكن يقولون على طريق الجمع كأنهم قد ألفوا : فإذا  
لا تلك وتلك .

وأما المرائية والتي وضعت من ضعف الاعتقاد أن يؤهل فإن يجب  
بالتى يرى . أما إذا ما تقدمت موضوعة التى يظن من الابتداء فيعملون  
سؤالات هذه التى كهذه هكذا إنما يظن . وذلك أنه من الاضطراب إن كان  
السؤال يكون من هؤلاء اللواتى من القياسات أو التبعيات أو ضعف  
الاعتقاد . إما إذا أعطى فيبكت ، وإما إذا لم يعط ولا يظن أنه قال بغير  
ممكن ، وإما إذا لم يعط ولا يظن أنه يقر فشبه مبكت .

- 
- |                           |                  |                    |
|---------------------------|------------------|--------------------|
| (١) ف : على طريق الكثرة . | (٢) ف : يترك .   | (٣) ف : كانت تفن . |
| (٤) ف : وخاصيات .         | (٥) ف : للناس .  | (٦) ف : أكثر .     |
| (٧) ف : يقيسوا .          | (٨) ف : التج .   | (٩) ف : كن .       |
| (١٠) ف : الموضوعة .       | (١١) ف : البدء . |                    |
| (١٢) ف : قياس وتبعيت      | (١٣) ف : نقصان   |                    |
| (١٤) ف : يقول .           | (١٥) ف : مشهور . |                    |

٢٠ وأيضاً كما في هؤلاء الخطيئات وفي هؤلاء المباحات الذين يظنون كهؤلاء  
أو نحو هؤلاء الشبهات أو نحو كثيرة<sup>(١)</sup> أو نحو جميعهم بمنزلة ما يفعل كثيراً  
هؤلاء الذين يجيبون إذا بكتوا على ضربين : إن ظنوا أنهم لم يبكتوا، وإذا  
سألوا يستعمل حياً

### نقل عيسى بن زرعة

٤٠ وقد ينتفع في أخذ المقدمات بأن يحمل المشبه سؤاله على جهة التضاد .  
ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدمة : « أن في كل شيء ينبغي أن يطاع<sup>(٢)</sup>  
الآباء » ، فإن نقول : في كل شيء ينبغي أن يطاع الآباء ، أو ألا يطاعوا في كل  
شيء ؟ والأشياء التي هي على أكثر الأمور كثيرة ما الذي نفعل فيها ؟ أنطرح  
البكتيرة أم البسيرة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من الاضطرار .  
وذلك أن هذه إذا قُرِنت بالمضادات عظمت وخفت في ظن الناس : الرذائل  
والفضائل .

١٠ وأكثراً ما يوهم به السائلون إيهاماً قوياً أن النشم السوفسطائي خاصة  
قد بكت أنهم من غير أن يقيسوا أو يؤلفوا أو أن يصيروا بالتكلم لهم إلى  
الإمساك يقولون قولاً كانتج ، كأنهم قد ألفوا ، ولا أحسبهم يدروا  
المقدمات .

والمغالطة ، التي تكون من خلاف الرأي المشهور ، تضع أن الواجب أن  
يجاب بالظنون . فإذا قدمت وضع الشيء<sup>(١)</sup> في ابتداء الأمر ، وكان

(١) ف : عند . (٢) ص : يطاعون .

إيراد هؤلاء لأمثال هذه المسائل على هذا النحو<sup>(١)</sup> ما المظنون عندك، فإن السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الاضطراب إما تبكيت أو ما يخالف الرأي المشهور . أما إن سلم فيبكت ؛ وإن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلم فشبهه بالتبكيت .

وأيضا فمثل ما يفعل في الأشياء الخطئية ليفعل في الأمور التبكيتية<sup>(٢)</sup> من النظر في الأضداد وفيما يقوله الذي يبكت أو فيما يعترف بأنه محمود من قول أو فعل ، وكذلك أيضا في الأمور التي يظن بها أنها مثل هذه ، أو نحو التي تشبهها ، إما عند أكثر الناس أو عند جميعهم — بمنزلة ما يفعل<sup>(٣)</sup> المحبون ذلك كثيرا على نحوين إذا بكتوا، إن كانوا يظنون أنهم لم ييكتوا، أو يفعل هذا الفعل أحيانا<sup>(٤)</sup>

[ ١٣٥٥ ] نقل قديم

حتى لا يدري كيف يأخذ الأفروطاسيسه . وإن كانتا اثنتين لم ندر أيهما نختار، وعن أيتهما نسأل . ومثال ذلك : ينبغي أن يطاع الآباء في كل شيء، أو يعصوا<sup>(٥)</sup> في كل شيء ، ويطاعون سرا في الكثير، أو يعصون

(١) « ما » : « ملقة بقوله : « النحو » — أي هذا النحو : المظنون عندك .

(٢) ف : المفاعلة . (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : ناوقلا : فهم يتوهمون أنهم لا يكونون لسبيين : لأنهم سائلون ، ولأنهم قائلون . وأما متى وأين يكون ذلك فيوجد عند الذين يشنون أن هذا يعرض هاهنا ولم يوجد هاهنا من هذه الجهة بمنزلة ما فعل قلوبوف في مجلس المشاورة .

(٥) الأفروطاسيسه πρότασις القضية . — والوجه هنا كما ترى خطأ ، فراجع الترجمةين الأخرين . (٦) ص : يعصون .



قليلًا في القليل؟ وأى ذلك أوفق : القليل أم الكثير، لا سيما إن كان أكثر ذلك محمولًا على الاضطراب، لأننا إذا جمعنا بين الأضداد عند ذلك ما يظهر الأكثر والأقل، والأعظم والأصغر، والأجود والأشتر .

وأكثر ما يصير من التفضيل ضميم<sup>(١)</sup> السائل من السوفسطائيين وقرئهم من كلوا، لأنهم لا يؤلفون مقياسًا، ولا يجعلون آخر كلامهم على مسألة، ولكنهم يجعلونه بالنتيجة كن قد ألف المقياس فيقولون : لا محالة إنه ليس كذا وكذا .

ومن فعلهم أن يكون سبب الكلام غير محدود، فيجبوا على ما يظهر منه ويُتبرر<sup>(٢)</sup> عن الأصل الذي هو غير محمود، فإن أعطى الجواب أعطى جوابًا مضللًا : وإن لم يعط لم ير أن يعطى، فذلك غير محمود . وإن هو لم يجب ورأى أن الجواب واجب : فذلك منه شبهة بالتفضيل .

وكذلك نرى حال المتضاد من كلام الريطوريقين ( وهم الخطباء ) ، وجل كلام المبكتين المضللين فيما قالوا عند أنفسهم وفيما أقروا به من حذية ما قال قائل، أو فعل أو ظن به أنه متشبه بهم أو مثلهم في أكثر ذلك ، أو كله . — كالذى يفعل المحبون إذا تجبروا فظنوا أنهم لم يصلوا ، ويسألون فيجعلون مسألتهن أحيانًا ينهن وبين من يضادهن ، فيثبت أنها كذلك أو ليس كذلك لنأوله أنها بجهة ما من الجهات — كالذى فعل

(١) ضامه حقه : انتقصه : المصدر : الضم — ويرف فلانا : عابه واتمه .

(٢) ف : أظنه : محمود — صح . (٣) ف : محدود . (٤) ف : المائلين .

(٥) ف : المحبون . (٦) ص : أنا ما بجهة من الجهات .

[ ٣٥٥ ب ] نقل يحيى بن عدى

(١١) (٢)

هذا نحو الذين يثبتون أن أما هكذا <sup>(٢)</sup> فيعرض ، وأما هكذا فلا ؛ من قبل أنه «كذا يأخذ» <sup>(٣)</sup> < مثل > تلك التي فعل فلاوفون في «مندرولس» <sup>(٤)</sup> .

ويجب إذا كنا بعداء عن الكلمة أن نقطع باقي الجسارات ، وإن تقدم الذى يجب فشعر أن يتقدم ويقيم ويتقدم فيقول . -- وأن يتسرع حيناً إلى

٢٠

أخرى أيضاً أن يضعوا من التي قلت إذا أخذوا إن كان لا يوجد الإنسان لدى تلك المتقدمة الموضوعة بمنزلة ما فعل لوفوفون <sup>(٥)</sup> ، إذ أعطى ألماناً تمسح < الفيتارة > . وعند هؤلاء الذين يطلبون نحو ماذا يتسرع ،

٢٥

من قبل أنه يظن واجبا أن يعطى <sup>(٦)</sup> علة . وإذا قلت أنمراد يعرض أن يحفظ الكلى في التبيكيت أن يقال التناقض أسهل أن : أما الذى

(١) ف : عند ، لدى . (٢) ف : التابئين . (٣) ف : يظن .

(٤) ص : فلاوفون في «مندرولس» -- ف : أى مجلس المشاورة . --

وفلاوفون Cleophon شاعر مسرحى آثينى ، ألف مسرحيات راجعية لم يبق لدينا منها غير أسماء بعضها (راجع مويديس ، تحت ألفاظ ) ، ويقول عنه أرسطو إنه كان فاضل البضاعة

في الخيال والمثالية ( «كتاب الشعر» ف ٢ ) وإن أسلوبه مل ( «كتاب الشعر» ف ٢٢ ) ؛

«الخطابة» م ٣ ف ٧ . ومندرولس Mandrobulus راجعية مفقودة ، أو لعلها

محاورة كتبها اسبوسيبوس . أما قوله «مجلس المشاورة» فلعله ظن أنها مأخوذة من

μανδρον (مندرة) أى مجلس المشاورة أو الصحن .

(٥) ف : التسرعات . (٦) ف : فأحمى . (٧) ف : أخذ ما .

(٨) ف : ليس . (٩) Lycophron = (١٠) ف : نحو .

(١١) ف : عند . (١٢) ف : شيئاً .

وضع فيرفع ، وأما الذي رفع فيضع : لكن ليس من قبل أن هؤلاء الأضداد<sup>(١)</sup>  
علمًا واحدًا بعينه ، أو أن ليس واحدًا بعينه . — وليس يجب أن يسأل النتيجة<sup>(٢)</sup>  
على طريق الامتداد ( وقد يوجد حينًا أن لا يسأل أيضًا ) : لكن تستعمل<sup>(٣)</sup>  
كأنها مقرر بها .

## ١٦

### < حل التضليلات >

فأما من أى السؤالات ، وكيف يسأل في المحاورات والمفاوضات<sup>(٤)</sup>  
الجهلاء به ، فقد قيل . وأما في الجواب وكيف يصلح أن يتدبّر<sup>(٥)</sup>  
ونحو أى استعمال تنفع هؤلاء الكلمات اللواتي بهذه الحال ، فلنقل من بعد هؤلاء .  
فإنهم نافعان في القاسمة بسبب اثنين ، وذلك أنه : أما أولاً فإنه<sup>(٦)</sup>  
إذ الألفاظ اللواتي يفعلنها على طريق الأفضل ، لكن على الأكثر ، نحو<sup>(٧)</sup>  
أن على كم نحو يقال كل واحد ، وأيه على مثال واحد ، وأيه على غير ذلك ؛  
وبعرض في الأمور وفي الأسماء . — وأما ثانياً ففي الطالب على حياله ، وذلك<sup>(٨)</sup>  
أنه ليس يفسد من آثرين بسهولة ؛ وهذا إذن لا يحسن وإن كان يفعل<sup>(٩)</sup>  
هو منه كثيراً . — وأما ثالثاً والذي يبقى فهو نحو الاعتقاد وذلك إذ أن تعذر  
كلمات الذي يشارك في الكلمات ، إذ ليس له أن يجد شيئاً في الشناعة

(١) ف : المتضادات — ص : علم واحد . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : بل .

(٤) ف : ينص . (٥) ف : مالحات . (٦) ف : كثرة .

(٧) ف : نحو . (٨) ف : انفراد . (٩) ف : رأى . —

وفيه نقص : ونعامة : أن المرء يخبر في كل شيء ، وليس غير مدوّب في أى شيء ، إذ ... » .

## نقل عيسى بن زرعة

عندما يكون السؤال متوجها نحو من يريد أن يثبت أن هذا إن كان  
يعرض على هذا النحرفليس هو على هذه الجهة، من قبل أنه يومه مثل ذلك. وقد  
فعل فلا وفون هذا الفعل أيضا في «متدروبولس»<sup>(١)</sup>، أي مجلس المشاورة. — وينبغي  
إذا كانت بيننا وبين النتيجة وسائط كثيرة أن نطرح باقي المناجيب<sup>(٢)</sup> . فإن<sup>(٣)</sup>  
سارع المحيب إلى الإحساس بذلك بادرنا إلى مقاومته وعاجلناه بالقول. —  
وربما عدلنا أحيانا إلى معاني أخر غير التي كنا نقصدها عندما كنا نأخذ  
المقدمات إن لم نصل إلى أن نتكلم في الأمور التي كانت أولا موضوعة لنا،  
بمنزلة ما فعل <لو> قوفرون عندما مدح الأخان<sup>(٤)</sup>. فاما إذا كان الذين يخاطبون  
يبحثون عما كان قصد له أولا فلا نأخذ نظرنا أن ذلك واجب، فينبغي أن نأتي  
في ذلك بملة. — وإذا قد عددنا الجزئيات، فالكلّي أيسر حفظا. — فقد يعرض  
في التبيكيت أن نأتي بتقيض الوضع : فإن وضع رفعنا، وإن رفع وضعنا .  
إلا أن ليس من قبل أن هذه متقابلة تكون المعرفة بها واحدة بعينها، أو ليست  
واحدة بعينها. — وليس ينبغي على جهة الإطالة أن نسأل عن النتيجة ( فقد  
ربما تركنا أحيانا المسئلة أصلا ) : بل قد نستهمل النتيجة كالشيء المقتر به .

(١) ص : متدرو . (٢) ف : قطع . (٣) ف : الجحج . — والتخب :  
البرهان ؛ وناحبه : حاكه وناظره وراعه . فالأصح أن يقول : الناحية ؛ أوله جمع المصدر  
المبني من نخب — وفي اليوناني بمعنى : الهجمات ، المدركات . (٤) ث : تأويلا :  
وينبغي أن نأتي بملة إن أثبتنا ذلك للذين يسألون نحو ماذا كان التوجه ( غير راضحة في النص ) .

### < حل التضليلات >

١٧٥ فقد قلنا من أى المسائل، وكيف نسأل في مجالس الجدل والمفاوضات التي على جهة المقاومة . ولتشكلم -- بعدما تكلمنا فيه -- في الجواب، وكيف يستعمل الحل، وما المنافع المقصودة في أمثال هذه الأقاويل .

٥ فأما في الفلسفة فهي نافعة لشئيين : أما أولاً فإذا كانت الألفاظ تدل على معاني كثيرة فإنها تجعل تلك موجودة على ما يجب عندما نعدد على كم نحو ثقال كل واحدة منها، وأياً على مثال واحد، وأياً مختلفة . وقد يمرض ذلك في الأمور والأسماء . والثاني عندما يبحث الإنسان مع نفسه، وذلك أنه ليس يسهل أن يُضللَّ آخرون كما يحقه ذلك كثيراً من نفسه، وهو لا يشعر . — وقد بقي نحو ثالث هو الذي القصد فيه المدح، وذلك أنا إذا وبنحنا أقاويل من يشاركنا في المفاوضة، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة

١٥

[ ١٣٥٦ ] نقل قديم

٣٠ قلاوفون الحكيم في "مجامس المشاورة". — والواجب إن أحال عن كلامه إلى مسألة أخرى فشغب بذلك الحبيب، أن يوجز في جوابه وأن يتقدم فيسبق ويضع . — وأحياناً ربما قلنا بغير ما وضع، فجعلناه كوضع الكلام . وإن لم يكن أحد يأخذ بالأصل الذي كان فيه الكلام، كالذي فعل لوففون عند

(١) ف : عند مراعاة النظر . (٢) ف : المعاندة . (٣) ف : المعاني .

- ابتداء مدح القيار<sup>(١)</sup> . فاما من استقصى المسئلة فقال في بادئ نظمها فاولئك  
 لما كان يجب أن يعطوا الجواب<sup>(٢)</sup> ، وقد قيل بعض ذلك ، بجوابهم بما يعرض  
 في جملة التضييل أشد حزا وتحفظا ، وهو الانطيفاسيس ، أى القول  
 المناقض ، فيرفع الذى وضع ويضع الذى تقي وسلب . وليس العلم لما كان  
 علما لأشياء متضادة بغير مفرد ، وليس بعلم واحد ، والنتيجة لا يسأل عنها بمثل  
 ما يسأل إلا بروطاسيسه ، ( وبعضها لا يسأل عنها ) : بل يستعمل ككفر بها .

## ١٦

### < حل التضييلات >

- وقد قيل في مواطن الشغب والمحاوره ، وماذا تكون المسائل ، وكيف  
 تكون . فاما عن الجواب ، وما ينبغى أن يكون ، وكيف ، وفي أى الأشياء  
 الضرب من هذا الكلام نافع ، فتحن قائلون في موضعنا هذا .
- إن هذا الكلام نافع في الفلسفة لأمرين : أولها أنه إذا كان الشيء  
 مشتركا في دلالة فصّات جهانه فاستبان كل واحد منها : أى شئ حاله ، وأياها  
 مشابه ، وأياها غير مشابه . وذلك يعرض في الأشياء وفي الأسماء ؛ فهذا أحد  
 الأمرين الذى تعرف به منفعة هذا الكلام في فن الفلسفة<sup>(٥)</sup> . - وقد ينفع أيضا  
 فيما يتكلم به الإنسان ويطلبه عند نفسه ، لأن من كان سريع الانقياد يسير

(١) ص : ماحج الإيجاز ! (٢) ص : يطولون . (٣) ف : قلنا .

(٤) ص : فإذا - (٥) ف : علم .

الاتصال بكلام غيره بغير حس يحسه من اتصال نفسه، أخلق به أن يصاب  
بذلك من نفسه فلا يحس به . — والضرب الثالث من منافع هذا الكلام<sup>(٢)</sup>  
التضري في جمع الفنون لئلا يكون الناظر فيه لا خبرة له : لأن من كان<sup>(٣)</sup>  
صاحب كلام قدّم الكلام ولم يكن عنده فصل بين ذمّه ، فقد جعل السبيل  
ليظنّ به أن ذمه إياه إنما كان للجهل به وقلة الخبرة بالكلام ، لا لطلب  
الصدق والحق .

١٥

[ ٣٥٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

يعطى ظنا لأن يظن به أنه يتعصب<sup>(٤)</sup> ، لا من قبل<sup>(٥)</sup> التي هي صادقة ،  
لكن من قبل عدم الحركة .

وأما إذا كنا بحيث أن كيف نفسر عند هؤلاء<sup>(٦)</sup> الاوتى كهؤلاء ،  
فهو ظاهر إن كنا قلنا أولا صوابا من أية هن التفضيلات ، وقسمنا<sup>(٧)</sup>  
القسوم التي في أن يسأل على الكيفية . وليس هو واحدا بعينه أن<sup>(٨)</sup>  
يبصر ويحل<sup>(٩)</sup> الشناعة إذا أخذنا الكلمة ، وأن إذا حملنا يمكنا أن نقسم سرّيعا<sup>(١٠)</sup> ،  
وذلك أن نعلم مرارا عندما يوضع<sup>(١١)</sup> ، فالقلب لا يعلم<sup>(١٢)</sup> . وأيضا بمثله ما أن<sup>(١٣)</sup>

٢٠

(١) ص : حسن يحسن — والصحيح فوق الكلّين . (٢) ص : يحسن . ف :  
يحس ، يشمر — صح . (٣) ف : الاتّياض . (٤) ف : يتصر . (٥) ف :  
بسبب ، في . (٦) ف : نجو . (٧) ف : المعصوب (٨) ف : يرى .  
(٩) ف : وينقض . (١٠) ف : برقة . (١١) ف : اتق نعلها .  
(١٢) القلب : قاب الوضع — والمعنى أن ما نعلمه قد يقع لنا أن نجعله إذا قلب وضمة .  
(١٣) ف : يعلم بها .

- في الآخر إنما تكون خاصة السرعة والإبطاء من أن يتخرج ويعتصم .  
 ٢٥ فهكذا يوجد في الكلم . فإذا إن كانت لنا معرفة أن نعطي إذ يسرع كثيرا ما يبطئ من الزمان . وحيناً يمرض كما في الكتابات والخطوط ، وذلك أنه هناك إذا حللنا يوجد حيناً لا يمكننا أن نَرْكَب<sup>(١)</sup> . فهكذا في التبكيكات إذا علمنا التي تعرض منها الكلمة نضطر إلى أن نحل الكلمة .  
 ٣٠

## ١٧

### < الحلول الظاهرية للمغالطات >

- فأما أولاً فإنه بمثالة ما يجب أن ننتهي أن نؤف حيناً على طريق الرأي أكثر من طريق الصدق هكذا . وننقض<sup>(٢)</sup> حيناً على طريق الرأي أكثر من التي كالصادقة ؛ وبالجملة ، نخاص الممارين لا كأننا نبكت ، لكن كأننا نماري . وذلك أنا لا نقول إنا نؤاف لهم . فإذا ليسدد نحو ألا يظن ، وذلك أنه إن كان التبكيك تناقضاً ما ، لا اتفاق اسم ، فليس يحتاج في شيء أن يقدم نحو المراء واتفاق الاسم ( وذلك أنه ليس بعمل قياساً ) ؛ ولا لواحد إلا للذي من قبله يريد ، لكن أن النتيجة بعينها ترى أنها تشبه التبكيك . فإذا لا إن بُكَّتْ ،  
 ٤٠ لكن أن يظن من قبل أن يسأل هؤلاء الأثرو هؤلاء اللواتي من اتفاق الاسم ،  
 ١٧٥ ب وجميع التضليلات الآخر اللواتي كهؤلاء يفسدن التبكيك الصادق ويعملان

(٢) ف : الظن خاصة .

(١) ف : قضنا .

(٣) ف : ويعمل .



الذى يبكت غير معروف . وذلك أنه من قبل أنه مسلط على أن يقول إذا  
 جمع في الانقضاء أنه ليس الذى وضع يرفع ، لكن على اتفاق الاسم : وإن  
 أتى بالتى عرضت خاصة عليه بعينه .

### نقل عيسى بن زرعة

فإن هذا يومهم أن ما ظن به من التعمير ليس هو من أجل الحق ، بل من  
 قلة الدربة .

فأما كيف يقاوم أمثال هذه عندما يجيب فهو بين إن كان ما قلناه  
 أولا - في أن من أى الأشياء تكون التضييلات ، وفي قسمتنا صنوف الغلبة  
 بالمسألة - كافيا . وليس أن يأخذ القول وينظر فيه ويحمل الشناعة وأن  
 يسأل فيمكننا المقاومة بسرعة - شيئا واحداً ؛ وذلك أن الشيء الذى نحن  
 عارفون به كثيرا إذا وضع مكموسا لم نعرفه . وأيضا فكأن السرعة والإبطاء  
 في الأشياء الأخر إنما تكونان من التخرج والدربة خاصة ، كذلك الحال  
 في الأقاويل : فإن كانت لنا إذن معرفة بأن يجيب بسرعة فيتباطأ مدة طويلة .  
 فقد يمرض أحيانا مثل الذى يوجد في الكتابات والخطوط ؛ وذلك أنا هناك  
 قد ربما حللنا فلا يمكننا أن نعود فنركب : وكذلك في التبيكات إذا علمنا الشيء  
 الذى عنه يعرض القول ، فنحن إلى حل المول مضطرون .

(١) ف : أى نتج . (٢) ف : الآخر . (٣) ف : فيه .

(٤) ص : المورية ؛ ف : ضعف الحنكة . (٥) ف : بالسؤال .

(٦) ف : القصة . (٧) ف : نقض .

# < الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

- فأما أولاً فنكما أنه يجب أحيانا أن نؤثر أن نقيس على الأكثر مرارا مشهورة أو صادقة ، فكذاك وأن نحل<sup>(٢)</sup> أحيانا يكون إنما على جهة الرأي المشهور خاصة ، أو على جهة الحق . وذلك أنا إنما نقصد بالحيلة مقاومة<sup>(٣)</sup> المخارين ، لا على أنا نبكت ، بل على أن نمارى ، وذلك أنا ليس نقول إنا نقيس عليهم فنحن إذن متوجهون إلى أن يظن ذلك بنا . فإن كان التبكيت هو مناقضة ما ، وليس هو الاشتراك في الاسم ، فإنك ليس بحاجة البتة إلى التشكك فيما بين المرء واشتراك الاسم ( وذلك أنه ليس يقيس نحو شيء من الأشياء ) ؛ سوى الشيء الذى كان مؤثرا له ، إلا أن النتيجة يظن أنها شبيهة بالتبكيت<sup>(٤)</sup> . فليس إذن التبكيت هو الذى يُضِلُّ ، بل ما يظن كذلك ، من قِل أن المسألة عن الأشياء المراتية ، والتي من الاسم المشترك في جميع الضلالات الأخر الجارية هذا المجرى تفسد التبكيت الصحيح وتجعل الشيء المبكت غير معروف . وذلك من قِبَل أن له عندما يجمع اجترأ أن يقول إنه رفع ، لا الذى وضع ، بل على جهة الاشتراك في الاسم ، وإن أتى في ذلك الشيء بعينه بما يعرض على الأكثر ، فليس يعلم أنه بكت .

(١) ف : خاصة . (٢) ف : نقض . (٣) ف : خاصة .

(٤) ص : بالتبكيت . (٥) ف : الأثر .

## [ ١٣٥٧ ] نقل قديم

وجواب مثل هذا الكلام وكيف التبعة للقاء من يكلمه بمثله ظاهر واضح، لا سيما إن كنا قد قلنا أولاً قولاً مستقيماً مبنيًا مما تكون المضلات ،  
وفصلنا بالكفاية كيف تكون الزيادة في المسائل . فليس من وردت عليه ٢٠  
كلمة فاستعمل نظره فيها لبعض ما فيها من الخطأ بمساو لن سُئِلَ فاستطاع أن  
يجيب سريعاً : لأن ما علمناه بقيتنا عاماً ، ربما جهلناه إذا غُيِّرَ عن حاله .  
كما أن في سائر الأشياء إنما تكون السرعة والإبطاء من التضري فيها كثيراً من ٢١  
أجل ذلك ، وإن نحن علمنا الشيء بعد ألا نكون منه على روية ربما أبطانا ٢٥  
في وقته . وقد يعرض في ذلك أحياناً ما يعرض في الكتاب والخطوط ؛  
لأننا هناك إذا نقضنا ربما لم نقدر أن نؤلف : كذلك تكون الحال في التضييل .  
وإن عرفنا القول الذي منه عرض التضليل ، إلا أنه يضيق بنا تأليفه . ٣٠

## ١٧

### < الحلول الظاهرية للأغاليط السوفسطائية >

وكما أنا نؤلف المقياس أحياناً بالظن لا بالحقيقة ، فكذلك ربما نقضنا  
الأليف بالظن لا بالحقيقة . وفي الجملة ، إنا ننزع المبارين إيس كالمبكتين ٣٥  
أو المضللين لهم ، بل نكون نُسبهُ أولئك في كلامنا لهم ، لأننا لا نزعهم أنهم  
يؤلفون مقياساً ولا يقسمون سولو جسموس . فينبغي لنا أن نصالح من

(١) ص : بقيتنا . (٢) ف : يعنى : التربة . (٣) ص : أو نكون  
نُسبهُ — واتنس اليوناني يقتضى هذا التصحيح . (٤) ف : نقول .

- ظنونهم . لأنه إن كان التفضيل قولاً متناقضاً ليس بمؤلف من أشياء مشتركة ، فليس هناك فرق بينه وبين المشكوك فيه والمشاركة ( لأنها لا تفعل مقياساً ) ؛ ولكنا إذا فعلنا فرقا لم نفعله إلا لما كان أن نتيجه تخيل كفضلة . فالواجب أن يحصل عليهم الظن لا الإضلال ؛ فاما المسئلة ٤٠ :
- فالتشكك والاشتراك من الأسماء ، وكلما اشتد ذلك من التعنيت ، فذلك يجعل التعنيت الصحيح غيريين ، ولا يعلم به ما بين الضال وغير الضال . فلما كان جائزاً في آخر كلام السوفسطائين أن ينتج ، فلا يبقى ما أوجب ولا يوجب ما أبقي ، ولكن باشتراك من الأسماء والتشكك : ولو صار إلى ذلك بالبحث لما كان تفضيله بظاهري ، لأنه لا يعرف ما يقول إن كان حقاً . ولو كان إذا سأل فصل ما بين المشترك والمشكوك فيه ، لما كان التفضيل يسبق إذا طلب الممارون الجواب من المسؤول بـ « لا » ، أو « نعم » ؛ ولكن لأن السائلين لا يجيدون المسئلة <sup>(٢)</sup> ، من أجل ذلك يضطر المحجب إلى إصلاح ما في المقدمة من الفساد . فاما < إن كان > <sup>(٣)</sup> قد فصل مسأله بالكفاية ، فالمجيب عند ذلك مضطر إلى أن يقول بـ « لا » أو بـ « نعم » .

[ ٣٥٧ ب ] نقل يحيى بن عدي

فليس بمعلوم أن ييكت <sup>(٤)</sup> ، وذلك أنه ليس بمعلوم إن كان يقول الآن صدقاً <sup>(٥)</sup> . وإما سأل أن يقيم اتفاقاً في الاسم أو مراناً ، فليس الذي ييكت

(١) ص : لا الاتصال — والصحيح فوق الكلمة . (٢) ص : يجيدوا . (٣) غير واضحة في المخطوطة لوقوع حبر عليها . (٤) ص : يكتب . (٥) ف : حقاً .

غير معروف حين يطلبون؛ أما الآن فقليلًا، وأما أولًا فأكثر هؤلاء المراتية،  
 ١٠. وحينئذ فكان يكون ألا يجب أيضا لدى يسأل : وأما الآن فمن قبل أن  
 هؤلاء الذين يسألون إذا لم يشأ لواجب<sup>(٢١)</sup> من الاضطرار أن يزيد فيجب  
 بشيء إذ يقوم شيئا عنه<sup>(٢٢)</sup> السؤال من قبل أنه إذا قم على الكفاية من  
 الاضطرار أن يقول الذي يجب<sup>(٢٣)</sup>.

١٥. وفي هؤلاء اللواتي يرين مضطرا إلى أن يرفع الاسم الذي وضع وأن يضع  
 الذي رفع. فكما يقوم أناس فليس ينفع شيئا : وذلك أنهم < لا >  
 يقولون إن قور يسقوس مُنَّ، ولا مُنَّ، لكن لقور يسقوس هذا : من،  
 ولقور يسقوس هذا : لا مُنَّ. < ولا تحل الصعوبة بهذا >، وذلك أن  
 الكلمة تكون واحدة بعينها<sup>(٢٤)</sup> التي لقور يسقوس هذا، والتي لقور يسقوس هذا؛  
 إن يرفع أو يضع معنا. لكن عسى < أن تحل المغالطة بقولنا إنها >  
 ليست تدل على واحد بعينه<sup>(٢٥)</sup>، وذلك أنه ليس هناك الاسم أيضا ؛ إذ  
 ٢٥. هي مختلفة بشيء. وإن كان يعطى أن يقول إن أما لذلك فعلى الإطلاق،  
 وأما لذلك فيريد أن في شيء أو لهذا، فشنع : وذلك أنه ولا شيء أكثر لذلك  
 الآخر، وذلك أنه بأيما<sup>(٢٦)</sup> كان، ليس مختلفا بشيء..

- 
- (١) ف : فكثيرا . (٢) ف : حذا . (٣) ف : فاختة (٤) .  
 (٤) ف : المجيب . (٥) ف : ذاك الاسم . (٦) ف : ذاك الذي .  
 (٧) ف : فأما كما يقوم . (٨) ف : هي نهى . (٩) ف : هو فهو .  
 (١٠) ف : في أيما .

لكن، من قبل أنه غير معروف من الذى لم يحدد المراتبة إن أيا  
 يكت<sup>(٢)</sup> أو لم يكت، فأعطى فى الكلمات أن يقسم، فهو ظاهر إذا أن يعطى  
 السؤال إذا لم يحدد، لكن على الإطلاق، هو ذنب<sup>(٣)</sup>، فإذا كان ليس  
 هو، لكن الكلمة يمينها هى شبهة بالتي قد تكتب<sup>(٤)</sup> . فيعرض<sup>(٥)</sup>، إذا سألنا  
 كثير، المرء أن يتكامل عن أن يقسم<sup>(٦)</sup>، من قبل اتصال اللواتى لهؤلاء اللواتى  
 يتقدمون فيمدون هكذا يظنون أنهم يتصعبون<sup>(٧)</sup> فى جميعهن . وأيضا  
 وإن لم يظنوا أن الكلمة —

### نقل عيسى بن زرعة

وذلك أنه ليس يعلم أن الذى قاله الآن حق . فإن كانت مسئلته مع  
 قسمتنا للاسم المشترك أو المراتى تتعذر معرفة الشيء أن يكت فى وقت من  
 الأوقات فتكون المراتبة يسيرة وقد كانت قبل ذلك كثيرة ؛ فعند ذلك كان  
 المسؤول لا يجيب : فأما الآن فن قبل أن الذين سألوا لما لم يحرسوا لم  
 على الصواب، وجب من الاضطراب أن نضيف إلى جوابنا شيئا ينصاح به  
 فساد السؤال من قبل أن قسمته إن<sup>(٨)</sup> كانت كافية، فقول المجيب من  
 الاضطراب يكون إما : ” نعم “، أو ” لا “ .

- 
- |                     |                                  |                    |
|---------------------|----------------------------------|--------------------|
| (١) ف : حد .        | (٢) ص : يكتب .                   | (٣) ف : جرم، خطأ . |
| (٤) ف : فإنه يمرض . | (٥) ص : كثيرا .                  | (٦) ف : بسبب .     |
| (٧) ف : يتصرون .    | (٨) ص : إذن — واليونانى يقتضيه . |                    |

فإن ظنَّ ظانٌّ أن التي تكون بحسب الاسم المشترك هي بجهة ما تبيكت ،  
فإن المحيَّب ليس يخلص من التبيكت . وقد يضطر في الأمور المحسوسة إلى  
أن يرفع الاسم الذي وضع ، ويضع الذي رفع . فليس يتفجع بتقويم بعض  
الناس لهذا المعنى : وذلك أنهم ليس يقولون إن قوريسقوس موسيقار وليس  
بموسيقار ، لكن أن قوريسقوس هذا : موسيقار ، وقوريسقوس هذا :  
ليس بموسيقار . > ولا تتحلَّ الصعوبة بهذا < ، وذلك أن قوريسقوس  
هذا وقوريسقوس هذا هما جميعا في الحدَّ شيء واحد بعينه . < و > ما نحلّه  
على ذلك يكون على الإطلاق ، فنشع أن نزيد فيما نحل على الآخر أنه في شيء ،  
أو أنه لشيء ، فإنه ليس يوجد للآخر شيء زائد ، وذلك أنهما ليس يختلفان  
بشيء <sup>(١)</sup> البتة .

٢٠

٢٥

ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم يبيكت ، لأن المرء  
لم يحدد ، وقد أخبرت لنا قسمة الألفاظ ، فداهرٌ أن الذي يجب من غير  
أن يحدد ، بل على الإطلاق ، فقد أخطأ ، فإذن وإن لم يكن هو ، بل القول <sup>(٢)</sup>  
نفسه ، يكون شديدا بالذي قد بكت . وقد يعرض لكثرة ما يسأل على جهة  
المرء لإيصال ما يورد علينا مما يجري هذا المجرى أن نتكامل عن القسمة  
حتى لا يعترض في جميعها ، فيظن بنا التعسر في التسليم ومرارا كثيرة ، وهم  
لا يشعرون أيضا أن من هذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأي المشهور .

٣٠

٣٥

(١) ش : في نسخة : ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذي بكت أو لم يبيكت ، ما الذي  
حد المرء . (٢) ش : أي القول المبكت (وردت هذه العبارة مرتين في الصفحة نفسها )  
مع أن الإشارة إلى هذا الموضع فقط في النص ، فتعلم سهو من النسخ .

[ ١٣٥٨ ]

## نقل قديم

- ١٥ وإن سبق إلى ظن أحد بضرب من الضروب أن الاشتراك في الأسماء  
مضلل فلا سبيل له إلى أن يخرج من التضييل إن كان مجيباً . وأما في الذي  
يرى ، فقد يضطر إلى رفع الاسم الذي وضع وإلى وضع ما رفع . وقد قال  
٢٠ أقوام إنه ليست في ذلك منفعة لأنهم يقولون إن فلانا <sup>(١)</sup> ملة ، وذلك <sup>(٢)</sup> الفلان  
غير ملة ، ولكن فلان ملة <sup>(٣)</sup> وفلان الآخر غير ملة وإلا وجب القولان لواحد ،  
فيكون الإيجاب والنفي معا ، وذلك أنه ليست دلالتهما مساوية بحال واحدة ،  
ومن أجل ذلك يوجب الفصل لا سيما إذا كان ما أعطانا أحد القولين  
٢٥ مرصلا وكان في القول الآخر زيادة من التحديد بفلان هذا . ولو لم يكن  
ذلك كذلك ، لما كان هناك فصل بينهما .

- فلما كان من لم يجعل فرقا في المشكوك من كلامه مجهولا إن كان ضل  
أو لم يضل ، ومن مذاهب السوفسطائيين < في > الكلام السبيل في تفصيله ،  
٣٠ فبدلت قد يستبين أن من لم يفصل كلامه فأجاب بجواب مبهم أن ذلك منه  
خطأ ، وإن لم يكن عند نفسه بضالاً المكراً ، إلا أن قوله ضال . وقد يعرض  
أحيانا بعد المعرفة بما في الكلام من التشكك الكسل عن تجربته لدهاء من  
استعد لمثل هذه المسائل لكثلا يكثر شفهم من كل جهة . فإذا كان السبيل  
٣٥ لتجربة الكلام وتفصيله ، فلا يكسل عن فعل ذلك ، كما قيل أولاً <sup>(٥)</sup> .

(١) ص : يخرا . (٢) ص : ما هي . (٣) ص : القولين .

(٤) ص : فذلك — والصحيح فوقها مع علامة : صح .

(٥) راجع : « الطريق » ٨ م ٧ ص ١٦٠ س ٢٣ وما يليه .



ولو أنهم لم يحملوا المسألين مسألة واحدة لما كان تضليلا من الاشتراك  
 ٤٠ في الأسماء أو من التشكيك ، ولكن إما كان يكون تهجينا من القول أو غير  
 تهجين . فالفصل في فلان وفلان :

[ ٣٥٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

يكون من هذه بصادف مرارا نقصان الاعتقاد من قيل أنه يعطى أن  
 يقسم لا يتكلم ، كما قيل أولا .

وأما إذا لم يعمل إنسان سؤالين سؤال واحد ، فليس يكون التضليل من  
 ٤٠ اتفاق الاسم ومن المراء ، ولكن إنما كان يكون تبكيك ، وإما لا . وذلك  
 أنه ما الفرق بين أن يسأل : هل قنيس وثماسطوقلس هما مغنيان ، وبين  
 ١١٧٦ أن يكون لكليهما اسم واحد ، إذ هما غيران ، وذلك أنه إن دل على كثيرين  
 فقد سأل بواحد عن كثيرين . فإن كان ليس مستقيا إن ناهل أن يؤخذ  
 على الإطلاق نحو سؤالين جواب واحد ، فهو ظاهر أنه ليس بجميل أن  
 يجب على الإطلاق ولا عن واحد من هؤلاء المنفقة في الاسم ، ولا إن كان  
 صدقا في جميعها كما يؤهل أناس . وذلك أنه لا فرق بشيء بين هذا وبينه  
 ٤٠ لو سأل أى هذين هو : قوريسة وس وقليس هما في البيت أو إيسا في البيت ،  
 إذ هما كلاهما قريبان<sup>(٦)</sup> أو إذ إيسا قريبين ، وذلك أن المقدمة كثيرة على

(١) ف : يكون . (٢) ف : قبل . — والإشارة إلى « الطريق » م ٨ ف ٧  
 ص ١٦٠ س ٢٣ وما يليه . (٣) ف : صوابا . (٤) ف : ناهل . — يؤهل =  
 يحسب . (٥) ص : كليهما . (٦) ف : حاصران — وهذه الترجمة أصح .

ضربين ، وذلك أنه ليس ، وإن كان صدفاً ، أن يقال في هذا < إنه > سؤال واحد ، وذلك أنه محتمل أن يكون قد سئل عن عشرات ألوف سؤالات أخر يكون أن يقال فيها : "نعم" أو "لا" ، صدفاً ؛ لكن لا يُجاب بجواب واحد ، وذلك أنه يرتفع أن يتكلم<sup>(١)</sup> . وهذا على هذا المثال وإلى وضع اسم واحد لآخر . فإن كان إذن لا يجب أن يعطى في سؤالين جواباً واحداً ، فهو ظاهر أنه ولا في المنفعة الاسم أيضاً يجب أن يقبل : "نعم" أو "لا" : ولا الذى ١٥ قال أجاب على التحقيق ، لكن قال ؛ لكن قد يؤهل في موضع ما في هؤلاء اللواتى يتكلم بهن ، من قبل أنه يذهب عن الذى تعرض .

فكما قلنا : إنه غير تبكيات ما أيضاً إذن يحسن أنهن ، وعلى هذا النحو بعينه غير حلول ما أيضاً يظن أنهن موجودات إذ ليست حلولاً<sup>(٢)</sup> . وهؤلاء اللواتى نقول توجد حيناً أنه يجب أن يأتى بهن أكثر من هؤلاء ٢٠ الصادقات هؤلاء اللواتى فى الكلمات الجهادية إما نحو الملائكة التى على تضخيف التضعيف .

(١) م : يتكل — . وقد صحناه كما فى اليونانى .

(٢) راجع : م ١ ص ١٦٤ ب ص ٢٥ (وقارن أيضاً : « الطويقتا » م ٨ ف ١١

ص ١٦١ أ ص ٢٤ وما يليه ) .

(٣) ف : نقوض . — ( جمع : نقض = حل ) .

(٤) ف : نقوضا .

## نقل عيسى بن زرعة

فلأن القسمة إذن قد أطلقت لنا ، فليس يجب أن نتكامل كما قلنا فيما  
سلف .<sup>(١)</sup>

فإن لم يجمع الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالاً واحداً ، فإن الضلالة  
ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء ، بل عسى أن تكون تبركيتاً  
أو لا تكون . وذلك أنه ما للفرق بين أن يسأل عن قلياس وناسطوقولوس :  
هل هما موسيقاران ؟ - وبين أن يجعل لهما اسماً واحداً وهما مختلفان .

١٧٦

فإن كان دالاً على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين . مسألة واحدة . فإن لم يكن  
صواباً أن يجيب عن مسألتي جواباً واحداً على الإطلاق ، فظاهر أن ليس  
جوابنا في الواحد أيضاً من هذه المتفقة اسمائهما بصواب ، وبالجملة  
ولا لو صدق فيها كلها ، بمنزلة ما يوجب ذلك بعض الناس . وذلك أنه  
لا فرق بين المسئلة عن هذه وبين المسئلة عن قوريسقوس وقالياس هل  
هما في البيت أو ليس هما في البيت : كانا جميعاً حاضرين أم لم يكونا ،  
لأن المقدمات المثناة كثيرة ، فليس من أجل أن القول الذي هذه حاله صدق  
في مسألة واحدة<sup>(٢)</sup> يمكن إذا سئلنا عن عشرة آلاف سؤال آخر أن يجيب عن  
جميعها إما " بنعم " أو " لا " ، ويكون قولنا صادقاً ، بل يجب ألا يجيب

٥

١٠

(١) راجع « الطريق » م ٨ ف ٧ ص ١٦٠ م ٢٣ وما يليه .

(٢) ش : نسخة : فإن جمع جامع بين سؤالين ويجعلهما سؤالاً واحداً .

(٣) ص : ساضران . (٤) الترجمة ها خطأ ، وصوابها : فإن كون الجواب

البيسط صادقاً ليس معناه أن المسألة واحدة .

١٥ . بجواب واحد، لأن الكلام <sup>(١)</sup> بعدم . وعلى هذا المثال بعينه لكثيرين . فإن كان ليس يجب إذن أن يجب عن مسئلتين جوابا واحدا ، فظاهر أنه ولا عن الأسماء المشتركة ينبغي أن يجب : "نعم" أو "لا" : < ولا > المحجب يخلص < بهذا > من تبعة < في > جوابه ، بل إنما قال قولا ؛ إلا أن هذا يجرى في بعض ما يتكلم به للذهول عما يعرض .

٢٠ . ومن قيل أن التي ليست تبكينات يظن أنها موجودة شيئا ما ، كما قلنا <sup>(٢)</sup> ، فعلى هذا المثال بعينه توجد أشياء ليست حلولا <sup>(٣)</sup> يظن أنها شيء ما من غير أن تكون حلولا . فينبغي أحيانا أن تأتي بهذه التي قلنا خاصة إما نحو الأقاويل الصحيحة التي تكون في الأقاويل الجهادية ؛ أو نحو المقاومة التي تكون مضعفة .

### [ ١٣٥٩ ] نقل قديم

١١٧٦ . مُلْهِينَ أو هما مُلْهِيَانِ بِاسْمِ جَامِعٍ لِمَعْنِيهِمَا وَهُمَا فِي غَيْرِ اسْمٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الصَّوَابِ أَلَّا يُعْطَى أَحَدُ جَوَابًا وَاحِدًا عَنْ مَسْئَلَتَيْنِ فَيَكُونُ الْجَوَابُ مِنْهُمَا ، فَقَدْ اسْتَبَانَ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ سَادِجًا مَرْسَلًا عَنْ مَعْنَى فِيهِ اشْتِرَاكٌ ، وَلَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ حَقًّا فِي كُلِّهَا ، كَالَّذِي رَأَى أَقْوَامٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَصْلَ فِي السُّؤَالِ يُقَالُ : فُلَانٌ وَفُلَانٌ كِلَاهُمَا أَقْرَبُ ، أَمْ لَيْسَ بِأَقْرَبِ ؟ وَحُضُورُ أَمْ أَيْسَ بِحُضُورٍ ؟ لِأَنَّ الْمَقْدَمَاتِ فِي الْأَمْرَيْنِ كَثِيرَةٌ ، وَلَيْسَ مِنْ

(١) ف : يرتفع . (٢) راجع م ١٦٤ ص ٢٥ س ٢٥ (وقارن أيضا «الطريقا»

م ٨٨ ص ١١ ص ١٦١ س ٢٤ وما يليه) . (٣) ص : حلول .

(٤) ص : فقال -- والتصحيح فوقها مع إشارة : صح .

- ١٠ الحق أن يظن بهذا القول أنه مسألة واحدة . فقد يمكن ألوف<sup>(١)</sup> المسائل إذا سئلت أن يجاب فيها إجابة « لا » وإما « نعم » وأن يكون ذلك حقا : إلا أن <sup>(٢)</sup> نه ليد < من الجواب فيها بجواب واحد ، وإلا بطل الكلام . وقد يكون أن نضع ذلك الاسم بعينه لشيء آخر . فإن كان ينبغي ألا يجيب أحد بـ < « لا » > <sup>(٣)</sup> مفرد عن مسألتين ، فقد استبان أنه لا ينبغي أن يعطى أحد عن المشتركات جوابا بـ « لا » أو بـ « نعم » : وأنه إن أعطى لم يجب ، ولكنه قال ، < وإن كان قوله قو > <sup>(٤)</sup> لا جائزا في مواضع من الكلام من أجل أنه ينبغي < عن > العارض في كلامه .

- كالذي قلنا أولا<sup>(٥)</sup> ، فإن من تهجين السوسطائية للكلام ما يظن به أنه مفضل وليس هو بالحقيقة كذلك ، وقد يكون كذلك نقائص<sup>(٦)</sup> مخطوئتها أنها نقائص وإيست بالحقيقة كذلك . وبمثلها ينبغي أن يجيب في الاختيار لا بالصادقة ، لا سيما عند كلامنا المتأخرين وجوابنا لمسئلتهم المضخفة . — فليكن جوابنا إما في المظنون بها بأن نقول : قد تكون ، فإنه إذا كان كذلك أخلق به ألا يكون قولنا مصللا . إن اضطرر القائل إلى أن يقول شيئا نافضا للحدود فهناك بالحري يزيد : « تلك المظنونة بها » . فإذا كان القول —

(١) من : الواو (كذا غير مفردة) . (٢) خرم في المخطوطة .

(٣) راجع م ١ ص ١٦٤ ب ٢٥ (وقارن أيضا : « الطريق » م ٨ ف ١١

ص ١٦٦ أ ٢٤ وما يليه) . (٤) من : نقائصا مظنون .

(٥) ف : فقال .

[ ٣٥٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

ويجب أن يجيب في هؤلاء اللواتي يظنّ فيقول: «التي تكون»، وذلك  
 أن هكذا إما تبكى فلم يكن ليكون آية، وإما <sup>(١)</sup>لن إلى أن يقول شيئاً ناقض  
 الاعتقاد، فها هنا خاصة يكون «التي تظن»: وذلك أن هكذا لا يبكت  
 ولا نقصان الاعتقاد يظن أنهما يكونان. — وفي أن كيف يسأل الذى في البدء  
 فهو معلوم، وذلك أنه يظنون لا محالة أنه إن كان يكون قريباً يرفع ولا يدع  
 أن يكون أفراداً إذا كان كأنه قد سأل ما في البدء، وأما متى أهل إنسان  
 التي كهذه أى إما تلك التي يضطر أن يمرض من الموضوعه ويكون كذب  
 أو < كان > لا يرى، فليقل هى فهى: وذلك أن هؤلاء اللواتي يعرض من  
 الاضطراب يظن أنهن لتي هى موضوعه بعينها. — وأيضاً متى لم يوجد الكلى  
 باسم < معين >، لكن < باقياً > <sup>(٢)</sup>بسة، فليقل إنه ليس يمدّ فيأخذ كما أعطى  
 ولا كما فى شيء، وذلك أن من هذا يكون كثيراً تبكى.

وإذا سكتنا عن هؤلاء < فعلياً أن نتوجه > على التي لم تبين جيداً  
 ثم < يمكن أن > تلقى كالحذ الذى قيل <sup>(٣)</sup>.

فأما في الأسماء اللواتي تقال على الحقيقة فباضطراب أن يجيب أو على  
 الإطلاق، أو إذ يقسم ويضع هؤلاء اللواتي يفكر فيهن — مثل ذلك جمع

(١) ل = اضطر . (٢) ف: أنه يكون . (٣) خرم في المخطوطة .

(٤) ف: وصف . والإشارة إلى «الطوبى» ٨م ٧ف . (٥) ف: هؤلاء .

- ٢٥ اللواتى يسألن ، لا ظاهرا : لكن على التخصيص ؛ ومن هذا يكون تبكيت .  
 ٤٠ مثال ذلك : أنرى ما هو الآئين هو ملكٌ للآئينين ؟ — نعم . — وعلى هذا  
 المثال وفى آخر . لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ — نعم ، فالإنسان إذن  
 ملك للحيوان < ولكن هذه سفسطة > ، وذلك أنا نقول : الإنسان للحيوانات  
 من قبل أنه حيوان ، ولوسندروس لآلفون من قبل <sup>(١)</sup> أنه < لآفونى <sup>(٢)</sup> .  
 فهو معلوم أن فى اللواتى ليست التى تتقدم فتمتد ظاهرة لن تدع على  
 الإطلاق .

- ومضى كان اثنان إذا كان الواحد موجودا يظن أن الآخر يكون من  
 الاضطرار ، وهذا الآخر أن ليس من الاضطرار أن يسأل ، فيجب أولا  
 أن يعطى التى هى أقل : وذلك إذ أن يؤلف من كثير هو أصعب <sup>(٣)</sup> . وإن كان  
 يتسرع إلى الذى أما فى تلك فهو ضد

### نقل عيسى بن زرعة

- ويجب أن يجيب عن التى يظن أنه قالها على جهة الإيجاب : وذلك  
 أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتا البتة ، فإن اضطر إلى القول بخلاف  
 رأى المشهور ففى هذا الموضع خاصة يزيد فى قوله : ” فيما أظن “ ، ذلك  
 أن على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتا ولا ما يخالف رأى المشهور . —

(١) من : قاصولون — ولاقون = Arcéon أى امبرطة ، المدينة اليونانية المشهورة .

(٢) من : لقولون — ولافونى = اصبطى .

(٣) ف : أعسر .

ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التي <sup>(١)</sup> أول الأمر ، وذلك أنهم يظنون أنه ، وإن كان قريبا ، فإنه يرفع لا محالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التي يسأل عنها <sup>(٢)</sup> أول الأمر ، فإذا أوجب الإنسان مثل هذا ، فإن الذي يعرض بالاضطرار عن الموضوع كذبا كان أو خلاف الرأي المشهور ، فإن الذي يقال هو ذلك الشيء بعينه ، وذلك أن التي تعرض من الاضطرار إنما يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . — وأيضا إذا لم يصرح بذكر الكلي ، بل أخذ بالمقايسة ، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم ، ولا فُرِعَ على ما أُصِّلَ ، فإن التبيكت كثيرا ما يكون عن مثل هذا .

فإذا أمسكا عن هذه على أنها ليست مبهمة على ما يجب ، فيمكن السعي في المقاومة بحسب الحد المذكور .

فأما في الأسماء الحقيقية فن الاضطرار أن يجيب إما على الإطلاق ، أو بأن يقسم : ويكون ما يضعه هو ما قد فكرنا فيه مثلما يجري في جميع الأشياء التي لم يفصح بالمسئلة عنها ، بل سئل عنها على جهة الإيجاز ، فلا التبيكت قد يكون من هذه . ومثال ذلك : أترى ما هو للآتئين فهو ملكٌ للآتئين ؟ — فيقال : "نعم" ! — وكذلك في أشياء أُخر : ألا إن الإنسان للحيوان ؟ فيقال : نعم ! — أترى الإنسان ملك للحيوان ؟ — ولكن هذه سفسطة < ، وذلك أنا إنما نقول إن الإنسان للحيوان من قبل أنه

(١) التي أول الأمر = المصادرة على المطلوب الأول .

(٢) تحبها : أولا . (٣) ف : لأنها .



حيوان، ونقول إن لوسندروس للاقون<sup>(١١)</sup> من أجل أنه لا قوتي<sup>(١٢)</sup> . فمعلوم إذن أن في هذه الأشياء التي يظهر كيف يتفرع فيها ما أصل يجب ألا تتركها مطلقة .

وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطراب، وليس هذه حال الآخر عند المسئلة عنه من الاضطراب . فيجب أن يجب أولاً بالذي هو أنقص<sup>(١٣)</sup>، وذلك أنه عسر جداً أن يؤلف من أشياء كثيرة . فاما إن رام الكلام في شيء، هو مضاد بجهة وغير مضاد

### [ ١٣٦٠ ] نقل قديم

هكذا لم يكن مضاد ولا ناقضاً للحمود . -- فاما كيف المسئلة في الابتداء  
فذلك معروف<sup>(١٤)</sup> ... فإذا كان القائل شيئاً يعرف باضطراب وذلك من موضع  
الكلام فذلك إما كذب وإما غير محمود<sup>(١٥)</sup>، لأن ما عرض من الكلام باضطراب  
فذلك من موضع واحد . — وأيضاً إذا صار الإنسان إلى أحد معني<sup>(١٦)</sup> الكل  
لا بالاسم ، ولكن بالإضافة، يقال له ليس كذلك أعطينا وليس أخذك له  
كالذي قدمت : فقد يكون التضييل من مثل هذا كثيراً<sup>(١٨)</sup> .

٣٥

(١) ص : للاقوسن ؟ — ولاقون = Adxov أى لاقونيا (اسبرطة) .

(٢) ص : لاقون . — لاقوني = اسبرطى . (٣) ف : أقل .

(٤) هنا علامة نقص كلام، وأشير إلى هذا في الهامش هكذا : صح : قد سقطت من الكلام .

(٥) ف : محمود . (٦) ف : في . (٧) ص : إحدى معني .

(٨) ص : كثير .

فإذا مُنِعنا من ذلك فلنَصر إلى تعريفهم أنهم لم يبصروا حسناً ، بأن  
تلقاهم بالحد الذى قيل .<sup>(٢)</sup>

فالأسماء ما كانت مشهورة ، فالمجيب عنها مضطر إلى أن يجيب إما بالحقيقة  
[و إما بأجزم] وإما بالقسمة : فأما ما كان يدخل فيه معنى غيره كالقول إذا

لم يكن واضحاً أو كانت المسألة ذقصة قصيرة فنى مثل هذا يعرف التصيل .  
كقول الفائل : هل ما كان لأهل آتانس هو قنية لم ؟<sup>(٣)</sup> فيجاب بنعم .

وكذلك يجرى هذا القول فيما خالف ذلك : فالإنسان من الحيوان ، وهو قنية

للحيوان ، فلا محالة أن الإنسان للحيوان ، لأنه من الحيوان ؛ وفلان آتيناى  
لأنه منهم . فقد استبان أن ما لفظ به أحد فلم يكن وضحا لم يُترَل ولم يجب  
فيه بجواب مرسل .

فثان : إذا كان أحدهما ثابتاً ، بالاضطرار والآخر قد يجوز فيه الظن ،  
وإيس نسال عن ذلك الآخر بالاضطرار ، وينبئى أن نعطي أولاً الأقل : لأنه

يعمر تأليف السولوجسموس من الكبير . وإن فعل ذلك أحد صار بعض  
ما يقول مضاداً وبعضه ليس به ، إن كان القول صادقاً ن التصيل قد يكون

في شيتين أحدهما

(١) ص : متناهم .

(٢) راجع : « الطويقا » : م ٨ ف ٧ .

(٣) ص : بالغق — والتصحيح بالأحر بجوارها .

(٤) أى آتية ، كبرى مدن يونان .

[ ٣٦٠ ب ] نقل يحيى بن عدي

وأما في تلك فليس هو ، وإن كانت الكلمة الصادقة مضادة لقول فالاسم ليس بموضوع للآخر .

١٥ ومن قبل أن أفراداً ما منها يقول الكثيرون للذي لا يدع أن يكذب أن يقولوا ، وأما أفراد فلا مثال ذلك جميع اللواتي <sup>(١)</sup> يرين على ضربين أى هذين هو ( نفس الحيوانات هي فاسدة ، أم غير مائنة ؟ ليست محدودة عند الكثيرين ) ، ففي هؤلاء اللواتي ليس بمعلوم في أيما هي معتادة أن يقال التي تمد أولاً أيما : أكالا اعتقادات ؟ وذلك أنهم يدعون اعتقادات الآراء الصادقة بالكية والسالبة أيضا ، مثال ذلك الفطر غير مقادير . — أما إذا <sup>(٢)</sup> يعتقد على ضربين ، كما في التي هي صادقة خاصة إذ ينتقل إنسان فيأتي ينسب <sup>(٣)</sup> الأسماء ، وذلك أنه من قبل أنه يكون غير معلوم أن أيما يوجد لها الصادقة لا يظن حيلة ، ومن قبل أنها <sup>(٤)</sup> تعتقد على ضربين لا يظن أنها تكذب ، وذلك أن الانتقال يجعل الكلمة غير مبكئة .

وأيضا في جميع السؤالات إن تقدم إنسان فأحس <sup>(٥)</sup> فليقدم وليقم وليسبق <sup>(٦)</sup> وليقل : وذلك أن هكذا يمنع أكثر الذي يسأل .

(١) ف : يعتقدون . (٢) ف : فكما .  
(٣) ف : يذهل . (٤) ف : ترى .  
(٥) ف : فاقشر فليسبق . (٦) ف : خاصة .

# < الحل الحقيقي للقيسة السوفسطائية >

- من قبل أن الحل المستقيم<sup>(١)</sup> يبين القياس الكاذب من عند أى  
 ٢٠ السؤالات الكاذبة يعرض الكذب — وذلك أن القياس الكاذب يقال على  
 ضربين ( وذلك أنه إما أن يؤلف كذبا ، وإما إذ ليس هو قياسا يظن أنه  
 يكون قياسا ) ، فليكن الحل<sup>(٢)</sup> الذى قيل<sup>(٣)</sup> الآن ، وتقوم القياس الذى يرى  
 ٢٥ < بأن يبين > الذى يرى عند شئ من السؤالات . فإذا يعرض من  
 الكلمات إما القياس فإن كان يوجد له شئ ، وأما هؤلاء اللواتى يُرى فإن  
 يحل<sup>(٤)</sup> إذ يقسم . — وأيضا فى الكلمات المتوافقات : أما هؤلاء فلهن نتيجة  
 صادقة ، وأما هؤلاء فلهن كذب ؛ أما هؤلاء اللواتى بحسب التى فى النتائج  
 الكواذب فمحتمل إذا أن ينقض على ضربين ، وذلك أنه بأن يرفع  
 ١١٧٧

## نقل عيسى بن زرة

بجهة أخرى ، وكان قوله صادقا ، بخوابنا يكون بحسب ما هو مضاد بجهة  
 أخرى وكان قوله صادقا بخوابنا يكون بحسب ما هو مضاد ، فالجهة الأخرى  
 لا اسم لها .

(١) ف : الدواب . — مر : الكاذب بن عند . (٢) ف : النقض .

(٣) ف : وصل . — والإشارة إلى الفصل ١٧ .

(٤) ف : نحو . (٥) ف : ينقض .

- من قيل أن بعض هذه يقوله كثير من الناس ، فلا يتطرق على قولهم الكذب ، وبعضها است كذلك ، والمثال في ذلك جميع الأشياء التي
- ١٥ الرأي المشهور موجود فيها على جهتين<sup>(١١)</sup> (وذلك أن القسول بأن : هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائة؟ هو عند كثيرين غير محدد) ، ففي هذه الأشياء التي ليس يعلم ما من شأنه أن يقال في التي يتقدم وضعها : أترانا نجيب بحسب الاعتقادات؟ وذلك أنهم يسمون الاعتقادات الآراء الصادقة بالكلية والسالبة ، ومثال ذلك القطر غير مشاك للضلع . — أو عسى ، لأن الآراء
- ٢٠ الصادقة يقال على جهتين : فإنه إذا تنقل غفر عن الأسماء : ولأن الحق ليس يعلم في أى شيء هو ، ليس يظن أن في هذه الأشياء حكمه<sup>(١٢)</sup> ، وذلك أنها لما كان الرأي فيها على ضربين لم يظن أنها تكذب ، من قيل أنها تجعل ما ينتمى إليه القول غير مبيّنة .
- ٢٥ وأيضا فإن الإنسان إذا تقدمت معرفته بجميع السؤالات سارع إلى الكلام في مقاومتها ، وذلك أنه هكذا خاصة يكون منعه للسائل .

## ١٨

### < الحل الحقيقي للاقيسة السوفسطائية >

- ولأن النقص الصحيح برهان على كذب التيس ، وعلى الكذب ونحو أى سؤال يمرض ، (وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين<sup>(١)</sup> : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس) . فيكون
- ٣٠

(١) ف : بخيرين . (٢) ف : حيلة .

(٣) أنها : أى تغيير الأسماء ونقلها . (٤) ف : بخيرين .

الحل المذكور الآن وتهذيب القياس الذي يظن موجودا إنما يكون في بعض  
 ٣٥ المسائل . فيعرض إذن في مقدمات القياس أن كان فيها شيء من الأشياء  
 المظنونة أن يكون القصد عندما نقسم . — وبعض الأقاويل المؤلفة تلزمها  
 نتائج صادقة ، وبعضها يلزمها الكذب ، والتي لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن  
 نحل على جهتين : ١- أرفع شيء مما سئل عنه ، وإما بتبيين أن النتيجة  
 ليست كذلك .

### [ ١٣٦١ ] نقل قديم

ليس له اسم موضوع .

لأن طائفة منهم تقول فكذب ، وطائفة لانكذب من ذلك ما قيل فكان  
 ١٥ مشكوكا فيه ( كقولك : نفس الحيوان فاسدة هي أو غير مائة ؟ فإن الأكثرين  
 لم يعملوا في ذلك فصلا ) ، فكذلك حال كل ما لم يكُ بنا ، فعمل بأى جهة  
 يقال كالآراء التي عن الفكرة فقد يسمون الفنون العادة آراء ، ولكل  
 ٢٠ قول سالب كقولك : الفطر ليس بمقادير الضلع . — وقد يكون الحق أيضا  
 على جهتين ، لا سيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين  
 فكيف ينبغي أن يقال ، وبأى جهة — من أجل ذلك لا يظن به أن فيه  
 حيلة ، ومن أجل أن فيه جهتين لا يظن به كذب ، ولا نقل الأسماء عن  
 ٢٥ مواضعها يحل القول غير مدفوع .

ففي جميع المسائل إذا شعر الإنسان فليسبق وإن يقدم فيقول ، فإنه  
 إذا فعل هذا أخلى به أن يمنع السائل عن سؤاله .

( ١ ) ف : وتورم . ( ٢ ) ف : بقدر . ف بالأمر : بقادر .

# < الحل الحقيقي فلاقيسة السوفسطائية >

- فلما كانت النقض الصحيح إظهار كذب تأليف المقياس بأية مسألة  
 ٢٠ عرض ذلك الكذب ، وكذا تأليف المقياس فقد يقال على جهتين ( إما  
 مؤلف فكان كذبا ، وإما لم يتألف فظن به أنه مقياس مؤلف ) ، فالتنقض  
 الذي ذكرنا إنما هو إصلاح المقياس المتخيل أنه مقياس بأية جهة كانت فيه .  
 ٣٥ المسألة . فبعض ما يؤلف من الكلام إنما يكون برع شيء منه وإبطاله ،  
 ونقض ما يتخيل منه أنه مؤلف إنما يكون بتجربته وقسمته . —  
 وما تألف أيضا وامتنع من الكلام منه نتيجة صادقة ، ومنه ما نتيجته كذب<sup>(٢)</sup>  
 ٤٠ < وما هو كذب > في نتيجته قد تنقضه على جهتين : بأن نبطل شيئا  
 من المسئول عنه ، وبأن نرى أن النتيجة حالها ليست كالذي قبلت .  
 ١١٧٧ فاما الكلام الذي كذبه في

[ ٣٦١ ب ] نقل يحيى بن عدي

شيئا من هؤلاء اللواتي سئلن وبأن يبين أن النتيجة ليست بهذه الحال .  
 وأما هؤلاء اللواتي كما في المقدمات فبأن يرفع شيئا فقط ، وذلك أن النتيجة  
 صادقة . فإذن ليفكر هؤلاء الذين يريدون أن يحلوا<sup>(٣)</sup> كلمة ، أما أولا : أهى  
 مؤيدة أم ليست مؤيدة ؟ وبعد ذلك النتيجة : صادقة أم لا ، أم كاذبة ؟ كما

(١) ف : يأناب . ص : يأناب . (٢) ف : كاذبة .

(٣) ف : يقضوا . (٤) أى مطابقة لقواعد القياس كلها .

٥. يحل<sup>(١)</sup> : إما إذ يقسم ، وإما إذ يرفع ، وإما أن يرفع هكذا أو هكذا كما قيل<sup>(٢)</sup> أولاً — . والفرق بين أن لا ينقض الكلمة إذ يسأل ، وبين إذ هي معلومة — كثير<sup>(٣)</sup> : وذلك أن<sup>(٤)</sup> أن يتقدم فيبصر هو صعب ، وأما أن يبصر في الفراغ فهو سهل .

١٩

< حل التبيكات الناشئة عن اتفاق الاسم والمرء >

- فأما من التبيكات اللواتي من اتفاق الاسم ومن المرء : أما هؤلاء فهو  
١٠. شيء من سؤالات تدل على كثرة ؛ وأما هؤلاء فإن النتيجة تقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أما في أن "الذي هو ساكت ويتكلم"<sup>(٥)</sup> ، نتيجة ثنائية ، وإما في أن "لا يعلم الذي يعلم" ، أما سؤال واحد فراء ، والثلاثي<sup>(٦)</sup> أما حينما فموجود ، وأما حينما فليس بموجود . ولكن يدل على ثنائي : أما ذاك فموجود ،  
١٥. وأما ذا فليس بموجود .

فأما في هؤلاء اللواتي في الانقضاء معنى على وجوه كثيرة ، إن لم يزل فباخذ النقيض فإن يكون تبكيت — مثال ذلك بأن : أن "الأعمى يبصر" ، وذلك إن حلوا من النقيض لم يكن ليؤخذ تبكيت . — وفي السؤالات كلها ليس ضرورة<sup>(٦)</sup> إلى أن يتقدم فيرفع الشئ ، وذلك أنه ليست الكلمة

(١) ف : ينقض . (٢) راجع ص ١٧٦ ب ص ٣٦ — ص ١٧٧ أ ص ٢ .

(٣) ف : عسر . (٤) الفراغ : فراغ اللب والراحة . (٥) ويتكلم :

ف : يتكلم . — ص : تابة ، وقد صححناه كما في اليوناني . (٦) ص : الثاني .



- ٢٠ نحو هذا ، لكن من قبل<sup>(٢)</sup> هذا . فاما في المبدأ عن الاسم والكلمة المضاعفين ، فهكذا فليجب أنه موجود هكذا ، وأما موجود هكذا فلا — بمثالة "الذي هو ساكت يتكلم"<sup>(٣)</sup> أنه موجود هكذا ؛ وأما موجود هكذا فلا ؛ وهؤلاء الواجبات يفعل هن هؤلاء ، وأما هن هؤلاء ، فلا ؛ وهؤلاء الواجبات يلقن على وجوه كثيرة . وإن ظن في الانقضاء فليقوم إن يزيد على السؤال : أترى يوجد الساكت يتكلم ؟ لا ! لكن هذا الساكت — وعلى هذا المثال .

### نقل عيسى بن زرعة

- فاما التي من قبل المقدمات فبان يرفع الشيء فقط ؛ وذلك أن النتيجة تكون صادقة . فليظن الذين يريدون نقض القول أولا ؛ هل هو مركب أو غير مركب ؟ وينظرون بعد ذلك هل نتيجه صادقة ، أم كاذبة ؟ حتى يكون نقضنا إما عندما نرفع ، ورفعنا يكون إما على هذا النحو أو على هذا النحو كما قلنا فيما تقدم . — وبين أن يسأل عن الشيء ، وبين أن يكون الشيء معلوما فلا ينقض القول — فوق كبير . وذلك أن المسارعة في النظر صعبة ؛ وأما التمثيل للنظر فسهل .

(١) ف : في ، عند . (٢) ف : بسبب ، من أجل . (٣) الذي هو ساكت : الساكت . (٤) ف : عندما ؛ ف : بأن . (٥) راجع ص ١٧٦ ب ص ٢٦ — ص ١٧٧ أ ص ٢ . (٦) اتقى : انزهل .

## < حل التبيكات الناشئة عن اتفاق الاسم وعن المرء >

- فأما التبيكات فما كان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهي  
 ١٠ شئ من السؤالات التي تدل على أشياء كثيرة وهي التي نتائجها تقال على  
 جهات كثيرة - ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة إن الساكت يتكلم فتكون  
 على نحوين <sup>(١)</sup> ، والقائلة إن الذى يعلم ليس يعلم ، فإن أحدهما السؤلين يكون  
 مرائيا ، وأما الثانى فيكون أحيانا موجودا وأحيانا غير موجود ، لكنه يدل  
 ١٥ بجهتين : أما أحدهما فعلى أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود .  
 وأما في المسائل التي تدل على كثير فإن لم يضاف إلى ما يأخذه التناقض  
 فإنه لا يكون تبكيت ، والمثال في ذلك القول بأن " لا عمى يبصر " ، وذلك أنه  
 ليس يكون تبكيت بغير تناقض . - وليس في جميع المسائل يضطر إلى أن  
 يتقدم فيرفع ما يدل على نحوين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل  
 ٢٠ من أجل هذا . فأما في أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر  
 من معنى واحد ، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ،  
 وغير موجود على نحو آخر ، بمنزلة القول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون  
 موجودا <sup>(٢)</sup> بجهة وغير موجود <sup>(٣)</sup> بجهة . فأما الأشياء التي يجب أن يفعلها فهي

(١) راجع ف ٤ ص ١٦٦ أ س ١٢ .

(٢) ش : نسخة : وأقول بالجملة إن في هذه الأشياء التي تقال على جهات كثيرة وإس يكون

تبكيت ما لم ينف التناقض إلى ما أخذ . (٣) ف : صادقا . (٤) ف : صادق .

هذه بجهة، وبجهة ليست هذه ؛ والأمور الواجبة تقال على أنحاء كثيرة .  
 فإن لحقه غلط فإنه يتلافى غلطه في آخر الأمر بزيادة في السؤال : " أترى  
 يكون للساكت أن يتكلم " ؟ — فيقال : لا ، بل لهذا الساكت . وكذلك  
 يجرى الأمر في هذه التي يوجد في مقدماتها ما يقال — على أنحاء كثيرة

٢٥

### [ ١٣٦٢ ] نقل قديم

مقدماته فإنما ننقضه بأن نزع منه شيئاً فقط ، لأن نقيضه صادقة .  
 فالذين يريدون نقض القول ، الواجب عليهم أولاً أن يتفقدوا القول إن كان  
 اقترن أو ائتلف أو لم يقترن <sup>(١)</sup> ؟ وهل النتيجة صادقة أو كاذبة ؟ لكننا إذا رفعنا  
 شيئاً من القول فنقضناه إما قسمناه بجزأناه فصرنا إلى نقضه بذلك ، وإن  
 نحن نزعنا منه شيئاً نزعناه إما بجهة كذا ، وإما بجهة كذا ، كالذي قيل أولاً <sup>(٢)</sup> . —  
 والفصل عظيم في نقض قول بين وقول مسئول عنه غير بين ، لأن تقدم  
 المعرفة بالشيء قد يصعب ، فأما استعمال الفكر كثيراً فذاك أسهل .

١٧٧

### ١٩

#### < حل التباينات الناشئة عن اتفاق الاسم والمرء >

فالتضليل الذي يكون من اشتراك الأسماء والتشكيك بعض مسائله قد  
 تدل أكثر ، ونتائج بعضها قد تقال بوجوده كثيرة : من ذلك < أنك <sup>(٣)</sup> >

١٠

(١) ص : اقتران . (٢) ص : بنزع — والتصحيح فوقها بالأحر .

(٣) ص : شيء — والتصحيح فوقها بالأحر . (٤) راجع ص ١٧٦ ب

ص ٢٦ — ص ١٧٧ أ ٢ . (٥) الإضافة بالأحر فوق الكلمة .

إذا قلت إن الساكت يتكلم ، صارت النتيجة مشتركة على جهتين ، وإذا أنت قلت إن الذى لا يعلم يعلم أحد المسئتين فذاك مشكوك فيه . < و > الذى على جهتين : مرة يكون ، ومرة لا يكون ، إلا أنه يدل على الجهتين ، وإحادهما ١٥  
ثابتة والأخرى ليس بها .

فالأفاويل التى عند آخرها تكون دلالة على كثرة الوجوه إن لم يجتمع إليها الأنطافاسيس — وهو القول المتناقض — فليس تكون تضليلا : كقولك " إن الأعمى يبصر " ، فالتضليل لا يكون بغير الأنطافاسيس — أى القول المتناقض . — والذين ليس لهم فى مسائلهم اشتراك ، فليس هو مضطر إلى إثبات جهتين : لأن القول ليس لهذا ، ولكن من أجل هذا . فإذا كان فى افتتاح الكلام اسم له معنى مشترك على جهتين ، فليجب أنها تكون بجهة كذا وكذا ، ولا تكون بجهة كذا وكذا — كمثل قولك إن " الساكت يتكلم " ، فإن ذلك يكون بجهة ولا يكون بتلك الأخرى <sup>(٢)</sup> ، وكقولك : ينبغى فعل ما ينبغى : فإن منها ما ينبغى بجهة ، ومنها ما لا ينبغى بتلك الجهة ، لأن الذى ينبغى من الأشياء له وجوه كثيرة . وإن جهل ذلك فلينزد فى آخر جواب المسئلة ما يصلح ٢٥  
كقولك : هل الساكت ألبنة متكلم ؟ — فيقال : لا ، ولكن الساكت بجهة كذا وكذا يتكلم . وكذلك حال القول الذى بمقدماته أوجه كثيرة —

(١) ص : الآن — والتصحيح الآخر عليها . (٢) ص : بأخرى .

(٣) ص : فإن . (٤) ف : وجوه .

[ ٣٦٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

بعينه في هؤلاء اللواتي يوجد لهن معنى على وجوه كثيرة في المقدمات :  
أترى لا. فعلم ما علمه ؟ نعم ! . — لكن ليس هؤلاء التي نعلمها هكذا ؛  
وذلك أنه ليس هو واحدا بعينه معنى " لا يوجد أن يعلموا " ، ومعنى أن  
" هؤلاء اللواتي يعلمون هكذا ليست موجودة " . وبالجملة ، > فإن على  
المحيط أن < يخاصمه ، < حتى > إن ألف على الإطلاق ، وأيضا من قيل  
أنه لم يرفع إلا من الذى وضع ، بل الاسم ؛ فإذن ليس تبكيك .

٢٠

< حل التبكيكات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وظاهر أن كيف يحل هؤلاء اللواتي من القسمة والتركيب أيضا :  
وذلك أنه إن كانت الكلمة إذا قسمت فركبت تدل غير ، > فإنه < إذا  
تتبع الضد ، لنقل ، وجميع الكلمات اللواتي بهذه الحال من التركيب أو من  
القسمة : أترى بأن تعرف هذا بضرب هذا ، وبأن كان يضرب بهذا علمت أنه ،  
فإنه يوجد فيها شيء من هؤلاء السؤالات المراتية ، لكنه من التركيب . وليس  
الذى من القسمة ثانياً ، وذلك أنه ليس تكون الكلمة واحدة بعينها إذا

٢٥  
١٧٧ ب

(١) ف : فليس إذن لا نعلم . (٢) ف : قس . (٣) ص : ثانية —  
ف : لكن . (٤) ف : يتقض . (٥) ف : آخر . (٦) ف : أى  
على وجهين . (٧) ف : كلمة .

قسمت إن كان، ولا الجبل والحد، إذا قيل التعجيم، يقال هكذا يدل على غير . ( لكن أما هؤلاء المكتوبات فالاسم واحد بعينه متى كان مكتوبا من اسطقسات بأعيانها ، وكذلك بعينه ، — وأما هناك فيجملون هؤلاء متفية مفروضا منها ، — وأما هؤلاء اللواتي يترجمن فليس هن فهن ) . فإذا ليس الذى من القسمة ثنائيا . وهو ظاهر أنه ليس جميع التبيكات من أنه ثنائى كما يقول ناس .

- ١٠ . فليقسم المحجب، وذلك أنه ليس "أن يبصر بالأعين الذى يضرب" وأن يقول "أن يبصر بالأعين الذى يضرب" — واحدا بعينه . وكلمة أوتوديموس :  
أترى تعرف الآن أن بغيرا طريرس إذ < أنت > بسقيليا ؟ أترى يوجد<sup>(١)</sup>  
الجلد إذ هو قد باع رديئا ؟ فاذن يكون جيدا مفسوطوس رديئا : أترى<sup>(٢)</sup>  
لهؤلاء العلوم المعينة تعاليم معينة<sup>(٣)</sup> ، وللشريع تعليم معين<sup>(٤)</sup> ؟ فالمعنى إذن تعليم ردى، لكن للردى تعليم ردى أيضا فإذن

(١) Euthydemus : من خيوس Chios : سوفسطائى معاصر لسقراط وأسن منه ، وقد تنحصر منه أفلاطون فى محاورته بهذا العنوان ، وكان بعضهم يشك فى وجوده ، ولكن إشارة أرسلوا إليه هنا وفى « الريلوريقا » ٢٢ ف ٢٤ ص ١٤٠١ أ ص ٢٧ تدل على أنه وجد حقا . راجع دائرة معارف بول رقيسوفنا ج ٦ ص ١٥٠٤

(٢) ص : امفيرا طريرس إذ سقسقا — والمعنى : إذن أنت تعرف الآن فى مقلبة أنه يوجد سفن ذات ثلاث صفوف من المجاذيف فى < ميناء > بيريه ؟

(٣) ف : موجود . — اليونانى : هل الرجل الغلب الذى هو إسكاني يمكن أن يكون شريفا ؟ (٤) ف : للردى . (٥) ص : معنى .

### نقل عيسى بن زرعة

أترانا ليس نعلم الذى نعلم : بل ! قد نعلم ، إلا أنا ليس نعلم الأمور التى هى بهذه الحال ؛ وذلك أن ليس القول "بأنهم لا يعلمون" والقول "بأنهم لا يعلمون" التى هى هكذا — "يدلان على شئ واحد بعينه . [من قيل أنهما <لا> يتقابلان بالكلية] . > ويجب على المحجب أن يعارض ، حتى < إن كان قياسا على الإطلاق من قبل أنه لم يرفع الأمر الذى وضع ، بل الاسم ؛ فليس هو إذن تبكيئا .

٣٠

٢٠

### < حلول التبكيئات الناشئة عن القسمة والتركيب >

وهو بين كيف يكون نقضا للسائل التى فى القسمة والتركيب : وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذى يقال عند الجميع هو الضد . وجميع أمثال هذه الأقاويل هى إما من التركيب أو من القسمة : « أترى بالذى علمت : أن هذا كان يضرب » ؟ فيقال : « كان يضرب ، وبالذى كان يضرب علمت » ؛ وقد يوجد فى هذه شئ من المسائل المراتبية ، إلا أنه من التركيب . لأن الذى من القسمة ليس نذهب منه مَعْنَيْنِ : وذلك أن القول ليس يبقى واحدا بعينه عندما نقسم إن كان ما يدل عليه قولنا : تو أورس و < هو > أوروس — إذا قِلا معربين هكذا أولا على معانى مختلفة . (إلا أن هذا الاسم إذا كان مكتوبا فهو واحد بعينه

٣٥

ب ١٧٧

(١) ف : بهذه الحال . (٢) ف : أى الجبل — باليونانية هكذا : ὄρος .

(٣) ف : أى الحد — باليونانية هكذا : ὄρος .

- ٥ إذ كان إنما يكتب بحروف واحدة بأعيانها وعلى مثال واحد — وقد يعملون هذه الأشياء مُطَرَّحةً بالواحدة — فأما إذا عبر عنها فليست واحدة بأعيانها) . فليست تكون التي من القسمة إذن مما يقال على نحوين . ومن البين أيضا أن ليس جميع التبيكات مما يقال على جهتين ، كما قال بعض الناس .
- ١٠ فليكن الجيب هو الذى يقسمها ، وذلك أن ليس "شاهد المضروب بأبصارنا" وأن نقول "إنا نشاهد المضروب بأبصارنا" — شيئا واحداً بعينه . وقول أوتادوموس : أزال تعلم الآن أن السفن التي لها ثلاثة سككات موجودة في سِقْلَةٍ ؟ وأترأه يكون جيداً وهو مع ذلك يرسى رديئاً ؟ فيكون الإنسان مع أنه جيد يُرى رديئاً ؟ فيكون إذن سقراط جيداً ورديئاً . وأترى المعلومات الفاضلة العلم بها فاضل ، والشر فالعلم به فاضل ، فالعلم الرديئى إذن فاضل ؟ إلا أن الشر فى العلم به شر ، فالشر إذن العلم به شر ، إلا أن العلم الذى ليس رديئاً هو فاضل .
- ٢٠

### [ ١٣٦٣ ] نقل قديم

وكقولك : " ليس يعلمون أنهم يعلمون " ؟ فيقال : نعم ! " إلا أنهم ليسوا كالذين علموا بجهة كذا وكذا " ، لأنه ليست الحال واحدة فيمن علم شيئاً بجهة

---

(١) ضرب : وفي نقل ثاويلا : ومعلوم أن جميع التبيكات أيضا تكون من التي دلالتها مضاعفة بحسب قول بعض الناس : فإنه ينبغي للجيب أن يقسمها ؟ وذلك أن ليس شهادتنا الذى ضربناه وأن نقول إنا نشاهده إذا ضرب — شيئا واحداً بعينه . أتعلم الآن ، يعنى السفن الثلاثة السكان في سِقْلَةٍ موجودة ؟ (٢) ص : واحد . (٣) ص : رديئ .



٣٠ من الجهات ومن لم يعلمه إلا بغيرها . وعلى كل حال لابد من أن تكون هناك نتيجة تضاد، ولو كان ما يتألف القياس مرسلًا، لأن ليس ما رفع وضع، ولكنه فعل ذلك بالاسم؛ ومن أجل ذلك لم يصير تفضيلاً .

٢٠

### < حل التبيكات الناشئة عن القسمة والتأليف >

فأما التفضيل الذي يكون < من <sup>(١)</sup> > القسمة والتأليف فبعض ذلك <sup>(٢)</sup> ، لأن القول إذا جرى أو أُلّف يدل بذلك على غير ما كان عليه أولاً، فنتيجته متضادة . فكل هذه الأقاويل إنما تكون من القسمة والتأليف كقولك :  
 "هل الذي رأيته أنت مضروب" ، يدل : "كان هذا الضرب [ و ] ما به"  
 [ و ] كان يضرب هذا زياد أنت رأيته <sup>(٣)</sup> . فإن في مثل هذا القول تشكيكاً  
 من المسائل ، إلا أن ذلك من التأليف . فأما ما كان يقال بالقسمة فليس المعنى فيه بمضغف لأن القول لا يبقى على حاله إذا جرى وقسم ، لاسيما إذا كان  
 " ورس " و " ورس " بكتاب واحد بأحرف لا خلاف فيها، ودلائلها مختلفة  
 بالمعلم الذي يجب لها ، لأن " ورس " : جبل ، و " < ه > ورس " :  
 ١٧٧ ب

(١) الزيادة بالأحرف فوق الكلمة التالية .

(٢) تصحيح بالأحرف هكذا : وانت .

(٣) ص : تشيك .

(٤) = ὅρος .

(٥) ὅρος

(٦) مصدر كته يكتبه : كتابا وكابا .

حد من الحدود . (ولكن الاسم في الكتاب بحال واحدة، إذ كانت الأحرف لا اختلاف فيها ، فأما الملفوظ به فليس بواحد) . ومن أجل ذلك لم يكن التضييل من قسمة الكلام بمضعف : متين . ومن هذا بان لنا أنه ليس بجميع المضلات ممّا احتمل الجهتين ، كالذى قال أقوام .

- ١٠ فالمجيب أولى بالقسمة بأن يقول ليس : ” النظر بالأعين للمضروب “ ،  
والقول عن ” الأعين إنها ترى المضروب “ — بحال واحدة . وكذلك قول  
أوتوديمس : هل تعلم أنت في هذا الوقت كأننا بغيراً أن في سقاية سفناً ذوات  
١٥ ثلاثة سكانات ؟ وهل يجوز للتخير إذا كان إسكافاً أن يكون شريراً ؟ فاذن  
الإسكاف الصالح إسكاف سوء ، فيكون الصالح شراً . ومن ذلك أن نقول  
أيضاً : هل ما كان علمه محروصاً عليه فذاك علم فاضل ؛ والشر محروص عليه ؛  
٢٠ فالعلم به إذن فاضل ، ولكن الشر وعلمه شر . ومن ذلك أن نقول أيضاً

[ ٣٦٣ ب ] نقل يحيى بن عدى

- ٢٠ الرديء هو تعليم رديء ، لكن التعليم المعنى هو غير رديء : أترى حقاً أن  
يقال الآن إنك كنت أنت وكنت إذا الآن ، أو تدل على آخر إذا قسمت ،  
وذلك أنه صدق أن نقول الآن إنك كنت ، لكن ليس الآن : أترى كما تحد  
هؤلاء اللواتى يحذنها هكذا . وهؤلاء اللواتى تعمل ، وإذ لا يضرب بالعود

(١) ص : إذا . (٢) ف : يحتمل .

(٣) ص : كل ما بين أى في سقاية !! (٤) ف : صدق .

٢٥ يمكنك أن تضرب ، وإذا كنت تضرب إذن ليس تضرب ، أوليس لهذا هذه القوة أن تضرب إذ لا يضرب ، لكن إذ لا يعمل .

٢٠ ويحل<sup>(١)</sup> ناس هذا على وجه آخر . إن يُعطَ أن كما يمكن أن يعمل ، فليس إذن يمرض أن يضرب إذ لا يضرب ، وذلك أنه ليس لا محالة يعطى أنه يعمل كما يمكنه أن يعمل ، وليس يكون واحدا بعينه أنه كما يمكنه وأنه لا يعمل لا محالة كما يمكنه . — لكن هو ظاهر أنهم ليس يحلون جيدا ، وذلك أن حل<sup>(٢)</sup> الكلم اللواتى من الواحد بعينه حلها<sup>(٣)</sup> واحد بعينه ، وأما هذا فليس يلائم جميعها ولا فى هؤلاء اللواتى يسألون لا محالة ، لكنه نحو الذى يسأل ، لا نحو الكلمة .

## ٢١

### < حل التبيكات الناشئة عن النبذة >

٣٠ وأما من التعجب فأما كلمات فليست لا من هؤلاء اللواتى يكتبين ، ولا من هؤلاء اللواتى يتكلم بهن ، لكن وإن كان بعضهن يكن قليلات — مثال ذلك هذه الكلمة : أترى موجودا لا ينقض بيتا<sup>(٥)</sup> ؟ نعم ! فإذاً أن « لا ينقض » هو سالبة « أن ينقض » . ومتى كان لا ينقض بيتا ، فالبيت إذن سالبة . وأما كيف نحل<sup>(٦)</sup> فهو معلوم : وذلك أنه ليس يدل على واحد بعينه إذا قيل ، أما ذاك فأكبر حدة وعلى طريق انتهاز ، وأما ذاك فأكثر تشقيلا .

(١) ف : يتقض . (٢) ف : يتقضون . (٣) ف : تقض .

(٤) ف : تقضها . (٥) يتقض = καταλύει . (٦) ف : تقض .

### < حل التبيكات الناشئة عن صورة القول >

وهو معلوم في هؤلاء اللواتى ليس هن بأعيانهن كيف يقسم إن كانت لنا  
أجناس المقولات ، وذلك أنه إما هو فلما سئل أعطى أنه ليس شئ ، من  
هذه جميع اللواتى يدلن على ما هو . وأما ذاك فيبين أنه لشيء من هؤلاء  
المضافات أو البكية ، ويظن

#### نقل عيسى بن زرعة

وأترى صدق أن يقال إنك كنت ، فأنت إذن كنت الآن ، أو تكون —  
هذا القول إذا قسم دل على معنى آخر ، وذلك أنه حق أن يقال الآن إنك  
كنت ، لكن ليس الآن . وأترى بحسب إمكان ما هو لك بالإمكان ،  
وكذلك تكون أفعالك ، وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب ؟  
فأنت إذن ضارب عندما لست ضاربا . وإما أن تكون القوة التى على هذا  
ليس هى على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب ، بل على أن يفعل إذا كان  
غير فاعل .

وقد حلّ ذلك قـوم على جهة أخرى ، وهى أنه إذا سلم أنه يفعل  
بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون ، وهو غير ضارب ،  
ضارباً ، وذلك أنه لم يُسلم أنه يفعل كل ما يمكنه فعله لا محالة لأن ليس يفعل

بحسب ما يمكنه ، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لا محالة شيئاً واحداً بعينه . —  
إلا أنه بين أنهم لم يحلوا حلاً جيداً ، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شيء  
واحد بعينه حلماً واحداً بعينه ، وهذا فليس بموافق في جميع الأمور ، ولا هو  
موجود لا محالة في التي يسأل عنها ، لكنه نحو السائل ، لا نحو الكلمة<sup>(١)</sup> .

## ٢١

### < حل التبعيئات الناشئة عن النبوة >

والمواضع التي من الشكل ليست ألفاظاً ولا مما يكتب ولا من التي يتكلم  
بها : بل إن كان ذلك في شيء منها فهو في السير — ومثال ذلك هذا القول :  
أترك في الحقيقة لا تنقض البيت ؟ فيقال : نعم . ” فإن لا ينقض البيت “<sup>(٣)</sup>  
إذا هي سالبة : ” أن ينقضه “<sup>(٤)</sup> . فإذا كان الحق هو أنك لا تنقض البيت<sup>(٥)</sup> ،  
فالبيت إذن سالبة . فاما كيف يكون نقضنا فهو معلوم : وذلك أن القول  
ليس يدل إذا قيل بحدّة وصحيرة شديد وإذا قيل بتهمل تام بدلالة واحدة  
بعينها .

## ٢٢

### < حل التبعيئات الناشئة عن صورة القول >

وقد يعلم من الأقاويل التي تقال على مثال واحد للتي ليست واحدة  
بأعيانها كيف تقسم إن كانت عندنا للمقولات أجناس . وذلك أن : أما ذاك

- (١) ف : القول . (٢) ف : أقاويل . (٣) ف : بأوى . (٤) ف : بأريه .  
(٥) ش : وانت قلت إن الحق الذي يوجد هو أنك لا تأري البيت ؟ فقد سالت إذن البيت .  
(٦) ف : تأوى . (٧) ف : تفارم .

فيسلم إذا سُئِلَ عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئاً منها .  
وهذا يبين مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية ، وقد يظن —

[ ١٣٦٤ ]      نقل قديم

هل من قال إنك كنت الآن كان حقاً ، فلا محالة أنك قد كنت .  
إلا أن أولاً دلالة هذا القول تجلب هذه إذا صار إلى القسمة ، لأن مَنْ  
قال إنك قد كنت الآن قال حقاً ، إلا أن ذلك ليس على نفس الآن . ومن  
ذلك أيضاً هل الذى قيل من القوة وما يقدر على فعله كذلك يفعله ، فانت  
فى الحال التى لا تضرب بالطنبور قبل قوة ضربه فلا محالة أنك ضارب وإن  
لم تضرب . إذ ليست القوة فى أنت تكون حاله إذا يضرب غير ضارب  
فى الحال التى لا تفعل به قوة ليفعل .

٢٠

وقد ينقض هذا القول أقوامٌ بغير هذه الجهة ، إذ يقولون : إن كان  
أعطى من قوله كالذى يستطيع أن يفعل ، فليس يعرض أن يكون ضارباً  
فى الحال التى لا يضرب ، لأنه لم يُعطَ أنه ألبنة فاعلٌ كالذى يستطيع أن  
يفعل . وليست الحال واحدة فى أن يعلم كما يستطيع ، ويفعل ألبنة كما  
يستطيع . — وبهذا يستبين أنهم لم ينقضوا هذا الباب جيداً ، لأن الكلام  
إذا كانت حاله حالاً واحدة كان نقضه واحداً . وليس يحدز ذلك النقض  
فى كل كلام ، وليس هو لازماً على حالٍ للمستول ، ولكن قد يكون أن يلزم  
السائل لا للقول .

٢٠

٢٢

< حل التبيكات الناشئة عن النبرة >

- ٣٥ فاما من التعجيم فليس يكون كلام لا فيما يكتب ولا فيما يقال . ما خلا قليلا كقولك : هل يمكن ألا يخرب بيت ؟ فقولك : إذا "لا يخرب البيت" قول نافي<sup>(١)</sup> وهو أنطافيس ، فلا محالة أن البيت أنطافيس . وهذا بين أن كيف ينقض ، لأن دلالة ليست بواحدة إذا قيل مخففا ، وإذا قيل نقلا .

٢٢

< حل التبيكات الناشئة عن شكل القول >

- ٥ وبهذه يتبين كيف يناقض من لم يجعل مخرج الكلام بما هو عليه من مخارجهم ، لاسيما إذا كان لنا في الحاصل أجناس النوع<sup>(٢)</sup> . لأن أحد الاثنين أعطى عند ما سئل ألا يكون شيء من هذه التي تدل على شيء ، والآخر ثبت وجود شيء من المضاف أو من الكية مظنون أنه دليل على شيء من أجل اللفظ به ، كقولك : هل يمكنك أن تكون فاعلا —

[ ٣٦٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

- ١٠ أنهم يدلان على شيء من قبل اللفظة — مثال ذلك وفي هذه الكلمة : أنرى محتمل أن يفعل ويفعل واحد بعينه معا ؟ — لا ! — لكن أن يُهَرَّ

(١) ص : نافي . — أنطافيس = ἀνταφισ .

(٢) الصوت = المقولات .

وأن يبصر هو فهو<sup>(١)</sup> وفيه بعينه مما هو محتمل، فإذا موجود شيء من هؤلاء  
 اللواتي يفعلن ففعل . فإذا أن يقطع وينفعل بحس يقبل على مثال واحد  
 بعينه . وجميع هؤلاء شيء يفعل . وأيضا أن يقول : يحضر ، يبصر . - يقالان  
 على مثال واحد . أما أن يبصر فهو أن يحس شيئا : فإذا : يفعل شيء  
 ١٥ معا ويفعل<sup>(٢)</sup> ، وذلك أنه يحتاج إلى هذا السؤال ؛ إلا أن الذي يسمع يقظ  
 أنه أعطى إذ أن يقطع يفعل<sup>(٣)</sup> ، وأن يقطع أن يفعل أعطى ؛ وجميع الباقيات  
 اللواتي يقبلن على هذا المثال وتلك الباقيات الذي يسمع يريد ها كأنها تقال على  
 ٢٠ هذا المثال بعينه . وأما تلك فتقال لا على مثال واحد ، . لكن ترى من قبل  
 اللفظة . وبعرض هذا بعينه الذي في اتفاق الأسماء ، ويقظ الجهاد الذي  
 للكلم أنه رفع الأمر الموضوع<sup>(٤)</sup> ، ولا الاسم ؛ وبهذا<sup>(٥)</sup> أيضا يحتاج إلى سوالات  
 ٢٥ إن كان إذ يلحظ واحداً يقول ذلك المتفق في الاسم ، وذلك أن هكذا يكون  
 قد أعطى تبكيئا .

وهؤلاء يشبهن هكذا ، فالكلمات هؤلاء إن كان إنسان إذ  
 يوجد شيء يطرح<sup>(٦)</sup> بأن من الذي لا يوجد له . وذلك أن الذي طرح  
 ٣٠ قديماً واحدة فقط لا يكون موجوداً له عشرة أقدام ، أو الذي ليس يوجد له  
 أولاً إذ يوجد له طرح<sup>(٧)</sup> . وليس من الاضطرار أن يأتي كما ليس له أو جميعها .

(١) ف : واحد بعينه . (٢) أي أن يفعل ويفعل هما شيء واحد بعينه .  
 (٣) ف : يعمل . (٤) ف : الذي وضع . (٥) ف : ربه هنا . (٦) ف :  
 ينظر إلى واحد . (٧) ف : له . (٨) ف : يأتي . (٩) ف : انتهى .



فإذا سأل للذى يوجد له ينتج أن جميعهن ، وذلك أن العشرة كيات . فإذا  
 إن كان سأل من الابتداء إذ كان جميع اللواتى ليس للإنسان إذ كن له أولاً :  
 أترى اطرح لقاء<sup>(١)</sup> جميع هؤلاء ، لم يكن يعطى إنسان إلا جميع هؤلاء أو شيئاً  
 من هؤلاء . — وأن يعطى إنسان ما هو له ، وليس له قدم واحدة فقط .  
 إذ ألا يعطى الذى لم يكن له ، لكن كن لم يكن له واحد فقط . > وقوله  
 فقط < لا يدل .—

### نقل عيسى بن زرة

هم أنهم يدلون على شيء من أجل الصوت . وفي هذا القول مثال لذلك :  
 أترى يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا ؟ فقال : لا !  
 إلا أنه يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يبصر ويبصر معا . فقد وجد إذن شيء  
 من هذه : ينفعل ، ويفعل . فإذا والقول بأن الذى ينقطع وينفعل بحس<sup>(٥)</sup> ما  
 يقال على مثال واحد . وجميع هذه هي من التي ينفعل . وأيضا فإذا قلنا :  
 يُحْضَرُ ، يبصر فإنهما يقالان على مثال واحد ؛ ولكن " أن يبصر " هو " أن  
 يحس بشيء " ، فقد ينفعل إذن الشيء ويفعل معا . فإن أعطى هناك معط<sup>(٨)</sup>  
 — مع أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل وينفعل معا — أنه  
 قد يمكن > أن < يُبْصَرُ الشيءُ وَيُبْصَرُ ، فلم ينله التبيكيت بعد متى قال<sup>(١٠)</sup>

- (١) ص : لى ؟ (٢) ف : اللفظ . (٣) ف : هل ذلك . (٤) ف :  
 بقلب بلا . (٥) ف : يالم . (٦) ف : يحملان . — يحضر : من أحضر : عدا : جرى .  
 (٧) ف : سلم . (٨) ف : سلم . (٩) الزيادة فوق الكلمة التالية .  
 (١٠) ف : يلحقه . ص : يناله .

إن "أن يبصر" ليس هو "أن يفعل شيئاً، بل "أن يفعل" . وذلك أن هذا السؤال يحتاج إلى هذا المعنى ، إلا أن السامع<sup>(١)</sup> ، كائناً من كان ، يظن به أنه يسلم ، إذ أن يقطع هو أن يفعل ، ويعطى أن الذى ينقطع بفعل ، وسائر الأشياء الأخر التي تجري في القول هذا المجري . فأما باقي الأفاويل فالسامع يلحقها إلى تلك ، من قبل أنها جارية في القول مجراها ، وتلك ليست كذلك ، بل قد يظن ذلك بها بسبب الصوت<sup>(٢)</sup> . وقد يعرض في هذا بعينه مثل ما يعرض في الأسماء المشتركة : وذلك أن الجهاد الذى يكون في الأفاويل<sup>٢٠</sup> يوم أنه قد رفع الأمر الموضوع لا الاسم ، وهو في هذا أيضاً يحتاج إلى سؤالات ، إن كان وهو ينظر في شيء واحد يكون الذى يقوله : اسماً مشتركاً ، وذلك أنه على هذا النحو يكون قد سلم التبيكيت .

وقد تشبه أمثال هذه الأمور والأفاويل هذه الأشياء في أن كان<sup>(٣)</sup> الإنسان الذى يوجد له شيء ما لم يُلقَ ما يوجد له بآخرة ، فإن الذى ألقى كعباً واحداً فقط لا توجد له عشرة كعاب ، أو الذى ألقى ما لم يكن له أولاً في الوقت الذى وجد له ، فأما هل ما كان غير موجود أو جميعها ألقى — فلهذا ذلك من الاضطراب . فإذا كان سؤاله عما يوجد له يجعل ما ينتجه في جميعها ، والعشرة هي ذوات كمية . فإن سأل إذن في أول الأمر : هل

(١) ف : المستول . (٢) ف : يعطى . (٣) ف : تشابه لفظ .

(٤) ش : ثاو فيلا : فإن وجد إنسان بآخرة ، وقد فقد الأشياء التي كانت له ، فإن الذى

فقد رجلاً واحدة ، لا يكون ما له عشرة أرجل .

٢٥ جميع ما لا يوجد للانسان مما قد كان موجودا له أولا هو الذي ألقى ، لما كان من أحد يسلم ، إلا إما جميع هذه أو بعضها . — أو أن الإنسان

### [ ١٣٦٥ ] نقل قسديم

لشيء وقد فعلت فعلا ، ولكن قد يمكن في حال نظرك إلى الشيء قد نظرت إليه معا ، فلا محالة أنه يكون شيئا منفعلا فاعلا معا . وكذلك يقال إن فلانا حس ، فان ذلك دليل على مفعول وفاعل . ومن ذلك أيضا إذا قيل : قد تكلم ، أو أحضر ، أو نظر ، بجميعها يشابه بعضها بعضا : فالنظر من العين إنما هو أن يحس شيئا ، وبذلك وجب أن يكون فاعلا منفعولا معا . فن أعطى أنه لا يمكن الشيء أن يكون معا فاعلا وقد فعل ، ثم زعم أن ذلك ممكن في النظر من العين أن يكون يرى وقد رأيت ، ففائل هذا القول لم يضل بعد ، إن لم يقل إن النظر من العين انفعال لا فعل ، فانه محتاج إلى هذه المسئلة . وإن كان مظنونا به عند السامع أنه قد أعطى وأنه فعل شيئا فقله : ” يقطع “ ، أو ” قد قطع “ ، وكذلك حال ما كان من هذا النحو : لأن ما ينقض من الكلام فالسامع يزيده وينجمه لمكان أشباهها ، أو أنها تقال بنحو واحد ، وغير هذه قد تقال ، إلا أنها ليست مشابهة ، وإن كانت تُخَيَّل أنها مشابهة لمكان اللفظ . فذلك الذي يعرض من اشتراك

(١) ص : فلان حس !

(٢) ص : حضر — وقد صحهناه كما في اليوناني ، إذ هو بمعنى : جرى ، عدا .

(٣) ف : يشبه .

الأسماء هو بعينه يعرض لهذه : لأن الجاهل بالضلال يظن أن الذي أثبت في المشتركة من الأسماء إياه يقال للاسم ؛ وما كان كذلك فهو محتاج إلى المسئلة عنه إن كان عني بالمشتركة من الأسماء شيئا واحدا : وإن كان لم يعط ذلك فعند ذلك ما يكون في قوله التضييل .

وما يشبه هذا الكلام أن يقول القائل إن كان لأحد شيء فأخبر أنه لم يكن له ، فهل طرحه وألقاه ؟ فالذي ألقى كعبا واحدا فقط لا يكون إن تكون له عشرة كعاب ، أو ما ليس هو الآن لأحد وقد كان له أولا إياه ألقى ، وليس بمضطر أن يلقى ما لم يكن له أو كل ما كان له . ولكن السائل لما سأل فقال ما هو له ألحقها بالجميع ، لأن العشرة كمية . فلو كان هذا أول مسائل قال : هل ما لم يكن لأحد الآن وقد كانت له أولا ، جميعا ألقى ؟ لما أجابه المحيب إلا إما بجميعها وإما بشيء منها . — ولو لم يعط الإنسان ما له لأنه ليس له كعب واحد يعطى أو لم يعط ما ليس له

[ ٣٦٥ ب ] نقل يحيى بن عدى

على هذا ولا كهذا أيضا ، ولا على كم ما ، لكن على أن له إضافة — مثال ذلك أنه ليس مع آخر بمنزلة ما إن كان سأل : أترى يعطى إنسان ما ليس هو له ؟ وإذا قال : لا ! كان يسأل إن كان يعطى إنسان سريرا إذ له سريرا كان ؟ يقول : نعم ! كان يؤلف أنه يعطى إنسان ما ليس له ، وهو

ظاهر أنه مؤلف وسريعا ليس هو لهذا ، أى لأنه يعطى ؛ فإذن الذى ليس  
للإنسان يعطى — مثال ذلك إذ هو له لذيذ يعطى مغموماً .<sup>(٣)</sup>

ويشبهن هؤلاء اللواتى هكذا أيضا جميعها : أترى يضرب بيد ليست له ،  
أو بما ليس بالعين يبصر؟ وذلك أنه لا يوجد له واحدة دائما ، فأما ناس<sup>(٤)</sup> فيحلون  
إذ يقولون : وكما يوجد له واحدة فقط العين وشئ آخر أيضا كان أيضا الذى توجد  
له كثيرة . وأحد هؤلاء كالذى له وكان هذا يعطى فوسيقون<sup>(٥)</sup> واحدا فقط ، وهذا  
يقولون إن له فوسيقون<sup>(٦)</sup> واحدا فقط ، وذلك أنه يأخذ من هذا وهو لا يعقب  
ما إذ يرفعون السؤال أنه محتمل أن يوجد له ما لم يأخذه — مثال ذلك أخذ  
شرا بالذيذا ، وإذا فسد بالأخذ يوجد له خل<sup>(٧)</sup> . — لكن التى قلت قبل إن هؤلاء  
كلهم ليس يحلون نحو الكلمة ، لكن نحو الإنسان . وذلك أنه لو كان هذا  
حلا إذ أعطى المقابل لا يمكنه أن يحل<sup>(٨)</sup> ، كما أن فى آخر أيضا — مثال ذلك :  
إما إن كان موجودا ذاك<sup>(٩)</sup> ، لكن التى قلت ، لكن نحو الإنسان إذ أعطى  
المقابل — مثال ذلك إن كان على الإطلاق يعطى أنه يقال بالأخذ ويحلون<sup>(١٠)</sup>  
أولا لا يمكنه ، وأما تلك فيتبع إذا فسد يوجد له حل أن جميع هؤلاء ليس

(١) ف : وذلك أن مريما . (٢) ف : على طريق اللغة . (٣) ف :  
كريما . (٤) ف : فيفضون . (٥) فى اليونانى بمعنى : رأى ، صوت .  
(٦) ص : واحد . (٧) راجع ف ٢٠ ص ١٧٧ س ٣١ . (٨) ف :  
ينقضون . (٩) ف : ينقض . (١٠) ف : تلك .  
(١١) ف : وينقضون .

نحو الكلمة . وذلك أنه إن كان هذا موجوداً حلاً<sup>(١)</sup> ، وذلك أن في هؤلاء اللواتي قدم أنه يكون حل<sup>(٢)</sup> إن أعطى على الإطلاق أنه يقال إنه ينتج . وإن كان لا ينتج لا يكون حل<sup>(٣)</sup> .

وفي هؤلاء اللواتي

### نقل عيسى بن زرعة

يعطى ، هو موجود له ، وليس إنما يوجد له كعباً واحداً فقط . وأنه ليس يعطى ما لم يكن له إلا على أنه بمنزلة ما لا يوجد له . وذلك أن الواحد فقط ليس يدل لا على هذا ولا على مثل هذا ولا على كمية ما ؛ بل يوجد على أنه مضاف إلى شيء ، مثل أنه ليس مع آخر بمنزلة ما لو سأل : أترى الإنسان يعطى ما ليس بموجود له ؟ فإذا قال : لا ! سأله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عند ما يوجد له على جهة السرعة ؟ فيقول : نعم ! فيؤلف أن الإنسان يعطى ما لا يوجد له . ومن البين أنه < لم > يأتلف : وذلك أن الذي يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى ما يوجد له ، فهو إذن يعطى ما ليس له . مثال ذلك إذا كان الشيء موجوداً له على جهة اللذة يُسلم أنه على جهة الأذى .

وجميع الأمور الجارية هذا المجرى متشابهة . أترأه يضرب باليد وهي

غير موجودة له ، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له

(٢) ف : تقض .

(١) ف : تقضا .

(٣) ف : رجلا واحدة .

واحدة فقط<sup>(١)</sup> . فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذي توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط : عينا كان ذلك أو شيئا آخر : أى شيء كان ، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة له . وقد يسمي هذا حسابا واحدا فقط ، ويقولون إن لهذا حسابا واحدا فقط ، لأنه أخذه من هذا . وقد يرفع هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ : ومثال ذلك إن كان أخذ شرابا لذيذا ، وفي أخذه له صار خلاصا فسد . ... إلا أن

١٥

(١) ف : دائما . (٢) ص : عين ... نى .

(٣) ف : مسألة . (٤) ص : حساب واحد .

(٥) ش : بدل ما بين هاتين العلامتين (لم نجد العلامة الأخرى) في قول تافويلا داعهذه حكايته : وبعضهم يقول الوقت إن النقض يكون من الأشياء الموضوعة في السؤال : أترأه يعطى ما ليس بموجود له ، أو يكون مالا يوجد له غير موجود له على جهات : بمنزلة ما قيل من أن رجلا (ص : رجل) واحدة فقط ، وأترأى الذى يعلمونه إنما عليهم التنظيم أو بالإدراك ؟ وإن كان الذى يمتنى بقاءه ، لكن ليس متى يكون ذلك . وعلى هذا المثال في هذه الأشياء الأخرى ، وليس حلول الأشياء التى من المضاف بأمرها حلا واحدا بعينه .

(٦) ش : في نسخة أخرى : إن أخذت خرا لهذا وعند تغييره في حال أخذه له صار خلا ، إلا أن هذا قيل ، بل هو نحو (ف : عند) الإنسان إذا سلم الغسد — مثال ذلك أنه إن سلم أنه يقال : موجود على الإطلاق ، وأنهم يحصلون ذلك أولا بقولهم في حال الأخذ ، وذلك أنه ليس يمكن أن يجتمع (ف : يتنج) إذا فسد فصار خلا . — فهذه كلها ليست نحو القول . وذلك أن هذا الحل لو كان حلا لكان مثله يوجد في أشياء أخرى أيضا : هل هذا موجود ؟ فيقال : لا ! والنقض إذا لم يجتمع فليس ينقض ، وذلك أن في هذه الأشياء التى تقدمت تلك إنما كان النقض يكون إن سلم فقال إنه يجتمع على الإطلاق ، فإن لم يجتمع فليس ينقض . وفي هذه التى تقدمت ذكرها ، إذا سلم جميعا فليس يقول إنه يكون قياس .

جميع هذه التي قبلت الآن وفيما تقدم ليس إنما هو نحو القول، لكنها نحو الإنسان . وذلك أن هذا أو كان حلا لكان إذا سلم البضد لا يمكنه أن ينقضه<sup>(٢)</sup>، مثلما يكون في الأمور الأخر أيضا - مثال ذلك إن كان هذا موجودا هذا الشيء: فإن قولنا فيه إنه هذا الشيء ليس ينقض، وإن سلم في شيء أنه يجتمع على الإطلاق فليس ينتقض إذا لم يجتمع : وذلك أنا عند تسليم جميع الأشياء التي تقدم ذكرها، ليس نقول إنه يكون قياس .

## [ ١٣٦٦ ] نقل قديم

ولكن كن لم يكن له واحد . فأما قوله : " فقط " فليس يدل على مشار إليه، ولا يدل على صفة، أو مثل كم، ولكن كمضاي إليه، إلا أنه ليس مع آخر، كما أنه لو سال فقال : هل يعطى أحد ما ليس في ذلك، فلم يجب، لم يسأل : أيعطى سريعا، أو ليست له سرعة ؟ فأجاب : بـ « نعم »، لكن<sup>(٣)</sup> قد أثبت أنه يعطى ما ليس له . وهذا بين أن ليس فيه تأليف مقياس<sup>(٤)</sup>، لأن قوله : « يعطى سريعا » ليس، على شيء مشار إليه، ولكن على الكيف<sup>(٥)</sup> والمثل، كقولك : قد يعطى المعطى الشيء لا كما كان له، أي قد كان له سرور وأعطاه بتم<sup>(٦)</sup> .

(١) راجع قيل ف ٢٠ ص ١٧٧ ب ص ٢١ . (٢) ف : بحله .

(٣) ف بالأحر : لكان . (٤) ف بالأحر : (ليس) له (فيه ...) .

(٥) ف بالأحر : الـ (كيف) . (٦) ص : كانه !



- وهذا أيضاً يشبه هذه الأقاويل إذا أنت قلت : هل يضرب ضاربٌ  
 بيدٍ ليست له ؟ أو يرى بصيرٍ ليست له ، وليس عيناه عينا واحدة ؟  
 ١٠ وقد أجاب أقوام في ذلك ، فقال بعضهم إنه يراد بهذا القول كمن له عين  
 واحدة . وقال بعضهم إن الذي له أعين كثيرة يرى كمن له عين واحدة ؛  
 ومعنى الكثير داخل في الواحد . وآخرون يبطلون المسئلة ويزعمون أنه  
 يمكن أن يكون في يد الإنسان ما لم يأخذ — كقولك : أخذ الإنسان شرباً  
 ١٥ لذيذاً ، ففسد بعد الأخذ ، فصار حامضاً . — ولكن كل هذا الكلام كالذي  
 قيل أولاً<sup>(١)</sup> إنما ينقضون به على القائل له ، لا على القول ، فلو كان هذا نقضاً ،  
 لما كان — إذا أعطى ما يضاد قوله — قادراً على نقضه كالذي يراه في غير  
 هذا النحو — مثل قولك : يمكن أن يكون شيء ، ويكون ألا يكون ينقض  
 ٢٠ ذلك في أن كان أعطى القول في الجملة مرسلًا ، فله جماع ونتيجة . وإن لم  
 تكن له نتيجة وجماع فليس ذلك بنقض ، فأما التي قيات كلها ، وإن أعطاناها  
 قائلها ، فاسمنا نزم أنها تأليف مقياس .

[ ٣٦٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

قدمت فقيلت إذا أعطيت كلهن لا تقول إنه يكون قياس .

- وأيضاً وهؤلاء من هؤلاء الكلمات : أترى التي هي مكتوبة  
 ٢٥ يكتب إنسان ، ومكتوب الآن المكتوب كلمة كاذبة وكانت صادقة

(١) راجع قبل ف ٢٠ ص ١٧٧ ب ص ٢١ .

- عندما كانت تكتب ، فعما إذا كانت تكتب كاذبة وصادقة ، والكاذبة تكون إما كلمة صادقة وإما اعتقاداً لا يدل على هذا ، لكن كهذا ، والكلمة فن الاعتقاد أيضاً واحدة بعينها . — وأترى ما يتعلم هو هذا الذى يتعلم ويتعلم إنسان ثقيلًا وخفيفًا . وذلك أنه ليس يقول الذى يتعلم ، لكن كما يتعلم . وأترى الذى يمشى إنسان يَطًا ويمشى اليوم كله ، أو ليس يقول الذى يمشى ، لكن إذ يمشى . وليس الذى يشرب الكأس يشرب ، بل من ذاك . وأترى الذى يعلم إنسان إذ يتعلم أو إذ وجد علم . ومن هؤلاء أما ذك فوجد ، وأما ذاك فتعلم كلاهما لا آخر منهما<sup>(١)</sup> ، وأما ذاك لاهذين . — وأن الإنسان هو شيء ثالث هو عند . وعند هؤلاء الذين لكل واحد . < ولكن هذه مغالطة > ، وذلك أن معنى الإنسان وكل عموم يدل لا على هذا الشيء ، لكن كهذا الشيء ، أو إضافة فى مكان ، أو شيء مما هو كهؤلاء . وعلى هذا المثال ، وفي معنى قوريسقوس ، وقوريسقوس مُفَنّ ، قوريسقوس وقوريسقوس : أى هذين هو : أهو واحد بعينه ، أم آخر ؟ وذلك أن أما ذاك فيدل على هذا الشيء ، وأما ذاك فكهذا الشيء . فإذن ليس يوجد أن يضع هو فهو ؛ ولا أيضا أن يضع يجعل إنسانا ثالثًا ، لكن يُزَلّ أنه هو ما هو هذا الشيء ؛ وذلك أنه لا يكون أن هذا الشيء هو ما هو قَلِيَّاس ، وما هو الإنسان . ولا إن قال إنسان للذى يوضع أنه ليس هو ما هذا الشيء ، لكن ما هو كيف ، فليس يخالف بشيء ؛ وذلك أنه يكون الذى عند
- (١) ف : يوما . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : غير ما . (٤) هذا الشيء = جوهر ، كهذا الشيء = كَيْف .

الكثيرين واحداً أى إنساناً . فهو ظاهر أنه لا يعطى أن هذا الشيء هو الذى يحمله على العموم على الكل ، لكن إما على كيف ، وإما على إضافة ، وإما على كم ، وإما على شيء من هؤلاء اللاوائى كهذا ، وبالجملة فإنه فى هؤلاء الكلمات التى من الألفاظ .

١٠

### نقل عيسى بن زرقعة

وقد نكون هذه أيضا من هذه الألفاظ <sup>(١)</sup> : أترى الإنسان يكتب ما هو مكتوب ، وقد كتب الآن أنك كتبت ، قولاً كاذباً ، وقد كان المظنون عند ما كنت صادقاً ، فيكون الذى يكتب إذن كاذباً وصادقاً معاً . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولاً صادقاً ، أو يكون رأياً ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا . وهذا المعنى بعينه هو الذى يقال فى الرأى . وأترى ما يتعلمه المتعلم هو هذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذاً الذى يتعلم ، بل إنما يقال إنه كاشىء الذى يتعلم . وأترى الذى يمشى الإنسان فيه يتوطأوه وهو يمشى التهاركه ، أو لا يكون قول الذى يمشى ، بل قال إذا مشى ، ولا أن الذى يشرب يشرب القدح ، لكن من القدح . وأترى ما يعلمه الإنسان إنما يعلمه إذا تعلمه ، أو إذا وجده ؟ ومن هذين أما ذاك فوجده ، وأما هذا فتعلمه . فإما أن يكون المجتمع ليس غيرهما ، أو يكون ذاك غير هذين . - وأن يكون الإنسان شيئاً موجوداً ثالثاً <sup>(٢)</sup> إذا فليس بنفسه وبكل واحد من الآخرين . وذلك أن الإنسان وكل أمر عام ليس

٢٥

٣٠

٣٥

هو هذا الشيء، بل هو كهذا ، أو يكون مضافا أو ذاك على شيء من أمثال  
 هذه . وكذلك يجري الأمر في قور يسقوس ، وقور يسقوس الموسيقار :  
 هل هما يدلان على شيء واحد بعينه ، أو أحدهما مخالف للآخر، حتى يكون :  
 أما ذاك فيدل على هذا الشيء، وهذا على مثل هذا الشيء . فليس يجب  
 إذن أن يضع أنهما شيء واحد بعينه . وليس إنما يصير الإنسان ثلاثيا  
 بوضعنا إياه كذلك . فليُزَل ما يدل عليه أنه هذا الشيء . وذلك أنه ليس  
 يدل أنه هذا الشيء على ما هو قاليباس وعلى ما هو الإنسان . ولا خلاف  
 بين قول القائل فيما يوضع أنه ليس هو الموجود هذا الشيء، بل هو المكيف<sup>(١)</sup>  
 البتة . فليكن الذي ينسب إلى الكثيرين وهو واحد ، أعني الإنسان .  
 فظاهر أنه ليس يُسَمَّى في الشيء الذي يحمل على العموم على الكل أنه هذا  
 الشيء، لكن إما كيفية أو مضاف أو كمية أو شيء مما يدل على أمثال هذه .

### ٢٣

< القاعدة العامة لحل التبهينات الناشئة عن القول >

وبالجملة فنقض هذه الكلمة التي تكون من الصوت<sup>(٢)</sup>

[ ٣٦٧ ] نقل قديم

وهذا أيضا من هذا الكلام نقول : هل من كتب أخذ كتابة، والمكتوب  
 الآن كلمة كاذبة أنك أنت قاعد، وقد كان هذا القول حقا عندما كتب، فلا

(١) ف : كيف . (٢) ف : الأفعال . (٣) ف : اللفظ .

حالة أنه حين كتب فقد كان فيه معا صدق وكذب . فالقول ، صدقا كان  
أو كذبا ، أو ظنا ، فليس يدلُّ على شيء مشار إليه فيقال : هذا ، بل هكذا ، أم<sup>(١)</sup>  
الكيف . — والمثل وأيضا يقول هل الشيء الذي يتعلمه المتعلم إياه يتعلم بعينه ،  
فقد يتعلم الإنسان الإبطاء والسرعة وليس أنفسهما يعلم ، ولكن كالذي يعلم  
قول . — ويقول أيضا : هل مامشي فيه الإنسان إياه ومشيه في كل النهار .  
ولكن ليس مافيه مشا بقائل عما فيه مَشَى ، قول وأشياء يقولها إن شارب الكأس  
إنما شرب الكأس ، ولكنه شرب منه أو به . — وكذلك إذا قلنا هل < ما ><sup>(٢)</sup>  
علمه أحد إنما علمه بأن وجده واستفاده ، فهو إذا وجده فلم يستفده لم يعلمه  
وإن استفاده فلم يجده لم يعلمه . — ومن ذلك أن يقول القائل : هل يكون  
ثالثٌ — غير العائل وغير كل واحد من المفردين — إنسانٌ ؟ وقولك : الإنسان  
الجامع للكل ليسا يدلان ، لأن كل شيء مشار إليه فيقال : هذا ، ولكن  
يدلان على قول القائل كهذا من المثل ، أو المضاف ، وأيما كان شيئا بهذا<sup>(٣)</sup>  
النحو . وكذلك إذا قلت : فلان ! فأمسكت ، كان فلان ذلك غير فلان  
المُلْهِى ، لأن أحدهما يدل على مشار إليه والآخر يدل على الشبه ، أى :  
كهذا . وكذلك لا يجوز أن يوضع ، لأن الوضع لا يفعل الإنسان الثالث ،  
بل إذا ألحق به ما كان له وضعه لأن ليست حالته في الوضع بأن يقال فلان  
أم إنسان ، أو أن يلحق بمعنى الكيف ، وإلا لم يكن فرق بينه وبين غيره ،

٣٠

٣٥

١٧٩

٤

(١) تحبنا : هذا ان . (٢) زيادة بنقضها الدياق .

(٣) القاء بالأحرى كلمة : « فلم » . (٤) ف : أو ما .

بل سيكون واحد من الكثير . ومن المعروف أنا لا نعطي نمتا جاريا على الكل بشيء مشار إليه ، بل نقول إنه يدل على كيف أو مضاف أو كم أو على شيء من هذا النحو .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول >

وفي الجملة كلما كان التضليل فيه من قبل الكلمة ، فنقصه أبدا مما يضاده أو مما كان خارجا عن معنى الكلمة .

٢٣

< القاعدة العامة لحل التبيكات الناشئة عن القول >

[ ٣٦٧ ب ] نقل يحيى بن عدى

يكون الحل في كل حين كما في المقابل<sup>(١)</sup> أو من الذى هو الكلمة . — مثال ذلك إذ هي من التركيب يكون الحل<sup>(١)</sup> بالقسمه ، وإن كانت من القسمه فبالذى هو مركب . — وأيضا إن كان من تعجيم حاد<sup>(٢)</sup> فالتقص تعجيم ثقیل ؛ وإن كان من الثقیل فالحاد . — وإن كان من اتفاق الاسم<sup>(٣)</sup> فالحل إذ نقول اسما مقابلا — مثال ذلك إن عرض أن يقال إذ هو نفسانى رفع أنه لا يكون يدل على ما هو لا نفسانى ؛ وإن كان يقول لا نفسانى وذلك ألف أنه يقول ما هو غير نفسانى . — وعلى هذا المثال ، وفي المراء . — وإن كان من تشابه اللفظ فليكن الحل<sup>(١)</sup> المقابل : أترى ما ليس له يعطى ، وليس ما ليس

(١) ف : التقض . (٢) ف : بالمقابل . (٣) ف : فالحل .

له ، لكن كالذى ليس له ، أى قَدَم واحدة فقط كما قيل : أترى الذى يعرف  
إذ يعلم ، أو إذ وجد يتعلم ، لكن لا هؤلاء اللواتى يعلم . وإن كان الذى  
يمشى بطلا ، لكن لا إذ بطلا ، وعلى هذا المثال وفى هؤلاء الآخر . ٢٥

## ٢٤

### < حل التبيكات المأخوذة من العرض >

وأما فى هؤلاء اللواتى من العرض فهذا الحل الواحد فى جميعها ؛ وذلك  
أنه من قبل أنه غير محدود إن متى يقال فى الأمر حين هى فى العرض  
وفى كثيرة يظن ويقولون ، وأما فى أفراد فلا يقولون إنه تكون الضرورة ؛  
فانقل إذن إذ ينهج نحو جميعهن أنه ليس من الضرورة . ويجب أن يتقدم  
فيأتى بالتى له مثال ذلك . — وجميع الكلمات اللواتى كهؤلاء < هى >  
من العرض : أترى تعلم ، أنا مُزْمِعٌ أن أسألك ؟ أترى تعلم الذى يدخل  
أو المستور ؟ أترى التمثال هو عمل لك أو الكلب إذ لك < أب > . ٣٥

أو هؤلاء اللواتى على طريق القسمة قلائل ، وذلك أنه ظاهر أن فى جميع  
هؤلاء ليس من الاضطراب أن يصدق الذى كالعرض فى الأمر أيضا . ولكن  
إنما اللواتى هن غير مختلفات فى الجوهر ، واحد فقط يظن أنهن جميع  
هؤلاء ؛ وأما الجواد فليس هو واحداً بعينه أن يكون جواداً والذى هو  
مزْمِع أن يسأل شيئاً ولا للذى هو حاضر ١٧٩ ب

[ ٣٦٧ ب ] نقل عيسى بن زرعة

- هي دائما مثل التي تكون من الضد، لا بما عنه كانت الكلمة — مثال ذلك أنه إذا كان من التركيب يكون النقص بالقسمة، وإذا كان بالقسمة كان ذلك بالتركيب؛ وأيضاً إن كان عن الشكالة المسماة الحادة، فالنقص يكون بالشكالة التي تسمى الثقيلة؛ وإن كان بالثقيلة فبالحادّة . — وإن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقص إنما يكون عندما يأتي باسم مضاد — ومثال ذلك أنه إن عرض أن يقال في الشيء إنه ذو نفس، قَرَفْنَا لذلك يكون بالآ يكون القول دالا على ما هو غير ذي نفس، وإن قال إنه غير ذي نفس وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذي نفس . — فكذلك يجري الأمر في الجراء . — فإن كان عن تشابه الصوت فإن النقص يكون بالضد : <sup>(١)</sup> أترأه يعطى ما ليس بوجوده، وليس يعطى ما لا يوجد له، بل ما هو كالذي لا يوجد له، أى كعبا واحدة فقط كما قيل . وأترأ الذي تعلّمه إنما علمه بالتعليم أو بالاستنباط ؟ — إلا أن هذه ليست التي تعلمها . وإن كان إذا مشى يتوطأ<sup>(٢)</sup>، إلا أنه ليس يتوطأ < إذا > مشى . وعلى هذا المثال يجري الأمر في الأشياء الأخر .

٢٤

< حل التبكيئات المأخوذة من العرض >

- فأما نقص التي تكون بنحو العرض فهو واحد فقط في جميعها .  
فلأن الوقت الذي يحمل فيه الشيء على الأمر إذا كان الشيء محمولا على
- 
- (١) ف : بما يضاد . (٢) ف : رجلا . (٣) ف : يدرس . (٤) ف : المضاف .



العرض غير محدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولا على أمور كثيرة وغير محمول  
 ٢٠ في جزئيات من الأمور حملا ضروريا ، فيعمل الحمل إذن في جميعها على أنه  
 ليس من الاضطرار . وينبغي أن تكون المسارعة إلى إحضار أمثلة لهذه  
 الأشياء عنده ممكنة . — وجميع ما جرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من  
 العرض : أترك تعلم ما أريد أن أسألك عنه ؟ فأنت تعلم إذن الذي يدخل ،  
 أو الخفي ؟ أترى التمثيل لك عبد أو الكلب الذي لك أب ، أو هذه الأشياء  
 التي على جهة التصغير صغار . فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق  
 ٣٥ في الأمور على جهة العرض لا من الاضطرار . والأشياء الداخلة في باب  
 الجوهر فقط هي التي يظن بجمعها أنها واحدة غير مختلفة . وليس أن يكون  
 الخبر موجودا خيرا وأن يكون من شأنه أن يسأل عن مسألة شيء واحد  
 بعينه ، وليس بين القريب أو المشهور وبين الداخل القريب نسبة ، واست ،  
 ١٧٩ ب وإن كنت عارفا بالذي يدخل ، أكون بقور يستقوس —

### [ ١٣٦٨ ] نقل قديم

كقولك إن كان ذلك من التأليف فنقضه بالقسمة ؛ وإن كان من  
 القسمة ، فنقضه من التأليف . — وإن كان من التعجيم الذي يدل على تنقيب  
 اللفظ ، فنقضه بالتعجيم الدليل على تخفيف اللفظ . — وإن كان باشتراك الأسماء  
 ١٥

(١) ف : فعل . (٢) ف : صلة .

(٣) ش : نسبة : ولست وإن كنت عارفا بقور يستقوس وغير عارف بالذي يدخل أكون  
 عارفا وغير عارف بالشيء بعينه .

فنتقضه باسم مخالف لمعنى ذلك الاعم ؛ أى إن قال القائل قولاً > عن  
 شئ إنه < ليس بذى نفس<sup>(١١)</sup> فنتقض قوله برفع ذلك ، وألا نفس لما  
 يثبت له النفس<sup>(١٢)</sup> . — وكذلك يجوز النقض فى التضليل الكائن من  
 التشكيك . — وفيما كان منه قبل اشتباه الكلمة بغيرها ، فإن النقض فيه مما  
 يضاده ، كقولك لا محالة إنه قد يطى أحد ما ليس له . فيقال لك : لا  
 ما ليس له ، بل ماله — كمن ليس له ، بل الكعب الواحد فقط . ومن ذلك  
 أن يقول : لا محالة أن من علم شيئاً إذا وجدته أو تعلمه : إياه علم ، ومن  
 شئ فى شئ : إياه ويطى ، وسائر ذلك من هذا النحو<sup>(١٣)</sup> .

## ٢٤

### < حل التبيكات المأخوذة من العَرَض >

فأما التضليل الذى يكون من العارض فى الكلام فنتقضه واحد  
 فى جميع الأنحاء ، لأنه ليس بمحدود متى يجوز العرض من القول على نفس  
 الشئ المقول ؛ وذلك أنه فى البعض من الكلام قد يظن به أنه يكون ؛  
 وفى البعض زعم [ أن ] أقوام أنه لا يكون بالاضطرار ، لأنه لا ينبغي إثبات  
 الكيف . — والكلام الذى يكون التضليل من العارض فيه هو هذا بقول  
 القائل لا محالة أنك تعلم ما أريد أن أسألك ، وأنت تعلم من الداخل علينا  
 والمخفى منا ، وأن الصَّم عملك ، وأن لك كلباً هو أب<sup>(١٤)</sup> . فلا محالة أن الذى  
 يكون مراراً كثيرة قليلاً أنه قليل . ففى كل هذا الكلام قد بان بأن العارض

(١) ص : بذات النفس . (٢) تحتها : التمين . (٣) ف : على .

(٤) هنا نقص : لكن ينبغي أن يكون متبناً لبيان النوع الذى إليه تنسب هذه الصفة المحمولة .

فيه ليس يجوز معناه بالاضطرار على نفس الأمر . وإنما يرى ذلك جائزا<sup>(١)</sup>  
فما كان له قوام على حباله بفصل جوهرى . فأما الجواد في نفسه فليست  
حاله في أنه جواد وأنه مسؤول ، حالا واحدة<sup>(٢)</sup> في أن يكون داخلا وهو فلان  
ذلك ، لم يجب أن أكون تارفا بفلان وأنا جاهل بالداخل ، فأكون به عارفا<sup>(٣)</sup>  
غير عارف .

١٧٩ ب

[ ٣٦٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

أو مستور للذى يدخل وقريب يكون شيئا ، ولفور يسقوس ليس عن  
كشب<sup>(٤)</sup> أعرف قور يسقوس ولا أعرف الذى يدخل ، أعرف ولا أعرف  
واحداً بعينه ، ولا إن كان هذا عملاً هو عمل لى : لكن إما ملك وإما أمر  
وإما شيء آخر ، وبهذا النحو وفى الآخر .

ويحل ناس ورفعون السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه محتمل أن يعرف  
أمرا واحداً بعينه أولاً يعرف ، لكن ليس به بعينه : فإنه إما إذا عرفنا الذى  
يدخل إذ لا يعرف قور يسقوس يقول يعرف ولا يعرف ، لكن ليس به بعينه<sup>(٥)</sup> .

١٠

على أنه أما أولاً كما قلنا وفرغنا فيجب أن يكون للكلم اللواتى من واحد  
بعينه تقويم واحد بعينه . وهذا لا يكون إن لم يأخذ إنسان فى الذى يعلم<sup>(٦)</sup> ،

(١) ف بالآخر : أن ذلك جائز... . (٢) ص : حال . (٣) ص : عارف .

(٤) ص : إن كتب . (٥) ف : ويطلون . (٦) ف : بها .

(٧) ف : بها بعينها . (٨) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب ص ٣١ .

(٩) ف : يعرف .

- ١٥ لكن في الوجود وكيف حاله للشكل بعينه — مثال ذلك إن كان هذا أبا وهو لك : وذلك أنه إن كان هذا صادقا في أفراد ومحتمل أن يعرف أولا يعرف واحدا بعينه لكن هاهنا ليست التي قبلت مشاركة ولا في شيء . — وليس يمنع شيئا أن تكون الكلمة واحدة بعينها شاعات كثيرة <sup>(١)</sup> ، لكن ليس كل برهان انخطا هو حل <sup>(٢)</sup> ، وذلك أنه محتمل أن يبين شيئا إذ يؤلف كذبا ، ومن ذلك لا يبين — مثال ذلك كلمة زينون أنه ليس يوجد أن يتحرك . فإذا إن تسرع إنسان إلى أن ينتج أنه غير مشهور <sup>(٣)</sup> إذ ينتج أنه غير مشهور بخطئ وإن كان مؤلفا عشرة ألف مرة ، وذلك أنه ليس هذا حالا <sup>(٤)</sup> : لكن يتبين قياس كاذب من ذلك الكاذب . فإذا ليس بمؤلف يتسرع إلى أن ينتج كذبا < أو صادقا > <sup>(٥)</sup> ما هو دلالة على ذلك الحل . — ولعل هذا أيضا ليس يمنع شيء أن يعرض في أفراد ، لكن في هؤلاء لا يظن هذا أيضا ؛ وذلك أن قور يسقوس أيضا يعرف أنه قور يسقوس ، والذي يدخل أنه يدخل . ومحتمل أن يظن أنه يعلم واحدا بعينه ولا مثال ذلك أما أنه أبيض فيعرف ، وأما أنه مغن فلا يستدل به وهكذا —

### نقل عيسى بن زرعة

- بعينه عارف وغير عارف ؛ ولا إذا كان هذا عبدا فإن هذا العبد هو عبدي ، لكن أيما ملكوا أو أمر من الأمور أو شيء آخر ، وعلى هذا النحو يجري الأمر في الأشياء الأخر .

(١) ف : إلا أنه . (٢) ف : تقض . (٣) ف : يرمز . (٤) ف : مبتدأ .  
(٥) ف : تقضا . (٦) ف : يؤلف . (٧) ص : وإما . (٨) ف : فية .

وقد ينقض<sup>(١)</sup> بعض الناس بإفسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه  
 ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا يعرفه<sup>(٢)</sup> ، إلا أن ذلك ليس من  
 جهة واحدة . فإننا إذا كنا بالذى يدخل عارفين وبقوريسقوس غير  
 عارفين فقد نقول في الشيء الواحد بعينه إننا نعرفه ولا نعرفه . إلا أن ذلك  
 ليس بجهة واحدة . — على أنه يجب كما قلنا فيما سلف أن يكون إصلاح<sup>(٣)</sup>  
 الأقاويل المأخوذة من شيء واحد بعينه واحدا بعينه ؛ وهذا ليس يكون إن  
 كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة<sup>(٤)</sup> ، بل على أنه موجود كيفما  
 آفقت — مثال ذلك إن كان هذا أب وهو لك فإن كان هذا صادقا وكان<sup>(٥)</sup>  
 ممكنا في أمور يسيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا ، إلا أن ليس للتي ذكرت شركة فيما  
 قيل ها هنا . — وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شهادات  
 كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضا لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن ؛  
 إذا كان الذى ألف كاذبا ، أن يبين شيئا أكثر من أن لا يبين — ومثال ذلك  
 قول زينو إنه ليس يوجد متحرك . فإن رام إنسان أن يقيس على خلاف<sup>(٦)</sup>  
 رأى المشهور ، وكان إذا قاس على خلاف رأى المشهور يخطئ ، ولو فعل  
 ذلك عشرة ألف مرة لما كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليه . — ولكل

١٠

١٥

٢٠

٢٥

(١) ف : يحمل . (٢) ف : أولا . (٣) ص : عارفون .  
 (٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب ص ٣١ .  
 (٥) ف : تفويم . (٦) ف : يقصد . (٧) ص : بهذا .  
 (٨) ص : صادق . (٩) ف : دائم .

هذا لا مانع يمنع من أن يعرض في أفراد<sup>(١)</sup>، إلا أن هذا ليس بظن أنه موجود في هذه ؛ وذلك أنا إنما نعرف قوريسقوس بما هو قوريسقوس ، ونعرف الذى يدخل بأنه يدخل . وقد يمكن أن يتوهم في الشيء الواحد بعينه أنا نعرفه ولا نعرفه — مثال ذلك : أما الأبيض فإننا نعرفه ، فأما الموسيقار فليس نعلم : فعل هذا النحو —

### [ ١٣٦٩ ] نقل قديم

وأيضاً إذا كان هذا عملاً معمولاً ، وهو لى ، لم يجب لذلك أن يكون عملي ، بل إنما هو مباح لى أو أمر من سائر أمورى .

وقد ينقض أقوام هذه المسألة بالرفع ، فيزعمون أنه يمكن الصبي<sup>(٢)</sup> أن يعرف وأن يجهل ، إلا أن ذلك لا يكون معاً ، لأنك إذا عرفت فلانا أو علمت أن داخلا دخل ، وقد كان الداخِل فلانا ذاك ولم يعلم أنه فلان بعينه ، فقد علمته وجهته ، وإن كان كل واحد منهما في حال غير حال الآخر . — وقد قيل أولاً إنه ينبغي لما كان فيه التفصيل من الكلام أن يكون إصلاحه من نفس ذلك الكلام ؛ وليس يكون ذلك إلا أن تصير

(١) ف : جزئيات . (٢) ص : عمل معمول . (٣) تحضياً : يكون .

(٤) راجع فصل ٢٠ ص ١٧٧ ب ص ٣١ .

(٥) ف بالآخر : غير .

- ١٥ المقدمة مُخَيَّرَةٌ عن آتية الشيء، لا عن العلم به، كقولك : هذا أب، فهو أب لك . ولكن ، وإن كان هذا حقا في بعض الأشياء، وقد يمكن أن يعرف الشيء وأن يجهل لأنه في هذا الموضع لا يشترك لما قيل . -- وليس يمتنع القول من أن يكون فيه خطأ كثير . وليس إظهار الخطأ نقضاً له : فقد يمكن الإنسان أن يهصر كذب<sup>(١)</sup> تأليف القياس ، ويمحور ألا يمكنه ذلك كقول زينون إنه لا حركة . من أجل ذلك وإن رام أحد تأليف القياس لبدا أن ذلك مخطئ وأنه لا إمكان فيه ، وتم له تأليف المقياس عشرة ألف مرة على هذا النحو، لما كان ذلك ناقضاً لذلك القول ، لأن بعض القول إنما هو إظهار كذب المقياس من الجهة التي هو فيها كذب . -- وعسى ألا يمتنع هذا من أن يكون عارضاً في طوائف من الكلام ما خلا هذا النحو، فإنه لا يظن ذلك به ، لأن فلانا والداخل قد يمكن أن يعرف كل واحد منهما ولا يعرف أن يعرف أنه أبيض، ولا يعرف أنه رصاص : فهذه الجهة --
- ٢٥
- ٣٠

[ ٣٦٩ ب ] نقل يحيى بن عدى

إياه بعينه يعرف ولا يعرف ، لكن ليس به بعينه أن هذا الداخل وقور يسقوس والذي يدخل والذي لقور يسقوس يعلم .

(١) ف بالأحرى : (الشيء) لأن (العلم به ...) .

(٢) من : نقض .

(٣) مصلحة بالأحرى هكذا : ب(كذب ...) .

(٤) ف : بها بعينها .

- ٣٥ وعلى هذا المثال يخطئ هؤلاء أيضا الذين يحلون أن : " كل عدد قليل " — بمثلة الذين يقولون — وذلك أنه إذا لم ينتج هذا <sup>(٢)</sup> نقض > الذين < يقولون إن < التي تنتج < ف : وذلك أن جميعها كثيرة وقليل — يخطئون <sup>(٣)</sup> .
- ١٨٠ وأفراد يحلون هؤلاء التي تولد : أيهم هـ لك أب أو ابن أو عبد — بأنها مضاعفة . هذا على أنه ظاهر أنه إما أن قلت من أنها على طريق الكثرة ترى تبكيها أيضا، يجب أن يكون الاسم أو الكلمة لكثرة بالحقيقة، وأن هذا يكون ابنا لهذا . فليس يقول إنسان بالحقيقة إن كان سيذا للابن ، لكن <sup>(٤)</sup> التركيب هو من الفرض . أترى هذا هـ لك ؟ نعم . — وهذا هو ابن ، من قبل أنه عرض أن يكون ابنا، فهذا إذن هـ لك ابن ؛ لكن ليس لك ابنا . وأن يكون شيء من الأردباء جيدا، وذلك أن الحكمة هي علم الشرور . وهذا لا يقال على طريق الكثرة، لكن > على سبيل أن هذا < ملك > تلك < . وإن كان على طريق الكثرة ( وذلك أنا نقول إن الإنسان الحيوان وليس لشيء آخر؛ وإن قيل شيء عند الشر ليس من قبل هذا هو للشرور ، لكن هذا للشرور ) ، فمن الذي في شيء أو على الإطلاق . > ولكن ، < ترى هذا على أنه محتمل ، عسى أن يكون شيء للشرور على نحوين . — لكن لافي هذه الكلمة ، لكن إن كان شيء عملا جيدا إذ هو

(١) ف : قلنا . (٢) ف : جميع . (٣) ف : ينتفون .

(٤) ف : إلا أن . (٥) بقصد منها أن تكون جمع : ردى .



ردىء، وكثيراً ولا هكذا؛ وذلك أنه ليس إن كان جيداً ولهذا — جيد لهذا  
ومعاً . أن يقول أيضاً إن الإنسان هو حيوان لا يقال على طريق الكثرة<sup>(٢)</sup> :  
وذلك أنه ليس إن دللنا حيناً على شيء وقلنا ليس يدل على « إيلذا »<sup>(٣)</sup>  
ابتدأها .

## ٢٥

< حل التبعييات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية >  
أما وهؤلاء اللواتي من أن يقال هذا على الحقيقة لأين أو في متى<sup>(٤)</sup>  
أو كيف أو بالإضامة ليس ينقض على الإطلاق للذي يذكر نتيجة نحو  
النقيض إن كان محتملاً أن يفعل شيء من هؤلاء . وهؤلاء أضداد ومتغابلة ،  
وأن يضع وأن يرفع : أما على الإطلاق فليس ممكناً أن

## نقل عيسى بن زرعة

(٥)

نكون عارفين بالشئ الواحد وغير عارفيه . إلا أنا ليس من جهة لدى  
يدخل بعينها يعرف قوريسقوس والذي يدخل وما لقوريسقوس .  
وقد يقع مثل هذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن « كل عدد نليل »  
بمستزلة ما يكون في التي ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذي  
قد انتج صادق ، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر .

(١) ف : وخاصة . (٢) م : شيء . — ف : أي على أنحاء كثيرة .

(٣) م : لئلاذا منياً ابداً أو ... (٤) ف : بشئ .

(٥) ف : عارنون ؟

وقد يحل بعض الناس قول الذين يؤمنون<sup>(٢)</sup> على أنه أب لك أو ابن

- ١٨٠ أو عبد من طريق ما يدل على التي من معنى واحد وعلى أنه ظاهر أن التبكيث إن كان إنما يظن موجودا من أجل<sup>(٣)</sup> يقال على أنحاء كثيرة . فينبغي أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة يقال على معانٍ كثيرة؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابنا لهذا إن كان الابن ملكا له ، لكن التركيب إنما هو من المرص . أتري هذا هو لك ؟ فيقال : نعم ! وهذا هو ابن من قبل أنه عرض له أن كان ابنا . فهذا إذن هو لك ، وهو ابن ، إلا أنه ليس ابن لك .

وكذلك يجري الأمر في أن بعض الشرور خير، وذلك أن الحكمة هي

- ١٠ معرفة الشرور، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو ملك ، فإن كان يقال على أنحاء كثيرة ( فإنا قد نقول في الإنسان إنه للحيوان<sup>(٤)</sup> ، وليس هو لشيء آخر ، وإن نسب شيء إلى الشرور كان لذلك موجودا في الشرور ) ، إلا أن هذا الموجود في الشرور يظن أنه مما يوجد في شيء وعلى الإطلاق . — على أنه عسى أن يمكن في الشيء أن يكون خيرا وفي الشرور بجهتين . — إلا أن ذلك ليس يكون في هذا القول ، بل إن كان عمل ما قد أجيد فعله وهو ردى ، ولمله على الأكثر ليس كذلك ؛ وذلك أنه إن كان جيدا وكان لهذا فإنه يكون جيدا لهذا . ومع ذلك فالقول في الإنسان إنه للحيوان ليس يقال على أنحاء كثيرة . وذلك

(١) ف : ينقض . (٢) ف : يقيسون . (٣) ف : أنحاء .

(٤) ف : حيوان .

- ٢٠ أنا ليس نقول في الوقت الذي نشير إلى شيء إن هذا يقال على أنحاء كثيرة .  
فأما إذا قلنا نصف سطر من شعر أوميروس فإننا ندل على " إيلياذا " —  
ومثال ذلك : « اذ كرى لى أيتها الآلهة السخط المهلك لآخيلوس ... » .

## ٢٥

< حل التبيكيات الناشئة عن استعمال الألفاظ المطلقة أو النسبية >

- وأما هذه التي يقال إنها هذا الشيء على التحقيق ، فليس يكون بعضها  
عند من يفكر في أن تكون نتيجة مناقضة من حيث يقال إنها في مكان  
أو في متى<sup>(١)</sup> أو كيف أو مضاف على الإطلاق ، إذ أمكن أن يفعل شيء من  
هذه ؛ وليس يمكن أن نوجب الأضداد والمتقابلات لشيء واحد بعينه  
ونسلبها على الإطلاق

[ ١٣٧٠ ] نقل قديم

- نعرف الشيء ولا نعرف ، فهما جهتان . فأما فلان ، وهو الداخل ،  
فعرفة ذلك قد يمكن من جهة واحدة .  
وقد أعطى أولئك الذين ينقضون ويقولون إن كل عدد قليل كالأعداد  
التي قلنا ، فهم يخطئون ، وإن قالوا إن كل عدد قلة وكثرة .  
ومن الناس من ينقض الكلام بالتأليف كقولك إن لك أبا وابنا  
أو عبدا . ومعروف أنه ، وإن كان التضليل مما إذا قيل كانت له

(١) من : صلال ! (٢) من : فلم — وهو خطأ ، كما في اليوناني .

(٣) من : المهلك . (٤) من : شيء .

أوجه كثيرة لأنه يجب للاسم والكلمة أن تحصر معاني كثيرة : فاما أن يكون هذا ابنا لهذا ومولى لعبده، فهو ترتيب من العَرَض في الكلام، لا مما يقال على النحو بأوجه كثيرة . ومن ذلك أن يقول هذا لك، فيجيب بـ « نعم » . ثم يقال < لك > وهو له ؟ فيقول : نعم ! فلا محالة أنه . ولذلك عرض<sup>(٦)</sup> في الكلام أن كذلك وألا يكون — يكون .

- ومن ذلك أن نقول : قد يكون من الشرور خير، لأن العقل عارف بالشرور . ومن ذلك إذا قيل إن هذا لهذا لم يكن ذاك مما تكثر فيه الأوجه، بل إنما توجد حدة له<sup>(٧)</sup>، ولكان يكون الإنسان مع المقولة بكثرة الأوجه ( إذ زعم أنه حيوان ؛ إلا أنه ليس للأشياء شيء ؛ فالشيء، وإن رفع بالقول إلى الشر، فليس يجب لذلك أن يكون من الشر )، بل ذاك من الشر بالحقيقة إذا رفع إلى فاعل فلم يقل بالقول المرسل المخيل . — مع أنه قد يمكن بجهتين أن يظهر الشيء من الشيء تغير . — لا في مثل هذا القول بل فيما كان عبداً وهو صالح، فإن الأكبر أبداً إنما هو ثم اسم الشر، وعصيه ألا يكون هكذا ، لأنه إن كان صالحاً لهذا فليس من الواجب أن يكون صالحاً لذلك . ولست إذا قلنا إن الإنسان للحيوان كان ذلك مما يقال

(١) ف : وجوه . (٢) ف بالأحرى : تركيب . (٣) ف : بوجوه .

(٤) الزيادة فوق الكلمة السابقة . (٥) ش : يفرق لا غ (ير) .

(٦) ص : لأنه عرض ... — ثم ضرب بالأحرى : « لأنه » .

(٧) ف : هو .

بجهات كثيرة ، فقد قول قولاً وندل به على شيء . وإن بقينا منه شيئاً لم  
يجب بذلك أن يكون مقولاً على جهات كثيرة كقولنا : نصف بيت من  
الشعر ، فإننا ندل < به > على كذا وكذا ، وذلك أن المعنى مرسل على غير  
تحقيق .

[ ٣٧٠ ب ] نقل يحيى بن عدى

يكون له بعينه ؛ وإما حيناً لكل واحد أو إضافة أو كيف ؛ أو إما له  
حيناً على الإطلاق فلا شيء يمنع . إذا كان : أما هذا فعلى الإطلاق ،  
وأما هذا حيناً ، فليس بعد تبكيته . وهذا يرى في النتيجة نحو النقيض .

وجميع الكلمات التي هي هكذا التي هي بهذه الحال : أرى محتمل أن  
يكون الذي ليس هو لكن يوجد شيء ليس هو ، وعلى هذا المثل : والذي  
هو موجود لا يكون ، وذلك أنه ليس يكون شيء من هؤلاء الموجودات . —  
أرى محتمل أن يخلف ويخالف واحد بعينه حسناً ؟ أرى محتمل أن يعطى  
ولا يطع واحد بعينه معاً ؟ — أولاً أن يكون شيء ويكون واحداً بعينه يعطى ؟  
وذلك أنه ليس هو واحداً بعينه أنه شيء وأنه على الإطلاق ؛ ولا أن يخلف  
حسناً هذا ، أو حيناً يخلف حسناً من الاضطرار ، وأن الذي يخلف يخلف  
أو أن يخلف حسناً إذ يخلف هذا فقط . وأما أن يخلف حسناً فلا . ولا إذ  
لا يطع في شيء ، وعلى هذا المثال . — وكلمة بعينها له بعينه أن يصتق  
وأن يكذب معاً ، لكن من قبل أنه لا يكون يرى حسناً إذ أنت تعطى معنى

- ٥ . على الإطلاق يصدق أو يكذب ترى بصوبة<sup>(١)</sup>، وليس شيء يمنعها أن تكون أما على الإطلاق فكاذبة ، وأما في شيء ، فكاذبة أو صادقة في شيء ؛ أما صادقة فلا . — وعلى هذا المثال في هؤلاء المضافات أيضاً ، وأين ، ومتى ؛ وذلك أن جميع هذه الكلمات المواتى هكذا من هذه تعرض : أترى الصحة خير أم اليسار ؟ — لكن للجاهل والذي لا يستعمل على استقامة ليس بخير ، فإدأ خير ولا خير . — أترى أنه صحيح إذ أن يمدح بالتديرات الخيرة<sup>(٢)</sup> ، لكن موجود حيناً ليس بفاضل . فإذن هو بينه له بعينه خير ولا خير ، وألا يمنع شيء إذ هو خير على الإطلاق ، وفي هذا لا يكون خيراً أو في هذا خير ، لكن لا الآن ، لكن لا هاهنا خير . أترى الذي لا يريد الحكيم شر أن يلقي الخير لا يريد . فالخير إذن هو شر ؛ وليس هو واحداً بعينه .

### نقل عيسى بن زرعة

- فأما أحيانا فقد يوجد كل واحد أن يكون إما مضانا أو كيفا أو أن يوجد أحدهما على الإطلاق ، فلا يمنع مانع من ذلك . لأن كان هذا إذن موجودا على الإطلاق<sup>(٣)</sup> ، وهذا الآخر موجوداً < في بعض الأوقات ، فليس هرباً بعد تبكيها . لأن هذا إنما يظهر في النتيجة عند المناقضة .

وجميع الألفاظ الجارية هذا المجرى هي التي هذه حالها . أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود ؟ إلا أنه قد يوجد شيء ليس بموجود ؛ فعلى هذا

(١) ف : بصر . (٢) ف : الجيدة . (٣) ص : موجود .

المثال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئا من هذه الموجودات . أتري يمكن أن يكون الواحد بعينه محسنا مصيبا في أن حلف واستحلف ؟ ولت شعري يمكن في الواحد بعينه أن يطيع واحدا بعينه ولا يطيعه معا ؟ أو ليس لنا أن نسلم في الشيء الواحد أنه يكون ولا يكون ؟ وذلك أن ليس أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق شيء واحد بعينه . ولا إن كان محسنا في إيمانه هذه ، أو أحيانا ، فن الاضطراب أن يكون محسنا في إيمانه <sup>(١)</sup> . والذي يحلف ويستحلف إما أن يكون محسنا <sup>(١)</sup> في استخلافه هذه اليمين فقط . فأما أن يكون محسنا في الاستحلاف ، فلا . وليس يكون ، وهو غير مطيع ، إلا إذا أطاع في شيء . — وعلى هذا المثال يكون القول الواحد يصدق في الواحد بعينه ويكذب معا . إلا أن ذلك من قبل أنه لم يكن قد أنعم النظر في أيها يجب أن يسلم ، وهل هو أنه يصدق على الإطلاق أو يكذب ، لأن الوقوف على هذا مما يعسر . ولا مانع يمنع من أن يكون القول يكذب على الإطلاق ويكون كاذبا في شيء ، أو يكون صادقا في شيء وغير صادق . — وكذلك يجري الأمر وفي التي من المضاف والتي من أين ومتى ؟ وذلك أن في جميع أمثال هذه الأقاويل تعرض من هذه : أتري الصفة أبرام اليسار ؟ إلا أنها لجاهل ولم يستعملها على خلاف ما ينبغي ليسا أبر <sup>(٤)</sup> ، فهما إذن خير ولا خير . وأتري الصحيح أو المحمود

٣٥

١٨٠ ب

٥

١٠

(١) ص : محسن مصيب . (٢) ف : مصيبا . (٣) ف : خير . —

ص : ولم يستعملها . (٤) ف : غير . (٥) ف : خيرا .

- السمة خير؟ إلا أن هذا ربما كان غير فاضل ، فيكون وجود الشيء الواحد بعينه لشيء واحد بعينه خيراً وليس بخيراً؛ أو يكون لا مانع يمنع من أنه إذا كان خيراً على الإطلاق ألا يكون على هذا النحو، أو يكون في هذا الشيء خيراً، إلا أنه ليس في هذا الوقت، أو ليس هو في هذا الموضع خيراً . أترى ما ليس يطلبه الحكم هو شر وليس يطلب استفادة الخير؟ فالخير إذن شر . وليس القول بأن الخير شر، والقول بأننا نطرح الخير — شيئاً واحد بعينه .

[ ١٣٧١ ] نقل قديم

٢٥

- < حل التباينات الناشئة عن استعمال الحدود المطلقة أو النسبية >  
فأما إذا كان متى وأين وكيف فذاك مضاف ، وبعضه ليس بمرسل . ويجب تفقد نتيجته كيف حالها في التناقض إن كان يمكن عرض شيء من هذه لها ، لأن المتضادة والمختلفة في الإثبات والنفي لا يمكنها أن توافي < في > شيء واحد . ولا يمتنع في الجملة من أن يكون فيها بعض هذه : إما كيف وإما أين وإما متى ، من أجل ذلك القول ما كان فيه كيف أو متى . فلم يكن في ذلك إمدُّ تفضيل . وذلك إنما يعرف من النتيجة وحالها في التناقض . وهذا لجميع ما يشبه هذا الكلام ، ونقول إنه لا محالة هل يمكن وجود ما ليس ، فقد يرى أنه يوجد شيء ليس بوجود . فقل هذا النحو : الموجود



- ليس بوجوده، لأنه ليس بصير شيئاً من الأشياء . فمن ذلك أن نقول أيضاً إنه  
 ٢٥ يمكن الإنسان أن يصدق في أيمانه وأن يخفر معاً، وأن يطع وأن يعصى . —  
 وليس يستوى أن يكون الشيء محصوراً وأن يكون مرسلًا، ولا إن حلف  
 خالف صادقاً كان مضطراً أن يكون في وقت من الأوقات أو خرب من  
 الضروب صادقاً، لأن من حلف أن يحدث فقد صدق في حثه فقط،  
 ١٨٠ ب وليس بصادق في غيره . وكذلك القول في الطاعة والمصيان معاً ، والكذب  
 والصدق معاً . — ولكن من أجل أنه لا يستبين حسناً بأن يرى الأمرين بحيث  
 التكلم بالصدق أو بالكذب، لذلك نتجأت فيه الصعوبة . وليس يمتنع  
 من أن يكون مرة صادقة ، ومرة كاذباً ، أو شيئاً صادقاً وشيئاً غير صادق . —  
 وكذلك نقول فيما كان مضافاً إلى متى وأين . فكل ما كان شبيهاً بهذا الكلام  
 إما يمرض فيه التضليل من هذه الجهة . ومن ذلك أن نقول لا محالة إن<sup>(٢)</sup>  
 الصحة والغنى خير ، إلا أنهم عند الأحق الذي لا يستعملها كالذي ينبغي  
 ١٠ أيضاً بخير ، فهما ليسا بخير . ومن ذلك أن نقول : الجسد في الهدى خير ،

(١) تحته : يعلو . (٢) ص : سوا .

(٣) ش : بفعل آخر : أرايت الصحة خير أم الغنى هو الجدل ولم (ص : ل) لايت له في - فقه  
 وكما ينبغي ، فليس بخير فهو إذن خير ولا خير . وكنولك : أي هاتين أفضل : أن يكون  
 الإنسان صحيحاً ، أو أن يخو (ص : يخو) بالسيرة ؟ فقد يوجد في الأعيان غير فاضلة ، فهو  
 إذن بهت ولا بعينه فاضل ، وغير فاضل .

وربما لم يكن بخير . فقد صار الشيء خيرا [ أ ] وغير خير معا . وليس يمتنع  
 من أن يكون الشيء بجهة خيرا ، وبجهة غير خيرا ، أو في وقت من الأوقات  
 إلا في الآن ، أو في مكان ما ، لا في غيره . ومن ذلك أن يقول إن ما لا يريده  
 ١٥ الحكيم فذاك شر ؛ وليس يريد الحكيم اطراح الخسیر ، فانخير بذلك شر ؛  
 وليس يستوى أن يقول الفاضل إن الخير شر وإن اطراح الخير شر ؛ وعلى هذا  
 النحو يجوز الكلام في العارق —

[ ٣٧١ ب ] نقل يحيى بن عدى

أن نقول إن الشيء هو خير وأن تنفى الخير . وعلى هذا المثال كلمة  
 « اللص » أيضا ؛ وذلك أنه ليس إن كان اللص شريرا وأن الذى يأخذه  
 ٢٠ هو شر ؛ فإذا ليس يريد شرا ، بل خيرا ، وذلك أن « أن يأخذ » خير . والمرض  
 هو شر ، لكن لا أن يقبل المرض . أترى التى للعادل أشهى من التى للجائر ،  
 والى على طريق العدالة من التى على طريق الجور ؟ لكن أن يموت على  
 طريق الجور أشهى ؟ أترى للعادل هو أن لكل إنسان هؤلاء اللواتى له ،  
 ٢٥ وهؤلاء إن حكم إنسان بحسب رأيه وإن كى كاذبات أيضا فهن حقيقات  
 من السمّة ، فهو بعينه إذن عادل ولا عادل . وإن : أوجب أن نحكم على الذى  
 يقول هذه العادلات ، أم على الذى يقول هذه الجائزات ؟ لكن أما الذى يجار  
 عليه أنه عادل فيمكنى أن يقول من قبل هذه الأعمال التى انفعلى هذه اللواتى

(١) ش : ينقل آخر : وليس شيء يمنع إذا كان الشيء خيرا مرسل ( ص : غير مرسل )  
 أن يكون على وجه من الوجوه خيرا ( ص : خير ) وعلى وجه آخر لا خيرا ( ص : خير ) ، ولكن  
 ليس الآن ولا هنا . (٢) ص : يسرا . (٣) ف : يوجد .  
 (٤) ف : هؤلاء . (٥) ف : الأفضل .

- هن أجوار ، وذلك أنه ليس إن كان أن يفعل شيئا على طريق الجور شهيا  
 ٣٠ معنى على طريق الجور أشهى من معنى العدل ؛ لكن أما على الإطلاق فمضى  
 على طريق العدل . فحينئذ ولا شيء يمنع — إن على طريق الجور أو على طريق  
 العدل — أن يوجد له هؤلاء اللواتي له عدل . وأما هؤلاء الفرائب فغير عدل .  
 ٣٥ وذلك أن أما أن يحكم على هذه أنها للعدل فلا شيء يمنع — مثال ذلك أنه  
 إن كان يكون بحسب رأى الذى يحكم ، وليس إن كان هذا أو هذا عدلا ،  
 وهكذا على الإطلاق عدل أيضا . وعلى هذا المثال ، وإذا هب جارات  
 فولا شيء يمنع أن يقول إنهن للعدل ، وذلك أنه ليس إن قال للعدل فمن  
 الاضطرار تكن عادلات ؛ كما أنه ، ولا إن قال نافعات . وعلى هذا المثال  
 فى هؤلاء العادللات . فإذن ليس إن كن هؤلاء اللواتي يقلن جارات يغلب  
 الذى يقول هؤلاء الجارات . وذلك أنه يقول هؤلاء اللواتي يوجد أن يقال  
 ١٨١ وهؤلاء اللواتي على الإطلاق فإن يفعل بالجارات .

## ٢٦

### < حل التبيكات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

وأما هؤلاء اللواتي تكون من حد التبيكات فلنفي كما رُسم أولا<sup>(١)</sup> .

### نقل عيسى بن زرعة

- والقول فى السارق مما يجرى هذا المجرى ؛ وذلك أنه ليس إن كان  
 ٢٠ السارق شريرا فـ "إن يأخذ" هو شرير ؛ إلا أن قبول المرض ليس كذلك .

- وأترى إذا كانت العادلة أثر من الجائرة ، فالتى على جهة العدل أثر من التى على جهة الجور ؟ — غير أن الموت على جهة الجور أثر . وأترى من صفات العادل أن يكون ماله مبذولا لكل أحد ؟ فإن هذه الأشياء ، وإن كانت كاذبة إذا نظر الناظر فيها بحسب اعتقاده ، فإنها بحسب السُّنة الحقيقية ، فيكون الشيء الواحد بعينه إذن عادلاً وغير عادل . — وأترى يجب أن يحكم على القائل بأن هذه أمور عادلة ، أو على الذى يقول إنها جائرة ؟ — فأما الذى لحقه الجور فقد يستحق أن يقال فيه إنه عادل بسبب ما ناله من الانفعالات الجائرة ، وذلك أنه ليس إن كان الانفعال على جهة الجور مؤثراً فإن الجور يكون أثر من العدل ، بل من الذى على جهة العدل على الإطلاق . فحينئذ لا مانع يمنع من أن يكون إما على جهة الجور أو على جهة العدل : والعدل هو أن تكون الأشياء التى هى له موجودة له ، فأما وجود هذه الأشياء الغريبة له فليس بمعدل . ولا مانع يمنع من أن يحكم بهذه الحكومة العادلة ، وذلك مثل أن تكون هذه بحسب اعتقاد الحاكم . وذلك أنه ليس إن كانت هذه عادلة على هذا النحو فهى عادلة على الإطلاق وعلى هذه الجهة . —
- فلا مانع يمنع إذا كانت جائرة من أن نقول فيها إنها عادلة . وذلك أنا ليس إذا قلنا إنها عادلة تكون عادلة من الاضطراب . وكما أنا ليس إذا قلنا إنها نافعة تكون نافعة ، فكذلك يجرى الأمر فى الأشياء العادلة . فإذاً ليس

إن كانت هذه التي يقال جائرة فإن الذى يقول الجائرة يكون غالبا ؛ وذلك أنه يقول فى هذه الأشياء التى يجوز أن يقال فيها إنها عادلة ، وفى الأشياء التى على الإطلاق إنها جائرة لما من شأنها أن تقبله من الأفعال .

٢٦

< حل التكيينات الناشئة عن تجاهل المطلوب >

فأما نقض التى تكون من حد البكيت بحسب ما رسم —

١١٨١

[ ١٣٧٢ ] نقل قديم

وليس لأن السارق شر وجب أن يكون أخذ الشيء<sup>(١)</sup> شرا ، لأن ليس كل أحد يربى الشر ؛ ولأخذ فى نفسه خير . ومن ذلك أن الممرض شر ، وليس استدفاع الممرض بشر . ونقول أيضا لاحتمال أن الدل وما كان بالدل مقدم على الجور وما كان من الجور ، إلا أن مزية الإنسان بأن يكون مفعولاً مندمة على المنية بعدل . — ويجب بذلك أن يكون الظلم مقدماً على العدل ؛ ولكن إذا كانت المية على جهة ظلم أصح للتبلى بها من المنية بعدل ، < لم > يجب لذلك أن يكون الجور مقدماً على العدل ، بل العدل فى الجملة مقدم . وليس يمنع أحد من أن يكون مبتا بظلم الله ، والظلم عنده خير من العدل . ومن هذا النحو أيضا أن يقول إن ما حكم به الحاكم فكان عدلا بظنه

٢٠

٢٥

(١) ف : أنه .

(٢) الزيادة بالأحمر فوق الكلمة التالية .

والحكومة في نفسها باطل ، فذلك يجب ثباته في السمة <sup>(١)</sup> . فان يوجب ذلك فلا محالة أن الشيء في نفسه جور وباطل وعدل وجور ، إلا أنه لا يتمتع تلك الحكومة من أن تكون بجهة من الجهات ندلا في جملة الحكومات . وكذلك قد تكون أشياء جائزة في نفسها ويقال أنها عادلة لمكان ما قيلت عادلة كتل المتناضين . فلتقول لا يجب لذلك أن يكون نقضه بالفعل . من أجل ذلك إذا كانت المقولة عليها جائزة لا يتمتع القول من أن يكون عدلا وإن نلفظ بالخور ، لأنه يقول كلام حكيمة للظلم ناعت للعدل .

## ٢٦

## &lt; حل التبيكات الناشئة عن تجاهل المطلوب &gt;

١١٨١ ١. الذين يحملون التضال في كلامهم غير حال التي ذكرنا أولا فلنضع <sup>(٢)</sup> عن نتيجتهم فيه كيف حالها في التناقض عند نفسها وفي أن ثبت ذلك لها وأن يكون على حال واحدة وزمن واحد . وما قد قيل في ابتداء المسألة « لا يفرق » لأنه لا يمكن الشيء أن يكون ضعفا وغير ضعف ، فيه مقارنة . وجميع هذا ينحل فيه فيقل هكذا أي شيء قد صار التضال والـ يقال قولاً وليس الكلام تقولك : أرأيت من عرف كل واحد أنه واحد كن عارفا بالأشياء ، والجاهل أيضا كذلك . فالإنسان إذا عرف

(١) يلاحظ على هذه الترجمة أنها — ابتداء من هذا الموضع حتى آخر الفصل — لا تقع

الأصل إلا باختصار . (٢) ص : فلفظهم .

<عن> سعيد أنه سعيد ولم يعلم أنه مله فقد علمه وجهله . ويقول أيضا  
إن ذا أربعة أذرع أعظم من ذي ثلاثة أذرع ؛ وقد يكون من ثلاثة أذرع  
أربعة أذرع بالطول . والأعظم إنما هو أعظم مما كان أصغر منه فلا محالة  
أن الشيء بعينه أعظم من نفسه وأصغر .

٢٧

< حل النكبات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

فأما التضييل الذي يكون في ابتداء السؤال إن كان ظاهرا عند —

١٥

[ ٣٧٢ ب ] نقل يحيى بن عدى

إذ يفكر في نتيجة نحو النقيض كما يكون واحد بعينه وفيه بعينه ، وعند  
واحد بعينه وعلى حال واحدة بعينها وفي زمان واحد بعينه . وإن سئلت  
في الابتداء فلا تقتر، كأنه غير ممكن أن يكون واحد بعينه ضعفا وليس ضعفا ،  
لكن ليقول ؛ وليس يفكر بأنه قد كان حيناً موجوداً أن يبكت بتوسط التي  
أقربها . وجميع هؤلاء الكلمات هن من التي كهذه : أترى الذي يعرف  
كل واحد يعرف لكل واحد والأمور ، والذي لا يعرف كذلك ويعرف  
قوريسقوس أنه قوريسقوس ولا يعرف أنه موسيقار . فإذا إن إياه بعينه  
يعرف ولا يعرف . أترى الذي ذو أربع أذرع أكبر من ذي ثلاث أذرع ؟  
وليكن أما ذو ثلاث أذرع كثيرا بحسب الطول والكبير أكبر من الصغير ،  
فإذا هو بعينه فيه بعينه كبير وصغير .

١٠

٢٧

< حل التبيكات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >

- ١٥ ول هؤلاء اللواتي من أن يسأل ويأخذ التي في الابتداء : أما إذ يسألون إن كان يكون معلوما فلا يعطى ؛ ولا إن كان يقول التي هي شئعة مشهورة ، وأن الشئ غير العلم من قبل شئعة كهؤلاء الكلمات يرد على الذي يسأل كأنه ما تكلم وبحث ، وذلك أن التبيكات < كان > خلوا من الذي من الابتداء . وبعد ذلك أنه أعطى وليس إذ كأنه استعمل هذا ، لكن إذ يؤلف كبحو هذا الضد أكثر من هؤلاء اللواتي من التبيكات .
- ٢٠

٢٨

< حل التبيكات الناشئة عن فساد اللزوم >

- ول هؤلاء اللواتي وليين هؤلاء اللواتي يسطون على الكلمة بيمينها <sup>(١)</sup> التي تتبع . واتباع هؤلاء اللواتي يتبعن هو معنى . وذلك أنه إما كما للجزء الكلي ، مثال ذلك للإنسان الحيوان ؛ وذلك أنهم يؤهلون أنه كان هذا مع هذا ، يكون هذا أيضا مع هذا . وأما كما في تقابل الوضع ، وذلك أنه إن كان هذا يتبع هذا ، فللمقابل المقابل . ومن هذا كلمة مالمس أيضا : وذلك أنه يؤهل <sup>(٢)</sup> أنه إن كان الذي يتكون له مبدأ ، فالذي لا يتكون فليس له . فإذا إن كانت السماء غير متكونة ، فغير متناهية أيضا . وهذا ليس بوجود : وذلك أن الاتباع بالقلب .
- ٢٥
- ٣٠

(١) ف : يلزم . (٢) يؤهل = يدعى ، يزعم .



## نقل عيسى بن زرعة

فينبئني أن نبداً أولاً بالنظر في حل مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة  
 بينها وفي شيء واحد بعينه ونحو شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمان  
 واحد بعينه . وإن كانت مما سئل عنه في أول الأمر فلا يُدْعَى بها، من قبل  
 أنه ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يكون ضعفاً وغير ضعف ولا يعرف  
 بها . فليس المناقضة ها هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التي  
 يُعرف بها . وجميع هذه الأقاويل تكون من أمثال هذه : أترى الذي يعرف  
 كل واحد يعرف الكل واحد، ويعرف الأمور؟ وكذلك الذي لا يعرف،  
 وقد يعرف قوريسقوس ولبس يعلم يوجد لقوريسقوس الموسيقىارة ؟  
 فهو إن يعرفه ولا يعرفه . وأترى ذو الأربع الأذرع أكبر من ذي الثلاثة  
 الأذرع ؟ فأما ذو الأربعة الأذرع فيمكن أن يظن من ذي الثلاثة الأذرع  
 بسبب الطول . والأكبر هو أكبر من الأصغر، فيكون إذن الشيء الواحد  
 بعينه أكبر من شيء وأصغر منه .

١٠

١٥

## ٢٧

< حل التباينات الناشئة عن المصادرة على المطلوب الأول >  
 وأما هذه التي تكون مما يوجد بالمسئلة في أول الأمر فإنهم إما سألوا  
 فكان سؤالهم عن أشياء معروفة لم يسألوها ولا إن كانت التي نقولها مشبهة  
 بسبب الشاعة فإن غلبنا — لعدم العلم — عن شناعة أمثال هذه الأقاويل

- ٢٠ فانرجع على السائل باللوم من قبل أنه لم يمحص عما تكلم فيه ، وذلك لأن التبيكت كان على غير ما أخذ أولاً ، ولا يكون ما يستعمل بعد ذلك هو الذى يسلم ، بل يكون كأنه قاصد نحو هذا : تأليفه نحو الضد أو نحو شئ من انتيكتات .

## ٢٨

### < حل البكيتات الناشئة عن فساد اللزوم >

- وينبغى أن يبين الأقاويل التى نتمتع فيها على اللازم من ذلك القول بعينه . وتلازم الأشياء المتلازمة يكون على ضربين : وذلك أنه إما كما يلزم الكلى الجزئى — ومثال ذلك : الحيوان للانسان ، وذلك أنهم يسوون بين وجود هذا مع ذلك وبين وجود ذلك مع هذا — ؛ أو على جهة تقابل الوضع ، وذلك أن هذا كان لازماً لهذا ، فإن ضده يلزمه المضاد لذلك . وقول ما ليس من هذا النحو : وذلك لأنه يوجب أنه إن كان ما يتكون فله مبدء . فإن ما لا يتكون يجب ألا يكون له مبدء . فإذاً إن كانت السماء غير مكوّنة فهى غير متناهية ؛ وليس الأمر كذلك .

### نقل قديم

[ ١٣٧٣ ]

- الفحص فلا يعطى جواب ؛ لا وإن كان الحق مظنوناً وإن ذهب على السامع ولم يظن به لمكان الفكر فيما أشبه هذا الكلام ، فليرد على السائل كمن لم يضل ، لأن الضلال قد يكون بغير ما فى الابتداء . ثم من بعد ذلك ما أعطى من شئ ، الفكر مؤلف على التضاد .

### < حل التبيكات الناشئة عن فساد الزوم >

فأما التضييل الذى اتفقوا عليه وضرب من اللاحق بالكلمة ، فليشرح ذلك من نفس الكلام ، وذلك اللاحق يكون بجهتين : إما كلاحق الكل للجزء ، [و] كقولك : إنسان ، فإنه يلحق به الحيوان ، وذلك مُسَلَّم لقائله .  
 فيكون شئ يلحق بشئ . وأما كان ذلك في إيجاب ، فيلحق الشئ بما يقضه وخالفه ، كقول مالمس الحكيم : إنه لم يكن أولية لما قد كان ،  
 < فإن > < ما > لم يكن يجب ألا تكون له أولية ، من أجل ذلك إن لم يكن كقوت السماء ، فهي سرمدية<sup>(١)</sup> . فليس يكون هذا ، لأن للاحق ها هنا على الخلاف .

[ ٣٧٣ ب ] نقل يحيى بن عدى

### < حل التبيكات الناشئة عن العلة الفاسدة >

وذاك أن جميع الذين يؤفون فيفكرون من التى إذا زيد شئ إن كان إذ يرفع يعرض ألا ينقض شئ الواحد بعينه . ويبين هذا بمس ذلك كن أعطى ، لاكن بظن ، لكن كالذى نحو الكلمة . وأما هؤلاء فولا شئ يستعمل نحو الكلمة .

(١) ص : لأنه ، والتصحيح فوقها . (٢) الزيادة الثانية بالأحرف فوق الكلمة التالية .

(٣) تحتها : سرمد .

### < حل التبكيئات المأخوذة من جمع المسائل في مسألة >

وأما لدى هؤلاء الذين يحملون سؤالات كثيرة واحدا، فليحدد في البدء على المكان . وذلك أن السؤال الواحد هو نحو جواب واحد، فإذا لا كثيرة نحو واحد، ولا واحد نحو كثيرة أيضا، بل نضع واحدا على واحد، أو نرفع .  
وبمنزلة ما في هؤلاء المتفقة الأسم : أما حيناً فمليهما كليهما، وأما حيناً فليس هو الآخر منها أيضا . فإذا لا ليس السؤال على الإطلاق إذا أجبتا على الإطلاق، فولا شيء يعرض أن يفعل . وعلى هذا المثال في هؤلاء أيضا . أما للذي يعطى على الإطلاق أنه وجود أو أنه ليس بوجود متى كان إما كثيرة لواحد، وإما واحدا لكثيرة، ويخطئ كهذا الخطأ، فلن يعرض شيء مضاد . وأما متى كان أما لذلك فهو، وأما لذا فلا، أو توجد كثيرة على كثيرة كأنهما كليهما وجودان لكليهما، ويوجد كن يحدد، مثال ذلك وفي هذه الكلمة إن كان واحد فإذا هو خير وشرير، ولا خير ولا شرير، وكل واحد هو له واحد بعينه، ولا آخر آخر من قبل أن ليس هؤلاء الآخرين، بل لهم، وآخرون لهم، وهؤلاء الآخرون لهم هن فهن . وأيضا أما أن كان الخير يكون شريرا، وأما ذلك الشرير نفيرا، هذان الموجودان يكونان لاثنين غير متساويين، إذ كل واحد يساوي هو إياه . فإذا هما لهما مساويان وغير مساويين .  
فهؤلاء الكلمات يقعن على قصص آخر، وذلك —

نقل عيسى بن زرة

وذلك أن اللزوم يكون بعكس هذا .

٢٩

< حل التبيكات الناشئة عن العلة الفاسدة >

و جميع الذين يؤلفون بزيادة شئ ما ويعتقدون أنهم إذا رفعوه لم يمرض إن ينقض ، بل يبقى على حاله — فإننا نبين أسرارهم فيما بعد ، وأنه كالمسلم لا كالظنون ، إلا أنه كالمترجم إلى قول ما ، وهو لم يستعمل شيئا البته مما يُسمى به نحو القول .

٣٠

< حل التبيكات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة

في مسألة واحدة >

فأما نحو الذين يجعلون المسائل الكثيرة واحدا فيجب أولا أن يحدد . وذلك أن السؤال الواحد إنما يقتضى جوابا واحدا ، فليس تكون إذن الكثيرة بمسألة واحدة ، ولا الواحد نحو الكثيرة ، لكن إنما توجب الواحد للواحد وزعمه . وكما أن في المنفقة أسماءها أحيانا يقع الحمل عليها جميعا ، وأحيانا ليس يوجد لأحدهما ، فإذا لم يكن السؤال إذن مطلقا ، وكان جوابا على الإطلاق ، فليس يمرض من ذلك شئ مؤذ . وكذلك

١٨١ ب

- يجرى الأمر في هذه . أما عندما تكون الكثيرة موجودة لواحد أو الواحد  
موجودا لكثيرة أو غير موجود ، فإن الذى يجب على الإطلاق يبنى  
مثل هذه الجناية ، فليس يمرض له شيء مضاف . فأما إذا كان لأحدهما  
وغير موجود للآخر ، أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلا  
اثنان موجودين لاثنتين ، فإنه قد يجد ميلا إلى الأخير أين — والمثال لذلك  
موجود في هذه الأقاويل : إذا كان شيان أحدهما خير والآخر شرير<sup>(٢)</sup>، فلأنه  
صدق أن توصف الجملة بينهما بالخير والشر وأنها أيضا لا خير ولا شر  
(وذلك أن الكلام ليس هو في واحد واحد منها) ، فيكون إذن الشيء الواحد  
بينه خيرا وشرًا ، ولا خيرا ولا شرًا<sup>(٣)</sup> . وكل واحد من هذين يوصف بما هو  
موجود له وبالصفة الأخرى التى للآخر . ولأن هذه الصفات ليست لغيرهما ،  
بل لهما ، وتوجد لهما صفت آخر ، وهذه الآخر موجودة لهما ، وهما موجودان  
بما لهما . وأيضا إن كان الأمر موجودا في اثنين<sup>(٤)</sup> ، وكان الشريرا<sup>(٥)</sup> ، فإن هذه  
تكون موجودة لشيئين شئيين ، وكل واحد منهما موافق لذاته ، فيكونا إذا  
قيسا بنفوسهما متساويين .

وقد تقع هذه الأقاويل في قصص أخرى وذلك —

- 
- (١) ص : خيرا . ف : جيدا .  
(٢) ص : شرير . ف : ردى .  
(٣) ص : خير وشر ولا خير ولا شر .  
(٤) ص : موجود .  
(٥) ص : خير .

[ ١٣٧٤ ] نقل قديم

وكما ألف مقياسا ، فإن زاد فيه فلينظر فيه : <sup>(١)</sup> إذا كان يشدو على ما زيد فيه حالة واحدة في ألا يكون ممكنا ، ثم بعد ذلك فليشرح <sup>(٢)</sup> وليقل كما أعطى ، لا كظنون به ، بل بقدر القول . فأما ما يصير إليه من الاستمارة والأويل ، فذلك ليس على الكلمة أو القول .

٣٠

> حل التبيكات الناشئة عن جمع المسائل الكثيرة

في مسألة واحدة <

فأما الذين يعملون المسائل الكثيرة مسألة واحدة فينبغي [ من ] ٣٥  
تفصيل ذلك من ساعته ومن ابتداء المسألة ، لأن المسألة الواحدة يحسب واحد ولا جوابات كثيرة لمسألة واحدة ، بل واحد على واحد : إما بإثبات وإما بنفي ، كالذي كان في الأسماء المشتركة ، فربما <sup>(٣)</sup> كان هذا موجودا في كليهما ، وربما لم يوجد إلا في أحدهما ، من أجل ذلك من أجاب ١٨١ ب  
بجواب مبسوط مرسل لمن لم تكن مسئلته مبسطة ، لم يعرض له شيء من التضييل . وكذلك يكون في هذه إذا كانت مسائل كثيرة على جواب

(١) ف : يقدوا . (٢) ص : ليقال .

(٣) ص : لا — والتصحيح بالأحر فوقعها . (٤) ف : وربما .

(٥) ص : متوسط — والتصحيح فوقها .

- واحد أو جوابات كثيرة على مسألة واحدة يعرض فيها تضاد . فاما إذا قيل شيئا فكان لأحدهما شيء<sup>١</sup> وليس للآخر مثله ، أو قبلت كثيرة على كثيرة ، بخاز مرة أن يوجد شيء<sup>٢</sup> لكليهما مرة ، ومرة لا ، فن مثل هذا يجب التحفظ — ومثال ذلك الكلام أن يقول إن كان بعض الشيء جيدا وبعضه رديئا ، فانت صادق متى قلت إن ذلك الشيء جيد وردىء ، ولا جيد ولا رديء ، لأنه ليس أحدهما للآخر ، فيجب بذلك أن يكون الشيء جيدا ورديئا ، ولا جيدا ولا رديئا . وأيضا إن كان الصالح يصير صالحا ويصير الطالح طالحا ، فهما لشئين غير متساويين ، وهما في أنفسهما متساويان ، فيجب لذلك أن يكونا متساويين وغير متساويين . وقد يقع هذا الكلام في —

[ ٣٧٤ ب ] نقل يحيى بن عدى

- ٢٠ أن معنى كليها فعنى جميعها يدل على كثيرين . فإذا ليس له إياه بعينه يعرض أن يضع وأن يرفع ، لكن للاسم : وهذا ما كان تبكيئا . إلا أنه هو ظاهر أنه إذا كانت هذه الكثيرة نحو سؤال واحد إذا وضعنا أو إذا رفعنا ، لا يكون غير الممكن .

٣١

< حل التبكيئات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

- ٢٥ ومن قبل هؤلاء الذين يؤدون إلى أن يقول هو فهو مرارا كثيرة ، فهو ظاهر أن لا يعطى من هؤلاء اللواتي يُقَلَّن بالإضافة أنه يدل
- 
- (١) ص : فيه — والتصحيح وقها . (٢) ص : وأن — ثم ضرب على الوارد بالأحر .



على شيء إذا فرقت المتوولات على انفرادها — مثال ذلك الضمف خلوا  
من ضعف أو نصف، من قبل أنه يرى واحدا . وذلك أن هاء العشرة  
هى عشرة إلى الواحد ، ومعنى أن يفعل بأنه لا يفعل ، وبالجملة بالسلب  
كلمة لكن ليس إن قال إنسان إن هذا ليس هو أبيض يقول إن  
٣٠ ذاك هو أبيض ، والضعف عساه ليس يتنافى لا على شيء بمثلة ما ولا  
فى النصف أبيضاً ، وإن كان إذا يدل ، لكن ليس هو فهو وأنه يتبع . —  
وغير علم بالتنوع : مثال ذلك : إن كان الطب علما الذى هو عام ، وهذا  
٣٥ كان علما بمعلوم . — وفى هؤلاء اللواتى يحملن اللواتى بتوسطها تعلم بقول هذا  
إن الذى يعلم ليس هو فهو « وفى الكلمة مفارقة أيضا . وذلك أن المنقعر :  
أما على العموم فيدل على الأنف ، وعلى ذوى تقوس<sup>(١٣)</sup> بعينه . فاما إذا زيد  
فلا شيء يمنع أن على آخر : أما ذاك فى الأنف ، وأما ذاك فى السيقان .  
وذلك أنه يدل : أما ها هنا فعلى الأنف ، وأما ها هنا فعلى ذى قوس<sup>(١١)</sup> ،  
١٨٢ وذلك أنه ليس مختلفا بشيء أن يقول أنف أنف أو أنف منقعر . وأيضا  
لا يعطى اللفظ على الإطلاق ، وذلك أنه كذب ، وذلك أنه ليس الأنف  
أنفا متقورا ، لكن انفعال لهذا الأنف الذى هكذا . فإذاً ليس شئاً لشيء  
إن كان أنف موجودا له انقمار أنف .

---

(١) ف : فمك . (٢) ف : بالمودة . (٣) م : ذرا .  
(٤) م : ذو .

## ٣٢

### < حل التبيكات المؤدية إلى السولوقسموس >

- وفي السولوقسموس<sup>(١)</sup> [أما] : فأما أن من ماذا ترى أنهم يعرضن فقد قلنا قبل ؛ وأما كيف يحل فيكون ظاهرًا في الكلمات أنفسها .

#### نقل عيسى بن ذرعة

- إن التثنية والجمع يدلان على كثيرة . فيعرض إذن ألا يوجب ويسلب شيء واحد بعينه ، بل للاسم . وهذا لم يكن تبكينا ، إلا أنه ظاهرٌ أن السؤال الواحد إذا كان محتملا لهذه المعاني الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلطنا واحدا على واحد ، لم يلزم محال .

## ٣٦

### < حل التبيكات المؤدية إلى الهنر وتحصيل الحاصل >

- فأما في الأشياء التي نلجئنا إلى أن يكون الشيء الواحد مرارا كثيرة . فنقول إنه من البين أنا ليس نسلم في الأشياء التي يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنها تدل على انفرادها ... ومثال ذلك : الضعف خلوا من الضعف أو النصف ، من قبل الغان بأنهما شيء واحد ؛ وذلك أن العشرة

(١) جمع سولوقسموس ( = قياس ) في اليونانية ، أى القياسات .

(٢) ف : يتقض .

- ٣٠ إنما هي عشرة عن الواحد ؛ « وأن يفعل » موجود في « لا يفعل » ،  
وبالجملة في القول السالب . ولكن ليس فإن قال قائل إن هذا غير أبيض ،  
فقد قال إن ذاك هو أبيض . وأمل الصفة ليس تدل ولا على شيء ؛  
كما أنه ولا للنصف دلالة . فإن كان دالاً ، إلا أنه ليس هو واللازم له  
شيء واحد بعينه ، ولا العلم هو الذى في النوع — مثال ذلك : الطب ،  
فإنه إن كان هو العام ، وهذا فقد كان علماً بعلوم ، فإننا في هذه المحمولات  
التي بتوسطها يقع العلم ، فالذى : نقوله هو أن المعلوم من هذه ليس هو  
في القول شيئاً واحداً مفرداً بعينه . وذلك أن الانقعار العام نفسه يدل على<sup>(١)</sup>  
الفطس وعلى اعوجاج الساق . فإذا أضيف إليه شيء آخر فلا مانع يمنع من  
أن يكون مختلفاً : أما ذلك فيوجد في الأنف ، وهذا في الساق ؛ وهو هاهنا  
يدل على الفطس ، وهناك على اعوجاج الساق . ولا فرق بين أن يقول :  
أنف أفطس ، أو أنف منقعر . وليس يجب أن يجعل الجواب مطلقاً ؛  
وذلك من قبل أنه يكون كذباً . وذلك أن الأفطس ليس هو الأنف المنقعر ،  
بل الأنف الذى به مثل هذا الانقعار . فليس بشيء إذا ألبتة أن يكون<sup>(٢)</sup>  
الأنف هو الذى يوجد فيه انقعار الأنوف .<sup>(٣)</sup>
- ٣٥
- ١١٨٢
- ٥

(١) ف : الحسد . (٢) شر : نسخة تارنيل ؛ وذلك أن الفطسة ليست  
الأنف المنقعر . (٣) ص : الانقمار . (٤) شر : نسخة : الأنف الأفطس  
هو الذى يوجد له انقمار الأنوف .

## < حل التبيكات المؤدية إلى السولوقسموس >

فأما السولوقسموس<sup>(١)</sup>، ومما ذا يظن أنه يمرض<sup>(٢)</sup>، فقد قلنا فيما سلف .  
ولكن عندنا ظاهراً كيف يكون نقضنا لتلك الأفاويل ، فإن جميع أمثال  
هؤلاء إنما توطنهم لهذا .

[ ١٣٧٥ ] نقل قديم

- ٢٠ . فائض غير هذه ، كقولك باليونانية : اثنان ، وقولك جميع . فإن كان  
كل واحد من هذين يدل على كثير ، وليس هما شيئاً واحداً ما خلا أسماء<sup>(٣)</sup>  
تعرف فيه : إما الإثبات وإما النفي . وهذا فليس بتضليل .

(١) ف : البجعة . ش ثاويلاً : فأما في السولوقسموس وفيما يظهر أنه يمرض ، فقد  
تكلنا فيما سلف . فأما كيف ينبغي أن يكون نقضنا للأفاويل التي أتينا بها في ذلك — فهو معلوم .  
وذلك أن جميعهم مستعدون لهذا المعنى . أترى الذي قلته أنت هو صدق ؟ فأنت قلت قولاً  
صادقاً إن جراً ما موجود ( ص : موجوداً ) ؟ ويكون الذي قلت إنه جبرليس يقال إنه شيء .  
آخراً ، ولا إنه هذا أيضاً ، لكن هذه . فإن سأل [ ٣٧٥ ] سائل فقال : أترى أنت صادق  
في قولك إن هذا موجود ؟ لكن ليس يظن أنه يستقيم اللفظ ، كما أنه ولا هكذا أيضاً سأل .  
وأيضاً : أترى هذه هو عود ؟ ومعلوم أنه كان يجب أن يقول إن هذا هو عود . فهذا أيضاً قد  
عمل سولوقيسا من مثل أن الجبر يسمى باسم مؤنث ، والعود باسم مذكر . ومثل ذلك أن إنساناً  
لو سأل أن هذا هو قوريسفوس ، لكن معلوم أنه قد عمل سولوقيسا ، وذلك أن هذا هو من  
قبل أنه مذكر ، ولأن أمثال هذه الألفاظ الغير قياسية يكون السولوقسموس عنها ، إلا أنها مغلطنة .  
فأما من أجل ماذا يظن ، وكيف أن يتناقض ، فيبين من التي قبلت .  
(٢) ف : أنها . (٣) ص : شيء واحد .

## < حل التبيكات المؤدية إلى الهذر وتحصيل الحاصل >

- ٢٥ وقد استبان أن ما لم تكن المسئلة الواحدة مسائل كثيرة، بل واحدة، فالجواب واحد: إما بنفى وإما بإثبات، أنه لا يعرض هناك شيء لا إمكان فيه. فاما الكلام الذى يؤدي بأنّرة مرارا إلى شيء واحد، فعروف أنه لا يعطى فيه شيء من المضاف الدالّ على شيء إذا فصلت نوعته كقولك: الضَّعْف، فإنه ليس بضعف بغير ضعف أو نصف، والعشرة إنما هي عشرة آحاد، وعلى الواحد يقال العشرة، والذى يفعل داخل فى الذى لا يفعل، وفى الجملة، الوضع فى الرفع.
- ٢٠ إلا أنه من قول القائل إن هذا ليس بأبيض — لا يثبت أنه أبيض، فاما الضعف فله لا يدل على شيء، كما أنه ولا فى النصف دلالة، وإن دل لم يدل على شيء، حاله حالّ واحدة بسد الاجتماع. والعلم ليس فى الصورة، كقولك إن الطب علم مشاع جامع، وإنما الطب علم المعلوم. — وذلك لا يوجد إلا فى الواحد، فاما التى تنعت نهائية به تعرف فهذا قولنا فيها إنه ليس منها فى الكلام شيء مفرد بدلالته دون ما هو داخل فيه، لأن قول القائل عميق فى الحنية<sup>(١)</sup>، فذلك تجمع دلالته ما فى الأنف من القطوسة، وما فى الساق من المعجوجة<sup>(٢)</sup>. وليس يمنع ذلك الشئيين<sup>(٣)</sup> من أن يكون أحدهما مضافا إلى
- ١١٨٢ إلى الأنف، ومضافا إلى الساق. ولا فرق فى أن يقال أنف عميق أو أنف

(١) الحنية: الانحناء، التقوس. (٢) أى الاعوجاج. (٣) تحنبا: الشئ.

أفطس، ولستنا نقول هذه الكلمة بقول من شك، وإلا فهي كذب، لأنه ليس الفطوسة أنفا عميقا، بل إنما هي عارضٌ عَرَضٌ في الأنف . فإذاً ليس بقبيح أن تقول : الأنف لأفطس هو الأنف الذي له عمق .

## ٣٢

### < حل التبكينات المؤدية إلى السولوقسموس >

وقد قيل أولاً في التضليل العارض من عجمة الكلام، وتقض من شرحنا إياه، لأن اشتباه هذا الكلام، إنما يزيد به مثل قولك : يا هذا .

[٣٧٥] تملى يحيى بن عدي

وجميع هؤلاء الذين هكذا يريدون أن يعتدوا : أترى الذي يقول إن "طوطو" < τοῦτο > هو على طريق الصدق ويقول إن الشيء حجر أو أن يقول حجر، ليس هو أن يقول "أو" < ἢ > ، لكن "أون" < οὐ > ؛ ولا "طوطو" τοῦτο، لكن "طوطون" < τοῦτον > . فإن كان يسأل إنسان : أترى "أون" على الحقيقة تقول أنت<sup>(١)</sup> هو "طوطون" لم يكن يظن أنه يتوهم<sup>(٢)</sup>، كما أنه ولا إن سأل إنسان أيضا : أترى الذي يقول أنت إنه هذا هو "طوطو" وأن يقول هكذا للخشبة أو لجميعهن لا يدلان على ذكر ولا على أني أيضا . ومن قبل هذا يكون سولوقسموس أو أن

(١) من : ليس — ثم أصححت فرضها . (٢) من : أشبه .

(٣) ف : إنه . (٤) أي ينكلم اليونانية . فهو فعل اخترعه من كلمة : يوناني .

- تقول أنت إنه يكون موجودا "طوطو" والخشبة<sup>(١)</sup> أقول إنه يكون؛ فهو  
 إذن خشبة؛ والجحر ومعنى "هذه" لها قرآءة الأثني. وأما الخشبة<sup>(٢)</sup> ومعنى "هذا"  
 فيوجد لها قرآءة الذكر. وإن سأل إنسان أترى هذا هو هذه، وأيضا هذا  
 أيضا هو قوريسقوس. ويقول بعد ذلك: أترى هذا هو هذه؟ فليس  
 يؤلف سولو قسموس، ولا إن دلت التي لقوريسقوس على ما لهذه التي  
 لا تعطى الذى يجب، لكن يجب أن يزداد هذا فيسأل وإن كانت موجودة  
 ولا يعطى فليست مؤلفة، لا للذى هو موجود، ولا للذى<sup>(٣)</sup> الذى سأل.  
 وعلى هذا المثال بعينه أيضا، إذا هناك أيضا يجب أن يدل الجحر. أو هذا  
 وإن كانت ليست موجودة ولم يعط فلا يقبل النتيجة، ويرى من تصريح  
 الاسم أنه لا يشبه أنه يرى أنها تشبه. أترى هو صادق أن يقول التي هي  
 هذه ذاك الذى يقول إنها تكون لهذا وقلت أن تكون كرة: أترى هذه هي  
 كرة، أم لا؟ ومن الاضطراب ليس يدل على أن معنى أن هذه كرة، ولكن  
 أسفيس. وأما أن الكرة لهذه فلا يجب. أو أنك قلت أن يكون "طوطون"  
 هو هذا، وذلك أنه ليس هو "قليونا"<sup>(٤)</sup>، وذلك أنه قبل أن "أون" الذى  
 أقول إنه يكون "طوطون" هو هذا وليس "طوطون"، وذلك أنه لم يكن  
 ينتوّن السؤال إذا قيل هكذا: أترى يعلم "طوطو" و"طوطو" موجود<sup>(٥)</sup>

(١) ف: والعود. (٢) ف: العود. (٣) ف: له. (٤) ف: بحر.

(٥) ص: اسعس! — وأسفس = ἀσπίς ومعناها: درع مستديرة.

(٦) ص: فانونا! — وقليونا = Κλέονα وهو اسم علم. (٧) أى يتكلم اليونانية.

٣٥ حجرا، فتعلم إذا حجرا أو هو فهو في : أترى تعرف "طوطو" وفي "طوطو" حجر، لكن أما في الأول : "طوطون" ؟ وأما في الآخر فهذا : أترى الذي لك معرفته يعرف هذا ؟ ولك معرفة الحجر : تعرف إذا حجرا ، أو إما أن يقول : هذا حجر وأن الذي لطوطون للحجر ، وأعطى أن الذي له معرفته يعرف ليس لهذا ، لكن لطوطا ؛ فإذا ليس للحجر ، لكن الحجر . فاما أن هؤلاء اللواتي —

### نقل عيسى بن زرعة

- ١٠ القول وهو : أترى من يقول إن هذا بالحقبة "طوطو" فقد قال إنه حجر ما ، أو أن يقول : حجر ليس هو أن يقول : "أو" ، بل "أون" ؟ ولا أن يقول "طوطو" ، بل "طوطون" ؟ فإذن سألت فقال : أترك تقول إن "أون" بالحقبة هو "طوطون" ؟ فليس يظن به أنه يوناني ؛ كما أنه ولا إن سألت فقال : أترى هذه التي تقول إنها موجودة فهذا هو "طوطو" ؟ ولا فرق بين قوله هذا في الخشبة أو في جميع ما يدل على ما ليس بمذكر ولا مؤنث . ولهذا العلة يحدث السولو قسموس . أو إن كنت تقول إن "طوطو" هو الذي يكون ، أعني أنه يكون خشبة ، فهو إذن خشبة ؛ فالحجر وقولنا : "هذه" فقال فيما يسمى بالتأنيث والخشبة . وقولنا : "هذا" مما يسمى بالتذكير . فإن سألت فقال : أترى هذا هو هذه ؟ وقال أيضا : إن قوريسقوس موجود ، ثم قال بعد ذلك : أترى هذا هو هذه ؟ فإنه ليس مؤلف سولو قسموس . ولا إن كان قوريسقوس يدل على هذه فكان هذا مما لا يسلمه المحيب ، بل ينبغي أن يضيف هذه إلى ما يسأل عنه ، لأنه إن
- ٢٠



كان موجوداً فلم يسلم ، لم يؤلف لا على ما هو موجود ، ولا على ما صنه  
 كانت مسئلة . فعلى هذا المثال إذن ينبغي أن يكون ما يدل عليه هناك  
 الججر ، لا هذا . فإن لم تكن موجودة ولم يسلم ، فليس يردف بها النتيجة . وقد  
 يظهر تصريح الاسم فيما ليس يشبه أنه شبيه . أترى يصدق قولنا إن هذه  
 موجودة ؟ فقد قلت في هذه ما يكون ؟ وأنت إنما قلت إن الكرة تكون  
 موجودة : أترى هذه الكرة موجودة ، أم لا ؟ وليس من الاضطراب أن  
 تكون هذه تدل على الكرة ، بل على أسف<sup>(١)</sup> . فإذا كان يقال في الكرة لهذه ،  
 فليس ينبغي أن يكون هذا هو ، أو الذي قلت إنه يكون "طوطون" ،  
 وذلك أن هذا ليس بقبول<sup>(٢)</sup> ، لأنه قد قيل إن "أون" الذي أقول إنه يكون  
 "طوطون" هو هذا ، لا "طوطون" ؛ وذلك أن السؤال إن قيل هكذا  
 لم يكن يؤنسياً . أترى أنت تعرف "طوطو" ؟ و "طوطو" هو حجر ؛  
 فأنت إذن تعرف الججر ؛ أو يكون واحداً بعينه في القول : أترى أنت تعرف  
 "طوطو" ؟ وفي القول إن "طوطو" حجر ؛ إلا أنه في ذلك الأول  
 "طوطون" ، وهو في الآخر هذا . أترى ما العلم به موجود لك فأنت بهذا  
 عارف ؟ والعلم بالججر موجود لك ؛ فأنت إذن تعرف الججر ؛ أو تكون تقول  
 فيما لهذا إنه للججر ، وإن التي لـ "طوطون" هي للججر ، وقد سلم أنه عارف  
 بما عنده العلم به ، وليس هو لهذا ، بل لطوطا . فليس هو إذن للججر ، بل  
 في الججر . فأما أمثال هذه الألفاظ -

٢٥

٣٠

٣٥

١٨٢ ب

(١) أسف = ἀσπίς درع مستديرة .

(٢) ص : بقانون ! - ولبونا = Κλέωνα وهو اسم علم .

نقل قديم<sup>(١)</sup>

[١٣٧٦]

- ١٠ ليس ما نقول حقا وهو ذاك، وقد قلت: "عود"، فلا محالة أن ذاك عود . فالمعجمة في هذا القول أن ذاك مذكر بكلام اليونانيين ، والعود لا مذكر ولا مؤنث، فقليل العود وهذه حاله مع مذكر من الأسماء، فوجب بذلك المعجمة . ومن ذلك أن يقول : ذاك هو هذه ، فـ « ذاك » مذكر، و « هذه » مؤنثة . فلما لم تكن المسئلة على إعراب اليونانيين لزمها المعجمة .
- ٣٥ وتقول أيضا: أنت تعرف هذا؟ وهذا حجر : فأنت تعرف حجرا . وبذلك المعرفة به إن عارفه ، فلك معرفة الحجر ، فأنت لا محالة عارف بالحجر . وكل ما كان مثل هذا الكلام فالمعجمة تشوبه ، وليس تأليفه استعجاما . ومما قيل أولا
- ١٨٢ فقد تبين بتخيل فيه بالمعجمة وكيف ينبغي أن يكون الجواب فيه .

٣٣

### < مراتب الصعوبة في حل التضييلات >

- وقد ينبغي أن تعلم أن من الكلام كلاما تسهل معرفته، ومنه ما تضعف معرفته . فكثيرا ما يكون الكلام كلاما واحدا فيضلل السامع له في وجوه كثيرة . فمنه ما يكون من الالفة، ومنه ما يكون من العارض . وقد يكون

(١) يلاحظ أن هذه الفقرة في النقل القديم قد ترجحت بإيجاز شديد ، ولعله فعل ذلك — شأنه في أكثر المواضع التي أوجز فيها — لأن النص هنا يعتمد في استنباطه على خصائص في اللغة اليونانية نفسها ، ويتمتع ترجحنا إلى لغة أخرى .

(٢) ص : حق .

(٣) ص : حجر .

(٤) ف : وبذلك .

(٥) ص : كلام .

الاتصال من غير هذه الجهة، أى من نقل الأحرف عن مواضعها، فلا تكون حال الكلام بما كانت عليه، ولا كالاتصال الذى يكون من اشتراك الأسماء، فإن ذلك النوع أصح أنواع الاتصال؛ ومنه ما هو معروف عند كل من سمعه، لا سيما جميع الكلام الذى يضحك منه ما خلا يسيراً، كقولك : رجل كان يؤتى به على سلم بكرمى، وكان متوثباً<sup>(١)</sup> على سنان الرمح؛ ومن ذلك أن يقول أى البقرتين توضع من مقدمها، وليست منهما واحدة توضع من مقدمها، بل كلتاهما<sup>(٢)</sup> توضع من خلفها. ومن ذلك قول القائل : إن < ريج > الشمال صافية وأكثر هذا الكلام بهذا النحو معروفةٌ مخافتُهُ. ومنه ما يقبى على المدوّرة، وعلامة ذلك أنهم ربما ناقض بعضهم بعضاً فى الأسماء. من ذلك أنهم يسألون فيقولون —

١٥

٢٠

[ ٣٧٦ ب ] نقل يحيى بن عدى

هن هكنا من الكلمات ليست مؤنفة سولو قسموسات، لكن يرين، ومن قبل ماذا يرين وأن كيف تلقى نحوهما — فهو ظاهر من هؤلاء اللواتى قيلت.

(١) ص : سراً ! — وهذه العبارة غامضة كل الغموض، حتى فى اليونانى، خصوصاً لانطوائها على تورية؛ ولهذا ضرب الشراح فى شرحها أحاساً لأسداس، دون توفيق؛ فالشرح المسهب الذى قاله الاسكندر (ص ١٨٧ س ٢٨ — ١٨٩ س ٢) لا يجدى؛ ويرى باكوير (١ : ٨٣٥، ٢ : ٥٢٩) أن اللبس يقع هل اللفظ δῶρον (ص ١٧) إذ يدل على معنيين : كرسى، وعربة؛ وفى الترجمة الانجليزية تأويل أغرب.

(٢) ص : كلتيهما تضاعفان من خلفهما.

## < مراتب الصعوبة في حل التضييلات >

- ويجب أن نتأمل أن من جميع الكلمات : أما هؤلاء فهو سهل أن يرين ،  
وأما هؤلاء فأصعب . ويضللان السامع <sup>(١)</sup> بإضافة وبشيء <sup>(٢)</sup> أيضا كثيرا ، إذ هن  
بأعيانهن موجودات لتلك ؛ وذلك أنه يجب أن يدعا الكلمة بعينها التي  
نحوها يقال . فالكلمة بعينها أما هؤلاء فن اللفظ ، وأما هؤلاء فن العرض ،  
وأما هؤلاء فيظن أنها من أخرى ، من قيل إذا يقترب وانتقلت كل واحدة  
لا تكون معلومة على مثال بعينه ، فإنه بمنزلة ما أن اللواتي من اتفاق الاسم  
النحو الذي يظن من هؤلاء الضلالات يكون أكثر خطأ . أما هؤلاء ، وجميع  
اللواتي يعرض < ف > هن معلومات ؛ وذلك أن جميع الكلمات المميز بها  
أيضا إلا قليلا هن من اللفظ — مثال ذلك : رجل كان ينتقل على سلم كرسى ؛  
إلى أين ؟ — إلى السارية <sup>(٣)</sup> ، — وأيا من الثورين رأيت إماما ؟ — ولا واحد  
منهما ؛ بل كلاهما من خلف ؛ هل ربح الشمال صافية ؟ — كلا ، وذلك أنه  
قتل المسكين والذي يبيع <sup>(٤)</sup> ، — : أترى أووركوس ؟ كلا ، لكن أفولنيدس .

(١) ف : الذي يسمع . (٢) ف : وبشيء . (٣) ف : يو (دعا) .

(٤) ص : فأرسله فأذان إلى المكان ؛ — وهو تحريف فاحش ، أرسوه فهم من  
الترجم شنيع . (٥) كانت : "كليهما" ، ثم ضرب عليها وكشب بعدها : "كلاهما" ،

وهو تحريف صواب ما أثبتناه . (٦) ص : والذئاء : الشمال وداكا ؛ — وهو تحريف هنا

وقد أترجمه التالية ، فصحتاهما بحسب ما في النص اليوناني .

(٧) ص : يباع ؛ — ويقصد : التاجر .

وعلى هذا النحو بمنتهى ولولاء الآخر إلا قليلا كثيرة ، وهؤلاء الذين هم  
 مجربون أكثر، يرين أنهن مذهول عنهن . والدليل على هؤلاء من قبل أنهم  
 يخاضمون كثيرا بسبب الأسماء ، أى إنما أبدل الموجود والواحد على جميعهن ،  
 أو على آخره ؛ وذلك أنه أما هؤلاء فإن الموجود والواحد يظن أنه يعرف  
 واحداً بمنتهى . وأما هؤلاء فيجملون كلمة زنون<sup>(١)</sup> ، فرمانيدس ومن الكلمات  
 فكان مهله أن يرين ، وأما هؤلاء فأصعب إذا أخذ في جنس ما . أترى تبكيئا  
 أم ليس تبكيئا ؟ ليس يسهل<sup>(٢)</sup> . وعلى هذا المثال في جميعهن .

٢٥

٣٠

والكلمة الحادة السديدة هي التي تصير أن ينشكك أكثر ، وذلك أن  
 هذه تلذع أكثر . والشك هو ثنائى : أما ذاك فيرفع شيئا من السؤالات  
 في هذه المؤلفات ، وأما ذاك ففى هؤلاء المراتية أن كيف يقول إنسان التي  
 مدت من قبل هذه الكلمات الحاديات يجعل أن نطلب في القياسات .  
 أما الكلمة القياسية —

٢٥

نقل عيسى بن زرعة

فليس يكون عنها سواوة سموس ، بل هي مظنونة . فأما من أجل  
 ما ذا يظن ، وكيف يجب أن يتاقتضا ، فهو ظاهر من التي قلت .

(١) زنون : Zenon ، فرمانيدس : Parmenides .

(٢) ص : بهم !

### < مراتب الصعوبة في حل التضليلات >

وينبغي أن نتأمل جميع الأقاويل : فإن منها ما يسهل الوقوف عليه ، ومنها ما يعسر ذلك فيه جداً ، وقلنا : « نحو شيء » ، و « في شيء » شديدة التضليل للسامع إذا قيلت في أشياء واحدة بأعيانها ، وذلك أنا ينبغي أن نسمى الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب ، وقد تكون الكلمة الواحدة بعينها : أما عند بعض الأمور فن الصوت ، وفي بعضها من العَرَض ، ويظن ببعضها أنها من معنى آخر ، من قبل أن كل واحد من هذه إذا أتى به مختلفاً لم يكن ما يفهم منه <sup>(٢)</sup> على مثال واحد ، بمنزلة ما في هذه التي تكون من الاشتراك في الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأ . فاما هذه فتكون معلومة في جميع التي من العَرَض . وذلك أنا قد نجد جميع الأقاويل المضحكة — إلا الشاذ منها — إنما يكون من الصوت <sup>(٣)</sup> : مثال ذلك أن رجلاً كان يصعد <sup>(٤)</sup> على سلم الكرسي ، : إلى أين؟ — إلى السارية ، و : أي الثورين رأيت قدام؟ ولا واحد منهما ، بل جميعاً من خلف ، و : هل < ربح > <sup>(٥)</sup> الشمال خالصة؟ — كلا ، وذلك أنه مما يقتل المسكين والذي كان يبيع ، و : هل هو أو ورخوس؟

---

(١) ص : إلى . (٢) ف : يعلم . (٣) ف : التي في القول .  
 (٤) ف : يرقى . (٥) ص : وكان فإذا قد أتقده إلى بعض المواضع ؟ — وهذا خطأ فاحش في الترجمة ، فأصلحناه عن اليوناني . (٦) ص : وذلك أن الشمال الخالص ودكاً ما ... ش : في نقل ثاويلا : والريح الشمال صافية ؟ — لا ، بل وذلك أنها فلتت المسكين والذي كان يشتري ، — وأترى أرغوس ؟ لا ، بل لكنه أمولونيدس .  
 (٧) ص : يباع هو أرغورغوس مادفوليتوس .

... كلا، بل هو أفولونيدس . وعلى هذا النحو بعينه يكون في أكثر الأشياء  
الأخر إلا اليسير منها . وقد يضل بهذه الأشياء القوم الذين يظن بهم أن لهم  
دربة . ويدل على هؤلاء أنهم كثيراً ما يختصمون في الأسماء، أعني نقل  
الموجود والواحد يدلان على جميع الأشياء دلالة واحدة بعينها، أو مختلفة .  
وذلك أن هؤلاء الذين يظنون أن الموجود والواحد يدلان على شيء واحد  
بعينه هم الذين ينقضون قول زينن وهرمانيا س لأن هذين يقولان إن  
الواحد والموجود يقالان على معاني كثيرة . وعلى هذا المثال يجري الأمر  
في التي من العرض ومن كل واحد من تلك الأخر . فأما بعض هذه فالنظر  
فيها يكون من أوائل سهلة ، وبعضها من التي هي عسرة جداً، إذ أخذت  
في جنس ما ؛ وليس أن ينظر في أن هل هذا تبكيت أو ليس بتبكيت مما  
يسهل . والنظر في جميعها يكون على هذا المثال .

٢٥

٣٠

والكلام الحاذق السديد هو الذي يجعلنا كثيرى التشكك، وذلك أن هذا  
هو خاصة [ ٣٧٧ ] الذى يس . والتشكك يكون إما مثني وإما مضاعفاً ؛  
أما ذاك فبان يرفع من التي قد ألقت شيئاً من السؤالات ؛ وأما هذا ففي  
هذه الأشياء الأخر . وكيف يقول القائل الأفاويل التي قد امتدت ؟ ولهذا  
العلة تكون الأفاويل الحادة في القياسات خاصة هي التي تبعثنا على البحث .  
وأما القول القياسي الحاذق جداً فهو الذى إنما يكون على —

٣١

(١) ف : كثير . (٢) ش : ثانياً ؛ ريمر أن يسدرك من القول ؛ في أي  
شيء قيلت . (٣) ف : مضاعف .

## نقل قديم

- إذا قال قائل هو، وقال أيضا واحد، فهذان دلالتهما واحدة في كل معنى، أو كل واحد له دلالة غير دلالة صاحبه، فقد ظن أقوام أنهما يدلان على شيء واحد، وظن آخرون ما قال زينون وپرميندس أنه بقدر ما صارت له جهات الواحد كثيرة، بقدر ذلك ينصرف الذي هو لأوجه كثيرة؛ وكذلك سائر الكلام: منه ما سهلت معرفته ما يعرض فيه وينصرف له، ومنه ما عسرت معرفته. والمعرفة في أي جنس هي، وهل يجب أن يكون مضللاً أو غير مضلل؛ وأصعب الكلام ما كان مضطراً إلى الشك فيه، لأن ذلك من الكلام وهو عويص، والشك شكان: أحدهما فيما ألف من الكلام؛ فإن ذلك إذا رفع منه أحد شيئاً كان مشكوكاً فيه؛ والشك الآخر يكون في أهل الشغب عند محاكمة بعضهم بعضاً: كيف ينبغي أن يتول القائل مقدمته؟ من أجل ذلك القصاص من الكلام في المقاييس يوجب الفحص < جداً > (١). والقصاص في المؤلف من الكلام هو الذي يكون من الذي يظن كثيراً أن المحمود منهما يرفع —

[ ٣٧٧ ب ] نقل يحيى بن عدى

التي هي أحد فهمي إن كان يرفع أكثر من هؤلاء اللواتي يظن من قبل الأكثر التي ترى؛ وذلك أنه إذا الكلمة هي واحدة وتغير وتوضع المقدمة (٢)

(١) تحباً : فكان . (٢) ف : من . (٣) الزيادة بالأحرف فرق الكلمة التالية .

(٤) فوقهما : مشهورة . (٥) ف : التناقص .



١ ١٨٢ تكون موجودات لما على هذا المثال بعينه جميع هؤلاء المذلة . ويجب أن  
يرفع من اللواتى ترين<sup>(١)</sup> على هذا المثال بعينه التى هى مشهورة ومن قبل هذا  
يضطر أن يشكك . فاما التى هى أحد ففى التى تصير النتيجة فى السؤالات  
من المساوية . — وأما الثانية فالتى من جميع اللواتى يشهن . وذلك أن هذا  
يصير أن يشكك على مثال واحد إن أيعا من السؤالات يرفع . وذلك أن  
هذا صعب . وأما أن يرفع فهو أن إذ يرفع لا يعلم . وأما من هؤلاء المرائيات  
فاما الأحدث<sup>(٢)</sup> التى ليست معلومة من وقته : أؤاف أم لا ؟ وبالخل من الكذب  
هو أم من القسمة ؟ وأما الثانية من هؤلاء الأنرفالتى هى معلومة : هل من  
القسمة هى أم من الرفع ؟ وليست مبصرة أن يتوسط أى السؤالات يوجد  
١٠ أن<sup>(٣)</sup> يحل بالرفع أو بالقسمة ، لكن أيعا هذا من النتيجة أو من شىء من  
السؤالات هو .

فإنه موجودا حينئذ الكلمة التى ألفت : فإن كانت الموجودات عن  
المشهورات أو الكاذبات كثيرة ، ويوجد حينئذ لا يستحق أن يستهان بها .  
١٠ وذلك أنه إذا كان ناقضا شيئاً من هذه السؤالات اللواتى كهذه نحو الذى  
للكلمة وللذى هو موجود للكلمة ، إذ لم يرد فياخذ هذا ولم يؤلف ،  
فالقياس خطأ . وأما إذا كان من هؤلاء اللواتى من خارج ، فليس يسأل  
أن يستهان به ، لكن الكلمة لينة ، وأما الذى سأل فلم يسأل جيداً .

(١) ف : المشهورات . (٢) ف : النقض . (٣) ص : ان .

(٤) ف : ينقض .

- ٢٠ ووجود بمنزلة ما أن يحل موجودا ما حيناً فنحو الكلمة ؛ وأما حيناً  
فنحو الذى يسأل ونحو السؤال ، وأما حيناً فولا نحو آخر من هؤلاء . وعلى  
هذا المثال يوجد أن يسأل وأن يؤلف نحو الموضوع ونحو الذى يجب  
ونحو الزمان أيضا متى كان زمان كثيرا أن يتكلم نحو الحل <sup>(٢١)</sup> .

### ٣٤

#### < خامسة عامة >

- ١٠ فأما من كم ومن أى تكون الضلالات هؤلاء الذين يتكلمون ، وكيف  
يبين الذى يكذب وأما يجعل أنه يقول الغرائب أيضا <sup>(٢٢)</sup> ؛ وأيضا أن من ماذا  
يعرض السولو قسموس <sup>(٢٣)</sup> وأن كيف يسأل وما هو ترتيب السؤال ؛ وأيضا :  
٢٠ نحو ماذا ينفع جميع هذه الكلمات التى كهده <sup>(٢٤)</sup> ، وعلى الإطلاق فى كل جواب <sup>(٢٥)</sup> ،  
وأن كيف يحل الكلمات والسواو قسموسات <sup>(٢٦)</sup> — فقد قيل فى هؤلاء كلهن .  
٣٠ ومنذ الآن نقول شيئا يسيرا فيه الغرض الذى من الابتداء إذ نذكر ونضع  
لهؤلاء اللواتى قيلت انقضاء .

فإننا كذا ننتهى أن نجد قوة ما قياسية فى الذى قدّم فاعطى . --

- |  |                              |
|--|------------------------------|
| (١) ف : ينقض .                                 | (٢) ف : ينقض .               |
| (٣) وذلك فى الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . | (٤) فى الفصل ١٢ .            |
| (٥) فى الفصل ١٤ .                              | (٦) فى الفصل ١٥ .            |
| (٧) فى الفصل ١٦ .                              | (٨) فى الفصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . |
| (٩) ف : ينقض .                                 | (١٠) الفصل ١٩ وما يثله .     |

## نقل عيسى بن زرعة

الأكثر من الأمور المظنونة، لأنه إنما يرفع على الأكثر الرأى المشهور؛  
 وذلك أن القول الواحد إذا تفسر وُضِعَ المقدمة فيه كانت جميع التاليفات ١٨٢  
 الكائنة عنه على مثال واحد، لأنه من الواجب أن يكون رفعنا الأفاويل  
 المشهورة بأفاويل مثلها مشهورة، وهذه العلة تُضطرُّ إلى التشكيك. فأما  
 الأفاويل الحادة جداً فهي التى تنتج بالسؤال عن الأمور المتساوية. - والثانى  
 هو الذى ينتج من جميع الأشياء المتشابهة؛ وذلك أن هذه تجعل تشككاً على  
 مثال واحد فى أمر السؤالين، وأيهما نرفع؛ وذلك أن هذا صعب، لأنه ليس  
 يعلم أيما منهما إذا رفعناه نكون قد نقضنا من الكذب أو من القسمة. -  
 والثانى من تلك الأثر فهو الذى قد عُلِمَ أنه يكون من القسمة أو من الرفع ١٠  
 إلا أنه ليس يظهر من أى السؤالات يكون النقص: أبالرفع يكون،  
 أم بالقسمة؟ بل النظر فى أن من أى هذين يكون هذا: هل هو من الجمع،  
 أو من بعض المسائل؟

وربما كان القول الذى لم يؤلف ريكاً إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة  
 من الشهرة جداً، أو كاذبة؛ وربما كان لا يستحق أن يستهان به. فإذا  
 كان القول عادماً لشيء من أمثال هذه المسائل نحو أى شيء، كان القول ١٠  
 ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذ ولا ألف، فإن القياس يكون ريكاً. وإذا

(١) ف: النقص.

(٢) ص: الذى ألف، والتصحيح فوقها. - لم يؤلف: أى لم ينتج.

كان من الأشياء التي من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقاً ، فإن الذي سأل لم يسأل حسناً<sup>(١)</sup> .

- ٢٠ وهذا مثل أن يجعل النقض : أما أحياناً فمصروف إلى القول ، وأحياناً مصروف إلى السائل وإلى السؤال . وليس يكون في وقت من الأوقات مصروفاً إلى غير هذه ، وكذلك إذا سألنا ، فإذا أن يسأل وأن يُرلف يكون بحسب الموضوع وبحسب المحيـب وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذي يتكلم فيه في النقض زماناً طويلاً<sup>(٢)</sup> .
- ٢٥

### ٣٤

#### < خاتمة عامة >

- فأما كم وأى الأشياء هي التي تكون منها ضلالات المتكلمين ، وكيف يعمل في إظهار [ ١٣٧٨ ] كذب الكاذب الذي يأتي في قوله بالعجب<sup>(٣)</sup> ، ومما إذا يعرض السولو قسموس<sup>(٤)</sup> ، وكيف يسأل ، وكيف ترتيب المسائل<sup>(٥)</sup> ، ونحو ماذا ينتفع أيضاً بهذه الأقاويل كلها التي تجرى هذا المجرى<sup>(٦)</sup> ، وفي كل جواب على الإطلاق<sup>(٧)</sup> ، وكيف ينتقض الأقاويل والسولو قسموس<sup>(٨)</sup> : فقد تكلمنا في جميع هذه الأشياء . فلتكلم الآن بإيجاز في الفرض الذي إياه قصدنا من أول الأمر على جهة الإذكار . ونختتم بعد ذلك ما تكلمنا فيه .
- ٣٠

وقد كنا نود أن نحصل لنا قياسية —

٢٥

(١) ف : جيداً . (٢) ص : زمان طويل . (٣) في الفصول من ١ إلى ١١ من هذا الكتاب . (٤) في الفصل ١٢ . (٥) في الفصل ١٤ . (٦) في الفصل ١٥ . (٧) في الفصل ١٦ . (٨) في الفصول ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . (٩) في الفصل ١٩ وما يليه .

## نقل قديم

ويوضع ، لأن هذا القول ، وإن كان قولاً واحداً ، إذا بقيت مناقضة  
مقدمته ، كان تأليفه واحداً ، ومن أجل ذلك تجب المسئلة والحيرة فيه  
بالاضطرار . فهذا القول خاصة وما كان مثله مضاءً وهو الذي يجعل النتيجة  
مساوية للسائل . — والقول الذي في مرتبة ثانية من العموبة هو الذي  
يجعل النتيجة من الكل شبيهة به ، فإن هذا القول أيضاً يلجئنا إلى أن نسأل  
في أى المقدمتين يبطل . وذلك غير صعب : لأن إبطال أحدهما واجب ،  
فأما أيهما يبطل ، فليس بمعروف . — فأما الصعب من كلام أهل الشغب  
ألا يكون استنبان نصف أو كل ما ألف منه المقياس أو لم يؤلف ؛ وإن كان  
تأليفاً : أمين كذيب تأليفه ، أم من قسمته ؟ ومن أجل النتيجة كان ذلك ،  
أو من أجل المقدمات ؟ .

وربما كان القول الذي فيه تأليف جاهلاً أهلاً أن يحتقر إذا كانت  
مقدماته إما كاذبة وإما غير محدودة ، وربما لم يستأهل التهاون ، لأنه إذا  
كان ينقض شيء من المسائل التي كهذه إما عند سامع القول ، وإما من  
قائله ، فلم يستدرك ذلك ولم يؤلفه ، فذلك المقياس جاهل . وإذا كان  
ذلك لا بضد القول ، بل من الذي خارج من القول ، فليس القول بأهلي  
أن يحتقر ، لأن القول مذهب لثين ، والسائل قد سأل ولم يجد . فكما أنه

(١) ص : تأليف . (٢) ف : أظنه : مجهول — صح .

(٣) أى أن هذه الحجة مقبولة .

يجوز لنا مرة أن نتقضى عند القول ومرة عند المسائل أو المسئلة؛ وربما لم يجز ذلك ولا عند واحد منهما، بقدر ذلك يجوز لنا أن نسأل وأن نؤلف بقدر وضع الكلام والحجيب فيه، وبقدر الزمان، إذا أمكننا التقضى فيه . ٢٠

### ٣٤

#### < خاتمة عامة >

هذا ما قلنا في أنواع الميكلات ، وكَم من جهة يكون ذلك في أهل الكلام، وكيف يرى القائل به كذباً<sup>(٢)</sup> وياجته إلى أن يصير إلى غير محمود من القول ، ومن قلب أى الأشياء يعرض الاستعجاب ، وكيف يجب أن يُجعل السؤال ، وما مراتب المسائل ، وما إذا يَنْفَع بمثل هذا الكلام ، وفى الجملة ، كيف كل جواب ، وكيف ينتقض الكلام ويعرف الاستعجاب . ٢٠  
فإذا قد فرغنا من ذلك كله وذكرنا ما كان من وعدنا فى أول الكتاب ، فلنقل فى ذلك شيئاً يسيراً ، ثم لنختم الكتاب . ٣٥  
فقد كنا مشاقرين إلى أن نجد قوة مؤلفة للكلام —

[ ٣٧٨ ب ] نقل يحيى بن عدى

من هؤلاء اللواتى هن مشهورات أكثر . وهذا هو عمل الجدل بذاته والمحنة . ومن قبل أنها فتعد عندها قرب السوفسطائية كأنها ليست إنما يمكنها ١٨٣ ب

(١) ف : من . (٢) مر : كاذب .

(٣) ف : أى صناعة الجدل .

أخذ التجربة على طريق الجدل فقط، لكن وكالذي يعلم من قبل هذا ليس يضع التي قلت فقط عمل النجاسة<sup>(٢١)</sup>، أى أن يمكنها أن تحدث كلمة، لكن وأن كيف إذا اخترنا الكلمة تحفظ في اتفاق الاسم الموضوع كالتي تتوسط هؤلاء المشهورات أكثر . وقد قلنا أنه هذا من قبل أن سقراط لهذا كان يسأل كل إنسان، ولم يكن يجب ؛ وذلك أنه كان يُقرأ أنه لا يعلم . وقد عترف في هؤلاء المتقدمات أن نحركم ومن كم يكون هذا، ومن أين يستكثر في هذه، وأيضا أن كيف يسأل أو يرتب جميع السؤالات، وفي الجواب، وقروض هذه القياسات. وعُرف أيضا بسبب هؤلاء الأخر كلهم اللواتي هنّ لصناعة الكلام بعينها . ومع هؤلاء أن من قبل أنا عملا سوء قياس بمنزلة ما قلنا أولا<sup>(٢٢)</sup>.

فأما أنه موجود هؤلاء اللواتي تقدّمتنا فأسهبناها انقضاء كافٍ — فهو ظاهر . ويجب علينا ألا نذهل عن التي عرضت لهذه النجاسة ؛ وذلك أن من جميع اللواتي يوجدن إما هؤلاء اللواتي يوجدن كما في الابتداء فمن عاداتهنّ أن يأخذن أولا امتدادا يسيرا وهو نافع أكثر من التربية التي يَأخِرة التي من هؤلاء ؛ وذلك أنه عسى أن يكون مبدأ كل أكثر، كما يقال ؛ ولهذا هو أصعب أكثر. وذلك أنه بحسب ما هو أعظم في القوة فكذلك هو أصغر في العظم ، يرى أنه أصعب . وإذا وجد هذا فهو سهل أن يزيد وينى الباقى الذى يعرض على الأكثر للكلمات الخطية أيضا، أو عند جميع الصناعات الأخر.

(١) ف : المحبة . (٢) النجاسة = الصناعة = pratique, étude

(٣) راجع ١٨٣ ص ٢٧ . (٤) ف : يبلغ .

- وذلك أن هؤلاء لما وجدوا المبادئ أتوا بشيء صغير على طريق الإتمام .  
 ٢٠ وأما الذين يفلحون الآن إذ قبلوا من كثيرين أى من السديد أولاً فأولاً  
 إذ قدموا فأتوا أنما هكذا إما طسياس<sup>(٢)</sup> وإما ثاؤدوروس<sup>(٣)</sup> ثم تراسوماغوس  
 بعد طسياس وبعد هذا ثاؤدوروس < : فبعض هذا وكثيرون جمعوا وأتوا  
 بأجزاء كثيرة . ومن قبل هذا ليس هو عجباً أن يكون موجوداً للكثرة  
 صناعة . — وأما لهذه التجارة فليس . أما ذاك فكان موجوداً ؛ وأما ذاك  
 فلم يكن موجوداً وزيدٌ وفعل ، لكن ولا شيء كان موجوداً على التمام . وذلك  
 ٢٥ أن من هؤلاء أيضاً الذين كانوا يتعاطون ، نحو الكلات المرائية ، كان لهم  
 تأديبٌ ما شبيهٌ بتجارة غورغيوس<sup>(٤)</sup> .

### نقل عيسى بن زرعة

- بسبب ما تقدم وصفنا له من الأشياء المشهورة جداً . وهذا هو من  
 فعل الرجل الجدل خاصة والامتحانية . ولأنه قد ينضاف إلى ما يستعد  
 ١٨٢ ب مما يتجابه نحو هذه بسبب التقارب بينهما ، الصناعة السوفسطائية من قبل  
 أن الممكن عندها ليس إنما هو الامتحان الجدل فقط ، بل كما يفعل العالم .  
 فلذلك لم يقتصر على أن يجعل فعل الصناعة هو ما ذكرناه فقط ، وهو ما لها  
 من إمكان أخذ القول ، بل وعلى أننا إذا تخيرناه حفظنا الموضوع باشتراك  
 الاسم ، كما يفعل في الأشياء المشهورة جداً . وقد قلنا ما العلة في ذلك .

(١) ف : قليل . (٢) ف : ينجون . (٣) طسياس = Tisias ، تراسوماغوس =

Thrasymachus ، ثاؤدوروس = Theodorus . (٤) = Gorgias .



ولهذا السبب كان سقراط يسأل كل أحد، إلا أنه كان لا يجيب؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لا يحسن . وقد عُلم مما ذكرناه فيما تقدم ما غايات هذه الصناعة ، وكمن شيء تكون ، وأرشدنا إلى المواضع التي تحصل لها بها الفزارة في هذه الأشياء . وذكّرنا مع ذلك أيضا كيف نسأل ، وكيف نرتب سائر المسائل ، وكذلك تمكّنا في الجواب وفي وجوه نقض هذه القياسات . وقد يعلم مما ذكرناه سائر الأشياء الأخرى الموجودة للصناعة الكلامية نفسها ، وما عملناه على ذلك في سوء القياس كما قلنا فيما مضى <sup>(١)</sup> .

١٠

١٥

٢٠

٢٥

فقد ظهر أنا بلغنا فيما قصدنا من أول الأمر إلى غاية يكتفى بها . وقد ينبغي ألا ينفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة . وذلك أن تلك لما كانت فيما سلف مأخوذة عن آخرين ، وكان التعب فيها قد تقدم أولا أولا ، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها . فاما الصنائع التي هي في ابتداء وجودها فن شأنها أولا أن تكون حرجية <sup>(٢)</sup> . وهذا الابتداء أنفع كثيرا من التريد الذي يحصل لها بأخرة من هؤلاء . ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شيء عظيم جدا ، إنما هو من أجل هذا . وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوة فبذلك النحو يكون مقداره أصغر <sup>(٣)</sup> [ ١٣٧٩ ] ليكون الوقوف عليه فيما يظن عسيرا جدا <sup>(٤)</sup> . فإذا وجد هذا فإن

(١) راجع ص ١٨٣ ص ٢٧ (٢) ش : ثانويلا : والزيادة البسيرة في أول الأمر قد برزت العادة بأن يقال لها بأنها أشد مضرة وأكثر من الزيادة الأخيرة . (٣) ف . أقل .

(٤) ص : صير .

التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلاً . ومنثل هذا أيضاً عرض للأقاويل الخطئية ولجميع الصنائع الأخر على أكثر الأمر . وذلك أن تلك لما وجدت مبادئها إنما احتاجوا أن يأتوا لتكليفها بشيء يسير . وهذه التي قد ظهر فيها في هذا الوقت النجاح فإنما حصل ذلك لما عمن يتداولها أولاً ، أولاً ، بأنه أتوا أولاً فيها باليسير ، ثم زيدوها : أما بعد القدماء فطولياس<sup>(٢)</sup> ، وبعد طهياس<sup>(٣)</sup> تراشوماخوس ، وبعد هذا ثودوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة مما جمعه قوم كثيرون . ولهذا العلة ليس من العجيب أن يكون ما في هذه الصناعة بهذه الكثرة . فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجوداً وبعضها غير موجود ، وإنما أضيف إليها الآن ، لكن لم يكن منها شيء موجوداً ألبتة . فإن ممن انصرفت عنايته إلى الأقاويل المراتية من حصل له شيء من التأذب شبيه بالصناعة التي عملها جورجيوس .

### نقل قديم

من أجل الذي يضع مقدماته من الموجود كمن الظنون ، لأن هذا فعل الديالكتيقيين وهم المجادلون — أي بالبلاغة — وكذلك فعل الزايرين للكلام المحتجين له . فلما كانت المسئلة<sup>(٦)</sup> على من قال بهذا القول لمكان محاورة السوفسطائيين إياه أن استطاعته ليست في أن يأخذ محنة الكلام بالبلاغة فقط ، بل حاله فيها كحال من يملكه . ومن أجل ذلك قلنا إن ليس القول

(١) ف : الفلاح . (٢) ص : خطيطاس . (٣) ص : طيطاس .

(٤) ص : موجود . (٥) ص : شيئاً . (٦) ش : الستة .

٥ وحده فعل الصناعة والمقدرة على أخذ القول واستيعابه، لكن فعلها، كيفما كان الجواب، أن يحفظ وضع الكلام فيجيب بما يشبه ذلك النوع من المظنون. وقد أخبرنا فيما مضى من كلامنا بعلّة ذلك، وأن سقراطيس لذلك كان يسأل الجميع ولم يكن يجيب، وذلك أنه كان مُقِرّاً بأنه لا يعلم. وقد قيل أولاً من أى الأشياء يكون هذا، ومن كم، ومن أين نصير إلى حدته، وكيف السؤال، ومن أية مسألة وجوابها، وبعض تأليف المقاييس، ومن سائر ما كان لهذه الصناعة من الكلام، رأيتنا مع ذلك أيضاً على جميع المضلات، فقد صرنا إلى غاية ما أردنا من كتابنا هذا.

ويجب ألا يذهب علينا ما عرض، وذلك أن كل ما وجدته أحد من الكتب لا يعدو أن يكون إما موجوداً<sup>(١)</sup> من آخرن قد عنوا به فألفوا أجزاء من أجزائه فزاد عليه القابلون له منهم أخيراً. وما كان من الأصل موجوداً، وما كان كذلك أقل ما عاد أن الزيادة فيه، وذلك أكثر منفعة من التي قد زيد فيها أخيراً. والابتداء في كل شيء هو عظيم. ومن أجل ذلك صار عسيراً مستصعباً، لأنه بقدر حاله في القوة وشدها بقدر ذلك صار صغيراً في قدره فاستصعب وجوده. ومتى ما وجد أحد الابتداء، سهلت الزيادة فيه وتعام ما بقي منه. وقد يمرض هذا في كلام الخطباء، وفي سائر الصناعات الأخر. فالذين وجدوا الأوائل فأقل ما قالوا ووضعوا، وأما الذين اتبعوا الآثار <فقد> سمعوا فأحسنوا، وذلك أنهم تناسخوا العلم من كثير، فزادوا فيه جزءاً

بعد جزء فأتوه بذلك . فطيسيس أخذ من فعل هذا الفعل بعد من تقدمه ؛  
وبعد طيسيس ، تراسوماخوس ؛ وبعد تراسوماخوس ، ثيادروس ، وكثر القول<sup>(١)</sup>  
أجزاء كثيرة . ومن أجل ذلك ليس بهجيب أن تكون للصناعة كمية كبيرة .

فأما صناعتنا هذه فلم يكن منها شيء موجوداً مستعملاً ، ومنها شيء  
موجوداً لا مستعمل ، بل لم يكن منها شيء موجوداً<sup>(٢)</sup> ألبتة . فالذين يتأدبون<sup>(٣)</sup>  
بأن يضعوا أنفسهم للراء والمحك فأدبهم شبه بصناعة جرجيس<sup>(٤)</sup> .

[ ٣٧٩ ب ] نقل يحيى بن عدي

وذلك أنهم أعطوا أن يتعلم كلمات : أما هؤلاء فالحطيبات ، وأما هؤلاء  
فالمجوبات ؛ ظنوا أنهم يقومون كثيراً على الكلمات . ومن قبل أن التعلّم  
لهؤلاء الذين يتعلمون منهم كان على طريق السرعة ولم يكن صناعياً — ،  
وذلك أنهم إذ يعطون لا الصناعة لكن هؤلاء اللواتي من الصناعة — ظنوا  
أنهم يؤدبون ما إن إنساناً أن يقول إنه يسلم علماً في أن لا يألوا شيئاً<sup>(٥)</sup>  
في الأرجل إن لم يعلم أن يقطعوا الجلود ، ولا من أين يمكننا أن نجز هؤلاء  
اللواتي كهؤلاء تُعطى أجناس خفاف كثيرة مختلطة ومتصلة ، وذلك أن هذا :  
أما على الاستمال فيقع ، وأما صناعة فلم يعلم . — ومن قبل أن هؤلاء اللواتي  
للخطباء قد كنّ موجودات ، لكن إذ يقلن كثيرات قبل لم يكن موجوداً لنا

(١) ص : طيسيس . (٢) ص : كثير . (٣) ص : موجود .

(٤) ص : يتأدبوا . (٥) ف بالأحر : نصيراً . (٦) ص : بالمون .

١٨٤ ب في أن يعمل قياساً ولا شيء البتة قبل ، بل إذ ظليماً نتعجب <sup>(٢)</sup> ، وكددنا زماناً كبيراً . وإن رأينا إذ نرى أن من هؤلاء اللواتي هكذا وهؤلاء . كن مبسداً <sup>(٣)</sup> موجوداً للصناعة على طريق الكفاية أكثر من هؤلاء النجازات الأخر هؤلاء اللواتي عمن <sup>(٤)</sup> عن التسليم .

فليكن عمل جميعكم ، أيها السامعون : أما هؤلاء الناقضات من الصناعة فالاعتقاد ؛ وأما هؤلاء اللواتي قبلت فإن لها إنعاماً كبيراً .

[[ تم كتاب أرسطوطالس " في تبكيت السوفسطائيين " ،

نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي - رفع الله درجته ،

وألفه الأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل

طبقته - من اللغة المريانية إلى اللغة العربية .

وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نسخت منها هذه

النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عدي

التي بخطه ]]

نقل عيسى بن زرعة

وذلك أن الأقاويل الخطيية إنما أفادتنا العلم بالأمور المحبوبة . وكانوا

يظنون على أكثر الأمر أنهم قد أدركوا هذه الأقاويل ، ولأنهم كانوا يجلون ١٨٤

في التعليم لم يكن من يتعلم منهم يستفيد صناعة ، وذلك أنهم لم يكونوا أخذوا

(١) كذا ! (٢) ف : فتى . (٣) من : موجود . (٤) من الفصل : نى .

عنهم صناعة؛ لكنهم لما أفادوا أشياء صناعية توهموا أنهم قد أكسبوا تأديباً ما .  
 • وكما أن قائلاً لو قال : إنني أريدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها ألمٌ إن أنتم  
 قطعتم الجلود، لما كان قد أفادهم ولا أوجدتهم السبيل التي يمكن بها تحصيلُ  
 أمثال هذه الأشياء، بل كان قد أعطانا أجناً كثيرةً للخفاف مختلطة غير  
 مفصلة . وذلك أن هذا : أما على الوصول إلى المنفعة فقد أعان، إلا أنه  
 لم يفد صناعة . — ولأن أشياء خطيبة كثيرة قد كانت موجودة في سالف الدهر؛  
 فأمّا في عمل القياس فلم يكن عندنا قديماً فيه شيء، إلا أننا بعد أن كددنا  
 ١٨٤ ب في الطلب زماناً طويلاً فإن كان قد يظهر لنا عند الفحص أن لهذه الصناعة  
 من الأمور التي تجرى هذا المجرى في ابتداء أمرها ما يكتفي به وهو زائد على  
 على ما للصنائع الأخرى التي إنما تزيد بتعاقب الناظرين فيها عليها .  
 •

فلنشاغل جميع من سمع قولي إلى الصفح عما وقع فيه نقصيرٌ من هذه  
 الصناعة، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة .

[[ تم كتاب " سوفسطيكا " ، أي : النظائر بالحكمة ،

لأرسطوطاليس الفيلسوف ، نقل عيسى بن اسحق بن زُرعة —

من السرياني بنقل أنانس .

وكتبت هذه النسخة من نسخة الحسن بن سوار ، وهي

منقولة من دستور الناقل ]]

[ ١٣٨٠ ] نقل قديم

لأن صناعة جرجيس الأدب، من كلام الخطباء، وصناعة الآخرين كلام المرء أو المحك. والذي كان يدعوهم إلى المرء أن أكثر ما كانوا يظنون أنهم يستعملون من الكلام هذين الضريين. لذلك كان يكون التعليم سر يساء، إلا أنه لا منفعة فيه؛ وذلك أنهم لم يكونوا يعلمون صناعة، ركن كانوا يؤذنون بإفادة شيء للصناعة، كمن زعم أنه يفيد علما لئلا تحصى الأقدام ثم لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مكتسبها؛ ولكنه أضرب عن ذلك وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها. فالذي فعل هذا الفعل قد أفاد شيئا معينا على الحاجة، ولم يفد صناعة.

١١٨٤

وقد قيل قديما في كلام الخطب كثيرا. فأما في السليجسموس وتأليف المقدمات فلم يكن لنا قديما شيء، بل قد أفنا زمنا مجتهدين في طلب ذلك، بل قد ظهر لكم فيما تجزئتم أن ما وجدت له أولية من الصناعات كان أفضل من سائر الصناعات التي تمت وزادت بالتاسخ.

١٨٤ ب

فواجب على جميع من حضر من السامعين أن يعذروا على ما لم يوجد من الصناعة، وأن يشكرونا شكرا عظيما على الموجود منها.

[ ثم تكلم أرسطوطاليس المسمى "سوفسطيما" في اتبصير

بمخالفة سوفسطائية — نقل الناعى .

وقه على ذلك الحمد والمنة .

قوال به وصح ]

(١) ص: جرجس — وهو = Gorgias . (٢) ف: الأدب في . (٣) محك

(كنع) = بل، فهو محك (ككتف) ومحك ومحكان . (٤) إلى المرء: ف: في هذا .

[نسختُ هذا النقل من نسخة بخط الشيخ أبي الخير الحسن بن سوار  
رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته :

نسختُ هذا النقل من نسخة خُيِّلَ لِي أنَّها بخط أبي نصر البقاربي ،  
كان النصف الأول منها مصححاً جيداً ، والنصف الثاني مِمِّقاً .

قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه :

لَمَّا كَانَ النَّاقلُ يَحْتَاجُ - فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى إِلَى فَهْمِهِ بِاللُّغَةِ الَّتِي مِنْهَا يَنْقُلُ -

إِلَى أَنْ يَكُونَ مَتَصَوِّراً لَهُ كَتَمَتُورُ قَائِلُهُ ، وَإِلَى أَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِاسْتِعْمَالِ  
اللُّغَةِ الَّتِي مِنْهَا يَنْقُلُ ، وَالَّتِي إِلَيْهَا يَنْقُلُ ، وَكَانَ أَتَانِسُ الرَّاهِبُ غَيْرَ قِيَمٍ بِمَعْنَى  
أَرْسُطُو طَالِسٍ فِيهِ - دَاخِلُ نَقْلِهِ الْخَطْلُ لَا مَحَالَةَ .

وَلَمَّا كَانَ مَنْ نَقَلَ هَذَا الْكِتَابَ مِنَ السَّرْيَانِيَةِ يَنْقُلُ أَتَانِسُ - إِلَى

العربية ، مِمَّنْ قَدْ ذَكَرَ اسْمَهُ ، لَمْ يَقَعْ إِلَيْهِمْ تَفْسِيرُهُ - عَزَلُوا عَلَى أَفْهَامِهِمْ  
فِي إِدْرَاكِ مَعَانِيهِ : فَكُلُّ اجْتِهَادٍ فِي إِصَابَةِ الْحَقِّ وَإِدْرَاكِ الْغَرَضِ الَّذِي إِبَاهُ  
قَصْدُ الْفَيْلَسُوفِ ، فَغَيَّرُوا مَا فَهَمُوهُ مِنْ نَقْلِ أَتَانِسٍ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ ؛

ثَلَاثًا أَحْبَبْنَا الْوُقُوفَ عَلَى مَا وَقَعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، كَتَبْنَا جَمِيعَ النُّقُولِ

الَّتِي وَقَعَتْ لَنَا ، لِيَقَعَ التَّأَمُّلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَيَسْتَعَانَ بِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ  
فِي إِدْرَاكِ الْمَعْنَى .

وَقَدْ كَانَ الْفَاضِلُ يَحْيَى بْنُ عَدِيٍّ قَمَّرَ هَذَا الْكِتَابَ تَفْسِيرًا رَأَيْتُ مِنْهُ

الكثيرَ وَقَدَّرْتُهُ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ بِالسَّرْيَانِيَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ ، وَأُظِنُّ < أَنَّهُ > تَمَّهَ ،



ولم يوجد في كتبه بعد وفاته ، وتصرفت في الظنون في أمره : فتارة <sup>(١)</sup> أظن أنه أبطله لأنه لم يرتضه ، وتارة <sup>(٢)</sup> أظن أنه سرق ، وهذا أقوى في نفسى . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقله [ ٣٨٠ ب ] اعتياضاً ما لأنه لم يشارف المعنى ، واتبع السرياني في النقل .

وقد وجد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسي له باليونانية ، تعجز من أوله كراسة ، ولم يخرج منه إلا اليسير .

واتصل بي أن أبا إسحق إبراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب <sup>(٣)</sup> من السرياني إلى العربى ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا النّسّ اليونانى المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليونانى . ولم يقع إلى .

وقيل إن أبا بشر - رحمه الله - أصاح النقل الأول ، أو نقله نقلاً آخر ، ولم يقع إلى .

وكتبت هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتاب صورة أمره والسبب في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور [ ]

هنا تنهى المخطوطة رقم ٢٣٤٦ عربى

بالمكتبة الأهلية بباريس .

---

(١) ص : يرتضيه . (٢) أى يحبى بن عدى .

(٣) الظاهر من هذا أن المقصود بالكتاب هو كتاب سوسطيقا لأرسطو ، وليس المقصود تفسير الإسكندر الأفروديسي ، بدليل قوله : " هذا الكتاب " ، ولم يقل " هذا التفسير " .

ایسا غوجی فروریوس

نقل أبي عثمان الدمشقي



مرکز تحقیقات کتب و میراث علوم اسلامی

< مدخل فرفور يوس الصورى ، تلميذ أفلوطين اللوقوبولى >

< <sup>(١)</sup> لما كان من الضروري ، يا خرو ساؤريوس <sup>(٢)</sup> ، فى دراسة مذهب

أرسطوطاليس فى المقولات ، أن نعرف ما الجنس ، وما الفصل ، وما النوع ،

وما الخاصة ، وما العرض العام ؛ وكانت هذه المعرفة ضرورية أيضا

لتركيب الحدود ، وبالجملة لكل ما يتعلق بالنسبة والبرهان — والفائدة <sup>(٣)</sup>

فى معرفته عظيمة — ، هذا كله سأقوم بعرض موجز ، مستعرضا ، فى جمل

قليلة ، وبمثلة مدخل ، ما قاله القدماء من الفلاسفة ، متجنبيا للبإحاث

العويصة ، بل لن أمس البسيطة منها إلا برفق . وأقول أولا فيما يتعلق

بالأجناس والأنواع ، إننى لن أتعرض للبحث فيما إذا كانت حقائق قائمة

بذاتها ، أو مجرد إدراكات ذهنية ، وعلى فرض أنها حقائق ذاتية : هل هى

حسية أو غير حسية ، وفيما إذا كانت مفارقة أولا تقوم إلا فى المحسوسات

(١) المخطوط مبنو أوله ، وهذا المتفنا هذا القسم الثامن .

(٢) تلميذ فرفور يوس = Chrysaorios .

(٣) لأن الحد أو القول الشارح ὁρὸς ، ὁρῶνός يتألف من الجنس والفصل ، دون

الأعراض . ومن هنا وجب تمييز الأسماء الخمسة لمعرفة ما يؤخذ منها فى الحد .

- ووفقا لها؛ فذلك مشكلة مستعصية<sup>(١١)</sup>، تقتضى بحثا أوسع ومن نوع آخر تماما<sup>(١٢)</sup>.  
 ١٥ وإنما اجتهد في أن آيين لك هاهنا ما قاله الأوائل، والمثاليون منهم  
 بخاصة، قولا عقليا<sup>(١٣)</sup> عن هذه الأمور الأخيرة وعن تلك التي أودّ دراستها.

### < في الجنس >

- < ويشبه ألا يكون الجنس ولا النوع حدودا بسيطة. فإن الجنس يقال  
 أولا على<sup>(١٤)</sup> [١٤٧] جلس جماعة قوم لهم نسبة<sup>(١٥)</sup> بوجه من الوجوه إلى واحد  
 ٢٠ ولبعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس الهرقلين من قبل نسبتهم  
 إلى واحد، أعنى من هرقل، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى  
 بعض من قبله قد يدعى جنسا بانفصالهم من سائر الأجناس الأخر.

(١) هذه المشكلة سيكون لها طوال المصور الوسطى وما تلاها أهمية كبرى، وهى المشكلة  
 التى سنعرف باسم مشكلة الكلّيات، والتى انقسم القوم حيالها إلى فريقين : فريق الاسمين الذين  
 يرون أنّ التصورات ليست إلا « أسماء » vocas وعلى رأسهم روسلان Roscelin  
 (سنة ١٠٥٠ — سنة ١١٢٠ مفرّيا)؛ وفريق الواقعيين الذين يرون أنّ الكلّيات « أشياء »  
 res ذات وجود ذاتى مستقل عن الوجود الذهني . — راجع في هذا : جيلسون : « الفلسفة  
 في العصر الوسيط » (باريس سنة ١٩٤٤، ص ١٤٢ — ١٤٣، ٢٣٨، ٢٤٠ الخ).

(٢) إذ هو بحث فيما بعد الطبيعة .

(٣) أى منطقيا، فى مقابل البحث اللاهوتى وهو نوع البحث عند أفلاطون .

(٤) أى الأجناس والأنواع، فى مقابل الفصل والخاصة والمرض العام .

(٥) هنا نهاية القصص فى أول الفصل .

(٦) ش : أى على أى وجه كان .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » لمبدأ كون كل واحد واحد:

- ٢ إما من الوالد، أو من الموضع الذى يكون فيه الإنسان، فإنه على هذه الجهة نقول إن جنس أوردستس<sup>(١)</sup> من طنطالس، وأولس من<sup>(٢)</sup> إيرقلس. ونقول أيضا إن جنس أفلاطن أثيني، وجنس فندارس ثيبائى، وذلك أن البلد مبدأ ما لكون كل واحد كالأب. — ويشبه أن يكون هذا المعنى أين، وذلك<sup>(٣)</sup> من ققروفس وقرباتهم. وسمى أولا جنسا مبدأ كون كل واحد، وبعد ذلك

(١) ش : أوردستس بن أغاغين بن أطراوس (في المخطوط : أطراوس — وهو تحريف) بن فولوبوس بن طنطالس. فهذا إذن إما هو مثال على المعبد. — أوردستس = Oreste؛ طنطالس = Tantalus؛ أولس = Hyllus؛ إيرقلس = Heracles.

(٢) ش : هذا مثال على القريب، لأن إيرقلس هو أب أولس، وجده فهو أولس.

(٣) ص : طنطارس.

(٤) ش : الحسن : قد أغضض فرفور يوس قوله هذا، فإنه قد يحتمل أن نصرف قوله : « ويشبه أن يكون هذا المعنى أين » إلى أنه أراد أى صنف فرض من أصناف الجنس المقدم ذكرها العلم عليها بالمقتضيات. وقد بينا ذلك في تفسيرنا لهذا الكتاب.

(٥) ش : قوله : « وذلك » — لم أجدها في بعض النقول السريانية، بل وجدت مكانها ما يقوم مقام « الواو »، وهو هكذا : والمهرقنيون هم المختالون ...

(٦) ققروفس = Cecrops، وقد نشأ في مدينة سايس (صا الحجر) في مصر، واستمر مقاطعة في أثينا حوالي سنة ١٥٥٦ ق م، وحكم فيها من هذا الانسجم سمي باسم ققروفا، Cecropia وأقام النظم والقوانين، وأدخل بين أهله عبادات المصريين، وحلهم زراعة الزيتون، وكان أول من أقام مذبحا لزيوس في بلاد اليونان وقدم له القرابين، وتوفي بعد أن حكم خمسين عاما. راجع بوزنياس ١ : ف ٥؛ استرابون ٩ : ب ٣؛ بوسيتوس ٣ : ف ١؛ هيرودوتس :

جماعة القوم الذين من مبدأ واحد بمنزلة هرقل ، فإننا إذا فصلناهما وفزقناهما من سائر الجماعات الأخرى سمينا جماعتهما جنس المهرقلين .

وقد يقال أيضا على جهة أخرى « جنس » للذي يُرتَّب تحته النوع <sup>(١)</sup> .  
وخليق أن يكون إنمّا سمي جنسًا لمشابهته هذين الموصوفين ، لأنّ هذا الجنس هو مبدأ ما للأشياء التي تحته ، وبظن به أنه يحوى كل الكثرة التي تحته .

فإذا كان الجنس يقال على ثلاثة أنحاء ، فقول الفلاسفة إنمّا هو في الثالث منها ، وهو الذى رسموه بأن قالوا : « الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين <sup>(٢)</sup> بالنوع من طريق ما هو » — مثال ذلك : « الحى » لأن الأشياء التي تحتمل :

(١) ش : الحسن : أى يوشك أن يكون هذا الجنس المنطقى إنمّا سمي جنسًا لمشابهته هذين الجنسيتين الموصوفين ، أعنى القليل ، والذى من مبدأ الكون ، فلائنه مشابه لهما ، وكان هذان مشكوكين (كذا ! ولعل صوابها : مشهورين) عند الجمهور بأنهما جنسان ، فأسمى المنطقيون هذا الجنس الذى كلامهم فيه جنسًا ، لأن الأسماء المسمى يقبى أمت تورد بحسب ما يفهمه الجمهور ، ما أمكن ذلك ووجد القائل إليه طريقًا .

وإنمّا قال : « خلقى » وأورد ذلك على طريق التشكك لئلا يقول له قائل : « إن كنت بافرور يوس إنمّا أعطيت العلة في حجة المنطقيين المرتب تحته النوع جنسًا لمشابهة هذين الجنسيتين » فإنه قد ينبنى ألا يسمى جنسًا لمخالفته أيضًا هذين الجنسيتين . وذلك أنه قد يشابههما من جهة ، ويخالفهما من جهة . فإن كان يستحق عندك أن يسمى جنسًا لمشابهته هذين ، فالأستحق ألا يسمى جنسًا لمخالفته هذين ؟ — أى ولعل أن يكون إنمّا استعير الاسم له للشابهة التي بينه وبين هذين ولينبأ على الخلاف الذى بينه وبينهما .

(٢) فوقها : أى يخلق .

منها ما يقال على واحد فقط [ ١٤٧ ب ] كالأشخاص — بمنزلة سقراط « ، وهذا الشخص ، وهذا الشيء ؛ — ومنها ما يقال على كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول والخصائص والأعراض التي تعرض على جهة العموم ، لا التي تعرض لشيء على جهة الخصوص . فالجنس : كالحى ؛ والنوع : كالإنسان ، والفصل : كالناطق ، والخاصة : كالضحاك ، والعرض : كالأبيض والأسود والقيام<sup>(١)</sup> والجلوس .

فالأجناس تخالف<sup>(٢)</sup> الأشياء التي تحمل على شيء واحد فقط مما يوصف به من أنها تحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التي يقال على كثيرين بأشياء ، من ذلك أنه يخالف الأنواع بأن الأنواع<sup>(٣)</sup> وإن كانت تحمل على كثيرين ، فإنها ليست تحمل على كثيرين مختلفين بالنوع ، بل كثيرين مختلفين بالعدد . فإن الإنسان ، إذ هو نوع ، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا يختلفان بالنوع لكن بالعدد . فأما الحى<sup>(٤)</sup> ، فإذ هو جنس ، قد يحمل على الإنسان والفرس والثور الذين بعضهم يخالف بعضا وبالنوع لا بالعدد فقط .

فأما الخاصة فقد يخالفها الجنس ، من قبل أن الخاصة إنما تحمل على نوع واحد ، وهو النوع الذي هو له خاصة ، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع — كالضحاك ، فإنه يحمل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس . فأما الجنس فليس إنما يحمل على نوع واحد ، لكن على أنواع كثيرة مختلفة .

(١) ش : في القول المربانية : الجالس واقف . وفي القول المربانية القديمة : أن يجلس وأن يقوم . (٢) ش : الخلاف بين الجنس وما يحمل على واحد . (٣) ش : الخلاف بين الجنس وبين الأنواع . (٤) ش : الخلاف بين الخاصة والجنس .



وقد يخالف <sup>(١)</sup> أيضا الجنسُ الفصولَ والأعراضَ الماتية، من قِيلَ أن  
 الفصول والأعراض التي تعرض على جهة العموم، وإن كانت تحمل على  
 كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست تحمل "من طريق ما هو" إذا  
 سئلنا عن ذلك الشيء الذي تحمل عليه هذه، بل إنما تحمل "من طريق أى شيء"  
 هو — وذلك أنا إذا سئلنا عن الإنسان : [ ١٤٩ ] أى حيوان هو؟ —  
 قلنا : ناطق؛ وإذا سئلنا عن الغراب : أى حيوان هو؟ — قلنا : أسود؛  
 والناطق فصل، والأسود عرض. — فأما إذا سئلنا عن الإنسان : ما هو؟ — <sup>(٢)</sup>

١٠

(١) ش : الخلاف بين الجنس والفصول والأعراض العامة .

(٢) ش : الحسن : جملة ما أورده فرفور يوس في أمر الجنس المنطق هو هذا : قال إنه  
 المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . والرسم هو المأخوذ من شيء يقوم مقام  
 الجنس ومن خواص وأعراض ذلك الشيء . فالذي يقوم في هذا الرسم مقام الجنس هو قولنا :  
 "المحمول" — فإن المحمول منه ما هو جنس، ومنه ما ليس بجنس . وباقى ما أورده فصول  
 تفصله من الألفاظ التي تدل على الأشخاص، فإنها لا تحمل على كثيرين، بل على واحد فقط،  
 وقولنا : "مختلفين بالنوع" فصله من النوع والخاصة، فإن النوع لا يعمل على نوع، والخاصة  
 لا تحمل على مختلفين بالنوع، لأنها إنما تعمل على نوع واحد . وإن كان وجد أنواع ( ص :  
 أنواعا ) تحمل على أنواع، لكن ليس ذلك بما هي أنواع، بل بما هي أجناس . وقولنا : "من  
 طريق ما هو" يفصله من الفصل والمرض ومن الخاصة أيضا، لأن ليس واحد منها يعمل بما هو،  
 بل من طريق أى شيء، وإن كانت لا تنفق في هذا المذهب، أعني في حملها من طريق أى  
 شيء . — فهذا جملة ما قاله فرفور يوس في أمر الجنس . اهـ .

(٣) هنا وقع خلط في ترتيب أوراق المخطوط .

(٤) ش : يلزمني أن يؤخذ من حيث هو مميز مفرق، لا من حيث هو جزء من الحد، فإنه  
 على هذه الجملة يعمل بما هو .

- أجبنا بأنه : حيوان ، لأن جنس الإنسان قد كان الحيوان . فيصير قولنا  
 ١٥ في المجلس إنه "محمول على كثيرين" يفصله من الأشياء التي تحمل على شيء واحد، وهي التي لا تنجز<sup>(١)</sup> . وقولنا : "المتين بالنوع" يفرق بينه وبين ما يحمل كحمل الأنواع والخواص . وقولنا إنه يحمل "من طريق ما هو" يفصله من الفصول ومن الأعراض العامة التي ليست تحمل "من طريق ما هو"، لكن "من طريق أى شيء هو" أو "كيف حاله"، فليس يحوى إذن الرسم الموصوف لما يقوم في الهم من الجنس زيادة ولا نقصانا .  
 ٢٠

### القول في النوع

فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد، بمثالة ما قيل<sup>(٢)</sup> :

٤

"أما أولاً فصورته مستحقة لذلك"<sup>(٣)</sup> .

وقد يقال نوع أيضاً للرتب تحت الجنس الذي وصفنا ، كما قد اعتدنا أن نقول إن الإنسان نوع للحي ، إذ الحى جنس ؛ ونقول إن الأبيض نوع للون، والمثلث نوع للشكل .

- ولأننا لما وصفنا الجنس ذكرنا النوع بقولنا : المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، وكما نقول في النوع إنه المرتب تحت

(١) فوقها : يحمل بما هو . (٢) ش : هذا فانه بعض الشراء في أنما من لما رآه ؛

ويقال إنه أودسارس ، ويقال إنه أوديفيدس . (٣) فوقها : أى نوعه .

الجنس الذى وصفنا - فينبغى أن يعلم أن الجنس، لأنه جنس لنوع،  
والنوع، لأنه نوع لجنس، كل واحد منهما للآخر، وجب أن نستعملهما  
جميعا فى قولى كليهما . فهم يصفون النوع على هذا الوجه : النوع هو  
المرتب تحت الجنس ، والذى جنسه يحمل عليه من طريق ما هو . وقد  
يصفونه [ ١٤٩ ب ] أيضا على هذه الجهة : النوع هو المحمول على كثيرين  
مختلفين بالعدد من طريق ما هو - ولكن هذه إنما هى لنوع الأنواع  
ولما هو نوع فقط ، فأما الصفتان الأخريان فهما ولما ليس بنوع أنواع .

١٠

وقد يتبين ما نحن واصفوه على هذا النحو : نقول : إن فى كل واحدة  
من المقولات أشياء هى أجناس أجناس ، وأشياء<sup>(١)</sup> هى أنواع أنواع ، وفيما بين  
أجناس الأجناس وأنواع الأنواع أشياء أخرى .

١٥

وجنس الأجناس هو الذى ليس فوقه جنس يعلوه . ونوع الأنواع  
هو الذى ليس دونه نوع آخر يوضع تحته . وفيما بين جنس الأجناس ونوع  
الأنواع أشياء هى بأعيانها أجناس وأنواع ، إلا أنها كذلك إذا قيست إلى  
أشياء مختلفة .

٢٠

وينبغى أن نوضح ما نحن ذا كروه فى مقولة واحدة فنقول : إن الجوهر  
هو أيضا جنس ، وتحته : الجسم ، وتحته الجسم : الجسم المتنفس ، وتحته  
الجسم المتنفس : الحى ، وتحته الحى : الحى الناطق ، وتحته هذا : الإنسان ،

(١) فوقها : أى المشائين .

(٢) ش : نقل قديم : شئ . شئ . هو جنس أجناس .

- ونحت الإنسان : سقراط وفلاطن والجزئيون من الناس . ولكن الجوهر  
 ٢٥ من هذه الأشياء هو جنس الأجناس ، والإنسان هو نوع الأنواع . فأما الجسم  
 فنوع للجوهر ، وجنس للجسم المتنفس ، والجنس المتنفس نوع للجسم وجنس  
 للحي ، والحي أيضا نوع للجسم المتنفس وجنس للحي الناطق ، والحي الناطق  
 ٣٠ نوع للحي وجنس للإنسان ، والإنسان نوع للحي الناطق وليس هو جنسا  
 للجزئيين من الناس ، لكنه نوع فقط . وكل ما كان قريبا من الأشخاص  
 فهو نوع فقط وليس بجنس .

٥

فكما أن الجوهر هو جنس الأجناس ، لأنه في أعلى منزلة ، إذ ليس  
 قبله شيء . كذلك الإنسان ، فإنه نوع فقط والنوع الأخير ونوع الأنواع  
 كما قلنا ، إذ هو نوع ليس دونه نوع [ ١١٥٠ ] ولا شيء من الأشياء التي  
 يتبأ فيها أن تنقسم إلى أنواع ، بل إنما دونه الأشخاص ، فإن سقراط  
 ٥ وألفيبيادس وفلاطن أشخاص .

فأما المتوسطة فإنها لما قبلها أنواع ، ولما بعدها أجناس ، فلذلك  
 صار لها نسبتان : النسبة إلى ما قبلها التي بحسبها يقال إنها أنواع لها ،  
 والنسبة إلى ما بعدها التي بحسبها يقال لها إنها أجناس لها . فأما الطرفان

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن وجدت هذا الموضع في الدرراني بنقل أمانس ونقل  
 حنين هكذا : ولكن الجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس وجنس فقط ، والإنسان نوع  
 الأنواع ونوع فقط .

١٠ فإنما لها نسبة واحدة ، وذلك : أن جنس الأجناس له نسبة إلى ما دونه ، إذ هو أعلى الأجناس كلها ، وليس له نسبة إلى شيء قبله ، إذ كان في أعلى مترلة والمبدأ الأول .

١٥ ونوع الأنواع أيضا إنما له نسبة واحدة ، وهي النسبة التي له إلى ما فوقه ، وهي الأشياء التي هو نوع لها . وأما النسبة التي له إلى مادونه فليست غير تلك ، إذ كان يقال له أيضا إنه نوع للأشخاص ، إلا أنه نوع للأشخاص من قبل أنه يحويها ، ونوع لما قبله من قبل أن الأشياء التي قبله تحويه .

٢٠ فقد يحدون جنس الأجناس بأنه جنس وليس بنوع . ويحدونه أيضا بأنه الذي ليس فوقه جنس يملوه . ويحدون نوع الأنواع بأنه نوع وليس بجنس . والذي هو نوع ، لا تجوز لنا قسمته إلى أنواع ، هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو .

## ٦

والمتوسطات للطرفين يسمونها أجناسا بعضها تحت بعض ، ويعملون كل واحد منها نوطا وجزئا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة<sup>(١)</sup> . فاما التي ترتقى من قبل أنواع الأنواع إلى جنس الأجناس فيقال لها أنواع وأجناس ،

(١) ش : الحسن لما أورد المثال على جنس الأجناس ونوع الأنواع والمتوسطة بينهما في مقولة الجواهر وأوضحه ت ، أخذ أن يورد المثال أيضا على ذلك من الأنساب . وهذا هو مثال مشهور عند اليونانيين : لوقم أغاممن مقام نوع الأنواع ، وزبوس مقام جنس الأجناس ، وباقي الآباء بين هذين مقام المتوسط .

وأجناس بعضها تحت بعض <sup>(١)</sup> بمثالة أغانين بن أطروس بن فليس ابن طناطالس ، وآخر ذلك ابن زيوس . ولكنهم [ ١٥٠ ب ] في النسب يرتقون إلى مبدأ واحد في أكثر الأمر ، وهو زيوس مثلا . فاما في الأجناس والأنواع فليس الأمر كذلك ، لأن الموجود ليس هو جنسا واحدا عاما بلجميعها ولا كلها متفقة في جنس واحد هو أعلى منها كما يقول أرسطوطالس ، ولكنا نهى <sup>(٢)</sup> أن الأجناس الأول على ما في كتاب " المقولات " عشرة ، وأنها

(١) ش : الحسن : قائل اليونانيين يرتق في النسب إلى ثلاثة أنفس : إلى زيوس ، وإلى فوسيدون ، وإلى أفلاطون ( فوقها : لا الفيلسوف ) : فاعلمنوت يرتق إلى زيوس في النسب ، واپروسوس إلى فوسيدون ، وهدوس إلى أفلاطون . - وهؤلاء الثلاثة — أعني زيوس وفوسيدون وأفلاطون — يرتقون إلى فرولس ، فإن أباهم هو أفرانوس ، وأفرانوس هو ابن زيوس القديم الذي إليه يشير أوميروس بقوله إنه أب لكل . فزيابوس الثاني هو ابن أفرانوس وأخو فوسيدون وأفلاطون ، لأن هؤلاء إخوة ، أعني زيوس وفوسيدون وأفلاطون . فزيابوس الثاني قسم مع إخوته التركة ، وأولد طنطالس ، وطنتالس أولد فليس ، وفليس أولد أطراوس ، وأطراوس أولد أعامين ، وأعامين أولد أرسطيس — وهو الأب القريب الذي يقوم مقام نوع الأنواع ، لأنه أولد طسامابوس ، وماعافاتش ، لا كما يقول فرفوريوس في هذا الموضع أن الأب القريب هو أغانين . والدليل على ذلك قوله في صدر " إيساغوجي " لما تكلم في مبدأ الكون من الوالد البعيد قال : أرسطيس عن طنطالس . فهو إذن يرقى أرسطيس هذا إلى طنطالس . وقد يجوز أن يكون وقع في النسخ غلط ومقط لاسم أرسطيس منها . وأيضا فإن الأمثلة التي أوردها من الأقسام إن أخذت على أنه أوردها مساوية لما أورده من أنواع الجوهر ولم يورد أرسطيس فيها عجرت واحدا .

(٢) ش : إنما قال : " في أكثر الأمر " لأن بعض اليونانيين يرتق في النسبة إلى أخيه الذي يقال إن سولن من نسبه .

(٣) ش : أفلاطون يقول إن الموجود جنس للمقولات . وفرفوريوس أفلاطوني ، فذلك قال : نهى — أي : فقرر وسلم أن الأجناس الأول على ما في كتاب " المقولات " عشرة كما يقول أرسطوطالس :

بمثلة عشرة مبادئ أول ، ومتى سماها إنسان موجودات ، فإنما يسميها  
باتفاق الاسم ، لا بالتواطؤ . وذلك أن الموجود ، لو كان جنسا واحدا  
عاما لجميعها ، لقد كانت تسمى كلها موجودات على طريق التواطؤ .  
فإذ كانت الأوائل عشرة ، فإن الاشتراك بينها إنما هو في الاسم فقط ؛  
لا في القبول الذي بحسب الاسم : فأجناس الأجناس إذا عشرة . فاما<sup>(١)</sup>  
أنواع الأنواع فقد توجد في عدد ما ، وليست بغير نهاية . وأما الأشخاص  
التي هي بمد أنواع الأنواع فبغير نهاية<sup>(٢)</sup> .

(١) ش : الحسن : الأمور منها ما هو محدود عندنا وعند الطبيعة ، وهي الأجناس العائنة ؛  
ومنها ما هو محدود عند الطبيعة غير محدود عندنا ، وهي أنواع الأنواع ؛ ومنها ما ليس هو محدود ،  
لا عندنا ولا عند الطبيعة وهي الأشخاص .

(٢) ش : أي أن القوة على تكوينها لا تنفذ .

(٣) ش : الحسن : غرض فرويد يوس في هذا الفصل المتلم على أوله وإلى آخر الكلام  
في النوع أن يفيدنا خمسة مطالب يحتاج إليها الناظر في الصناعة المنطقية : الأول منها يفيدنا فيه  
شروطا نتفهم بها في أمر الفسدة ؛ والثاني يعلمنا ما خاصة الفسدة ؛ ويقول إنها هي التي نصير  
الواحد كثيرا . وإنما قصد أن يفيدنا ذلك ، لأن منها تنقسم صناعة التعديد . ويعرفنا فيه أيضا  
خاصة صناعة التعديد ، وهي أن يجمع الكثير إلى واحد . وإنما قصد لتعليمنا ذلك لأن منها يتفهم  
البرهان . والثالث : يعلمنا شروطا يحتاج إليها في صناعة البرهان ، وهو أن يعرفنا أي هذه خمسة  
أهم ، وأما أخص ، وأجسام مساو ، وكيف يحمل بعضها على بعض ، وأي شيء منها يعمل على أي  
شيء منها . وهذا يحتاج إلى الوقوف عليه ضرورة في البرهان . وهذه الثلاثة المطالب هي التي  
ذكرها في صدر كتابه فقال إن هذا النظر نافع أيضا فيها . والرابع فهو أنه لما تكرر في قوله ذكر  
الجزئ أخذان برسمه ويعرفنا ما الذي يريد بقوله : جزئ . والخامس : فهو أنه لما كان جنس  
الأجناس كلا ( ص : كل ) فقط ، والشخص جز فقط ، والمتوسطة بينهما كل وجز ، وكان  
الكل والجزء من المضاف ، أخذ أن يترفنا بأي حرف من حرف التصريف يضاف النوع إلى  
ما قبله وإلى ما بعده . — فهذه هي المطالب التي يلتمسها فرويد يوس في هذا الفصل . وقد دللنا  
عليها بحروف المدغم بزرقة ( — ) علمنا عليها بحروف المدغم أيضا في الطبع ) .

- (١) ولذلك يأمر فلاطن المنحدرين من أجناس الأجناس إلى أنواع  
 ١٥ الأنواع أن يمسكوا عضدها، وأن يكون انحدارهم إليها بمتوسطات بعد أن  
 يقسموها بالفصول المجددة للأنواع؛ ويقول إن الأشياء التي بغير نهاية ينبغي  
 أن تترك، فإن العلم لا يحيط بها .

- (ب) وإذا انحدرنا إلى أنواع الأنواع فيجب ضرورة، إذ كنا نقسم،  
 أن نصير إلى كثرة . وإنا ارتقينا إلى أجناس الأجناس فيجب ضرورة  
 أن تجمع الكثرة، لأن النوع جامع الكثير<sup>(١)</sup> إلى طبيعة واحدة، والجنس  
 ٢٠ في ذلك أكثر جمعا منه . فاما الأشياء الجزئية والمفردة ففضد ذلك، لأنها  
 تقسم الواحد دائما إلى كثرة . وذلك أن الناس الكثيرين إنسان واحد  
 في اشتراك النوع، والإنسان الواحد العام كثير بالجزئين، فإن الشيء المفرد<sup>(٢)</sup>  
 يقسم أبدا، والعام جامع .

٧

(ج) وإذا قد وصفت الجنس والنوع ما كل واحد منهما، وكان الجنس  
 واحدا والأنواع [ ١٥١ ] كثيرة، لأن قسمة الجنس أبدا إلى أنواع كثيرة  
 فإن الجنس أبدا يحمل على النوع، وكل ما هو فوق يحمل على ما تحته .  
 فاما النوع فليس يحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التي فوق  
 ذلك الجنس لأنها لا تنعكس . وذلك أنه ينبغي أن تكون الأشياء التي تحمل

(١) ش : أي مثل الأشخاص الكثيرة، فإنها تجمع وتضم بالنوع طبيعة واحدة، إنسان  
 مثلا، والجنس أكبر جمعا، لأنه يجمع الأنواع . (٢) ش : مثل الجزئين .



على أشياء : إما مساويةً لذلك التي تحمل عليها كحمل الصييل على الفرس ، وإما أن تكون أكثر منها كحمل الحيوان على الإنسان . فاما الأشياء التي هي أقل فليست تحمل على ما هو أكثر منها ، لأنه ليس لك أن تقول إن الحيوان إنسان ، كما تقول إن الإنسان حيوان .

والأشياء التي يُحمل عليها النوع يُحمل عليها من الاضطراب جنسُ ذلك النوع وجنسُ ذلك الجنس ، إلى أن تبلغ إلى جنس الأجناس . لأنه إن كان قولنا : « سقراط إنسان » صادقا ، وأن « الإنسان حيوان » وأن « الحيوان جوهر » — فقولنا إن « سقراط حيوان » و « جوهر » صادق . فإذا كانت إذا الأشياء العالية تحمل على ما هو تحتها دائما ، فالنوع يحمل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص ، و الجنس الأجناس يحمل على الجنس أو الأجناس<sup>(١)</sup> ( إن كانت المتوسطة التي بعضها تحت بعض كثيرة ) ، وعلى النوع ، وعلى الشخص . وذلك أن جنس الأجناس يحمل على جميع الأجناس والأنواع والأشخاص التي تحته . والجنس الذي قبل نوع الأنواع يحمل على جميع الأنواع ، وعلى الأشخاص . والنوع ، الذي هو نوع فقط ، يحمل على جميع الأشخاص . والشخص يحمل على واحد فقط من الجزئيات .

(١) ش : أبو بشر : إنما قال : « الجنس أو الأجناس » لأن من المقولات ما بين جنس الأجناس والنوع الأخير منها متوسطات كثيرة مثل الجوهر والإنسان ، فإن بينهما متوسطات كثيرة ، ومنها ما ليس بينهما متوسطات كثيرة مثل جنس المضاف ، فإنه ينقسم إلى جنسين فقط : إلى ما يختلف تصرفه ، وإلى ما لا يختلف تصرفه .

- (د) والذي يوصف بأنه شخص هو بمنزلة : سقراط ، وذلك الأبيض ،  
 وهذا المقيبل ، كأنك قلت : ابن سفرونسقوس<sup>(١)</sup> ، إن كان إنما له من البنين  
 ٢٠ سقراط وحده . وإنما يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص ، من قبل أن  
 كل واحد منها قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجد بملتها بعينها  
 [ ١٥١ ب ] وقتنا من الأوقات في آخر غيره من الأشياء الجزئية . فإن  
 خواص سقراط لا يمكن أن توجد في آخر غيره من الجزئين . فاما خواص<sup>(٢)</sup>  
 ٢٥ الإنسان ، أعني العام ، فقد توجد بأعيانها في كثيرين ، لا بل في جميع الناس  
 الجزئين من جهة ما هم ناس .<sup>(٣)</sup>

- (هـ) فالنوع إذا يحوى الأشخاص ، والجنس يحوى النوع ، لأن الجنس  
 ٨ كُلُّ ماء ، والشخص جزءٌ ، والنوع كُلُّ جزءٍ ، غير أنه جزءٌ لشيءٍ آخر ، وليس  
 هو كُلًّا لآخر<sup>(٤)</sup> ، لكنه كُلٌّ في آخر ، وذلك أن الكل في الأجزاء .

فقد وصفنا أمر الجنس والنوع ، وقلنا ما جنس الأجناس وما نوع  
 الأنواع ، وما الأشياء التي هي بأعيانها أجناس وأنواع ، وما هي الأشخاص ،  
 وعلى كم جهة يقال الجنس والنوع .

(١) Sophroniscus ، والد سقراط .

(٢) ش : مثل الضحك وقبول العلم والمعرفة وتعلم الصنائع .

(٣) ش : إنما قال هذا لأن خواص الإنسان ليس إنما توجد للشخص من حيث هو

شخص ، بل من حيث هو نوع .

(٤) ص : كل .

## القول في الفصل

فأما الفصل فيقال عاما، وخاصا، وخاصا، وخاصا . لأنه قد يقال في شيء إنه يخالف بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره بغيرية، كيف كانت المخالفة : فإن مقراط يخالف أفلاطن بالغيرية، ويخالف نفسه أيضا إذ كان صبيّا فصار رجلاً وإذا كان يعمل شيئا وأمسك عنه وفي اختلاف الأجوال دائما .

ويقال في شيء إنه يخالف غيره بفصل خاص متى خالفه بغيرية غير مفارق، والعرض غير المفارق بمنزلة القوة، والشملة، وأثر الجرح المندمل .  
ويقال في شيء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان يخالفه بفضل محدث للنوع كالإنسان، فإنه يخالف الفرس بفصل محدث للنوع، أعني بطبيعة النطق .

(١) ش : الحسن : يجب أن تعلم أن فرغوريوس يسم الفصل العام إلى قسدين : إلى الطويل المدة، وإلى القصير المدة . ويقسم الخاص إلى قسدين : إلى ما هو من أول الجسلة والتكون كالقطعة والزرق، وإلى ما هو بالاتفاق كالجرح المندمل بأرسودوس (كذا) ؛ فإن أومبروس لما رأى أرسودوس (كذا) ؛ وقد وقع به الجراح قال له : قد تفسرت على الآن، ولم يقل له : إنك آثر . فلذلك يقال إن هذه الفصول تحدث غيرا ، لا آثر . ويقسم فصل خاص الخاص إلى قسمين : إلى المقسة، وإلى المنقمة .

(٢) القوة (بكسر القاف وضمتها) في الأنف : ارتجاع أعلاه واحديداب وسطه وسبوح طرفه، أو تنوء وسط النخبة وضيق المنخرين ؛ هو أقوى، وهو قنواء . — والشملة (محركة) والشملة (الضم) : أقل من الزرق في الخدقة وأحسن منه ، أو أن تشرب الخدقة حرة من قلة سواد الخدقة حتى كأنه يضرب إلى الحسرة، شمل (كفرج) واشمل اشهللا، والنت : أشمل وشهلا . (٣) فوقها : أي أكثر خصوصاً .

وبالجملة <sup>(١)</sup> ، فإن كل فصل قد يحدث للشيء الذى يوجد فيه اختلافاً ،  
غير أن الفصل الخاص والعام يحدثان غيراً <sup>(٢)</sup> ، وخاص الخاص يحدث آخر ،  
وذلك أن [ ١٥٢ ] من الفصول ما يحدث غيراً <sup>(٣)</sup> ، ومنها ما يحدث آخر <sup>(٤)</sup> .

(١) ش : قال الحسن : كلام فرفور يوس الذى أتله : « وبالجملة فإن كل فصل ... »  
وآخره : « أو ملوفاً بضرب من الألوان فقد يزيد وينقص » عند هذه العلامة × — مخلف  
فيه : يقوم قالوا إن غرضه فيه أن يورد الاشتراكات والاختلافات التى بين هذه الفصول ،  
أعنى العام والخاص ، وخاص الخاص ، على ما فهمه أليئوس وقوم من الاسكندرانيين . وقوم  
قالوا إن غرضه أن يقسم الفصول قسمه أخرى ، أعنى إلى ما يحدث غيراً ، وإلى ما يحدث آخر .  
وذلك أن فرفور يوس يقسم الفصول على ثلاث جهات : الأولى أن يقدمها إلى العام ،  
والخاص ، وخاص الخاص . وعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أتله : « أما الفصل فبقابل  
عاماً وخاصاً ، وخاص الخاص ... » ، وآخره : « بفصل يحدث للأشياء » ، أعنى بطبيعة  
النطق ... » وزعموا أن هذه القسمة لفصل هي لفرفور يوس .

والثانية هي التى يقسم بها الفصول إلى ما يحدث غيراً ، وإلى ما يحدث آخر ، أى نوع آخر مثل  
النطق الذى إذا ضام الحيوان أحدث نوعاً آخر ، الملك مثلاً . وهذه القسمة فهي لأرسطو والى .  
وفرفور يوس يعبر عن هذه القسمة بالكلام الذى أتله : « وبالجملة فإن كل فصل قد يحدث  
للشيء الذى يوجد فيه اختلافاً ... » وإلى قوله : « وتمايز الأحوال » .

والثالثة هي التى يقسم بها الفصول إلى المفارق وغير المفارق ، ويقسم غير المفارق إلى ما بالذات ،  
وإلى ما بالعرض . ويتكلم فى ذلك ويعبر عنه بقوله الذى أتله : « فينبى أن نبين من فوق  
أيضاً ... » وإلى آخر قوله : « أو ملوفاً بضرب من الألوان ، فقد يزيد وينقص » وهو آخر  
الفصل المذكور . وأخلق أن يكون القول كما زعم هؤلاء ، لأن كلام فرفور يوس متوجه نحو  
هذا الفرض .

(٢) فوقها : أى غيراً فى أحواله . (٣) ش : مثل الفصل العام .

(٤) ش : مثل فصل خاص الخاص .

٢٠ فالتى تحدث آخر سميت فصولا محدثة للأَنواع، والتي تحدث فيها تسمى فصولا على الإطلاق، لأن الحى<sup>(١)</sup> إذا أُضيف إليه فصل الناطق أحدث آخر ونوعا للحى . فاما فصل التحرك فإنه إذا أُضيف إلى الحى يجعله غير الساكن فقط .

٩

فمن الفصول إذا ما يحدث آخر، ومنها ما يحدث غيراً فقط . فالفصول التى تحدث آخر، بها تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع، وبها تستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول . فاما الفصول التى تحدث غيراً فإنها تحدث عنها غيرية فقط وتغاير الأحوال .

١٠ فينبغى أن يُتبدأ من فوق أيضا فأقول : إن الفصول منها ما هى مفارقة، ومنها غير مفارقة . فالتحرك، والسكون، وأن يصح الإنسان ويمرض، وما أشبه ذلك - فصولٌ مفارقةٌ . فاما أن يوجد أفى أو أفتس أو ناطق أو غير ناطق - ففصولٌ غير مفارقة . ومن غير المفارقة ما توجد بذاتها، ومنها على طريق العَرَض . وذلك أن الناطق موجودٌ للإنسان بذاته، وكذلك المائت وقبول العلم . فاما أن يكون أفى أو أفتس فعلى طريق، العَرَض ، لا بذاته . فالتى توجد لشيء بذاته فقد توجد فى قول الجوهر وتحدث آخر، فاما التى هى على طريق العَرَض فلهست توجد فى حدّ الجوهر<sup>(٢)</sup> ولا تحدث

(١) ش : قد أخذ أن يوضح ما ذكره بالمثال .

(٢) فوقها : قول .

آخر، بل إنما تحدث غيرا فقط . والتي توجد بذاتها لا تقبل الأكثر [١٥٢ب]  
والأقل . فاما التي هي على طريق المرض فإنها تقبل الزيادة والنقصان وإن  
كانت غير مفارقة . وذلك أن الجنس لا يحمل على ما هو له جنس بالأكثر

(١) ش : قال الحسن : قد يشكك على فرغريوس فيقال : زعمت أن فصل خاص الخاص  
لا يقبل الأكثر والأقل ، والخاص يقبل . وها نحن نوجدك من فصول خاص الخاص ما يقبل  
الزيادة والنقصان . ومن فصول الخاص ما لا يقبل من ذلك أن يفرض البصر من فصول خاص  
الخاص للخاص ، لأنها مأخوذة في حده ، والجمع للبصر من فصول خاص الخاص للسواد . وقد  
يوجد سواد أشد جمعا للبصر من سواد آخر ، فإن جمع سواد الغراب لأبصارنا أشد من جمع سواد  
القار مثلاً والأبيض ، وكذلك البياض الموجود في الطائر المسقى قفنس أشد تفرقة للبصر من  
الثلج . فقد وجدنا إذن من فصول خاص الخاص ما يقبل الأكثر والأقل . ومن ذلك أن سقراط  
ابن سفروستقوس الذي من أهل اثينية يوجد له عرض خاص ، وهو أنه ابن سفروستقوس من  
أهل اثينية . وهذا لا يوجد بالأقل والأكثر في وقت من الأوقات ، فانه ليس إنسان في أنه ابن فلان  
أو من طلبة فلان بأكثر من إنسان آخر في أنه ابن فلان أو من بلدة فلان . فقد وجدنا إذن من  
فصول الخاص ما لا يقبل الأكثر والأقل .

فقول في الجواب عن الشك الأول : إن قولنا في البياض إنه لون مفرق للبصر ليس هو  
ربما لبياض قفنس أو لبياض الثلج ، بل هو البياض المطلق ، أعني لمعنى البياض وذاته التي يدل عليها  
بحده . وهذا ليس يختلف ألونة ، وليس مع ما هذا المعنى موجود له بالأقل والأكثر . وإنما  
عرض أن يكون قفنس أشد تفرقة من بياض الثلج ، من أجل الهيولى الذي وجد فيها البياض  
المطلق ، فإنه لما كانت الهيولى القابلة للبياض في الثلج وقفنس مختلفة ، كان فبرها لمعنى البياض  
مختلفا ، فوجد لبعضها ، وهو القفنس مثلاً ، بالأكثر ، وبعضها وهو الثلج ، بالأقل . وهذا  
الشك وهذا الحل غير لائق بهذا الموضع ، لأنه نظر إلى ، ولكن في أنه أن المعاني بغيرها  
أبكل منها إذا فارت الهيولى .

وأما الجواب عن الشك الثاني : فهو أن الفصول التي أوردت لسقراط ليست فصولا خاصة ؛  
بل خاص الخاص ، لأنها تفصل سقراط من المشارك له في الاسم .

والأقل ، ولا فصول الجففس أيضا التي بها ينقسم ، لأن هذه الفصول هي  
المتمة لحد كل واحد . والوجود لكل واحد واحد بعينه غير قابل للزيادة  
والنقصان . فاما أن يكون أقي أو أفضس أو ملونا بضرب من الألوان فقد  
يزيد وينقص + .

١٠

فإذا نكج أنواع الفصل ثلاثة ، وكان منها ما هو مفارق ، ومنها غير  
مفارق ، ومن غير المفارق أيضا منها ما هي بذاتها ، ومنها ما هي على طريق  
(١) فوقها : أى الإنسان .

(٢) ش : قال الحسن : لما قسم فرغوريوس الفصل إلى الأقسام المذكورة ، ثم بين أن  
غرضه منها الكلام فى الفصول الذاتية ، أخذ أن يقسمها . فهو يقول : إن منها مقسمة ، ومنها  
مقومة . فالقاسمة هي التي بها ينقسم الجففس إلى الأنواع مثل قسمنا الحيوان إلى الناطق وغير  
الناطق ، والمسانث وغير المسانث . والمقومة هي التي تقسوم طبيعة النوع ، مثل الناطق والمسانث  
المقومين لطبيعة الإنسان . وهو بين أن الفصول القاسمة غيرها إذا أخذت مقومة بمجنيين : الأول  
منها أن إذا أخذنا شيئا واحدا بمية ، مثل الحيوان ، لم نكج الفصول القاسمة له هي المقومة .  
فإن الفصول القاسمة له هي : الناطق وغير الناطق ، والمقوم : المنفس والحساس . والثانية  
أن إذا أخذنا فصلا واحدا مثل الناطق مثلا لم نكج مقوما لشيء واحد بعينه ، وقاسما بل وجدناه  
من الفصول المقومة للأنسان والقاسمة للحيوان . وهاتان الجتان كحبة واحدة . فيحصل من هذا  
أن فصول خاص الخاص هي واحدة بأعيانها ، مقسمة ، ومقومة ، لكن ليس لشيء واحد بعينه ،  
بل مقسمة للأجناس التي هي أعلى ، ومقومة للأنواع التي تحت تلك الأجناس . وقد تنبأ للأنسان  
الزيادة على هذا بأن يقول : لو كانت الفصول المقسمة هي المقومة ، لقد كان ما يوجد له الفصول  
المقسمة توجد له الفصول المقومة ، فإن الأجناس العالية ، مثل البواهر مثلا ، توجد له فصول  
مقسمة وهي : الجسمية ، وغير الجسمية ، وليس توجد له فصول مقومة . فأنواع الأنواع لها  
فصول مقومة ، وليس لها فصول قاسمة . فإذا ليست الفصول المقومة هي المقسمة . ولعل قائلا  
يقول : فما الذى يقال فى المتوسطة ؟ فإن لها فصولا قاسمة وفصولا مقومة . فنقول إن تلك ،  
أيها القائل ، ليست واحدة بأعيانها ، لأنها قاسمة لما فوق ومقومة لما تحت ذلك الجففس .

- ١٠ العَرَض ، فالفصول أيضا التي هي بذاتها منها ما بها تقسم الأجناس إلى الأنواع ، ومنها ما بها تصير المنقسمة أنواعا ، مثال ذلك أنه لما كانت الفصول الموجودة للحي بذاتها هي هذه : <sup>(١)</sup> المتنفس ، والحساس ، والناطق ، وغير الناطق ، والمائت ، وغير المائت — صار فصلا المتنفس والحساس مقومين لجوهر الحي ، لأن الحي هو جوهر حساس متنفس . فأما فصول المائت وغير المائت ، والناطق وغير الناطق فمقسمة للحي ، لأنها تقسم الأجناس إلى الأنواع . غير أن هذه الفصول المنقسمة للأجناس <sup>(٢)</sup> قد تكون متممة ومقومة للأنواع ، لأن الحي ينقسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق ، وبفصل الميت أيضا وغير الميت . ولكن فصل المائت والناطق مقومان للإنسان ، وفصل الناطق والمائت مقومان للحيوانات وغير الناطقة . وكذلك أيضا الجوهر الأعلى : لما كانت له فصول تقسمه — وهي : المتنفس وغير المتنفس ، والحساس وغير الحساس — صار فصلا : المتنفس
- ١١

---

(١) ش : الحسن : يجب أن تلم أن الموجود يقال على ضربين : فله ما يوجد الموضوع في حده ، ومنه ما يوجد هو في حد الموضوع . فالذي يوجد في حد الموضوع مثل أخذنا في حد الإنسان وهو الموضوع : الناطق والمائت ، وهذه هي الفصول المقررة . والذي يؤخذ في حده الموضوع فهي مثل الفصول الثمانية ، فلما إذا أردنا أن نقول : ما الناطق ؟ قلنا : إنه حيوان — تقدم مقدمتين يخرج نتيجة .

(٢) فوقها : أي أن هذه الفصول إذا أخذت متقابله تصير مقسمة ، وإذا أخذت فصائل فصلين منها على غير تقابل كانت مقومة .



والحساس ، إذا [ ١١٥٣ ] حصلا مع الجوهر ، أحدهما الحى . فلا ن هذه  
الفصول بأعيانها إذا ما أخذت بنحو<sup>(١٢)</sup> من الانحاء تكون مقومة ، وإذا أخذت  
بنحو آخر تصير مقسمة ، سميت بأجمعها محدثة الأنواع .

والحاجة فى قسمة الأجناس ، والحاجة فى الحدود إنما هى إلى هذه<sup>(١٣)</sup>  
الفصول غير المفارقة التى على طريق العرض والحدود ، فطهرى بالاحتياج  
إلى المفارقة .

وقد يتحدثون هذه الفصول فيقولون<sup>(١٤)</sup> إن الفصل هو الذى به يفضل<sup>(١٥)</sup>  
النوع على الجنس . وذلك أن الإنسان له شئ يفضل به على الحى وهو

- (١) فوقها : أى القاسمة . (٢) فوقها : أى على غير تقابل .  
(٣) فوقها : أى متقابلة . (٤) فوقها : أى الذاتية .

(٥) ش : النوس : لما كان فصل خاص الخاص موجودا للنوع ، وجب أن يكون علما  
به من النوع ؛ فإن الفصل يعرف : إما من قياس النوع إلى الجنس — ومن هذادم بأنه الذى  
به يفضل (فوقها : يزيد) النوع على الجنس فضلا جوهريا (فوقها : زيادة جوهرية) — ؛  
وإما من قياس الأنواع بعضها إلى بعض ، والفصل يعرف من قياس الأنواع بعضها إلى بعض  
على وجهين : أما عندما يؤخذ كالقوم (فوقها : مقوما) فيعد من هذه الجهة (ب) أنه المحول  
على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شئ هو . وأما عندما يؤخذ مقبها فانه يعد من هذه  
الجهة (ج) الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا . (د) وأما من قياس  
الأنواع بعضها إلى بعض وإلى الجنس ، فانه من هذه الجهة قد يعد بأنه الذى من شأنه أن يفرق ما  
تحت جنس واحد بعبه تفرقة جوهرية . (٦) فوقها : هذا الرسم هو المأخوذ من قياس  
النوع إلى الجنس . (٧) فوقها : أى يزيد . (٨) ش : يجب أن يقال إن الفصل هو الذى  
يزيد به النوع على الجنس زيادة جوهرية ، لأنه إن لم يزد جوهره فسد المعنى . فإن الإنسان يزيد  
على الحيوان بأنه متصّب القائمة ، عرض الأظفار ، وليس هذه من الفصول التى غرضه تحديدها .

التاطق والمائت ، لأن الحى ليس هو واحداً من هذين . وإلا : فن أين

(١) فقولها : فى أخرى : لأن الحى ليس هو ولا واحداً من هذين . (٢) ش : قال الحسن بن سوار : لما قال فرغور يوس إن التنوع بفضل هل الجند ، بأنه قد توجد له الفصول وليست موجودة فى الجنس ، فقلنا يقول له قائل : ليس بفضل النوع على الجنس بوجود الفصول له ، لأنها — أعنى الفصول — موجودة أيضاً للأجناس ، لأنها لو كانت موجودة للأنواع ولم تكن للأجناس لزم أن يكون شئ من لا شئ ، لأنه إذا لم تكن الفصول موجودة للأجناس ، فن أين افتت الأنواع الفصول ؟ — وأحس هذا الشك الداخلى عليه ، وأما إليه بأوجز ما يكون من الكلام بقوله : « وإلا ، فن أين افتت الأنواع فصلاً ؟ » — أخذ أن يحل بأن ألزم الوضع بأن الفصول موجودة فى الجنس محالاً ، فقال : « ولا الفصول أيضاً المتقابلة بأجمعها له وإلا صارت الفصول المتقابلة لشيء واحد بعينه معاً » . — كأنه يقول : إن قولك ، أياً المنتكك ، روضك بأن الفصول موجودة فى الجنس ، وهو الذى به لم يك فسخ الرزم الذى أوردناه للفصل — محال . وذلك أنك إن وضعت أن الفصول موجودة بنفس لزم أن تكون المتضادة ، مثل التاطق وغير التاطق ، فى شئ واحد بعينه معاً ، أعنى فى الخير . وكذلك المائت وغير المائت . ولأن وجود المتضادة فى شئ واحد بعينه لا يمكن ، يلزم ألا تكون الفصول موجودة فى الجنس .

فكان المنتكك عادة قال إنه قد لزم إذن ما قلنا أن تكون الفصول موجودة فى الجنس وغير موجودة : أما موجودة فللزم الوضع بأنها غير موجودة كون شئ من غير شئ ، وأما غير موجودة فللزم الوضع بأنها موجودة كون المتضادة فى شئ واحد بعينه معاً ، وأن يكون الشئ موجوداً وغير موجود معاً فى شئ واحد بعينه محال — فهذه حيرة أخرى . فكان فرغور يوس قال : أما أن يكون شئ واحد بعينه موجوداً وغير موجود معاً بالفعل فهو لمعنى محال ؛ أما أن يكون موجوداً بالقوة وغير موجود بالفعل فانه غير محال — كذلك الفصول ، أياً المنتكك فى الموجودة فى الأجناس بالقوة لا بالفعل على ما يعتقد المناوون الذى كلامنا فى هذا الكتاب إنما هو بحسب آرائهم . وبهذا تحل الحيرة بأن شيئاً يكون من لا شئ . فإنه ليس بمحال أن يكون شئ بالفعل من غير موجود بالفعل وموجود بالقوة . وإنما المحال الذى لا يمكن تصوّره ، فضلاً عن وجوده ، أن يكون شئ من غير شئ على الإطلاق ، أى مما ليس بوجوده البتة : لا بالقوة ولا بالفعل . وتحل أيضاً الحيرة بأن المتضادة تكون موجودة فى شئ واحد بعينه بالفعل ؛ أما بالقوة فانه غير محال . فهذا هو نسق ما قاله فرغور يوس .

وقد ينبغي أن نعيد الشك وتلخصه ليكون التأمل له أقوى فنقول إنه مبنى على مقدمتين معترف بهديهما : الأول أنه لا يكون شئ من لا شئ ، وهذه مجمع عليها . والثانية أن المتضادة لا يمكن أن توجد معاً فى شئ واحد بعينه . فلما أخذ هاتين المقدمتين بحث عن الفصول الموجودة فى الأنواع =

## اقتضت الأنواع فصولا؟ ولا الفصول أيضا المتقابلة بأجمعها له؟ وإلا صارت

= المرتبة تحت جنس واحد بعينه : هل هي موجودة في الجنس ، أم لا ؟ و يلزم القولين جميعا محال ،  
أعني وجود الفصول في جنس ولا وجودها ، يقول : إنه إن كانت الفصول موجودة في الجنس ،  
لزم أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه مماثل أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت ،  
في الحيوان . وهذا محال ، لأننا قد وضعنا أن المتضادة لا يمكن أن توجد في شيء واحد بعينه مما .  
وإن لم تكن موجودة في الجنس لزم أيضا محال وهو : أن يكون شيء من لا شيء ، لأنه إذا  
كانت الفصول موجودة للأشياء وليست موجودة للأجناس ، فنأين اقتضت الأنواع الفصول ؟  
ومن أين جاءت ؟ فهذا هو الشك . وهو يحل على ضربين : أحدهما بحسب رأى أرسطوطاليس  
وأصحابه ، والآخر بحسب رأى الأفلاطونيين . فان أصحاب أرسطوطاليس يحلونه بما أورده  
فرفوريوس ، وذلك أنهم يقولون إن الفصول موجودة في الجنس بالقوة لا بالفعل ، فلاتها  
موجودة بالقوة ما لا يلزم أن يكون شيء من لا شيء ، فان الوجود بالقوة هو شيء ما . ولا يمنع  
أيضا أن تكون الفصول المتضادة على هذا الوجه موجودة معا ، أعني بالقوة ، لأن المحال هو  
أن تكون المتضادة موجودة معا بالفعل .

وأصحاب أفلاطون يحلونه بأن يقولوا إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل . وليس بمحال  
أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه مما بالفعل ، كالأشياء المعقولة والبصرة ، فان العقل يوجد  
فيه معنى السواد ومعنى البياض ، وهما متضادان ، والبصر تحصل فيه صورة الأسود والأبيض ،  
وهما متضادان . وإنما المحال أن تكون المتضادة في شيء واحد بعينه على أنه جسم هيولاني .  
فأما ما ليس بجسم هيولاني فانه ليس بمحال أن توجد فيه الأشياء المتضادة معا .

فكأنه الآن يحصل من كلام هؤلاء أن الجنس ، الحيوان مثلا ، إذا حصل معقولا كان غير  
هيولاني ، لأن العقل لا يلبس الهيول ، أعني أنه مجرد معقوله من الهيول . فإذا كان الحيوان  
معقولا ، لم يمنع أن يكون الناطق وغير الناطق ، والمائت وغير المائت موجودين ( ص :  
موجودان ) فيه . إلا أن هذا معقول . وأصحاب أفلاطون يسمون المعقول موجودا بالفعل ،  
وأصحاب أرسطوطاليس لا يطلقون ذلك إلا في الموجود المحدوس [ هامش ١٥٣ ب ] .

وقد حل إليوس هذا الشك حلا جيدا بأن قال ما هذا معناه : قولنا إن الشيء الواحد بعينه  
يكون المتضادين معا على وجه ما لا يمكن وعلى وجه ما يمكن . فالتى لا يمكن هو أن يكون الشيء  
الواحد بعينه الموجود بالفعل متضادين معا بالفعل ، أعني أن يكون الشيء الذى يوجد فيه  
المتضادان موجودا بالفعل ، وأن يكون المتضادان فيه معا بالفعل مثل هذا المشار إليه ، أعني  
في أن يكون هذا المشار إليه حارا وباردا من جهة واحدة بعينها .

وأما الجهة التى عليها يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا فهى تنقسم على ثلاثة أنحاء :  
الأول : منها أن يكون الشيء الواحد بعينه أحد المتضادين بالفعل والآخر بالقوة ، مثل الجسم  
الحامل لحرارة النار : فإنه حار بالفعل بارد بالقوة . فأحد المتضادين موجود بالفعل ، والآخر بالقوة =

## الفصول المتقابلة لشيء واحد بعينه معا .

== والثاني : أن يكون الشيء الواحد بعينه المتضادين معا بالقوة ، مثل الأذكن الذى هو وسط بين الأبيض والأسود . فإن كل واحد من هذين ، أعنى الأسود والأبيض ، موجود ( ص : وجودا ) فيه بالقوة . فإن الأذكن فيه معنى السواد ، وفيه معنى اليأس معا ، لكن بالقوة .

والثالث : فهو أن تصور المعنى العام ، مثل الحيوان . فإننا إذا تصورناه أخذناه من غير أن يوجد له معنى التضاد ، لأنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة . فإن هذا المعنى ليس يوجد منه : لأنه ناطق ، ولا أنه غير ناطق ، ولا مائت ولا غير مائت ، فيحصل معقولا من غير تضاد . ولأن الحيوان الموجود فى النفس هو الوجود فى الإنسان الذى هو ناطق ، وفى الثور الذى هو غير ناطق . وكان الناطق وغير الناطق متضادين معا ، يكون الحيوان الذى فى النفس قد يوجد له المتضادان فى الوجود بالفعل . لأن ليس فى الوجود حيوان بالفعل مفرد ، عرض له أن كان ناطقا أو غير ناطق ، بل الحيوان الموجود هو إما ناطق وإما غير ناطق ؛ بل الذى فى النفس هو الذى عرض له فى الوجود أن كان ناطقا أو غير ناطق . وليس هذا محالا ( ص : محال ) ، لأن المحال هو أن يكون شيء . وجود بالفعل يصير المتضادين معا بالفعل .

وهذا معنى لطيف جدا فهمته عن إليوس وكوته هذه العبارة بأوضح ما قدرت عليه ، وزدت فيه زيادات صالحة تنبئ عنه .

وإليوس يقول إن فرفور يوس يشير بقوله : « بالقوة » إلى الحسد ، أى أن فرفور يوس يريد بقوله : « ولكن الفصول التى تحت الجنس هى له بأجمعها بالقوة » — أى أن الحيوان المعقول وهو ما يحصل فى النفس من هذه القائل : إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بإرادة ، أى أن هذا المعقول إذا شاك غير ناطق صار غير ناطق ، وإذا شاك الناطق كان ناطقا . فلا أنه إذا لابس هذا صار هو ، وإذا لابس ضده صار هو ، وكان هذا المعنى ، أعنى المعقول ، يشبه المعنى الموجود بالقوة الذى يصير كل واحد من المتضادين — سواء فرفور يوس بالقوة من طريق مشابهة لما هو موجود بالقوة .

و يجب أن تعلم ، ما ذكرناه ، أن الموجود بالفعل يقال على ضربين : فإن قولنا مثلا : إن هذا الإنسان كاتب بالفعل ، يفهم منه معنيان : أحدهما أنه هو ذا يكتب ، والآخر إذا نظرنا إليه وقد أسكت عن الكتابة ، فإن هذا قول فيه : إنه كاتب بالفعل لأن الكتابة ملكة له . وكذلك أيضا قولنا : إن هذا الإنسان كاتب بالقوة ، يفهم منه معنيان : أحدهما يشابه إلى الإنسان الذى من شأنه ويمكن فيه أن يكون كاتبا مثل الصبي . والآخر إلى الإنسان الذى الكتابة ملكة له ، لكنه ليس هو ذا يكتب بالفعل . وهذا هو الضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالفعل . فالضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالفعل هو الضرب الثانى من الأشياء الموجودة بالقوة . =

ولكن الفصول التي تحتها هي له بأجمعها بالقوة على حسب ما يعتقدون؛  
فأما بالفعل فليس هي له ولا واحد منها . وعلى هذه الجهة لا يكون شيء  
من أشياء غير موجودة، ولا تكون المتقابلات في شيء واحد بعينه معا .

وقد يتحدثون الفصل أيضا على هذه الجهة : الفصل هو المحمول على  
كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أي شيء هو، لأن الناطق والمأث  
محولان على الإنسان، ويقال الإنسان بهما من طريق أي شيء هو، لا من  
طريق ما هو . وذلك أنا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو فالأولى أن نقول :  
إنه حيوان . وإذا سئلنا عنه أي شيء هو فإن الأولى أن نصفه بأنه : ناطق  
مأث . وذلك إن الأشياء مقومة من مادة وصورة، أو من أشياء قوامها

= فأصحاب أرسطو ما ليس يشيرون بقولهم : « إن الفصول موجودة في الأجناس بالقوة »  
إلى الضرب الثاني من ضربى الأشياء الموجودة بالقوة . و « أما » أصحاب أفلاطون فيشيرون  
بقولهم : « إن الفصول موجودة في الجنس بالفعل » إلى الضرب الثاني من ضربى الأشياء  
الموجودة بالفعل . فهما إذن يشيران إلى معنى واحد بعينه « لأن الضرب الثاني من ضربى الأشياء  
الموجودة بالفعل هو الضرب الثاني من ضربى الأشياء الموجودة بالقوة » كما بينا آنفا . فهما  
إذن متفقان .

(١) ش : أبو بشر : قد أخذ في أن يصحح ما فانه من أن الجنس يمثل بما هو، والفصل  
من طريق أي شيء هو . ويقول : كما أن الأشياء الصناعية المقومة من مادة وصورة إذا سئلنا  
عما هي أجبتنا بالمادة ، — فلما إذا سئلنا عن النحال : ما هو ؟ قلنا إنه : نحاس ؛ وإذا  
سئلنا : أي شيء هو ؟ قلنا : نحال — كذلك الأشياء التي هي مقومة عما هو فكلير المادة والصورة ،  
مثل الإنسان مثلا الذي هو من الجنس وهو يقوم مقام المادة ، ومن الفصل وهو يقوم مقام  
الصورة إذا سئلنا عنه : ما هو ؟ قلنا : حيوان ؛ وإذا سئلنا عنه : أي شيء هو ؟ قلنا : ناطق مأث .

[ ١٥٣ ب ] مما هو نظير للآداة والصورة . فكما أن التمثال من مادة ،  
 أى من النحاس ، ومن صورة ، أى من شكل التمثال — كذلك الإنسان أيضًا  
 العام والنوعى فإنه من شئ نظير للآداة وهو الجنس ، ومن صورة وهى  
 ١٥ الفصل . وهذه الجملة ، أعنى : حياً ناطقاً مائتاً ، هى الإنسان ؛ كما أن تلك  
 هى التمثال .

وقد يرمون أمثال هذه الفصول أيضا هكذا : الفصل هو الذى من  
 شأنه أن يفرق بين ماتحت جنس واحد بعينه ، لأن الناطق وغير الناطق  
 قد يفرقان بين الإنسان والفرس اللذين هما تحت جنس واحد ،  
 ٢٠ أى : الحى .

وقد يصفونه أيضا بهذه الصفة : الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست  
 تختلف فى الجنس . فإن الإنسان والفرس لا يختلفان فى الجنس ، لأننا نحن  
 وغير الناطقين حيوان . ولكن إذا أضيف إلى الحيوان : « الناطق » فصلنا  
 منها ؛ ونحن والملائكة ناطقون . ولكن إذا أضيف إلينا : « المائت »  
 فصلنا منهم .

١٢

(١) غرقها : بالأمر الكلى والجزئى .

(٢) ش : هذا الغل من أبى عثمان الدمشقى ردى . ووجدناه فى السرياقى فى نقول قديمة  
 هكذا : « الفصل هو الذى إذا غير كل واحد من الأمور لم ينفىها الجنس » — أى أن الفصل  
 هو الذى به ينفى كل واحد من الأمور ، لا بأن يحدث لها اختلافا فى الجنس . وأينوس عب  
 عن هذا بأن قال : « إنه الذى به يختلف كل واحد من الأمور اختلافا جوهريا » .

(٣) غرقها : منهم .

ولما زادوا في شرح أمر الفصل قالوا : إن الفصل ليس هو أى شىء  
اتفق مما يفرق بين أشياء تحت جنس واحد بعينه ، لكن هو الشىء النافع  
في الآية <sup>(٢)</sup> ، وفيما هو الشىء ، والشىء الذى هو جزء من المعنى <sup>(٣)</sup> . لأن ليس  
قولنا في الإنسان أن من شأنه استعمال الملاحة - فصلا له ، وإن كان خاصا  
للإنسان . لأنه لو كان فصلا للإنسان ، لقد كنا نقول : " إن من الحيوان  
ما من شأنه استعمال الملاحة " ، ومنه ما ليس من شأنه ذلك ، فنفصله من  
سائر الحيوان . ولكن قولنا : " إن من شأنه استعمال الملاحة " لم يكن ممثما  
للبوهر ولا جزءا له ، ولكنه تهوُّ للبوهر فقط ، بسبب أنه ليس هو من  
الفصول التى توصف بأنها محدثة للأنواع .

(١) ش : أبو بشر : لما كان الرسم يجب ألا يزيد على المرسوم ولا ينقص منه ، وكانت  
هذه الرسوم إنما أوردت للفصول الذاتية ، وكان قد تطوى معها غير الذاتية ، قال : يجب أن  
يزاد في هذه الرسوم الشىء النافع في الآية لتكون الرسوم مطابقة لما قصد رسمه ، لازائدة عنه  
ولا ناقصة منه . وهذه الزيادة يجب أن تكون في الرسم الثالث والرابع . وأنا أظن أنه يحتاج  
إليها في الأول أيضا .  $E_{1234} = (2)$  .

(٢) ش : أبو بشر : قد أخذ أن يوضع أنه لم يزد في الرسم الثالث والرابع الزيادة التى  
ذكرها انطوى فيه فصول غير ذاتية ، مثل التهوُّ لقول الملاحة . فكان قائلا قال له : ولم لا يكون  
التهوُّ فصلا ذاتيا ؟ فقال : لو كان كذلك لقد كنا نقول إن من الحيوان ما هو كذا ، ومنه ما هو  
كذا . فكان السائل قد عاد إليه فقال : ولم لا نقول هذا ؟ فقال : لأن هذا تهوُّ وموجود  
بالقوة واستعداد ، فكأنه قد عاد فقال : ولم لا يكون هذا ؟ فقال : لأن الفصول الذاتية  
نحتاج أن تكون بالفعل .

- ١٠ فالفصول إذا المحدثّة للأَنواع هي التي تحدث نوعاً آخر والتي توجد فيها هو [ ١١٥٤ ] الشيء .
- وقد نكتني في الفصل بهذا المقدار .

### القول في الخاصة

- وقد يسمون الخاصة على أربع جهات : وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده وإن لم يعرض لكله ، كالطب<sup>(١)</sup> والهندسة للإنسان ؛ ومنها ما يعرض للنوع كله ، وإن لم يعرض له وحده ، كذئ الرجالين للإنسان ؛
- ١٥ ومنها ما يعرض للنوع وحده ، وفي بعض الأوقات ، كالشيب

ومنها ما يعرض للنوع وحده وجميعه وفي بعض الأوقات ، كالشيب لجميع الناس في وقت الشيخوخة ؛

والخاصة الرابعة هي التي يجتمع فيها أنها تعرض لجميع النوع وله خاصة وفي كل وقت ، كالضحك<sup>(٢)</sup> للإنسان ، وإن لم يضحك دائماً ، ولكن يقال له « ضحكك » من طريق أن من شأنه أن يضحك ، لا لأنه يضحك دائماً .

---

(١) ش : الحسن : لا يريد به القوة التي للإنسان على تعلم الهندسة والطب ، بل إنما يريد به الذي يطلب بالفعل ؛ فإن القوة على تعلم الهندسة والطب هي لكل الناس ، لا لبعضهم دون بعض .

وقد جرد حنين في نقله هذا الفصل إلى السرياني ، فإنه نقله هكذا : « وإن لم يمرض لكله ، بمنزلة استعمال الطب للإنسان أو الهندسة » .

(٢) ش : يريد القوة الموجودة على الضحك .



- ٢٠ وهذه الخاصة أبداً هي غريزية فيه كالصهيل للفرس . ويسمون هذه خواص<sup>(١١)</sup> على الحقيقة لأنها تنعكس ؛ وذلك أنه إن كان الفرس موجوداً ، فالصهيل موجود ؛ وإن كان الصهيل موجوداً ، فالفرس موجود .

### القول في العَرَض

- والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له . وهو ينقسم قسمين : وذلك أن منه مفارقاً ، ومنه غير مفارق . فإن النوم عَرَضٌ مفارق ، والساود عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجي ؛ وقد يمكن أن يتوهم غراب أبيض وزنجي قد ذهب عنه لونه ، من غير فساد الموضوع .
- وقد يحدونه أيضاً بهذا الحد : العرض هو الذي يمكن فيه أن يوجد شيء واحد بعينه وألا يوجد ، أو هو الذي ليس بجينس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة<sup>(١٢)</sup> ، وهو أبداً قائم في موضوع .

[[ تم الفصل الأول من إصاغوجي ]]

[[ الفصل الثاني من إصاغوجي ، وهو الكلام في الاشتراك .

والاختلاف الذي بين هذه الخمسة<sup>(١٣)</sup> ]]

(١) ص : خواما . (٢) ش : إنما زاد هذا لفصل بين العرض وبين الألفاظ غير المدالة ، فإن تلك ليست واحداً من هذه الأربعة . (٣) بالماش أيضاً : زعم قوم من المفسرين أن هذا للفصل الثاني ينقسم إلى جزئين : في الجزء الأول يابعدنا الاشتراك والاختلاف الذي بين هذه الخمسة بعضها عند بعض على الإجمال ، أعني بأن تنظر في أي شيء تشترك كلها ، وبأي شيء يخالف واحد واحد منها الآخر . وفي الجزء الثاني يتكلم في الاشتراك الذي بين واحد منها ، واثنين اثنين منها أو بالباقي .

[ ١٥٤ ب ] فإذ قد حددت وميزت جميع الأشياء التي قصدنا نحوها ،  
أعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض ، فيذنبني أن تقول :  
ما الأشياء التي تعمها ، وما التي تخصها .

### < في المشترك بين الألفاظ الخمسة >

- ١٠ فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثيرين ، غير أن الجنس يحمل على  
الأنواع والأشخاص ، والفصل أيضا يحمل على ذلك المثال ، والنوع يحمل على  
الأشخاص التي تحته ، والخاصة تحمل على النوع التي هي له خاصة ، وعلى  
الأشخاص التي تحت ذلك النوع ، والعرض يحمل على الأنواع وعلى الأشخاص .
- ١٥ وذلك أن " الحى " يحمل على الخيل وعلى الكلاب ، إذ هي أنواع ، وعلى  
الفرس المشار إليه إذ هما شخصان . " وغير الناطق " <sup>(٢)</sup> يحمل على الفرس  
والكلب ، وعلى الجزئين <sup>(٣)</sup> منهم . فالنوع كأنك قلت : الإنسان يحمل على  
الجزئين من الناس فقط . والخاصة ، كالضحك ، تحمل على الإنسان وعلى  
الجزئين من الناس . و " الأسود " يحمل على نوع الغربان وعلى الجزئين  
من الغربان ، وهو عرض غير مفارق ، والتحرك هو يحمل على الإنسان وعلى  
الفرس ، وهو عرض مفارق <sup>(٤)</sup> ؛ ولكنه يحمل أولاً على الأشخاص ، ويحمل  
ثانياً على الأشياء التي تحوى الأشخاص .

(١) ليس في الترجمة العربية ؛ ولكن في اليونانية هكذا : περὶ τῆς κοινότητος τῶν πέντε ᾠονῶν .  
(٢) أى الفصل . (٣) أى أفراد كليهما . (٤) ش :  
معنى هذا أن الأعراض إنما تحمل أولاً وتوجد في الأشخاص ، لأنها هي الموضوعة للأعراض ،  
وتوسطها يقال في الإنسان العام : نالا ؛ إنه قاعد أو أسود .

## < في المشترك بين الجنس والفصل ><sup>(١)</sup>

فالشئ<sup>(٢)</sup> العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعاً؛ وذلك أن الفصل أيضاً يحوى أنواعاً، وإن لم يكن يحوى جميع ما تحويه الأجناس . وذلك أن « الناطق » ، وإن لم يكن يحوى غير الناطق، كالحیوان فإنه يحوى الإنسان والمَلَك<sup>(٣)</sup> : اللذين هما أنواع . وأيضاً فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته من الأنواع . وكل ما يحمل على الفصل من طريق ما هو فصل فإنه يحمل على النوع الذى عنه تحدث . فإن الحى<sup>(٤)</sup> الذى هو جنس من طريق ما هو جنس قد يحمل عليه « الجوهر » و « المتنفس » ، وهذان أيضاً قد يحملان على جميع الأنواع التى تحت الحى<sup>(٥)</sup> إلى [ ١١٤٨ ] أن يبلغ إلى الأشخاص ؛ و « الناطق » ، إذ هو فصل، قد

(١) ناقص في الترجمة العربية ؛ و يوجد في اليونانى هكذا : περὶ τῆς κοινότητος :

· γενους καὶ διαφορας

(٢) ش : الجزء الثانى من الفصل الثانى .

(٣) يلاحظ أن المترجم العربى (والسريانى) يترجم بقوله : الملك (بفتح اللام) الكلمة التى

في اليونانى : Θεός أى : الله أو إله — وذلك لاعتبارات دينية .

(٤) فوقها : أى كما يحمل الجنس .

(٥) ش : الناضل يحى قال : ينبغى أن يكون هاهنا : « فإن الحى » الذى هو جنس ،

يحمل عليه كالجنس الجوهر .

(٦) ش : أى من حيث هو حيوان ، لا من حيث هو حيوان ما .

(٧) ههنا نأتى الورقة ١١٤٨ التى سبق موضعها في التجليد .

يحمل عليه من طريق ما هو فصل ، استعمال النطق ، وليس إنما يحمل استعمال النطق على الناطق فقط ، لكنه قد يحمل أيضا على الأنواع التي تحت الناطق .  
ويُسمُّ الجنس والفصل أنهما أيضا : ١١ ارتفعا ارتفع ما تحتهما . فكما أنه  
١٠ متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان ، كذلك متى لم يوجد ناطق لم يوجد شيء من الحيوان المستعمل للنطق .

### < في الاختلاف بين الجنس والفصل <sup>(١)</sup> >

والشيء الذي يخص الجنس < هو > أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . وذلك أن « الحيوان » يحمل  
١٥ على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية . و « ذو أربع » إنما يحمل على ما له أربعة أرجل فقط . و « الإنسان » يحمل على الأشخاص وحدها .  
و « الصهيل » يحمل على الفرس وعلى الجزئين . والعرض على ذلك المثال يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس .

ويُنبى أن تأخذ من الفصول الفصول التي بها ينقسم الجنس ، لا المتعمة <sup>(٢)</sup>  
لجوهر الجنس .

(١) ناقص في الترجمة العربية : و يوجد في اليوناني هكذا : περι της διαφορᾶς . . . του γένους καὶ της διαφορᾶς

(٢) ش : < أبود > شر : لما قال إن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل الفصل — فلا يقول له قائل : إن المنفص ، وهو فصل ، يحمل على أكثر مما يحمل عليه الحيوان ، وهو جنس — فقال : ينبغي أن تؤخذ المقسة لا المقومة . فإن الفصول المقومة بصير بها الجنس نوعا ، والكلام إنما هو في الجنس .

وأيضاً فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة، لأن « الحى » : منه ناطق،<sup>(١)</sup>  
ومنه غير ناطق . والفصول ليس تحوى الأجناس .

وأيضاً فإن الأجناس أقدم من الفصول التى دونها ، ولذلك ترفعها<sup>(٢)</sup>  
ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحى متى ارتفع ارتفع الناطق وغير الناطق . وأما  
الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصول إن ارتفعت كلها بقى  
الجوهر المتنافس الحاس متوهمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحى<sup>(٣)</sup> .

وأيضاً فإن الجنس يحمل : من طريق ما الشئ، والفصل يحمل كما قلنا :  
من طريق أى شئ<sup>(٤)</sup> هو .

وأيضاً فإن الجنس فى كل واحد من الأنواع واحد، بمنزلة « الحى »  
فى « الإنسان » . فاما الفصول فأكثر من واحد، كأك قلت : ناطق،  
مات، قابل للعلم والعقل، وهذه الفصول التى بها يخالف الإنسان سائر  
الحيوان .

[ ١٤٨ ب ] وأيضا فإن الجنس يشبه المادة، والفصل يشبه الخلقه .

وقد توجد للفصل والجنس أشياء أحر مع ما وصفنا تعمها وتخصها،

غير أنا نكتفى بهذه .

(١) ش : أبريشر : الجنس يشبه المادة . فالفصول فيه بالقوة . وقد شرحنا ذلك آنفا .  
والفصول ليست الأجناس فيها بالقوة . (٢) ش : الجنس موضوع للفصول ؛ فهو يقوم  
مقام المادة ؛ والموضوع أقدم بالطبع من المحمول، وهو الصورة والخلقه . (٣) فوقها :  
من حيث، هو طبيعة موضوعة . (٤) ش : إنما يحمل الفصل من طريق أى شئ هو إذا  
أخذ متبعا . فأما إذا أخذ جزءا من الحد حل بما هو .

## < في المشترك بين الجنس والنوع <sup>(١)</sup> >

- ١٠ . والجنس <sup>(٢)</sup> والنوع قد يعمهما ، كما وصفنا ، أنهما يمتزجان على كثيرين .  
ويذنب أن نستعمل النوع على أنه نوع ، لا على أنه جنس ، متى وجدنا الواحد  
بمعينه نوعا وجمعا .

ومما يعمهما أيضا أنهما يتقدمان الأشياء التي يجلان عليها ، وأن كل  
واحد منهما أيضا كل ما .

## < في الاختلاف بين الجنس والنوع <sup>(٣)</sup> >

- ١٠ . ويختلفان بأن الجنس يحوى الأنواع ، والأنواع تحوى من الأجناس  
ولا تحوى الأجناس ، وذلك أن الجنس يفضل على النوع . وأيضاً فإن  
الأجناس ينبنى أن تقدم فتوضع ؛ فإذا تصوّرت بالفصول تحدث الأنواع ،  
ولذلك ما صارت الأجناس أقدم في الطبع . وترتفع ، ولا ترتفع بارتفاع  
غيرها . وأيضاً <sup>(٤)</sup> فتى وجد نوع وجد الجنس ، فأما متى وجد الجنس وليس  
يوجد النوع لا محالة . وأيضاً فإن الأجناس تحمل على الأنواع على طريق

(١) ناقص في الترجمة العربية ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ  
γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والنوع ثلاثة اشتراكات وستة اختلافات .

(٣) فوقها : هذا من حيث هما عاقلان .

(٤) ناقص في الترجمة العربية ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ  
γένους καὶ τοῦ εἴδους .

(٥) فوقها : أى وكذلك .

التواطؤ<sup>(١١)</sup>، فأما الأنواع فليست تحمل على الأجناس . وأيضا فإن الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها، والأنواع تفضل على الأجناس بالفصول التي تخصها . وأيضا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس، ولا الجنس نوع أنواع<sup>(١٢)</sup> .

## ١٦

< في المشترك بين الجنس والخاصة ><sup>(١٣)</sup>

والجنس والخاصة يعمهما أنهما تابعان للأنواع : وذلك أنه متى كان الإنسان موجودا ، فالحي موجود ؛ ومتى كان الإنسان موجودا فالضفدع موجود . ويعمهما أيضا أن الجنس يحمل على الأنواع بالسوية ، وكذلك الخاصة على الأشياء التي تسترك فيها : وذلك أن الإنسان والثور حيوان بالسوية ، وأنطوس وميلوطس سخما كان بالسوية .

• συνωνύμως = par synonymie = (١)

(٢) ش : ها هنا خلاف آخر لم يذكره فرغوريوس وهو أن الجنس توجد له الفصول بالقوة ، والنوع توجد له الفصول بالفعل . (٣) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا :

• περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ γένους καὶ τοῦ ἰδίου

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الجنس والخاصة ثلاثة اشتراكات ونسبة اشتراكات .

(٥) ش : قال الحسن : إنما أورد فرغوريوس هذين الرجلين لأنه يضحك عن أنطوس أنه كان يضحك دائما ، وميلوطس يبكي دائما . فكان فرغوريوس يقول : إن الضحك يحمل على هذين بالسوية ، وإن كان أحدهما يضحك دائما والآخر يبكي دائما ، لأننا إنما نريد بالضحك ها هنا القوة على الضحك ، كما قيل في القول في الخاصة . وأولومفيدروس يقول إن أنطوس وميلوطس هما المماعدان لسقراط . وقد ورد في بعض الأخبار أنهما تفلحا لسقراط ، وأنهما كانا من أولاد المسلوبك ، وأنهما تشاغبا (غير راضحة تماما) ؛ لسقراط ، وأنهما كانا من أقوى الأسباب في قتله ؛ ولذلك صارا مثالا في الشرع اليونانيين بضرب بهما فيه المثال . فإذا بالغ الإنسان منهم في طلب صاحبه قال له : كأنك أنطوس أو ميلوطس .

«واشترك» آخر: فكما أن الجنس يحمل على الأنواع الخاصة به على طريق التواطؤ، كذلك تحمل الخاصة على ما هي خاصة له .

### في الاختلاف بين الجنس والخاصة

ويختلفان في أن الجنس أسبق والخاصة لاحقة : فيعطى أولاً أنه

- ١٠ حيوان، وبعد هذا يُقسم إلى فصوله وخواصه . وكذلك، الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة، أما الخاصة فلا نوع واحد، هي له خاصة . وأيضاً فإن الخاصة تقوم في الحمل مقام ما هي له خاصة، بينما الجنس لا تبادل فيه : فإن وجد حيوان، فليس من الضروري أن يكون ثمة إنسان، وإذا وجد حيوان فليس من الضروري أن يكون ضحاكاً، أما إذا وجد إنسان، فثمة ضحاك، وبالعكس . وأيضاً، فإن الخاصة تضاف إلى كل النوع الذي هي له خاصة، وإليه وحده دائماً، أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذي هو له جنس، لكن لا إليه وحده . وأخيراً فإن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التي لها تكون الخواص خواص : وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التي تكون الخواص خواص لها، رفعت في الوقت نفسه هذه الخواص .

### في المشترك بين الجنس والعرض

- ٢٠ ويشترك الجنس والعرض في كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود، كما قلنا آنفاً، سواء أكانت الأعراض قابلة للانفصال أم غير قابلة : فنلّا
- (١) هنا يبدأ قصص بمقدار ورقة لهاها سقطت من المخطوط أثناء تجليده . وقد أكلنا هذا القصص بنقله عن اليوناني .



التحرك يضاف إلى حدود كثيرة، والأسود إلى الغريبان والأحباش وبعض الكائنات غير الحية .

١٧

### في الاختلاف بين الجنس والعرض

ويختلف الجنس عن العرض في كون الجنس سابقاً على الأنواع ،  
وكون الأعراض لاحقاً على الأنواع : فحتى لو أخذ عرض غير مفارق ،  
فإن الموضوع الذى إليه يضاف العرض يكون أيضاً سابقاً على العرض .  
وأيضاً فإن الحدود المشاركة في الجنس تشارك فيه كلها بالسوية ، أما الحدود  
التي تشارك في العرض فلا تشارك فيه بالسوية ، لأن المشاركة في الأعراض  
تقبل الزيادة والنقصان ، أما المشاركة في الأجناس فلا تقبل ذلك . وأيضاً  
فإن الأعراض تقوم أصلاً في الأفراد ، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع  
على الجواهر الجزئية . وأخيراً فإن الأجناس تضاف من حيث الماهية  
إلى الحدود التي تندرج تحتها ، أما الأعراض فلا تضاف إلا من حيث  
الكيفية أو أحوال كل فرد : فإذا سئل : "من" الحبشى ؟ قيل : إنه  
أسود ، وإذا سئل : "ما حال" سقراط ؟ أجيب بأنه : جالس أو يترىض .  
وبهذا نكون قد بينا أوجه الاختلاف بين الجنس وبين الألفاظ الأربعة  
الأخرى . بيد أن كل واحد من هذه الألفاظ الأخرى يختلف عن الأربعة  
الأخرى ، حتى إنه لما كان ثمت خمسة ألفاظ وكان كل منها يختلف عن  
الأربعة الأخرى ، فإن الناتج سيكون أربعة في خمسة ، أى عشرين اختلافاً

- في الجملة . لكن الحال ليس كذلك : فإنه لما كانت الألفاظ التالية تدخل دائما في الحساب ، وكانت الثانية تنقص اختلافا واحداً لأنه أخذ من قبل ، والثالثة تنقص اختلافين ، والرابعة تنقص ثلاثة ، والخامسة تنقص أربعة ، فلا يحصل من جملة هذا غير عشرة اختلافات : أربعة + ثلاثة + اثنان + واحد . وهكذا فإن الجنس يختلف عن الفصل ، والنوع ، ٢٠ والخاصة ، والعرض ، وهذا ينتج أربعة اختلافات : ولكنا إذا قلنا بماذا يختلف الجنس عن الفصل ، فقد قلنا بماذا يختلف الفصل عن الجنس ؛ وبقي إذن أن نخبر بماذا يختلف الجنس عن النوع ، وعن الخاصة وعن العرض ، وهذا يعطى ثلاثة اختلافات . أما عن النوع فقد أخبرنا بماذا يختلف عن الفصل ٢٥ إذا نحن أخبرنا بماذا يختلف الفصل عن النوع . ونكون قد أخبرنا بماذا يختلف النوع عن الجنس إذا أخبرنا بماذا يختلف الجنس عن النوع ؛ وبقي إذا أن نخبر بماذا يختلف النوع عن الخاصة وعن العرض < ، [ ١١٥٥ ] فكون عن ذلك مخالفتان . وتبقى علينا أن نصف بماذا تخالف الخاصة العرض ، لأننا قد تقدمنا ووصفنا بماذا تخالف الخاصة الفصل والنوع والجنس ، في وصفنا مخالفة هذه تلك . فلما كانت المخالفات بين الجنس ٥ وبين الباقية أربعاً ، وبين الفصل وبينها ثلاثاً ، وبين النوع وبينها اثنين ، وبين الخاصة والعرض واحدة ، صار جميع المخالفات عشراً : أربع منها - وهي المخالفات بين الجنس وبين الباقية - قد بيناها فيما قبل .

(١) إل هنا ينتهي الناقص في المخطوط العربي ، وهو ما نقلناه عن اليوناني تكملة لهذا النص .

< في المشترك بين الفصل والنوع <sup>(١)</sup> >

١٠

فالثاني العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التي تشترك فيها تشترك بالسوية : وذلك أن الناس الجزئيين يشتركون في الإنسان وفي فصل الناطق بالسوية . وبمعهما أيضا أنهما يوجدان للأشياء التي تشترك فيهما دائما : فإن سقراط ناطق أبدا وإنسان أبدا .

< في الاختلاف بين النوع والفصل <sup>(٢)</sup> >

١٥

وينخص الفصل أن يحمل من طريق أى شيء ، وينخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشيء : وذلك أن الإنسان ، وإن كان قد يوجد من طريق أى شيء ، غير أنه ليس هو على الإطلاق أى شيء ، لكن من قبل أن <sup>(٣)</sup>

(١) ناقص في الترجمة العربية ، وهو في اليوناني هكذا : περι τῆς κοινωνίας τῆς : διαφορᾶς καὶ τοῦ εἶδους .

(٢) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والنوع : اشتراكا ، وأربعة اختلافات .

(٣) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا : περι τῆς διαφορᾶς τοῦ εἶδους : καὶ τῆς διαφορᾶς .

(٤) في الهامش بالمخطوط .

(٥) فونها : أى بالحقبة .

(٦) فونها : أى أنه يحمل من طريق أى شيء ، بسبب الفصول التي فيه .

الفصول لما دخلت على الجنس قوته ، أى قومت النوع . وأيضاً فإن  
 الفصل<sup>(٢)</sup> فى أكثر الأمر يوجد فى أنواع أكثر من واحد ، كذى أربعة أرجل  
 فى حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع ، والنوع إنما هو فى الأشخاص التى تحته  
 فقط . وأيضاً فإن الفصل أقدم من نوعه ، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان  
 بارتفاعه ، والإنسان لا يرفع الناطق بارتفاعه عند وجود الملك<sup>(٤)</sup> . وأيضاً

(١) ش : إنما قال هذا لأن أرسطوطالس قال فى كتاب "المقولات" : إن النسوع  
 قد يدل على أى شىء فى الجوهر ، والنوع بالحقيقة قد يحمل من طريق أى شىء . فإنا إذا سئلنا  
 عن زيد : أى الحيوانات ؟ فأجبنا بأنه : إنسان — كانت ذلك سقاً . فكأنه يقول :  
 إنا ، وإن حملنا الإنسان من طريق أى شىء ، فإن ذلك ليس على الإطلاق ، أى ليس بالحقيقة  
 من حيث هو نوع ، بل من حيث يوجد فيه الفصل يحمل من طريق أى شىء هو .

(٢) ش : الحسن : إليئوس ينكر هذا القول ويقول هكذا : قال : " وأما ما قاله  
 فرفورديوس إن الفصل يحمل على أنواع كثيرة ، وإنه أقدم من النوع بالطبع ، فأنى لست أعرف  
 كيف يكون هذا القول حقاً . وذلك أنه ليس يوجد — بحسب ما أعلن — فصل (ص : فصلاً)  
 أعم من النوع . وذلك أن كل فصل مساو للنوع الذى يقو به " . — فهذا ما قاله إليئوس .  
 والذى أعلن < هو > أن فرفورديوس نظرائه الفصول فى هذا الموضوع من حيث هى قاسمة ،  
 وأنها على هذه الجهة تحمل على أنواع كثيرة : فإن الناطق والملائكة ، إذا أخذنا قاسمين للحيوان ،  
 حملاً على أكثر من نوع واحد . فإن الناطق يحمل على الملك وعلى الإنسان والبيئة والطائر ، لأنها  
 إذا أخذت مقومة ، مثل النفس والتحرك : للحيوان ، وقبول العلم والمعرفة : للإنسان ، لم تحمل  
 إلا على نوع واحد .

(٣) ش : إنما قال : « فى أكثر الأمر » لأنه قد توجد فصول مساوية لأنواعها ، مثل  
 النفل للأرض ، والخفة للنار ، وقبول العلم للإنسان .

(٤) فى اليونانى : الله Theos وقد استبدل به المترجم العربى (والسريانى) الملك  
 لاختبارات دينية .

فإن الفصول<sup>(١)</sup> تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمائم قد انتلغا لقوام الإنسان . فاما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما [ ١٥٥ ب ] نوع آخر، فإن قرسا<sup>(٢)</sup> ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل . فاما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل .

### < في الخواص المشتركة بين الفصل والخاصة<sup>(٣)</sup> >

ويسم<sup>(٤)</sup> الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية : فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضماكين ضمحاكون بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشيء دائما ولجميعه ، وذلك أن ذا الرجلين — وإن عدم رجلين — فقد يوصف بأنه ذو رجلين دائما ، من قبل أنه مطبوع على ذلك ، لأن الضحاك أيضا إنما يوصف بأنه ضحاك أبدا، من قبل أنه مفطور على ذلك، لا من قبل أنه يضحك أبدا .

(١) فوقها : الفصل .

(٢) ش : أى مثل فرس زيد . والملة في ذلك أن من الأنواع المختلفة فصولا ( ص : فصول ) متقابلة ، فلا يمكن أن يجتمعا . فأما كون البغل ليس هو عن اجتماع النوعين على ما ذهب إليه ، بل إنما هو اجتماع فرس ما مع حمار ما على تكوين البغل < أى > هو أن يجتمعا فيصيرا [ ن ] بنلا ( ص : بغل ) .

(٣) لا يوجد في العربي ، وهو هكذا في اليوناني : περί τῆς κοινωνίας τῆς : διαφορᾶς καὶ τοῦ ἰδίου

(٤) ش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والخاصة : اشتراكين واختلاطين .

- ١٠ < في الاختلاف بين الخاصة والفصل <sup>(١)</sup> >  
 ويخص الفصل <sup>(٢)</sup> أنه يقال على أنواع كثيرة في أكثر الأمور، بمنزلة الناطق :  
 فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ والخاصة إنما يقال على نوع واحد، وهو  
 النوع الذي هي له خاصة . والفصل يتبع أبدأ تلك الأشياء التي هو لها فصل ،  
 إلا أنه لا ينعكس <sup>(٣)</sup> ، فأما الخواص فإنها <sup>(٤)</sup> تكافئ في الحمل الأشياء التي هي لها  
 خواص ، من قبل أنها تنعكس عليها .
- ١٥

### < في المشترك بين الفصل والعرض <sup>(٥)</sup> >

- ويعم الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائما ولجميعه .  
 وذلك أن " ذا الرجلين " يوجد دائما للغربان ، وعلى ذلك المشال يوجد  
 لها السواد .

- 
- (١) لا يوجد في العربي ، وهو هكذا في اليوناني : *περί της διαφορῆς τῆς*  
*· ἰδίου καὶ τῆς διαφορῆς*  
 (٢) في الهامش : الخلاف .  
 (٣) فوقها : أي لا ينعكس فتبعه تلك الأشياء .  
 (٤) ش : أي إذا كانت هي موجودة ، كانت ما هي له خاصة موجودة ؛ وإن كان  
 موجودا كانت هي موجودة .  
 (٥) لا يوجد في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : *περί της κοινωνίας τῆς*  
*· διαφορῆς καὶ τοῦ συμβεβηκóτος*  
 (٦) بالهامش : الاشتراك والاختلاف بين الفصل والعرض : اشتراك واحد وثلاثة  
 اختلافات .

## < في الصفات الخاصة بالفصل والعرض <sup>(١)</sup> >

ويختلفان في أن الفصل يحوى ولا يحوى — وذلك أن الناطق يحوى الإنسان؛ فاما الأعراض فإنها من وجه تحوى <sup>(٢)</sup> من قبل أنها في كثيرين ، ومن وجه تحوى ، أعنى من قبل أن الموضوعات ليست قابلة لعرض واحد ، بل لأعراض كثيرة . والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان . والفصول المتضادة فغير مختلطة ، والأعراض المتضادة قد تختلط .

فهذه هي الأشياء التي نعم الفصل [ ١٥٦ ] وسائر الباقية وتخصها .  
فاما النوع فقد وصفنا بماذا يخالف الفصل والجنس ، حيث وصفنا بماذا يخالف الجنس الباقية ، وبماذا يخالفها الفصل .

(١) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني : περὶ τῶν ἰδίων διαφορᾶς καὶ :  
• συμβεβηκότος

(٢) بضم أوله في المخطوط . وفي اليوناني : περὶ ἔχει τῷ ἐν πλείοσιν εἶναι :  
أى : تحوى ( يفتح أوله وكسر الراء ) من قبل أنها في كثيرين .

(٣) ش : إنه يجزئنا ويفيدنا بهذا القول ما بين أن يعرفناه من الاشتراكات والاختلافات .

## < في المشترك بين النوع والخاصة <sup>(١)</sup> >

ويُسمّ النوع والخاصة أن أحدهما يكافئ الآخر في الحمل : وذلك أن  
 "الإنسان" إذا كان موجوداً "فالمضاهك" موجود، و"المضاحك" إذا كان  
 موجوداً فـ "الإنسان" موجود . و"المضاحك" فقد وصفاً غير مرة أنه  
 ينبغي أن يستعمل على أنه بالقوة . > ويعمهما أيضاً أنهما لموضوعهما  
 بالسوية <sup>(٢)</sup> . والأنواع فتوجد دائماً للأشياء التي تشترك فيها ، وكذلك توجد  
 الخواص للأشياء التي هي لها خواص .

١٥

## < في الاختلاف بين النوع والخاصة <sup>(٣)</sup> >

ويخالف النوع الخاصة في أن النوع يمكن أن يكون جنساً لآخرين ،  
 والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين . والنوع يتقدم وجوده وجود  
 الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع : وذلك أنه ينبغي أن يوجد

٢٠

- 
- (١) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περὶ τῆς κοινωνίας τοῦ εἶδους .  
 . καὶ τοῦ ἴδιου
- (٢) في الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والخاصة : اشتراك  
 وأربع اختلافات .
- (٣) ش : أي أنه إذا كانت أحدهما موضوعاً والآخر محمولاً ، يصير الذي كان محمولاً  
 موضوعاً ، والذي كان موضوعاً محمولاً .
- (٤) يوجد هذا الموضع في بعض المخطوطات ، ولا يوجد في بعضها الآخر ، كما لا يوجد  
 في هذه الترجمة العربية ، وهو هكذا في اليوناني : κοινὸν δὲ καὶ τὸ ἐπ' ἑαυτοῦ εἶναι .
- (٥) ناقص في العربي ، وفي اليوناني هكذا : περὶ τῆς διαφορᾶς τοῦ εἶδους .
- (٦) في الهامش : اختلاف .
- (٧) ش : إنما قال : « يمكن » لأنه ليس في كل نوع يستمر هذا .



الإنسان، ثم يكون ضاحكا . وأيضا فإن النوع يوجد للوضوع دائما بالفعل، والخاصة إنما توجد في الأوقات وبالقوة : فإن سقراط أبداً إنسان بالفعل، وليس يضحك أبداً بالفعل وإن كان ضاحكا أبداً بالقوة . وأيضا فإن الأشياء التي حددها مختلفة فهي مختلفة . وحد النوع هو المرتب تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشيء وما أشبه ذلك ؛ وحد الخاصة أنها التي توجد للشيء وحده، وجميعه، ودائما .

٢١

### < في المشترك بين النوع والعرض <sup>(١)</sup> >

ويعم النوع والعرض أنهما يحملان على كثيرين . وما يعمهما فيسيرُ جدًّا، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشيء الذي يعرض له .

٥

### < في الاختلاف بين النوع والعرض <sup>(٢)</sup> >

وينخص كل واحد منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو ، [ ١٥٦ ب ] وينخص العرض أنه يحمل من طريق أي شيء ،

١٠

(١) فوقها : أي تعرض .

(٢) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : *περί της κοινωνίας του εἶδους* .  
· *καὶ τοῦ συμβεβηκότος*

(٣) في الهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين النوع والعرض : اشتراك واحد وأربعة اختلافات .

(٤) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : *περί της διαφορας τῶν αὐτῶν* .

(٥) في الهامش عند هذا الموضع : الخلاف .

(٦) فوقها : مثل غير المقارن .

أو كيف<sup>(١)</sup> هو ؛ وأن كل واحد من من الجواهر إنما له نوع واحد ، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة ؛ وأن الأنواع تقع في الوهم قبل الأعراض وإن كانت غير مفارقة — ، وذلك أمر : — يد ينبغي أن يوجد الموضوع حتى يعرض له شيء من الأشياء ، — فأما الأعراض فحدثها بعد الأنواع ، وطبيعتها دخيلة . والاشتراك في النوع بالسوية ، والاشتراك في العرض ليس بالسوية ، وإن كان غير مفارق : وذلك أنه قد يكون لون زنجي أكثر وأقل من لون زنجي في السواد .

وقد بقي علينا أن نصف أمر الخاصة والعرض : وذلك أنا قد وصفنا بماذا تخالف الخاصة النوع والفصل والجنس .

### < في المشترك بين الخاصة والعرض غير المفارق ><sup>(٢)</sup>

فالشئ الذي يعم الخاصة والعرض غير المفارق أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التي يوجدان فيها : وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك ، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجي من دون السواد . وكما أن الخاصة توجد للشئ كله ودائما ، كذلك العرض غير المفارق .

(١) فوقها : مثل المفارق .

(٢) بالهامش عند هذا الموضع : الاشتراك والاختلاف بين الخاصة والعرض : اشتراكين وثلاثة اختلافات .

(٣) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περί της κοινωνίας του ίδιου

. και του άχωρίστου συμβεβηκότος

## < في الاختلاف بين الخاصة والعرض غير المفارق <sup>(١١)</sup> >

ويختلفان <sup>(١٢)</sup> في أن الخاصة توجد للنوع وحده فقط كالمضاحك للإنسان ،  
والمرض غير المفارق ، كأنك قلت : السواد ، فليس يوجد للزنجي وحده ،  
بل قد يوجد أيضا للغراب والفحمة والأبنوس ولأشياء غير متفلسة . وذلك  
أن الخاصة قد تكافئ في الحمل ما هي له خاصة ، وأما العرض غير المفارق  
فليس يكافئ في الحمل الشيء الذي يوجد له . ولما كانت الخاصة لنوع واحد  
ولجميعه ، صارت تنعكس وتحمل بالسوية <sup>(١٣)</sup> . والاشتراك في الخواص  
بالسوية ، فأما الاشتراك في الأعراض فقد يكون بالأكثر ولأقل .  
وقد توجد لها أشياء آخر تعمها وتحصها غير التي وصفنا . ولكن هذه  
كافية في التمييز بينها والوقوف على اشتراكها .

[[ ثم مدخل فرفور يوس المرسوم بإيصاغوجي

نقل أبي عثمان الدمشقي ]]

[[ قول به نسخة مقروءة على يحيى بن عيسى ، فكان موافقا ]]

(١) ناقص في العربي ، وهو في اليوناني هكذا : περι της διαφοράς των αὐτῶν .

(٢) بالمطامش عند هذا الموضع : الخلاف . (٣) فوقها : أنهم من خارج .

والمرض ليس كذلك . (٤) ش : أي التي قد أوردتها في هذا الكتاب .

طبع على مطابع

دار القلم

بيروت - لبنان

ص . ب : ٢٨٧٤